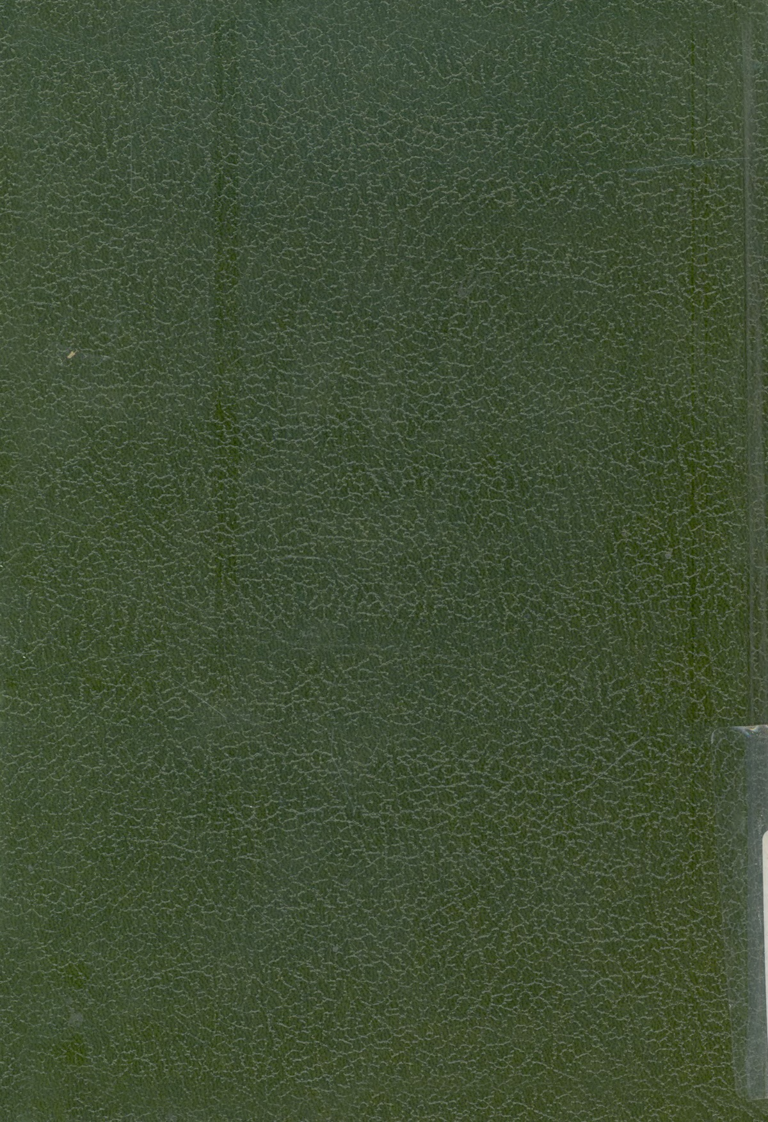


مسألة قناة السويس

ترجمة

محمد صفوت

مسألة وزارة السويس

ترجمة

محمد صفوت

مقـــدمة

أحدث تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس البحرية العالمية فى السادس والعشرين من يولية سنة ١٩٥٦ مشكلة دولية تنذر بخطر يتهدد العالم . ففى مباحثات وزراء الخارجية التى جرت فى لندن من التاسع والعشرين من يولية إلى الثانى من أغسطس اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن فى عمل مصر تهديدا « لحرية وأمن القناة الذين كفلتهما معاهدة سنة ١٨٨٨ » كما اتفقت على ضرورة اتخاذ الخطوات لضمان نفع القناة لجميع الأمم وفقا لمصالح مصر المشروعة . ولذلك اقترحت الحكومات الثلاث عقد مؤتمر تشترك فيه الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ والأمم الأخرى التي تعنى كثيرا باستخدام القناة بالقياس إلى حمولة سفنها أو نوع تجارتها .

على أن من بين الدول الأربع والعشرين التى دعيت للاشتراك فى المؤتمر ، وفقا لهذه الأسس ، دولتين تنحتا عن شهود المؤتمر ، وهما مصر واليونان . أما الاثنتان والعشرون الأخرى فقد اجتمعت فى لندن من السادس عشر من أغسطس إلى الثالث والعشرين. وأيدت ثمانى عشرة دولة من هذه الدول اقتراحا يقضى بحرية استخدام القناة يقدم الى مصر كأساس للمفاوضات . فلما قدمته إلى الرئيس عبد الناصر فى القاهرة لجنة « السويس الخماسية » عقب مؤتمر لندن رفضته الحكومة المصرية .

ولما لم تقبل مصر مشروع الدول الثمانى عشر وضع مشروع جمعية اختيارية للمنتفعين بقناة السويس ، ودعت بريطانيا وقتئذ الدول الثمانى عشرة التي أيدت المشروع إلى الاجتماع مرة أخرى فى لندن لتأليف تلك الجمعية .

وتمخض مؤتمر لندن الثانى لبحث مسألة قناة السويس ، الذى انعقد من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين من سبتمبر ، عن « تصريح ينص على إنشاء جمعية للمنتفعين بقناة السويس » وأبدت الدول الثمانى عشرة رغبتها فى الاشتراك فى عضوية الجمعية ما عدا ثلاثا منها .

وقد صرح مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة ، عقب عودته إلى وشنجطون من مؤتمر السويس الثانى ، بأن جمعية المنتفعين « لن تتيح لسفن الأعضاء المرور فى القناة فحسب ، وإنما ستعين الأمم المتحدة على إعداد حل موقوت ، وتكون أداة لمعالجة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى قد تواجه بعض الدول الأعضاء إذا حدث أن أقفلت القناة ، كما ستدرس إمكان إيجاد بديل عن القناة قد يقلل من الاعتماد عليها » .

وأكد وزير خارجية الولايات المتحدة أن المؤتمر « لم ينظر إلى الماضى بعين ملؤها الحقد ، بل نظر إلى المستقبل يحدوه الأمل » ، وأن الباب سيظل مفتوحا على مصراعيه لإيجاد تسوية سلمية عادلة إذا اختارت حكومة مصر تلك السبيل .

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة ضخمة من الوثائق الخاصة بهذه الأحداث ، فضلا عن نصوص الاتفاقات والمعاهدات المعقودة خلال القرن الماضى التى لها دلالة ذات أهمية خاصة للوضع الدستورى الحالى لقناة السويس . كما يتضمن الأسانيد الجوهرية الخاصة بتأميم القناة ، ورد الفعل الذى أحدثه فى دوائر الغرب ، وكذلك البيانات ذات الشأن التى أدلى بها مندوبو الدول الاثنتين والعشرين فى مؤتمر لندن ، والوثائق الصادرة عن لجنة السويس الخماسية ومؤتمر لندن الثانى ، والتصريحات ذات الدلالة الخاصة التى أذاعها كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس بشأن مشكلة قناة السويس طوال الفترة من وقت أن أممت شركة قناة السويس العالمية إلى حين اتخاذ الخطوات فى لندن لتشكيل جمعية المنتفعين بالقناة .

قوائم الوفود

كبار المندوبين الموفدين للاشتراك فى محادثات مؤتمر لندن الثلاثى فى التاسع والعشرين من يولية إلى الثانى من أغسطس سنة ١٩٥٦ .

الولايات المتحدة :

روبرت ميرفى نائب وكيل وزير الخارجية للشئون السياسيه (٢٩ من يوليو — ٣١ منه)

جون فوستردلاس وزير الخارجية (١ — ٢ من أغسطس) .

المملكة المتحدة :

سير أنطونى إيدن رئيس الوزراء (فى بعض الاجتماعات ٣٠ من يولية و ١ من أغسطس)

سلوين لويد وزير الخارجية .

فرنســا :

كرستيان بينو وزير الخارجية

كبار المندوبين الموفدين لمؤتمر لندن الذى ضم ٢٢ دولة .

(١٦ من أغسطس سنه ١٩٥٦ — ٢٣ منه)

استراليا — روبرت . ج . منزيس رئيس الوزراء

سيلان — سير ج كلود كوريا المندوب السامى لدى المملكة المتحدة

الدينمارك — هانس كرستيان س . هانسين رئيس الوزراء

أثيوبيا — (أتو) أكليلاو أبت وولد وزير الخارجية

جهورية ألمانيا الاتحادية — هنريتش فون برنتانو وزير الخارجية

فرنسا — كرستيان بينو وزير الخارجيه

الهند — ف . ك . كريشنا مينون وزير الدولة
اندونيسيا — رسلان عبد الغنى وزير الخارجيه
ايران — على قولى أرضلان وزير الخارجية
ايطاليا — حايتانو مارتينو وزير الخارجية
اليابان — مامورو شيجيمتسو وزير الخارجية
هولندا — جوزيف م. ا. ه لانز وزير الدولة
نيوزلندا — توماس ل. ماكدونلد وزير الخارجية
النرويج — هالفاردم. لانج وزير الخارجية
الباكستان — حميد الحق شودرى وزير الخارجية وعلاقات رابطة الشعوب البريطانية .
البرتغال — بولو أ ف كونها وزير الخارجية
اسبانيا — دون البرتو مارتين أرتاخو وزير الخارجية
السويد — اوستين اندس وزير الخارجية (١٦ من أغسطس — ١٨ منه)
جونارهاجلوف سفير السويد فى المملكة المتحدة (١٨ من أغسطس — ٢٣ منه)
تركيا — نورى بيرجى السكرتير العام لوزارة الخارجية
جمهوريات الاتحاد السوفيتى الاشتراكية — ديمترى شبيلوف وزير الخارجية
المملكة المتحدة — سلوين لويد وزير الخارجية .
الولايات المتحده — جون فوستر دلاس وزير الخارجية

لجنة السويس لتقديم مشروع الثمانى عشر دولة الى مصر

الوفد الاسترالى — روبرت ج. مينزيس رئيس الوزراء ورئيس لجنة السويس سير ألن براون سكرتير مكتب رئيس الوزراء
ا. ه. تانج سكرتير وزارة الخارجية
نويل ديشامس من موظفى وزارة الخارجية ومستشار السفارة
هيوداش السكرتير الصحفى لرئيس الوزراء

مس هيزيل كريج السكرتيره الخاصة لرئيس الوزراء

الوفد الأثيوبى :

(أتو) اكليلو أبت وولد وزير الخارجية ورئيس الوفد
ليج اندا الكاشو ماكونين الوزير المساعد بوزارة الخارجيه
جون سبنسر مستشار قانونى

الوفد السويدى :

اوستن اندين وزير الخارجيه ورئيس الوفد
جو نارهاجلوف سفير السويد فى المملكة المتحدة
أندروز فورس السكرتير بوزارة الخارجية

الوفد الايرانى :

على قولى أرضلان وزير الخارجية ورئيس الوفد
ا. أرام المدير العام لوزارة الخارجية

وفد الولايات المتحدة :

لوى و . هندرسون نائب وكيل وزارة الخارجية ورئيس الوفد .
دون س. بليس مفتش السلك السياسى بمكتب نائب وكيل وزارة الخارجية للشئون الإدارية
وليام س . بيردت (الصغير) نائب مدير شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية
ستانلى د. ميتزجار مساعد المستشار القضائى للشئون الاقتصادية بمكتب المستشار القضائى
أدوين ج . مولين الضابط المسئول عن شئون التنظيم الاقتصادى بمكتب الشئون الإقليمية الأوروبية بوزارة الخارجية

فيرجيل ل . مور ، مكتب المؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية ،

كبار أعضاء الوفود إلى مؤتمر السويس الثاني في لندن

١٩ من سبتمبر إلى ٢١ منه سنة ١٩٥٦

استراليا — سيربيرس سيليندر سفير استراليا في الولايات المتحدة
الدنمارك — هانس كرستيان س . هانسين رئيس الوزراء
أثيوبيا — (أتو) اكليلو ابت وولد وزير الخارجية
جمهورية المانيا الاتحادية
هنريتش فون برنتانو وزير الخارجية (٢٩ من سبتمبر)
ولتر هالستين وزير الدولة للشئون الخارجية
فرنسا — كرستيان بينو وزير الخارجية
ايران — على قولى ارضلان وزير الخارجية
ايطاليا — جيتانو مارتينو وزير الخارجية
اليابان — هاروهيكو نيشى سفير اليابان فى المملكة المتحدة
هولندا — جوزيف م . ا . هـ . لانز وزير الدولة
نيوزيلندا — سير كليفتون ويب المندوب السامى لدى المملكة المتحدة
النرويج — هالفارد م . لانج وزير الخارجية
الباكستان — مالك فيروز خان نون وزير الخارجية وعلاقات رابطة الشعوب البريطانية
البرتغال — بولو ا . ف كونيها وزير الخارجية
اسبانيا — دون البرتو مارتير اورتاخو وزير الخارجية
السويد — أوستين أندين وزير الخارجية (١٩ من سبتمبر)
جونار هاجلوف السفير لدى المملكة المتحدة (٢٠ — ٢١ من سبتمبر)
تركيا — نورى بيرجى السكرتير العام لوزاة الخارجية

المملكة المتحدة — سلوين لويد وزير الخارجية
الولايات المتحدة — جون فوستر دالاس وزير الخارجية

إتفاقية بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس البحرية

المعقودة فى القسطنطينية يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

اتفاقية بين بريطانيا العظمى — النمسا — المجر — فرنسا — المانيا — إيطاليا — هولندا — روسيا — اسبانيا — تركيا ، بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس البحرية .

بإسم الله العلى القدير :

ان جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وامبراطورة الهند ، وجلالة امبراطور ألمانيا وملك بروسيا ، وجلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا الخ ، وملك المجر ، وجلالة ملك أسبانيا وباسمه الملكة الوصية على المملكة ، ورئيس الجمهورية الفرنسية ، وجلالة ملك ايطاليا ، وجلالة ملك هولندا ودوق لوكسمبرج الخ ، وجلالة امبراطور جميع الروس وجلالة امبراطور الدولة العثمانية ..

. . . رغبة منهم فى إبرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائى لكفالة حرية جميع الدول فى استخدام قناة السويس البحرية فى كل وقت ، وفى تكميل نظام المرور بالقناة المذكورة المقرر بمقتضى الفرمان الصادر من الباب العالى بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ (٢ من ذى القعدة سنة ١٢٨٢) والمؤيد للامتيازات التى منحها صاحب السمو الخديو ، قد عينوا ممثلين لهم المذكورين بعد :

جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند : سير وليام آرثر هوايت سفيرها فوق العادة ومندوبها المفوض .

جلالة امبراطور المانيا وملك بروسيا : صاحب السعادة جوزيف دى رادويتس سفيره فوق العادة ومندوبه المفوض .

جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا الخ وملك المجر : صاحب السعادة البارون هنرى دى كاليس سفيره فوق العادة ومندوبه المفوض .

جلالة ملك اسبانيا وباسمه الملكة الوصية على المملكة : مستر ميجيل فلوريزى جارسيا القائم بأعمال سفارته .

رئيس الجمهورية الفرنسية : صاحب السعادة جستاف لويس كان كونت دى منتابيلو سفير فريسا فوق العادة ومندوبها المفوض .

جلالة ملك إيطاليا : صاحب السعادة البارون ألبير بلان سفيره فوق العادة ومندوبة المفوض .

جلاله ملك هولندا دوق لوكسمبرج الخ : مستر جوستاف كيون القائم بالأعمال .

جلالة امبراطور جميع الروس : صاحب السعادة الكسندر دى نيليدو سفيره فوق العادة ومندوبه المفوض .

جلالة امبراطور الدولة العثمانية : محمد سعيد باشا وزير خارجيته .

الذين اتفقوا بعد تقديم أوراق الاعتماد والتثبت من صحتها على المواد التالية :

مادة (١) تظل قناة السويس البحرية ، بصفة دائمة ، حرة ومفتوحة فى زمن السلم كما فى زمن الحرب لجميع السفن التجارية أو الحربية بدون تمييز بين جنسياتها ، ولن تكون القناة خاضعة مطلقاً لممارسة حق الحصار البحرى.

مادة (٢) أن الدول العظمى المتعاقدة إذ تدرك من لزوم قناة المياه العذبة وضرورتها للقناة البحرية ـ تقرر أنها أحيطت علماً بتعهدات صاحب السمو الخديو نحو شركة قناة السويس العالمية بشأن قناة المياه العذبة ، وهى التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المبرم بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٨٦٣ والمشتمل على ديباجة وأربع مواد . وتتعهد الدول العظمى المتعاقدة بعدم المساس ، بأى حال ، بسلامة القناة وفروعها وعدم القيام بأية محاولة لاعاقتها .

مادة (٣) كذلك تتعهد الدول العظمى المتعاقده بالمحافظة على الاداره والمنشـآت والمبانى والأعمال الخاصة بالقناه البحرية ، وقناه المياه العذبة .

مادة (٤) بما أن القناه البحرية تظل فى زمن الحرب ممرا حر ولو كان ذلك لعبور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة وفقا للمادة الأولى من هذه المعاهدة ، فقد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على (عدم جواز استعمال أى حق) من حقوق الحرب أو القيام بأى فعل عدائى أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى المؤدية اليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية احدى الدول المتحاربة .

ويمتنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تباشر داخل القناة أو فى الموانى الموصلة اليها عمليات التموين أو التخزين الا بالقدر الضرورى جدا ، ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى أقصر زمن ممكن عملا بالانظمة النافذة ولا يجوز لهـا الوقوف إلا لضرورة مصلحة العمل .

ولا يجوز ان تزيد مدة بقائها فى بورسعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة إلا فى حالة التوقف بسبب رداءة الأحوال الجوية وفى هذه الحالة يجب عليها الرحيل فى أقرب فرصة ممكنة . ويجب أن تمضى ٢٤ ساعة بين خروج سفينه متحاربة من احدى موانى الدخول وبين قيام سفينة أخرى تابعة لدولة معاديه .

مادة (٥) لا يجوز للدول المتحاربه فى زمن الحرب . ان تأخذ أو تنزل ؛ فى القناة أو الموانى الموصلة اليها جيوشا أو معدات وأدوات حربيه ، غير أنه فى حالة حدوث مانع طارىء فى القناة يجوز الاذن بركوب أو نزول الجيوش فى موانى الدخول على دفعات بحيث لا تتعدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المهمات الحربيه الخاصه بهم .

مادة (٦) تخضع الغنائم فى جميع الأحوال للنظم واللوائح الموضوعة للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة .

مادة (٧) لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية فى مياه القناة بما فى ذلك بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف فى الموانى المؤدية الى بورسعيد والسويس بشرط ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .

ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق .

مادة (٨) تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها فى مصر بالسهر على تنفيذها . وفى حالة حدوث أمر يهدد سلامة القناة ، أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على ثلاثة منهم برياسة عميدهم لإجراء المعاينة اللازمة ، وعليهم إبلاغ حكومة الحضرة الخديوية الخطر الذى يرونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استخدامها . وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة فى السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا .

وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة قوميسير خاص تعينه حكومة الامبراطورية العثمانية لهذا الغرض . ويجوز أيضا لقوميسير الحضرة الخديوية شهود الاجتماع وتكون له الرياسة فى حالة غياب القوميسير العثمانى .

ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة ، بنوع خاص ، بازالة كل عمل أو فض كل احتشاد على ضفتى القناة من شأنه أن يمس حرية الملاحة وضمان سلامتها التامة .

مادة (٩) تتخذ الحكومة المصرية ، فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات والشروط المقررة فى المعاهدة الحالية ، التدابير الضروريه لضمان تنفيذ هذه المعاهدة .

وإذا لم تتوافر الوسائل الكافية لدى الحكومة المصرية يجب عليها أن تستعين بحكومة الدولة العثمانية التى يكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة

لهذا النداء ، وابلاغ ذلك إلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ، وتتشاور معا فى هذا العدد عند الاقتضاء .

ولا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ مع التدابير التى ستتخذ عملا بهذه المادة .

مادة (١٠) وكذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الامبراطورية ليؤمنا بوساطة قواتهما وفى حدود الفرمانات الممنوحة ـ الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام .

وإذا رأى صاحب العظمة السلطان أوسمو الخديو ضرورة الافادة من الاستثناءات المبينة بهذه المادة وجب على حكومة الامبراطورية العثمانية أن تخطر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن .

ومن المفهوم أيضا أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض اطلاقا مع التدابير التى ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكى تضمن بوساطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها التى على الجانب الشرقى من البحر الأحمر .

مادة (١١) لا يجوز أن تتعارض التدابير التى تتخذ فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة مع حرية استخدام القناة . وفى الحالات المذكورة يكون إنشاء الاستحكامات الدائمة خلافا لنص المادة الثامنة محظورا .

مادة (١٢) إن الدول العظمى المتعاقدة ـ تطبيقا لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ، ذلك المبدأ الذى يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية ـ قد اتفقت على أنه لا يجوز لإحداها الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدوليه التى تبرم فى المستقبل فيما يتصل بالقناة . وفوق ذلك يحتفظ بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة إقليمية .

مادة (١٣) فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة لصاحب العظمه السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من الفرمانات .

مادة (١٤) اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على أن التعهدات الناتجه عن هذه المعاهدة غير محددة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالميه

مادة (١٥) لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحيه المعمول بها فى مصر

مادة (١٦) تتعهد الدول العظمى المتعاقدة بابلاغ هذه المعاهدة الى علم الدول التى لم توقع عليها مع دعوتها للانضمام اليها

مادة (١٧) يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات فى القسطنطينيه خلال شهر أو قبل ذلك إن أمكن .

وإثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون على هذه المعاهدة وختموها بخاتم شاراتهم .

تحريراً فى القسطنطينيه فى ٢٩ من أكتوبر سنه ١٨٨٨ .

عن بريطانيا	ـ و . ا هوايت
المانيا	ـ رادوويتز
النمسا ـ المجر	ـ كاليس
أسبانيـــا	ـ ميجيل فلوزيز اى جارسيا
فرنسا	ـ ج . دى مونتبللو
ايطاليا	ـ ا . بلان
هولندا	ـ جوس ـ كوين
روسيا	ـ نيليدو
تركيا	ـ م . سعيد

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

فى ٢٦ يونية سنة ١٩٥٦

أيها المواطنـــون :

نحتفل اليوم باستقبال العيد الخامس للثورة ــ السنة الخامسة للثورة ــ بعد أن قضينا أربع سنوات نكافح ونجاهـــد ونقاتل للتخلص من آثار الماضى البغيض وآثار الاستعمار الذى استبد بنا قرونا طويلة وآثار الاستغلال الأجنبى والداخلى . ونحن نستقبل العيد الخامس أمضى قوة وأشد إيماناً . لقد اتحدنا وثرنا وكافحنا وقاتلنا وانتصرنا واليوم ونحن نتجه إلى المستقبل . . . اليوم أيها المواطنون بعد سنوات أربع من الثورة نعتمد على الله ، ونعتمد على عزيمتنـا ، وعلى قوتنـا من أجل تحديد الأهداف التى جاهد من أجلها الآباء ، نتجه إلى المستقبل ونحن نشعر أننا سننتصر بعون الله انتصـارات متتابعة ، انتصارات متوالية من أجل تثبيت العزة ، ومن أجل إقامه دولة مستقلة استقلالا حقيقياً لا استقلالا زائفاً . استقلالا سياسياً واستقلالا اقتصادياً .

معاركنا لم تنتـه

حين نتجه إلى المستقبل نشعر أن معاركنا لم تنته ، فليس من السهل أبداً أن نبنى أنفسنا فى وسط الاطماع الدولية ، والاستغلال الدولى، والمؤمرات الدولية .

أمامنا معارك طويلة لنعيش أحرارا كرماء أعزاء . واليوم وجدنا الفرصة ووضعنا أساس العزة والحرية والكرامة ، من أجل حرية الإنسان ومن أجل رفاهية الإنسان ، ولا بد أن نجد الفرصة لنشر هذه المبادىء . نقاوم الاستعمار وأعوان الاستعمار . أمامنا أيام طويلة مستمرة من أجل كرامة هذا الوطن . هذه المعارك لم تنته ولن تنتهى . ويجب أن نكون على حذر وحيطة من ألاعيب المستعمرين وأعوان المستعمرين .

شهيدا العروبة

حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضعضع قوميتنا ، وأن يضعف عروبتنــــا ، وأن يفرق بيننا فخلق اسرائيل صنيعة الاستعمار . فني اليومين الماضيين استشهد اثنان من أخلص أبناء مصر أنكرا ذاتهما وكانا يكافحان فى سبيل تحقيق غرض كبير .

وفى سبيل تحقيق المبادىء والمثل العليا من أجلكم ومن أجل العرب ، كان كل واحد منهما يؤمن بمصريته وعروبته ، فكان يقدم روحه فداء لهذه المبادىء .

استشهد اثنان من أعز أبناء الوطن ، استشهد مصطفى حافظ الذى آلى على نفسه إنشاء جيش فلسطين ، فهل تاه عنه الاستعمار ، وهل سكتت عنه اسرائيل ؟ لقد اغتيل مصطفى بأخس أنواع الغدر والخداع .

إن جميع المصريين ، كل واحد منهم يحمل هذه المبــــادىء ويؤمن بهذه المبادىء — أما صلاح مصطفى اخوكم . . . أخى الذى قام معى فى ٢٣ يوليو ، قام يجاهد من أجل مصر وهو يؤمن بكم وبحريتكم وبعزتكم وكرامتكم ، وظل يجاهد فى صمت وسكوت ، ولم يكن يعـــلم واحد فيكم بدور صلاح مصطفى ، فى يوم ٢٣ يوليو قام مجاهدا من أجل مصر ، ووهب روحه ودمه فى سبيل مصر وفى سبيل مبادئكم ومثلكم . وكان يؤمن أنه وهب روحه ونفسه ودمه فى سبيل الوطن العربى ، فاذا كانوا اغتالوا صلاح مصطفى ، وقتلوا صـلاح مصطفى بأبشع أساليب الغدر والخيانة التى كانوا يتبعونها قبل سنة ١٩٤٨ ، فان العصابات التى تحولت إلى دولة تتحول اليوم ثانية إلى عصابات ، وهذا يبشر بالخير إذ عادت إلى ماقبل ١٩٤٨ . إن يوم النصر لقريب ، وإذا كانوا يعتقدون أنهم لن يجدوا فى مصر أمثال هذا الفرد فهم واهمون ، وإذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يبثوا الرعب فى نفوس الأمة العربية فانهم واهمون ، فكلنا نعمل من أجل المبادىء العليا . كلنا نعمل من أجل قوميتنا . كلنا نعمل من أجل عروبتنا . كلنا سنجاهد ، كلنا سنكافح .

من المحيط الأطلسى إلى الخليج الفارسى

هذه هى أيها المواطنون المعركة التى نخوضها الآن ، معركة ضد الاستعمار

وأعوان الاستعمار وأساليب الاستعمار ، ضد إسرائيل صنيعة الاستعمار ، ليقضى على قوميتنا كما قضى على فلسطين . كلنا سندافع عن حريتنا وعروبتنا ، وسنعمل حتى يمتد الوطن العربى من المحيط الأطلسى إلى الخليج الفارسى .

سوريا العزيزة

أيها المواطنون :

إن القومية العربية تتقدم وستنتصر . إنها تسير إلى الأمام وهى تعرف طريقها وتعرف سبيلها . إنها تعرف من هم أعداؤها ومن هم أصدقاؤها ، وإن قوتها فى قوميتها ، وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا .

فى سوريا . . سوريا العزيزة . سوريا الشقيقة .. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحادا حرا سليما عزيزا كريما ، لندعم سويا مبادىء الكرامة ولنرضى سويا القومية العربية والوحدة العربية نرحب بكم أيها الأخوة وسنسير معا أيها الأخوة متحدين بلدا واحدا . قلبا واحدا ، ورجلا واحدا لنرسى مبادىء الكرامة الحقيقية ، استقلالا سياسيا حقيقيا ، واستقلالا اقتصاديا حقيقيا .

ألف حساب لقوة العرب

أيها المواطنون :

منذ أن أعلنت مصر سياستها الحرة المستقلة ، وبدأ العالم ينظر إلى مصر ويعمل لها حسابا ، الذين كانوا لا يعتدون بنا فى الماضى أصبحوا اليوم يعملون لنا حسابا . بدأوا يعملون لنا ـــ للعرب والقومية العربية ـــ ألف حساب . كنا فى الماضى نتطلع على مكاتبهم . مكاتب المندوب السامى : وبعد إعلان مبادئنا وبعد تكاتفنا وإقامة جبهة وطنية متحدة من أبناء هذا الشعب ضد الاستعمار والطغيان والتحكم والسيطرة والاستغلال .. أصبحوا يعملون لنا حسابا ويعرفون أننا دولة لها قيمتها .

مؤتمر بريونى

ونمت مصر فى المجال الدولى : وكبرت قيمة الأمة العربية فى المجال الدولى ، كبرت وعظمت ، وعلى هذا الأساس كان مؤتمر بريونى . وسافرت لأجتمع بالرئيس تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا والرئيس نهرو رئيس وزراء الهند الاثنين اللذين أعلنا سياسة عدم الانحياز السياسة الحرة المستقلة . وأنا ذاهب إلى بريونى بيوغوسلافيا لمست صداقة الشعب اليوغوسلافى للشعب المصرى . وتقدير الشعب اليوغسلافى للشعب المصرى وسافرت إلى بريونى وبدأنا نبحث ونتبادل الرأى فى المشاكل العالمية وانتهى المؤتمر بانتصار كبير للسياسة التى تتبعها مصر وهى سياسة عدم الانحياز .

مبادىء باندونج العشرة

وأعلنت فى المجالات الدولية أن مؤتمر بريونى قرر أن يتبع مبادىء باندونج العشرة وقال فى القرار الذى صدر أن رؤساء الحكومات الثلاثة — يوغوسلافيا والهند ومصر — استعرضوا التطورات الدولية ولاحظوا باغتباط أن سياسة بلادهم قد ساهمت فى تخفيف حدة التوتر الدولى .

وناقش المؤتمر وسائل إنماء العلاقات بين الأمم على أساس المساواة كما جاء فى قرارات مؤتمر باندونج الذى عقد فى العام الماضى . فقد أصدر قرارات واتخذ مبادىء المساواة واحترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام سيادة الأمم وسلامة أراضيها . والاعتراف بأحقية الشعوب فى تقرير مصيرها كبيرها وصغيرها والامتناع عن أى تدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة والامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأى دولة من الدول الكبرى تحت اسم الدفاع لكى تخدم مصالحهم .

هذه هى المبادىء التى أقرها مؤتمر باندونج والتى أعلن مؤتمر بريونى تمسكه بها وأعلن أن هذه المبادىء يجب أن تكون أساس للعلاقة بين الدول .

ثم تكلم مؤتمر بريونى عن الشرق الأوسط ووافق على وجهة النظر العربية زعيما الهند ويوغوسلافيا وقرر أنه يجب البحث فى المشاكل العربية على أساس حرية الشعوب التى يعنيها الأمر .

مشكلة الجزائر مشكلة عربية

وأعلن مؤتمر بريونى أن الموقف فى فلسطين على وجه الخصوص يعد خطرا على السلام ، ويؤيد أعضاء المؤتمر قرار مؤتمر باندونج الخاص بتأييد حقوق الشعب العربى فى فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

تكلم مؤتمر بريونى عن مشكلة الجزائر التى تعد مشكلة عربية والتى تتطلب إهتماما عاجلا بمطالب الجزائر لدعم السلام فى هذه المنطقة من العالم .

ونظرا لإيمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان فى الأضرار بالحاكمين والمحكومين معا ، فانهم يعبرون عن إيمانهم برغبة الشعب الجزائرى فى نيل استقلاله . وأيد المؤتمر المفاوضات التى تهدف إلى حل سلمى لمشكلة الجزائر ، على أنه يجب ألا يقف هذا فى طريق الاعتراف بتحقيق حرية الجزائر وإيجاد حل عادل وسلمى وبخاصة وقف أعمال العنف . وبهذا خرجنا من المؤتمر بتأييد لوجهة النظر العربية .

وجهة نظر واحدة

وتكلم المؤتمر فى مشكلة ألمانيا فى أوربا ، ومشكلة الصين فى آسيا ، ومشكلة فلسطين والجزائر وهى التى تهمنا كأمة عربية .

وكانت وجهة نظر الرئيسين تيتو ونهرو تتمشى مع وجهة النظر العربية التى استطاعت أن تأخذ لها حصنا آخر وتفرض وجودها .

معركة التحرير .

هذا ما حدث فى مؤتمر بريونى .

ومصر منذ قامت الثورة كانت تجاهد لنقل قضاياها وقضايا العروبة إلى طريق غير طريق الاستجداء ، غير طريق الاستعمار . لقد كنا ندرك منذ عام ١٩٥٢ وقبلها أن الاستقلال السياسى لا يمكن أن يكتمل إلا إذا كان معه الاستقلال الاقتصادى السليم يقف ضد مؤتمرات المستعمرين والمستغلين الطاغين . كنا نعمل من أجل إجلاء الانجليز المحتلين بوسائل مختلفة . بالقوة واللين ، بالعنف والمفاوضات .

وكان عزمنا على أن نحقق لمصر الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى . وألا يرفرف على أرض مصر إلا علم مصر . كنا نسعى إلى ذلك منذ اليوم الأول الذى قامت فيه الثورة . وانتهى الاستعمار ولم يستطع الاحتلال أن يبقى فى مصر بين المواطنين فلم يجد من يتعاون معه أو يسنده .

هزمنا بريطانيا مرتين

فسلم الاستعمار وجلت عن مصر آخر قوة من قوات الاحتلال التى دخلت بلادنا عام ١٨٨٢ ، وكانوا قبل ذلك قد انهزموا وانضربوا فى كفر الدوار . ولم يستطيعوا إكمال غزوهم وحملتهم عندما خرج لهم عرابى ، فانسحبوا والتجأوا إلى الخيانة ، واستطاعوا الدخول بواسطة أعوانهم عن طريق قنال السويس بواسطة الخونة . هزمناهم عام ١٨٨٢ وفى ١٨٠٧ عند حملة فريزر . هزمهم أهل رشيد المدنيون . . . هزمنا بريطانيا مرتين . ولكن الانجليز اتبعوا معنا أساليب الغدر والخديعة . واستطاعوا إحتلالنا بذلك . ووفقت الثورة أن ترفع فى سماء مصر علم مصر وحدها . وأن يبقى بين ربوع مصر قيادة مصرية واحدة . وتحقق هدفا كبيرا من أهداف مصر . ولكننا لم نهمل أبدا العمل من أجل الاستقلال الاقتصادى لأننا نؤمن أن الاستقلال الاقتصادى مكمل للاقتصاد السياسى . وأن التحكم الاقتصادى يستخدم فى الضغط والتوجيه . وعملنا على زيادة الانتاج ونجحنا فى هذا الاتجاه لأننا نعتمد على أنفسنا وعزمنا وقوتنا ، استطعنا زيادة الدخل القومى من سنة ٥٢ إلى ٥٤ إلى ما يقرب من ١٦ ٪ ، ومن ٥٤ حتى ٥٦ زاد زيادة أخرى لأننا كنا نعمل فى نفس الوقت من أجل الاستقلال الاقتصادى .

سياسة مستقلة

وفى أيام الجلاء ، وحينما شعرنا بالاستقلال السياسى ، اتجهنا إلى العالم وقلنا لننس ما مضى . حتى أولئك الذين قتلوا آباءنا وأجدادنا . وقلنا إن مصر ستسالم من يسالمها وتمد يدها للجميع . إن سياسة مصر تنبع من مصر لا من لندن ولا واشنطن ولا موسكو . وقلنا إننا مستعدون للتعاون مع الجميع ولكن ليس على حساب كرامتنا أو استقلالنا .

حلف واحد

هذا الذى قلته يوم ١٩ يولية الماضى قلته منذ قامت الثورة . وسأقول لكم على كل شيء لتكونوا على بينة .

منذ قيام الثورة بدأت بريطانيا وأمريكا تتصلان بنا من أجل محالفات واتفاقات ولكننا قلنا إننا لانستطيع التحالف إلا فى حلف واحد وهو حلف الدول العربية . وقلت لهم كل هذا . هل سيكون لمصر رأى على بريطانيا . . هل يحقق التحالف بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة . . إلا التبعية . . لا نقبل أبدا أن نكون أذيالا أو تابعين . . كان جنرال روبرتسون موجوداً وطلب منا عقد محالفة مدتها خمس وعشرون سنة . ولكننا رفضنا . وما قلناه سنة ٥٢ فى جميع محاضر المحادثات هو ما نقوله اليوم :

ميثاق الأمن المتبادل

بدأنا نتكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح . مع استعدادنا للدفع ثمن السلاح فرفضوا إلا إذا وقعنا ميثاق الأمن المتبادل ،ومعناه أن تأتى بعثة أمريكية لا يكون لعبد الحكيم عامر رأى فيها . قلنا إن لنا تجارب كبيرة بهذا الخصوص . وكان للبعثة العسكرية البريطانية هدم معنويات الجيش المصرى . لذلك كان لدينا مركب نقص من ناحية البعثات العسكرية . كان غرضنا أن يكون للجيش المصرى شخصيته المستقلة ، ولذلك رفضنا توقيع ميثاق الأمن المتبادل . ولقد قالوا فى آخر سنة ١٩٥٢ إنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح . ولكن عادت بعثتنا خالية الوفاض .

الجنود المجهولون

إن ما نقوله اليوم بصوت عال ليس بجديد . قلناه فى أول يوم من أيام الثورة وبدأ بعد هذا كفاحنا فى القنال . كفاح لم ينشر . وهب فيه الفدائيون أرواحهم وقاتلوا وكافحوا واستطاعوا أن يجعلوا القوة البريطانية غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن القنال . إن الجنود المجهولين الذين خرجوا من بينكم وبذلوا أرواحهم أعجزوا الثمانين ألف بريطانى عن الدفاع عن أنفسهم . وهذا هو السبب

الحقيق فى جلائهم . خرجت من مصر لأنها أدركت أن شعب مصر آلى لا تكون لغيره قيادة فى مصر . هذا هو السبب الحقيق وليس المفاوضات أو المحادثات .

كانت معركة مريرة طويلة ولكنها لم تنته ، فالإستعمار له أشكال مختلفة . والإستعمار اليوم يتمثل فى أعوان الإستعمار الخونة . الإستعمار يتلون . وعلينا مقاومته بجميع أنواعه المقنعة تحت تكتل الأعوان والمحالفات والإتفاقات .

وبدأ الإستعمار يعمل ليضع يده على الدول العربية دولة دولة فقاومنا . وكان الوعى العربى والقومية العربية قد اكتملت وتيقظت فلم يستطع الإستعمار تحقيق أغراضه فانتصرت القومية العربية وهزم الإستعمار شر هزيمة . هزم فى الأردن حينما أراد تمبلر أن يجبر الأردن المكون من مليون أومليون ونصف على الخضوع ، ولكن الجنرال تمبلر هرب من الأردن فقد آمنت القومية العربية بحقها فى الحياة فانتصر ، ولم يستطع الإستعمار تحقيق أى غرض من أغراضه ولم يستطع حلف بغداد أن يصنع شيئا بل وقف وتجمد بفضل الرأى العام العربى والقومية العربية .

عشرة ملايين يهزمون حلف الأطلنطى

دخلنا فى معارك فى الداخل والخارج . عاون الإستعمار فرنسا فى تونس ومراكش والجزائر . انتقلت قوات حلف الأطلنطى لتقاتل فى الجزائر . أمريكا زعيمة العالم الحر تؤيد فرنسا فى تقتيل أهل الجزائر . بريطانيا تؤيد كذلك الدول التى عملت ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير ، وكل هذا نسوه أو تناسوه وبدأوا يقاومون القومية العربية فى الجزائر . كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائرى ولكن القومية العربية فى الجزائر استطاعت أن تهزم حلفاء فرنسا ، واستطاع المجاهدون فى الجزائر بأسلحتهم البسيطة المحدودة مقاومة القوات المدججة بالدبابات وكافة الأسلحة ، الأسلحة المعدة لروسيا لم تستطع الوقوف فى وجه الجزائر .

وهذا معناه اشتعال القومية العربية وشعورها بكيانها وحقها فى الحياة ، هذه المعارك التى نخوضها — معركة الأردن والجزائر ومقاومة الأحلاف — كلها معاركنا ، فمصائرنا جميعاً مرتبطة فى الأردن والسودان . مصير كل واحد

مصير الجميع . يريد الاستعمار أن نكون تابعين وحين يأمر نلبي الأمر . هناك دول كثيرة لا داعي لذكرها حتى لا نعمل أزمات دبلوماسية . الدول التي تتلقى الأوامر . تنفذ الأوامر والتي لا تؤمن بوطنها وإنما تؤمن بالسفراء والمندوبين السامين . يريدوننا أن نكون مثلهم . ولكن هذا لن يكون فلم تقم الثورة ثورة ١٩ وما بعدها لكي تتلقى أوامر الاستعمار . يريدوننا أن نسمع أوامرهم بخصوص إسرائيل التي يقولون إنها موجودة بحكم الواقع . ويقولون إن عرب فلسطين تدفع لهم شيئاً من المال ولكننا نعتز بعروبتنا وأرضنا وهي لا تقدر بمال يريدوننا أن نسلم لإسرائيل بكل شيء ونهمل فلسطين وتتنكر لها ولأخواننا . في شمال أفريقيا . وأن نوافق كما وافق مجلس الأمن على المذابح . يريدون منا أن ننفذ السياسة التي تملى .

ثمن سكوت عبد الناصر

ولكن مصر أبت وأرادت إلا أن تكون لها شخصيتها المستقلة فمنع عنا السلاح وسلحت إسرائيل وأصبحت خطرا يهدد . وقالت بريطانيا نحن مستعدون لتسليحكم ولكن على شرط أن يسكت عبد الناصر في باندونج ودعونا ننفذ خطتنا في الأحلاف . أصبح التسليح إذن أداة لتقييدنا وتقييد حريتنا . ولكننا لسنا على استعداد لدفع الثمن شخصيتنا ومبادئنا . وبهذا لم نستطع الحصول على أي شيء من السلاح لا بالثمن ولا مجانا .

استطعنا بعد ذلك أن نحصل على السلاح من روسيا . من روسيا لا من تشيكوسلوفاكيا ، ووافقت روسيا على امدادنا بالأسلحة . وتمت صفقة الأسلحة فحصلت ضجة . وقالوا إنه سلاح شيوعي ولكنني أعرف أن السلاح هنا سلاح مصر . وبدأت صحافتهم تقيم ضجة أما سببها قالوا إن لديهم خطة . وهي حفظ التوازن بين الدول العربية وإسرائيل . طيارة للدول العربية كلها وأخرى لإسرائيل لحفظ التوازن . من ذا الذي أقامكم أوصياء علينا لحفظ التوازن . نحن لا نقبل وصاية أحد . ولكنه الاحتكار للسلاح الذي كانوا يتحكمون به فينا .

فلما استطعنا تحطيم هذا الاحتكار انهارت كل خططهم . لم يستطع الاستعمار التحكم عن طريق منع الأسلحة . من ذا الذي أوجد إسرائيل في هذه المنطقة ؟ من كان مسئولا عن الانتداب على فلسطين ؟ بريطانيا .

مسئولية بريطانيا

وعد بلفور بريطانيا مسئولة عنه . كانت بريطانيا تعلم أن داخل فلسطين جيشاً مسلحاً يستعد للاستيلاء على فلسطين . ومع ذلك وهى تعلم هذا تركت فلسطين . ماذا كانت تهدف إليه بريطانيا وأمريكا . كانوا يهدفون إلى شيء واحد . وهو القضاء على قوميتنا .

إنهم يعرفون أن لنا قومية تجمعنا من المحيط الأطلسى حتى الخليج الفارسى . هذه القوة يجب أن يعمل لها حساب لأول مرة فى التاريخ . إذن يقضون على فلسطين قضاء كاملا . ويحل اليهود محل أهلها . إبادة قومية للجنس . عملية إبادة كان الغرض منها إبادة القومية العربية جميعها . وكان الصهيونيون يعلنون أن وطنهم المقدس يمتد من النيل إلى الفرات . يقولون فى برلمانهم عن حرب مقدسة فالعملية إبادة للعرب وقضاء على الجنس .

وكان لا بد من السلاح للدفاع عن أنفسنا حتى لا نكون لاجئين . فحصلنا على السلاح وتعاقدنا عليه . وأحب أن أقول إن الحصول عليه كان دون أى قيد ولا شرط . بمجرد دفع الثمن وأصبحت الأسلحة ملكا لنا .

قصة الانذار الأمريكى

وأرسلت أمريكا مستر آلان مندوبا لها ليحمل رسالة من الحكومة الأمريكية وكان المفروض أن يقابلنى . وقالت الأنباء إنه يحمل تهديدا لمصر .

واتصل بى أحد الرسميين الأمريكيين لمقابلتى وقال إنه متأسف للحالة التى وصلت إليها العلاقات بين البلدين ، ونصحنى بأن أقبل الرسالة بأعصاب هادئة . فقلت كيف أقبلها وفيها جرح للعزة المصرية ، فقال لن يترتب عليها أى أثر عملى فهى مجرد رسالة .

فقلت إنى لست رئيس وزارة محترفا ، ولكننى رئيس وزارة عن طريق ثورة ، ولن أتردد . مندوبكم إذا حضر وتكلم كلمة . سأطرده . هذا كلام رسمى وسأعلن للشعب أنكم أردتم إهانة عزته وكرامته . وسنقاتل جميعا لآخر قطرة من دمائنا .

وإنى سأقاتل فى سبيل مصر لآخر قطرة من دمى ، فهددوا بقطع المعونة . فقلت : سأعلن قطعها . ونحن لم نتلق درسا فى السياسة . فقد قمنا بثورة وسنحافظ عليها. كان ذلك فى أكتوبر .

لم يفتح فمه بكلمة

ثم عاد وقابلنى وقال إنه أبلغ مستر آلان هذا الكلام . وهو محتار لأنه لو حضر لك ستطرده ، وإذا بلغ ذلك لدالاس فسوف يطرده . فما هو الموقف ؟ فقلت له إنى لا اعرف إلا أنه إذا حضر إلى فسأطرده . جاء لنا مستر آلان ولم يفتح فمه بكلمة . واستمع إلى وجهة النظر المصرية ، وأسرد لكم وجهة نظر أمريكا بايجاز . إنهم يعتقدون أننا سياسيون محترفون ولكن استطاعت مصر أن تحافظ على كرامتها وعزتها .

قامت الضجة فى كل مكان بشأن الأسلحة فكنت أرى العجب والشتائم فى الجرائد الانجليزية والفرنسية والأمريكية ، كانوا يشتموننا لأننا تخلصنا من السلاسل واستطعنا أن نبنى بلدنا وقوتنا ونقرر سياسة مستقلة .

هذه هى ضجة الأسلحة وصفقة الأسلحة .

٢٣ مليوناً معى

كنت أتكلم وأنا مطمئن وأنا أشعر بالقوة . لماذا ؟ لأنى أشعر أن الشعب جميعه ، ٢٣ مليوناً كلهم سيكافحون فى سبيل الاستقلال لآخر قطرة من دمهم . لم أكن أتكلم بقوة جمال عبد الناصر ، ولكن كنت متأكدا أن كل أبناء مصر سيكافحون لآخر قطرة من دمائهم . لاحزبية ولاخلافات . إننا نحن جميعاً كتلة وطنية وراء أهداف الثورة .

كنت أتكلم بشجاعة لأنى كنت أعرف أنى مسنود بكم . هذا كان موقفى . كنت أشعر أن الشعب كافح وناضل على مر الأيام ومستعد أن يكافح . شعب متحد وشعب قوى .

شعب رأى لأول مرة علم بلده يرتفع وهو مستعد أن يضحى كما ضحى صلاح مصطفى ومصطفى حافظ .

بلغوهم يخلوا بالهم

كانت آخر كلمة قالها صلاح مصطفى (الحمد لله بلغوهم فى مصر يخلو بالهم) لقد كنت أشعر أن ٢٢ مليون صلاح مصطفى يقفون ورائى . هذا الدافع الذى كان يعطينى القوة . وهذ هو ماجعلنى أقول لمندوب أمريكا إننى سأطرده لأن الشعب يريد ذلك ، وهو مستعد أن يكافح لآخر قطرة من دمه فى سبيل حريته ، وانتهت قصة المفاوضات والأحلاف ثم انتهت قصة السلاح وبدأت قصة السد العالى .

فى سنة ١٩٥٣ قمنا بعمل خطة للتنمية الإنتاجية وزياده الدخل القومى بسرعة مضاعفة ، لأننا نزيد كل عام نصف مليون ومستوى المعيشة عندنا يعتبر مستوى متوسطاً وأمامنا عمليتان أن نرفع مستوى المعيشة وأن نحافظ على الدخل فزيادة مستوى المعيشة يحتاج إلى زيادة الدخل لذلك اتجهنا إلى مياه النيل لنستفيد منها

عقبـــة التمويل

وكان قد قدم لنا مشروع السد العالى فى ١٩٥٢ ، وكان قد قدم منذ عام ١٩٢٤ ووضعناه موضع الدراسة ، وقابلتنا عقبة التمويل وتبين أن المشروع صالح وينتهى بعد عشرة سنوات ، وبدأنا نقابل عقبة التمويل فليس لدينا المال الكافى لدفع . نفقات المشروع التى تبلغ من ٨٠٠ إلى الف مليون دولاد تدفع على عشرة سنوات فى سنة ١٩٥٣ اتصلنا بالبنك الدولى وطلبنا منه ونحن من المشتركين فيه ، وطلبنا منه المساهمة فى التمويل .

وقال إن فية عقبات فهناك الانجليز واسرائيل فعندما تنهون خلافكم معهما نستطيع تمويل المشروع . وليس عندكم نظام برلمانى فنطالب منكم عمل استفتاء على هذا المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن تنال مساعدة من البنك فقررنا الاعتماد على أنفسنا وعلى شركات الصناعة .

واتصلنا بالشركات الألمانية وقالوا إنهم على استعداد لإعطائنا ٥ ملايين جنيه، ثم اتفقت مع الشركات الألمانية والفرنسية والإنجليزية فقـــالوا إن كل شركة مستعدة لإعطائنا ٥ ملايين على أساس قرض متوسط الأجل .

وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية انجلترا .

وقال له إنهم مستعدون أى الشركات الثلاث لرفع القرض إلى ٤٥ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية . فسافر وزير المالية إلى واشنطون على هذا

الأساس فقال الأمريكان أنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار معونة وكان كلاما على ورق .

ثم رجعوا فى كلامهم

وقالوا نستطيع تمويل هذه المعونة إلى السد العالى . ورجع الانجليز فى كلامهم وقالوا خذوا القرض من البنك الدولى ونحن نعطيكم مليون جنيه ، والامريكان يعطون حوالى ٢ مليون جنيه . والبنك الدولى قال إنه مستعد أن يعطينا ٢٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات ونحن نصرف خلالها ٣٠ مليون دولار .

وبدأوا على هذا الأساس يشترطون الشروط فقامت المحادثات فى سبتمبر مع مليون دولار بعد ٥ سنوات على أقساط ، ثم وضع فى خطاب شروطا يجب أن تتبعها مصر لكى تنال هذا القرض . وشروط القرض نتفاوض عليها من وقت إلى آخر . ثم قال البنك إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

ثلاثة شروط

(١) يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التى سننالها من المنح الانجليزية والامريكية لاتنقطع .

(٢) يجب أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار ، أى وصاية من البنك الدولى على الحكومة المصرية .

(٣) حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

وبعد ذلك لاتتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى ، وكذا لاتوقع اتفاقات دفع كاتفاق الأسلحة مع روسيا ، وتتفاهم مصر مع البنك أولا قبل الاتفاق على أى مشروع .

ثم طلب البنك أن إدارة المشروع تخضع للاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك . وقال البنك إن اتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث مايستدعى ذلك وأرسلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين ، والبنك أرسل الخطاب كل واحد منها يحيل مصر إلى المذكرة الأخرى .

وأصبحت العملية معقدة وظهر أن هناك خفاً يعمل لنا السيطرة على استقلالنا الاقتصادى .

هذا الكلام رفض رفضا باتاً . وقلت إننا لايمكن أن نبيع أنفسنا بـ ٧٠ مليون دولار معونة . وتكلمنا مع الامريكان وسألناهم : هل مثل هذه الشروط تعمل مع الأعانات التى تعطى لإسرائيل ؟

المساعدات الأمريكية

وقلنا إن هذا الكلام يتنافى مع استقلالنا . وقارنا بين موقف العرب وموقف اسرائيل والمساعدات التى تمنحها أمريكا للطرفين فالهبة السنوية التى تمنحها أمريكا لإسرائيل من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار . والمساعدة الفنية تبلغ سنويا من ٦ إلى ١٤ مليون دولار ، وفائض المواد الغذائية التى تهديها أمريكا لاسرائيل قيمتها ٧ ملايين دولار . ورؤوس الأموال الأمريكية التى تعمل فى اسرائيل ٢١٤ مليون دولار .

فى ٥٥/٧/١٢ أعطى بنك أمريكا قرضا لاسرائيل قدره ٣٠ مليون دولار . كما جمع اليهود فى أمريكا ٣ آلاف دولار ، وتبرعات ١٦٤ مليون دولار ، ومجموع التعويضات الألمانية ٣٥٠٠ مليون دولار . تدفع كل سنة منها جزءا بضائع وسفنا ومصانع .

تبرعات يهود أمريكا لأسرائيل خلال الستة شهور الأولى من هذا العام ٦٥ مليون دولار . ونحن نعرف أن اسرائيل ربيبة أمريكا ولا تستطيع أن تعيش من غير هذه المعونة .

وتكلمنا مع ممثلى أمريكا وقلنا لهم إنه فى فترة خمس سنوات سيصرف على السد العالى ٣٧٠ مليون دولار تدفع مصر ٣٠٠ مليون وتدفع أمريكا ٧٠ . والمشروع الذى سيتكلف بليون دولار سندفع منه ٧٣٠ مليونا أولا . وكيف يمكن لى أن أنفذ الشروط التى أملاها على البنك الدولى . وقلنا لهم إن لنا تجربة فى ذلك وسبق أن وقعنا فى هذا الاستغلال وحضر « كرومر » وبقى فى مصر .

العرض الروسى .

وفى هذه الأيام حضر السفير الروسى وقال إن روسيا مستعدة للاشتراك فى تمويل السد العالى وكان ذلك بعد شهر ديسمبر . فقلت له إننا سنتكلم مع البنك الدولى . وتأجل الكلام فى التفاصيل .

العرض الأمريكى

وعرف الأمريكان أن هناك عرضا روسيا . فوصل إلى مصر فى فبراير الماضى مدير البنك الدولى وأرسل خطابا يطلب فيه دعوته إلى الحضور إلى مصر.

وبدأت المفاوضات معه فى شهر فبراير وحينما قابلته قلت له بصراحة إن عندنا عقدة من ناحية القروض والفوائد . ولا يمكن فصلها عن السياسة . لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أى مال يمس سيادتنا . وقلت له إن إشرافكم على ميزانيتنا لن يصلحها وأمامنا دولة فى شمالنا . أقوى مثل. فأنتم تشرفون على اقتصادياتها ومع ذلك فاقتصادها منهار . وتقرير البنك يسلم بسلامة الاقتصاد المصرى . وكان مفروضا أن نبدأ فى يونيو الماضى المشروع . وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ فى المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك . وقال مدير البنك إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بين مصر والسودان . ثم يوقع البنك معنا الاتفاق . ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وانجلترا لنا أكثر من مبلغ الـ ٧٠ مليون دولار الذى وعدونا به .

وظهر الفخ . . أى نأخذ السبعين مليون دولار . . ونبدأ فى المشروع . ونصرف المال ثم نعود فنطلب من البنك مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار فيعرض البنك شروطا ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ونكون أضعنا ٣٠٠ مليون دولار هباء .

ومعنى ذلك أن يرسل لنا البنك من يجلس مكان وزير المالية . . وآخر يجلس مكان وزير التجارة .. وآخر يجلس مكانى أنا .

. هذا هو الفخ الذى ظهر، فقررنا ألا نبدأ فى السد إلا بعد توقيع اتفاقية المياه مع السودان الشقيق . وإدراك شروط البنك الدولى . وأصدرنا الأمر بايقاف العمل حتى لا ندخل فى مغامرة يتحكم فينا الاستعمار بسببها . ويسيطر علينا اقتصاديا بعد فشله سياسيا ، وأبلغنا ذلك لمدير البنك الدولى . فقال إنه مستعد لتعديل الشروط ، فلم يضمن أن يكون الاتفاق النهائى مماثلا للكتاب الذى يبعثه إلينا . فرفض توقيع الاتفاق .

خـــدعة

كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم . يتحكمون فينا عندما تستنزف أموالنا دون أن نأخذ أى نتيجة . فقررنا ألا نبدأ فى السد إلا بعد أن نعلم كيف يمول السد ونعرف كيف يذهب ولذلك أوقفنا العمل فى فبراير ، وأرسل إلينا مدير البنك خطابا لا قيمة له قال إنه يدفع ٢٠٠ مليون دولار بعد حل مشكلة المياه .

ولم يكن فى الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه . ولكن كانت هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانيـــة وفيها ما يمس سيادتنا . ففى فبراير بلغ السفيران الأمريكى والبريطانى عـــدم موافقتنا على هذه المذكرات وراحت المذكرتان للحكومتين الأمريكية والبريطانية . وطبعا لم يجىء أى رد . فى ٢٩ فبراير كان الكلام أن بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان . فجاء سلوين لويد وقابلنى فى منزلى فعرض معاونته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان . فقلت له إن تصرفاتكم تدل على أنكم تعقدون المسائل بجرائدكم ، وإذاعتكم تثير السودان ضد السد العالى ، فحطة الإذاعة البريطانية ومحطة الشرق الأدنى والصحف تذيع تعليقات للوقيعة بيننا وبين السودان ، وسفارتكم فى الخرطوم تجمع كل ذلك وتطبعه فى كتاب وتوزعه على السودانيين . ومعنى هذا خلق عداء بين مصر والسودان ، فكيف يستقيم هـــذا مع عرضك لأن تكون وسيطا بين مصر والسودان ؟

حملة مغرضة

كان الواضح أن الإنجليز يحاولون بث روح الكراهية فى إخواننا السودانيين ويهمهم أن ينفذوا لحماية أحدنا ضد الآخر . وفى نفس الوقت وقف اللورد كيلرن وأخذ يسب مصر كيف نعاونها ونساعدها وهى تنادى بالتحرير . فلا يجب منحها ٥ مليون جنيه وكلام آخر فى منتهى البذاءة من لورد كيلرن وهو معروف .

وفى يوم ١٤ مارس قابلت السفير البريطانى فى المنزل . وقلت له إننا شعب عاطفى فالكلمة الحلوة أفضل من مليون دولار . ولا نقبل الشتيمة بـ ١٥ مليون دولار ولا نقبل كلام كيلرن . ولم نقبل المعونة حتى لا يكون ردنا يعتبر إهانة .

ونحن لسنا دولة غنية جداً ولكننا نستطيع توفير ٥ مليون جنيه ولو « دقينا زلط أو كسرنا طوب » فنحن قبلنا المعونة منعاً من إن يقال إن مصر ترفض علاقة حسنة منكم . ولكن إذا تكرر هذا الكلام فسنرفض المعونة .

وسار الحل على هذا ، ثم لم ترد الحكومتان الأمريكية والبريطانية على المذكرتين .

حادث طرد جلوب

ثم طرد جلوب من الأردن . وضرب سلوين لويد بالطوب فى البحرين . وقيل إن هذا نتيجة مصر . وبدأت حملة شنيعة من أول مارس ضد مصر فى الصحف البريطانية لدرجة أن رجلا اسمه فريزر قال لابد من بناء سد فى كينيا يمنع الماء عن مصر . وهذا يدل على جنونية هؤلاء الناس . وقالوا إننا نهددهم فى البترول ولكننى قلت إنه ليس لنا أى دخل فى المصالح المشروعة لأحد . ولكننا نقاوم ما يسمونه بالنفوذ ، لا يمكن أن نكون منطقة نفوذ لأحد . مصالحكم الإقتصادية المشروعة ليس لنا اعتراض عليها .

زيارة وزير خارجية روسيا مسيو شبيلوف الى مصر

وفى نفس الوقت بعث مدير البنك الدولى أنه يريد المجىء فقلنا له تفضل . وحد[illegible]ت محادثات بيننا وبين شبيلوف الذى عرض مساعدة روسيا لمصر فى جميع المي[illegible] إلى درجة إعطاء قروض طويلة الأجل . وقال إن ذلك سيكون دون قيد ولا شرط . وعلينا أن نطلب منهم . وقال إنهم لا يريدون مواد خاما . وقال أيضاً إنهم لا يريدون أن يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية وإن روسيا يهمها أن يسود السلام بيننا وبين الدول الغربية . فالروس يعملون الآن على كسر حدة التوتر فى العالم . ويهمهم أن تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة . فشكرته وأجلت الكلام فى التفاصيل لحين زيارتى فى شهر أغسطس .

وعـــود

وفى ثانى يوم حضر مدير البنك الدولى وقابلنى فى البيت فى الساعة العاشرة

وأكد أن البنك عند وعده الذى قاله فى شهر فبراير . وأنه مصمم على تمويل المشروع . وأن الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد وقلت أننا أيضاً عند كلمتنا .

هذا ماحدث حتى حوالى ٢٠ يوليو الماضى . وقابل سفيرنافى أمريكا دالاس وقال لى إن الأمريكان يعتقدون أننا لانريد أن يمولوا المشروع . فقلت له إننا نريد أن نتكلم و نتفاوض لتمويل المشروع . عاد أحمد حسين إلى واشنطون على أن يقابل دالاس ويطلب إرسال الرد على المذكرات التى بعثناها . وبعد يومين أعلنت الحكومة بيانها . وقد قلت رأيى فيه أول أمس .

يريدون التفرقة .... ليتحكموا

وفى بيان أمريكاحاولوا إثارةاثيوبيا واوغندا لأنهم يهمهم أن تختلف الدول فى هذه المنطقة فنلجأ الى مساعدة أمريكا فيحصل التحكم فى هذه المنطقة . ولقد ابلغتهم أننا لانريد وساطتهم مع السودان لأننا متفاهمون مع اخواننا السودانيين . فاسماعيل الأزهرى كان على استعداد للتفاهم معنا . وكذلك ميرغنى حمزه تكلم معى . ولم يكن هناك شد وجذب ولم يكن هناك خلاف . ولما جاء عبدالله خليل رئيس الوزارة السودانية الحالى كانت روحه طيبة جدا . فلا داعى إذن لتدخل و توسط الأمريكان والانجليز .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم مصالح السودان ومصر . ولاأدرى ما دخل أمريكا فى صالح البلدين . فمصر والسودان مرتبطان بعضهما ببعض منذ الخليقة . ولا يمكن أن تعزل دولة منهما إلى أمريكا الشمالية أوالجنوبية . ولكن بدء حب الوصاية والتحكم والسيطرة وخلق المنازعات هى التى فرضت عليهم ذلك .

بيان كله تضليل

وقال البيان أيضاً إن التطورات التى شهدتها الشهور السبعةغير ملائمة لتنفيذ المشروع فماهى هذه التطورات ؟ هل هى اقتصادية أم سياسية ؟

وفى البيان الأمريكى أيضاً شىء غريب فوزير الخارجيةالأمريكية يخاطب الشعب المصرى ويقول إن هذا لادخل له بصلات الشعب الأمريكى بالشعب

المصرى . أى ان هذا ضد جمال عبد الناصر فقط .

ما هى التطورات ؟ إنهم يشككون فى الاقتصاد المصرى . والانتاج المصرى دعم وزاد .

زيادة الدخل القومى

ويقول كتاب الاحصاء السنوى للأمم المتحدة إن مجموع الدخل القومى المصرى قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٨٦٨ مليون عام ١٩٥٤ : أى أننا نعمل ونتنج . وثروتنا تزيد ووضعنا الاقتصادى فى تحسن مستمر . فدخلنا القومى بلغ ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وفى عام ١٩٥٤ أصبح ٨٦٦ مليونا . أى أن الدخل زاد ١٢٠ مليون جنيه فى سنتين.

وزاد مجموع الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ بمقدار ٣٨ مليون جنيه بنسبة ١٥٪ فقد بلغ ٤٢٠ مليون جنيه بعد أن كان ٣٨٢ مليون جنيه .

وزاد الانتاج الزراعى من ١٢٣٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٣١٪ عام ١٩٥٤ وهذه الأرقام من نفس الكتاب الاحصائى الذى أصدرته الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٥٥ سجل الانتاج الصناعى تقدما كبيرا . إذ تراوحت نسبة الزيادة فى فروعه المختلفة بين ١٥٪ و ٢٥٪ وقد تكلمت عن هذا فى الكلمة التى ألقيتها فى أول يونيو فى مؤتمر التعاونيين :

وقد بلغت الزيادة أقصاها فى إنتاج الحديد والزهر فبلغت ٩٤٪ وانتعشت حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير إلى آخر يونية عام ١٩٥٦ — ٩١ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٢١ مليون جنيه . إلى آخر البيانات الاقتصادية المعروفة التى نشرت فى الميزانية .

التطور الجديد

ما هى التطورات التى حدثت فى السبعة شهور الماضية .. إنهم يحاولون أن يبينوا أنها تطورات اقتصادية .. التطورات هى تطورات استقلالية .. تطورات حرية ..

تطورات عزة وكرامة .. التطورات التى حدثت فى السبعة الشهور الماضية . إننا بنينا سدا من العزة والكرامة سدا للحرية والاستقلال ضد الأطماع . . التطورات التى حدثت أننا قد صممنا أن نقوى جيشنا ونُسلحه .. صممنا أن تكون لنا شخصية مستقلة . . صممنا أن تكون لنا حرية مستقلة .

ماذا يريدون

والغرض — بالطبع — من هذا الإجراء الذى أعلن يوم ٢٠ يوليو — وإنى سأتكلم عن الحكومة الأمريكية لا عن الحكومة البريطانية . لأن الحكومة البريطانية أعلنت فى اليوم التالى لإعلان الحكومة الأمريكية بعد أن وصلها الخطاب الأمريكى ، والبنك الدولى أعلن بالطبع بعد بريطانيا ، بعد أن وصلته تعليمات من أمريكا .

ولهذا فسأتكلم عن أمريكا فى هذا الموضوع . . ما الغرض من هذا . ؟ إنهم يعاقبون مصر . لأنها رفضت أن تقف بجوار التكتلات العسكرية .. مصر نادت بالسلام وتحقيق حقوق الإنسان .

مصر نادت بالمبادىء التى كتبوها فى ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها . . هذه هى المبادىء التى تنادى بها اليوم . . الحرية وحق تقرير المصير والقضاء على الاستعمار وعدم الانحياز والتعايش السلمى الإيجابى والتعاون مع جميع الدول نعادى من يعادينا ونسالم من يسالمنا . . هذه هى المبادىء التى تنادى بها مصر .

فكيف تقول هذا ولا نسمع كلام الكونجرس الأمريكى ولا نأخذ الأوامر من هناك .

ومنذ شهر ونصف شهر وقف أحد أعضاء الكونجرس وقال كيف تتبع مصر هذه المبادىء ولا تقطعوا عنها المعونة التى تؤخذ منا . ؟ وهذا معناه غرور وتحكم فى الشعوب .

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم وهذه السيطرة . . إنهم يعاقبونا على هذا بالسبعين مليون دولار التى كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات .

إننا نعمل مشروع تنمية ونريد أن ننمى الإنتاج ونرفع مستواه . وهم

فى جرائدهم إننا نفعل هذا ليعرف الشعب المصرى أن ناصر ضره فيضغط عليه الشعب المصرى لكى يسمع كلام أمريكا .

هذا ما يقولونه فى جرائدهم ولا يعرفون أن الشعب المصرى غير موافق على هذا الكلام الذى يذكرونه .

وحينما وصل بلاك وهو مدير البنك الدولى . . وابتدأ الكلام معى فى تمويل السد العالى وقال إننا بنك دولى ولسنا بنكا سياسيا ، وليس لى شأن بأمريكا مطلقا ، فأنا مستقل أقول الرأى الذى أومن به :

وقلت له كيف يكون مجلس الادارة ممثلا لدول ولا يكون بنكا سياسياً .. بالطبع تعتبر بنكا سياسياً فمجلس الادارة أغلبه من الدول الغربية السائرة فى فلك أمريكا .

وابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس على الكرسى . وكنت أتخيل أننى أجلس أمام فرديناند دلسبس .

عاد تفكيرى بى إلى الكلام الذى كنا نقرأه ،فنى عام ١٨٥٤ وصل إلى مصر فرديناند دلسبس وذهب إلى محمد سعيد باشا — الوالى — وجلس بجانبه وقال له نريد أن نحفر قناة السويس ، وهذا المشروع سيفيدك فائدة لاحد لها . فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير .

وعندما كان بلاك يسترسل فى كلامه معى كنت أحس بالعقد الموجودة فى الكلام الذى يقوله ويعود بى التفكير إلى فرديناند دلسبس .

ثم قلت له : نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد أن نرى كرومر فى مصر مرة ثانية ليحكمنا .

عمل فى الماضى قروضا وفوائد على القروض ، وكانت النتيجة أن احتلت بلدنا فارجوك أن تضع هذا الاعتبار فى نفسك فى كلامك معى . فنحن عندنا عقدة من دلسبس ، ومن كرومر ، عندنا عقدة من الاحتلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى .

هذه هى الصورة التى صورت لى .. صورة دلسبس حينما وصل إلى مصر .. وصل دلسبس إلى مصر فى ٧ ديسمبر سنه ١٨٥٤ ، وصل إلى الاسكندرية وبدأ

يعمل فى حذر وخديعة .. وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ بعد أن اتصل دلسبس بالخديو محمد سعيد حصل على امتياز القناة . وفى صدر هذا الامتياز الذى منحه سعيد لدلسبس قال الآتى :

حيث أن صديقنا مسيو فرديناند دلسبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التى قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة طريق ملاحى للبواخر، وأخبرنا بالفوائد التى تعود على مصر وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال، فقد قبلت الفكرة التى عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضا خاصا بانشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين .

منـــذ مائة عام

وكان هذ الكلام عام ١٨٥٤ . وفى عام ١٨٥٦ أى منذ مائة عام صـــدر فرمان بتكوين الشركة ، وأخذت مصر من الشركة ٤٤٪ من الأسهم والتزمت بالتزامات لدلسبس . . . شركة دلسبس شركة خاصة ليس لها عـــلاقة بحكومة ولا بسيطرة ولا احتلال ولا استعمار دلسبس . قال للخديو أنا صديقك وقد جئت لأفيدك وأعمل قناة بين البحرين تستفيد منها .

تكونت شركة قناة السويس واشـــتركت مصر بـ ٤٤٪ من الأسهم ، وتعهدت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بالسخرة . ومات ١٢٠ ألف عامل فى حفر القناة ودون أن يأخذوا أجرا . . حفرت القناة بأرواحنا وجماجمنا ودمائنا . . دفعنا ٨ مليون جنيه . . وبعد ذلك ولأجل أن يتنازل دلسبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له أيضا .

وكان المفروض أن نأخذ أيضا ١٥٪ من أرباح الشركة زيادة على أرباح أسهمنا وتنازلنا عن ١٥٪ من الأرباح . . وبعد أن كانت القناة محفورة لمصر كما قال دلسبس للخديو أصبحت مصر ملكا للقناة .

وفى الإتفاق الذى عقد فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ جاء فى المادة ١٦ أنه بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع لقوانين البلاد وعرفها . وإلى الآن لم تخضع الشركة لقوانين البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل دولة .

والمنازعات التى تنشأ فى مصر بين الشركة وبين الأفراد من أى جنسية تختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعاً للأوضاع التى تقررها قوانين البلاد وعاداتها. وتختص المحاكم المصرية بالفصل فى المنازعات التى قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ويقضى فيها طبقاً للقوانين المصرية .

النتيجة . . احتلال مصر

ونتيجة الكلام الذى قاله دلسبس للخديو عام ١٨٥٦ . . ونتيجة الصداقة والديون هى احتلال مصر عام ١٨٨٢ .

واستدانت مصر بسبب هذا الموضوع فماذا فعلت ؟ . اضطرت مصر فى عهد اسماعيل إلى بيع نصيبها من الأسهم وقدره ٤٤ ٪ من أسهم الشركة . . وفوراً أرسلت انجلترا تشترى نصيب مصر من الأسهم فى الشركة . . اشترتها بأربعة ملايين جنيه . . وبعد ذلك تنازل اسماعيل عن الأرباح التى كان يأخذها للشركة وقدرها ٥ ٪ نظير تنازلها عن بعض الامتيازات التى أعطيت لها . فاضطر بعد أن اشترت انجلترا الـ ٤٤ ٪ من الأسهم بأربعة ملايين جنيه أن يدفع لإنجلترا سنويا ٥ ٪ نظير الأرباح التى كان قد تنازل عنها فدفع لها الثمن أربعة ملايين جنيه أى أن بريطانيا أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٤ ٪ بدون مقابل .

هل التاريخ يعيد نفسه

هذا هو ما حدث فى القرن الماضى . فهل يعيد التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود الخداع والتضليل ؟ وهل يكون التحكم الاقتصادى سبباً فى القضاء على حريتنا السياسية ؟ . كلا . . لا يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى، ونحن اليوم نقضى على آثار الماضى البغيض التى ترتبت على السيطرة علينا . . وآثار الماضى البغيض التى حدثت غصباً عنا وتسبب فيها المستعمرون خداعا وتضليلا .

دولة داخل دولة

واليوم فان قناة السويس التى مات من أبنائنا فى حفرها ١٢٠ ألفاً . . حفروها بالسخرة ودفعنا فى تأسيسها ٨ مليون . قناة السويس التى أصبحت دولة داخل الدولة ، والتى أذلت الوزراء والوزارات . هذه القناة قناة مصرية . . شركة مساهمة مصرية اغتصبت بريطانيا منا حقنا فيها وهو الـ ٤٤ ٪ من أسهم الشركة .

ولا زالت بريطانيا من وقت افتتاح القناة حتى الآن تأخذ فوائد مقابل هذه الأسهم، والدول كلها تأخذ فوائد، والمساهمون فيها يأخذون فوائد . . ودولة داخل الدولة وشركة مساهمة مصرية .

٣٥ مليون جنيه

وبلغ دخل شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ — ٣٥ مليون جنيه أى مائة مليون دولار ونأخذ منهم نحن الذين مات من أبنائنا ١٢٠ ألفاً أثناء حفرها مليون جنيه فقط أى ٣ مليون دولار . شركة قناة السويس التى قامت كما قال الفرمان من أجل مصلحة مصر ومن أجل منفعة مصر .

هل تعلمون مقدار المساعدة التى ستعطيها لنا أمريكا وانجلترا فى خمس سنوات؟ ٧٠ مليون دولار . وهل تعلمون من الذى يأخذ المائة مليون دولار وهى دخل الشركة السنوى . . هم الذين يأخذونها بالطبع .

ليس عيبـــا

وليس عيباً أن أكون فقيراً وأقترض لكى أبنى بلدى، أو أحاول أن أجد مساعدة لأجل بلدى . . ولكن العيب أن أمتص دماء الشعوب، وأمتص حقوق الشعوب . .

إننا لن نكرر الماضى، بل سنقضى على الماضى بأن نستعيد حقوقنا فى قناة السويس . . هذه الأموال أموالنا . . وهذه القناة ملك لمصر لأنها شركة مساهمة مصرية .

حفرت قناة السويس بواسطة أبناء مصر . ومات ١٢٠ ألف مصرى فى حفرها .. شركة قناة السويس الموجودة فى باريس .. شركة مغتصبة .. اغتصبت إمتيازاتها . وعندما جاء دلسبس إلى مصر كان مجيئه يشبه مجىء بلاك إلى مصر للتحدث معى . . نفس العملية .

سنحصل على حقوقنا

والتاريخ لن يعيد نفسه . بل على العكس سنبنى السد العالى وسنحصل على حقوقنا المغتصبة . . سنبنى السد العالى كما نريد . . وسنصمم على هذا . . ٣٥ مليون جنيه كل سنة تأخذها شركة القناة .. فلتأخذها مصر .. مائة مليون

دولار كل عام تحصلها شركة القناة لمصلحة مصر .. فلنحقق هذا الكلام وتحصل مصر المائة مليون دولار لمنفعة مصر أيضا ..

ولهذا فاننا اليوم أيها المواطنون ، حينما نبنى السد العالى فانما نبنى أيضا سد العزة والحرية والكرامة ، ونقضى على سدود الذل والهوان .

سنقاتل حتى آخر قطرة من دمائنا

وتعلن — مصر كلها — جبهة واحدة . كتلة وطنية متكاتفة متحدة .. مصر كلها ستقاتل لآخر قطرة من دمائها .. كل واحد من أبنائها سيكون مثل صلاح مصطفى ومثل مصطفى حافظ .. كلنا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا فى سبيل بناء بلدنا .. وفى سبيل بناء مصر . لن نمكن منا تجار الحروب .. لن نمكن منا المستعمرين . لن نمكن منا تجار البشر . وسنعتمد على سواعدنا وعلى دمائنا ، ونحن أغنياء وكنا متهاونين فى حقوقنا . ونحن نستردها ومعركتنا مستمرة .. نسترد هذه الحقوق خطوة خطوة .. وسنحقق كل شىء .. سنبنى مصر قوية وسنبنى مصر عزيزة .

تأميم شركة القناة

ولهذا قد وقعت اليوم ، ووافقت الحكومة على القانون الآتى :

قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس .

باسم الأمة — رئيس الجمهورية

مادة (١) تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية — شركة مساهمة مصرية — وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس، ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أملاك وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة (٢) يتولى إدارة مرفق المرور فى قناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة، ويصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية. وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من كل عام. وتعتمد الميزانية والحساب الختامى فى كل عام بقرار من رئيس الجمهورية.

وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يوليو عام ١٩٥٧. ويجوز للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحداً أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تعهد به إليه من أعمال. كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجاناً فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات.

يمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات المصرية (القضائية) والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملتها مع الغير.

مادة (٣) تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه، أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة (٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين. وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم. ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه كان من الوجوه ولأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة (٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة، وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة والمعاش أو التعويض.

مادة (٦) ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

بعد ١٠٠ عام

أيها المواطنون .. إننا لن نمكن منا المستعمرين أو المستبدين .. إننا لن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى .. إننا قد اتجهنا قدما إلى الأمام لنبنى مصر بناء قويا متينا .. نتجه إلى الأمام نحو استقلال سياسى واستقلال اقتصادى .. نتجه إلى الأمام نحو اقتصاد قوى. من أجل مجموع هذا الشعب .. نتجه إلى الأمام لنعمل. ولكننا حينما نلتفت إلى الخلف إنما نلتفت إلى الخلف لنهدم آثار الماضى .. آثار الإستبداد .. آثار الاستعباد .. آثار الاستعباد والاستغلال والسيطرة. إنما نتجه إلى الماضى لنقضى على جميع آثاره ..

واليوم أيها المواطنون . وقد عادت الحقوق إلى أصحابها .. حقوقنا فى قناة السويس .. عادت إلينا بعد مائة سنة .. اليوم إنما نحقق الصرح الحقيقى من صروح السيادة ونحقق البناء الحقيقى من أبنية العزة والكرامة . وقد كانت قناة السويس دولة فى داخل الدولة . شركة مساهمة مصرية . ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية . وتعتمد على الاستعمار وأعوانه .

من أجل مصر

بنيت قناة السويس من أجل مصر ومن أجل منفعة مصر ولكن قناة السويس منبع للاستغلال واستنزاف المال . وكما قلت منذ قليل .. ليس عيباً أن أكون فقيراً أو أن أعمل على بناء بلدى . ولكن العيب هو امتصاص الدماء لقد كانوا يمتصون الدماء .. يمتصون حقوقنا ويأخذونها .

سنحافظ على حقوقنا

واليوم حينما نستعيد هذه الحقوق أقول باسم شعب مصر إننا سنحافظ على هذه الحقوق ونعض عليها بالنواجذ — سنحافظ على هذه الحقوق . ودونها أرواحنا ودماؤنا .. إننا سنحافظ على هذه الحقوق لأننا نعوض مافات وإننا حينما نبنى اليوم صرح العزة والحرية والكرامة نشعر أن هذا الصرح لا يمكن أن يكتمل إلا إذا قضينا على صروح الاستبداد والذلة والمسكنة . . وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستبداد وصرحا من صروح الاغتصاب، وصرحا من صروح الذل .

أموالنا ردت إلينـــا

واليوم أيها المواطنون أممت قناة السويس ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فعلا وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً .

اليوم أيها المواطنون نقول (هذه أموالنا ردت إلينا .. هذه حقوقنا التى كنا سكتت عليها . عادت إلينا) ..

اليوم أيها المواطنون ودخل قناة السويس ٣٥ مليون جنيه أى مائة مليون دولار فى السنة أى خمسمائة مليون دولار فى خمس سنوات . لن ننظر إلى ال ٧٠ مليون دولار قيمة المعونة الأمريكية .

نبنى وطننا

واليوم أيها المواطنون بعرقنا ودموعنا وأرواح شهدائنا وجماجمهم الذين ماتوا عام ١٨٥٦ ، منذ مائة سنة أثناء السخرة .. نستطيع أن ننمى هذا البلد ، وسنعمل وننتج ونزيد فى الإنتاج برغم كل هذه المؤامرات وكل هذا الكلام . إننى كلما صدر من واشنطن كلام سأقول لهم موتوا بغيظكم .

سنبنى الصناعة فى مصر وسننافسهم فهم لايريدون أن نكون دولة صناعية حتى تروج منتجاتهم وتجد لها سوقاً عندنا .

إننى لم أر أبدا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع . لأن اتجاهها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم . ولكن المعونة الامريكية دائما تتجه إلى الاستغلال .

عيد الثـــورة

ونحن فى السنوات الأربع الماضية ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، كما قلت فى أول كلامى نشعر بأننا أصلب عودا وأشد عزما وأشد قوة وإيمـــانا .

واليوم ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، كما طرد فاروق فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ ، نخرج اليوم قناة السويس فى نفس اليوم ونشعر أننا نحقق أمجادا لنا ، نحقق عزة حقيقية ، فلن تكون سيادة فى مصر إلا لأبناء مصر ولشعب مصر .

وسنتجه قدما إلى الأمام .. متحدين متكاتفين .. شعب واحد يؤمن بنفسه ويؤمن بوطنه ويؤمن بقوله .. شعب واحد .. كتلة واحدة متراصة نحو البناء

ونحو التصنيع ونحو الإنشاء ونقضي على أعوان الإستعمار وألاعيب الإستعمار، نقف ضد الغدر والعدوان، ونقف ضد الاستعمار الذى آلى على نفسه أن يعمل ويزحف زحفاً مقدساً. إننا بهذا أيها المواطنون سنستطيع أن نحقق الكثير وسنشعر بالعزة ونشعر بالكرامة وسنشعر بأننا نبني وطننا بناء حقيقياً كما نريد.. نبني ما نريد ونعمل ما نريد.. ليس لنا شريك.

نتجه إلى القوة

وإننا اليوم حينما نسترد الحقوق المغتصبة، الحقوق المسلوبة. إنما نتجه إلى القوة. وكل عام سنزداد قوة على قوة وبعون الله سنكون فى العام القادم أقوى وقد إزداد إنتاجنا وعملنا ومصانعنا.

والآن وأنا أتكلم إليكم يقوم إخوة لكم من أبناء مصر ليديروا شركة قناة السويس ويقوموا بعمل شركة القناة.. الآن فى هذا الوقت يتسلمون شركة القناة.. شركة القناة المصرية لا شركة القناة الأجنبية.. قاموا ليتسلموا شركة القناة ومرافقها ويديروا الملاحة فى القناة، القناة التى تقع فى أرض مصر والتى تخترق أرض مصر، والتى هى جزء من مصر وملك لمصر. تقوم الآن بهذا العمل لتعوض ما فات ولتعوض الماضى ولتبنى صروحا جديدة للعزة والكرامة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

قرار رئيس الجمهورية

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس

باسم الأمة — رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بادارة مرفق المرور بقناة السويس، وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه.

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة.

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

أصدر القانون الآتى

مادة (١) تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وتنتقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة (٢) يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية فى أول يولية وتنتهى فى آخر يونية من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونية سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تندب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تعهد اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجاناً فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة (٣) تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنك والهيئات والأفراد التصرف في الأموال بأي وجه من الوجوه أو صرف مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عنها في المادة الثانية .

مادة (٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ولا يجوز لأي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأي وجه من الوجوه أو لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة (٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أي حق في المكافأة أو المعاش أو التعويض .

(٦) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

تأميم مصر لشركة قناة السويس ورد الفعل الابتدائي الذي أحدثه في الغرب

البيان الصحفي الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٧ من يولية .

إن تصريح الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ يولية بشأن الاستيلاء على أجهزة شركة قناة السويس يحمل في طياته مشكلات بعيدة الأثر ، أي أنه يمس الأمم التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تمر في هذا الطريق المائي الدولي ، وكذلك

الدول البحرية فضلا عن أصحاب الشركة نفسها. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بإجراء مشاورات عاجلة مع الحكومات الأخرى المعنية .

تصريح وزارة الخارجية بأن الولايات المتحدة

ستشترك فى محادثات لندن الثلاثية يوم ٢٨ يولية

بناء على اقتراح حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بأن يحضر مندوب أمريكا مع وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا المحادثات الاستطلاعية حول الموقف المترتب على استيلاء مصر على أجهزة شركة قناة السويس ، سيسافر إلى لندن اليوم نائب وكيل وزارة الخارجية «روبرت ميرفى» وسيرافق مستر ميرفى مستر وليم بروديت القائم بأعمال مدير مكتب شئون الشرق الأدنى .

إعلان وزارة الخارجية الاحتجاج المقدم إلى مصر

خاصا بلهجة ومضمونات بيانات الرئيس عبد الناصر — ٢٨ يولية

تقابل اليوم وزير الخارجية بالنيابة هيربرت هوفر الصغير مع سعادة السفير المصرى الدكتور أحمد حسين ليبحث معه التطورات الأخيرة المتصلة بالعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر .

أبلغ مستر هوفر السفير المصرى أنه بغض النظر كليا عن مسألة استيلاء مصر على أجهزة قناة السويس التى أصدرت الوزارة بيانا عنها فى ٢٧ يولية ، فان حكومة الولايات المتحدة قد أصيبت بصدمة من جراء التصريحات غير المعتدلة وغير الدقيقة والمضللة التى أدلى بها رئيس مصر عن الولايات المتحدة خلال الأيام القليلة الماضية وخاصة فى خطابه الذى ألقاه بالاسكندرية فى ٢٦ من يولية. وقد أوضح هوفر أن تلك التصريحات مجافية جدا للعلاقات الودية القائمة بين الحكومتين والشعبين ، ولا تتفق مع روابط المودة والاخلاص السائدة بين الموظفين الأمريكيين والمصريين .

وقال وزير الخارجية بالنيابة إن الولايات المتحدة لا يسعها فى هذه الظروف سوى الاحتجاج الشديد على لهجة تلك التصريحات ومضمونها .

تصريح وزير الخارجية دالاس فى ٢٩ من يولية
(مقتطفات)

كنت بالطبع خلال رحلتى إلى أمريكا الجنوبية على اتصال وثيق بالتطورات الدولية عن طريق المحادثات التليفونية مع هوفر وزير الخارجية بالنيابة وعن طريق البرقيات الخطيرة التى وصلت من سفاراتنا فى الخارج سواء إلى وزارة الخارجية أو إلى . وكنت معنيا - بنوع خاص - بالإجراء الذى اتخذته مصر بشأن تأميم شركة قناة السويس . إن خطوات كهذه تعد ضربة عنيفة أصابت الثقة الدولية ، وهى لا تؤثر على حاملى الأسهم فحسب ، وهم فيما أعلم ليسوا أمريكيين ، ولكنها تؤثر على إدارة القناة نفسها . إن ذلك مثار اهتمام عميق بالنسبة للولايات المتحدة كدولة بحرية .

محادثات لندن الثلاثية والبيان الثلاثى
٢ من أغسطس

إشتركت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فى إصدار التصريح الآتى :

١ — علمت الدول الثلاث بتصرف حكومة مصر الأخير الذى تحاول بمقتضاه تاميم ممتلكات وأعباء شركة قناة السويس العالمية والاستيلاء عليها . تأسست هذه الشركة فى مصر سنة ١٨٥٦ بمقتضى امتياز لإنشاء قناة السويس وإدارتها حتى ١٩٦٨ ، وظلت شركة قناة السويس العالمية دائما تحمل طابعا دوليا يدل عليه حملة الأسهم والمديرون وموظفوا الادارة ومسئولية تأمين العمل فيها كممر دولى فى قناة السويس . وفى سنة ١٨٨٨ اشتركت فى اتفاقية القسطنطينية جميع الدول العظمى فى ذلك الوقت التى كانت تعنى عناية جوهرية بالطابع الدولى للقناة وحرية الملاحة فيها وضمان استخدامها دون تمييز . وقد أتاح

ذلك المنفعة لكل العالم بأن تبقى صفة القناة الدولية صفة أبدية فى كل الأوقات بصرف النظر عن انقضاء مدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

وفى سنة ١٩٥٤ اعترفت مصر بأن قناة السويس ممر دولى له أهمية اقتصادية وتجارية واستراتيجية . وجددت عزمها على احترام اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

٢ — لاتجادل الحكومات الثلاث فى حق مصر فى التمتع بجميع السلطات التى للدولة الحرة ذات السيادة الكاملة وممارسة هذه السلطات بما فى ذلك الحقوق المعترف بها عامة بشروط تتيح لها تأميم المنشآت التى لا ترتبط بالمصالح الدولية والتى تعتبر خاضعة لسلطتها السياسية . على أن هذا الإجراء يعد أكثر من مجرد عمل حر مفرد من أعمال التأميم لأنه يدخل فى نطاق الاستيلاء الاستبدادى من جانب واحد بواسطة أمة واحدة على وكالة دولية تقع على عاتقها مسئولية صيانة وإدارة قناة السويس ، بحيث يستطيع جميع الموقعين والمنتفعين باتفاقية سنة ١٨٨٨ أن يتمتعوا باستخدام ممر دولى تعتمد عليه غالبية دول العالم من الناحية الاقتصادية والتجارية وشئون الأمن . وهذا الاستيلاء له دلالات خطيرة لأنه قد وقع بغية إتاحة الفرصة للحكومة المصرية لخدمة أغراضها القومية الخالصة لا الأغراض الدولية التى نصت عليها إتفاقية ١٨٨٨ . وفوق ذلك تستنكر الحكومات الثلاث إلتجاء الحكومة المصرية — حين تم استيلاؤها على القناة — إلى نكران حقوق الإنسان السياسية باكراه المستخدمين بشركة قناة السويس على الاستمرار فى العمل تحت التهديد بالسجن .

٣ — وتعتقد الحكومات الثلاث أن الخطوات التى اتخذتها حكومة مصر — إذا اعتبرنا جميع الظروف الملازمة — تهدد حرية وأمن القناة كما كفلتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا يجعل من الضرورى اتخاذ خطوات لتأمين مصالح الدول المشتركة فى توقيع تلك الاتفاقية وغيرها من الدول الأخرى التى يحق لها التمتع بمنافع الاتفاقية .

٤ — كما ترى الحكومات الثلاث وجوب اتخاذ خطوات لإنشاء نظام للإدارة تحت نظام دولى يستهدف ضمان استمرار إدارة القناة كما كفلتها اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ وفقا لمصالح مصر المشروعة .

٥ — ولتحقيق هذه الغاية تقترح الحكومات الثلاث عقد مؤتمر فورا من الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة، ومن الدول الأخرى التي يهمها استخدام القناة. وستوجه الدعوات لهذا المؤتمر الذي سيعقد في لندن في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٦ من جانب حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومات المسماة في الملحق بهذا البيان، وقد أبدت كل من حكومتي فرنسا والولايات المتحدة استعدادهما للاشتراك في هذا المؤتمر.

ملحق البيــــان

الدول الموقعة على إتفاقية سنة ١٨٨٨

مصر ايطاليــا اسبانيا المملكة المتحدة فرنسا هولندا
تركيا الاتحاد السوفيتي.

الدول الأخرى المعنية باستعمال القناة إما بالنسبة لحمولة سفنها أو نوع تجارتها:

استراليا جمهورية المانيا الاتحادية أندونيسيا النرويج سيلان
اليونان إيران باكستان الدنمارك الهند اليابان
السويد اثيوبيا نيوزلندا الولايات المتحدة البرتغال

التطورات التي سبقت مؤتمر لندن

الذي اشتركت فيه ٢٢ دولة من ٣ أغسطس إلى ١٥ منه سنة ١٩٥٦

تصريح وزير الخارجية دالاس عند عودته من لندن

في ٣ أغسطس

إنني أعود بعد أن اشتركت في محادثات مستفيضة استغرقت يومين جرت في لندن تفاوضت فيها مع رئيس الوزراء إيدن ووزيري خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى

لقد عالجنـــا موقف السويس الخطير . فقد كان الرئيس عبد الناصر منذ أسبوع مضى قد استولى فجأة ، وبطريقة تعسفية ، على مالإدارة قناة السويس من الأجهزة قائلا إنه سيحول ذلك الممر الدولى الحيـــوى إلى إدارة مصرية تستهدف إعلاء رفعة مصر على حد تعبيره . على أننا لانريد أن نقابل العنف بالعنف . وإنما نريد قبل كل شىء معرفة آراء الكثير من الأمم المعنية بالأمر عناية حيوية ، لأننا نعتقد أن جميع هذه الأمم بما فيهـا مصر ستحترم الفكرة السديدة للأمم المشتركة فى اتفاقيـــة سنة ١٨٨٨ التى أضفت الصفة الدولية على القناة ، أو التى يحق لها الانتفاع بتلك الاتفاقية وفقاً لأحكامها . ومن ثم وجهت الدعوة إلى مؤتمر يضم الدول الأربع والعشرين المعنيـة بالأمر بصفة رئيسية ويعقد خلال الأسبوعين القادمين لبحث هذه المشكلة . والأمل معقود على أن يسفر المؤتمر عن حل تحترمه جميع الأمم بما فيها مصر لتجنب خطر استخدام العنف .

وفى نيتى أن أنقل للرئيس أيزنهاور كل مادار فى هذا الشأن .

اذاعة الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس

بالراديو والتلفزيون فى ٣ من أغسطس

مقدمة الرئيس أيزنهاور :

اسعدتم مساء أيها المواطنون . لاشك أننا جميعاً نقدر الأهمية العظمى لقناة السويس . ومعلوم أن الإدارة المستمرة الفعالة للقناة أمر حيوى لاقتصاديات بلادنا بل لاقتصاديات جميع دول العالم تقريباً . لذلك فاننا قد أصبنا بصدمة عنيفة عندما أعلن « الكولونيل ناصر » منذ أيام أن مصر قررت تأميم شركة قناة السويس . وكان وزير الخارجية دالاس غائباً فى أمريكا الجنوبية فى ذلك الوقت . ولكن بمجرد عودته — وبالنسبة لخبرته العظيمة وحكمته فى مثل هذه الشئون ذهب بناء على دعوتى له إلى لندن للتشاور مع أصدقائنـــا البريطانيين والفرنسيين حول اتخاذ إجراء مناسب فى الأمر .

وقد عاد ظهر اليوم ونظراً لما يحمل من معلومات فى هذا الشأن وما يستطيع أن يدلى به إليكم من حقائق، طلبت إلى شركات التلفزيون أن تتيح له قليلا من الدقائق هذا المساء ليوضح لكم ما يستطيع إيضاحه، ولينقل إليكم نتيجة مباحثاته فى لندن .

وزير الخارجية .... دالاس

سيدى الرئيس :

إننى أقدر تقديرا عظيما ماقلته، كما أقدر الفرصة التى أتيحت لى للتحدث — هنا — من البيت الأبيض عن موقف قناة السويس الخطير، وأن أبلغ الشعب الامريكى ما أبلغتك إياه بالبرق من لندن، وما تحدثت به إليك فيما بعد شخصيا هنا فى البيت الأبيض عصر هذا اليوم .

وقد بدأت هذه المتاعب حول قناة السويس منذ نحو أسبوع مضى، عند ماأعلن الرئيس ناصر عزمه على تولى إدارة قناة السويس .

وفى ذلك الوقت حاول الاستيلاء على أموال شركة قناة السويس العالمية هذه وممتلكاتها ومستخدميها .

والآن تجاوز هذا العمل من جانب الرئيس ناصر مجرد محاولة تقوم بها حكومة ما لتأميم شركات وممتلكات داخل حدودها الإقليمية ليست لها صفة دولية، وذلك لأن قناة السويس والشركة التى تديرها لها طابع دولى .

والآن دعونى أولا أقص لكم بعضاً من تاريخ قناة السويس . فهذه القناة ممر دولى أنشأته شركة قناة السويس العالمية بأموال دولية منذ قرابة قرن من الزمان . وفى سنة ١٨٨٨ عقدت جميع الدول العظمى المعنية عناية جوهرية بالقناة معاهدة تنص على أن تظل قناة السويس مفتوحة فى وقتى الحرب والسلم لسفن جميع الأمم بحرية، وعلى قدم المساواة .

ومصر طرف فى تلك المعاهدة، ولقد اعترفت بها مرارا، حتى ان الرئيس (ناصر) نفسه أعاد تأكيد ولاء مصر لتلك المعاهدة منذ عامين فقط، وليس فى العالم كله ممر دولى تام التدويل مثل قناة السويس .

ولأتحدث الآن عن شركة قناة السويس العالمية ، فهذه الشركة هى التى أنشأت

القناة اصلا والتى ظلت منذ ١٨٨٨ الوسيلة لضمان أن القنـاة ستدار حقيقة كممر دولى مفتوح حر وفقا لالتزام معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وهذه الشركة نفسها لها طابع دولى ، وقد تم تسجيلها فى مصر وبقيت تعمل وفقاً لأحكام الامتياز الذى منحتها إياه الحكومة المصرية . وينتمى حملة أسهمها الى جنسيات كثيرة ومجلس إدارتها لجنة دولية . كما أن عمل القناة — حفر القناة وصيانتها فى حال جيدة — يخضعان لرقابة جماعة المهندسين العالميين .

ومهمة هـذه الشركة التيقن من أن القنـاة مفتوحـة فى جميع الأوقات لمرور السفن التـابعة لجميع الدول . ومعنى ذلك أن تحافظ عـلى القنـاة فى حال جيـدة تمكنها من أداء واجبها ، كما أن على الشركة أن توفر المرشدين ذوى الكفاية لمرور السفن فى القناة ، وأن تنظم وتوجه الملاحة المزدوجة عـلى جانبى الطريق المائى وهو عمل معقد نوعا . وذلك لأن القناة مزدحمة جدا إذ يبلغ طولها نحو مائة ميل لا تستطيع السفن أن يتجاوز بعضها بعضـا فى معظم هذه المسافـة خوفا من أن تصطدم ، وتنظيم هذه العملية أمر معقد للغاية .

واليكم بعض الإحصاءات المفيدة التى حصلت عليها . فنى سنة ١٩٥٥ اجتازت القناة ٦٦٦ ر ١٤ سفينة حمولتها أكثر من ١١٥ مليون طن كانت تحمل أعـلام أكثر من ٤٠ دولة مختلفة وتنقل منتجات جميع العالم .

وفى القناة ١٨٧ مرشدا ينتمون الى ثلاث عشرة دولة — ٥٦ منهم فرنسيون و ٥٢ بريطانيون و ٣٢ مصريون و ١٤ هولنديون و ١١ نرويجيون الخ . واثنان من الولايـات المتحدة .

والقناة تعتبر أكبر طريق مائى فى العـالم إذ أن السفن التى تمر بهـا تبلغ ثلاثة أضعاف السفن التى تجتاز قنـاة بنما حيث كنت ياسيـدى الرئيس وأنا معك فى الأسبوع المـاضى .

والآن : لماذا أمر الرئيس ناصر فجأة بتسلم إدارة قناة السويس؟ لقد أخبرنا الرئيس لماذا فعل ذلك فى خطابه ولم يقل لنا فى ذلك الخطاب إن مصر تستطيـع أن تدير القناة أفضل مما كانت تدار بحيث يزداد ضمان الحقـوق التى منحت وفقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٠ . والسبب الجوهرى الذى تحـدث عنه الرئيس المصرى أنه اذا استولى على القناة استطاع أن يرفع من قدر مصر .

وقال إن مصر عازمة على « أن تحقق نصرا بعد نصر » من أجل تحقيق «عظمة » مصر . ثم قرن ذلك بتصريحات عن أمله فى أن يمد نفوذه من المحيط الاطلنطى الى الخليج الفارسى ، ثم قال إنه باستيلائه على قناة السويس أصاب ما أسماه « الاستعمار الغربى » فى الصميم . ويعتقد الرئيس المصرى أنه يستطيع أن يستغل القناة من أجل تحقيق المزيد من الدخل القومى لمصر ، وبذلك ينتقم من الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهما لم تمدا مصر بالمال الذى يمكنها من الشروع فى بناء السد العالى الذى يتكلف مليار دولار .

وخطاب الرئيس ناصر يوضح بما لايدع مجالا للشك أن استيلاءه على شركة قناة السويس كان عملا من أعمال الانتقام المتسم بالغضب ، ولا يشك أحد ممن يقرأون ذلك الخطاب فى أن القناة تحت الإدارة المصرية ستستخدم ليس من أجل تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنفيذا أفضل ، وانما من أجل تحقيق مطامع مصر السياسية والاقتصادية وما يسميه الرئيس ناصر (رفعة) مصر .

ومحق لمصر التى لها حكومة مصرية حرة مستقلة — كما نود لها دائما — أن تسعى بجميع الوسائل المشروعة لتحقيق رفاهية شعبها . ولقد فعل الرئيس ناصر أفعالا طيبة فى هذا السبيل .

ولكن لا يجوز لدولة واحدة أن تستغل لأغراضها الخاصة الخالصة ممرا بحريا تم تدويله بمقتضى معاهدة ، ومفروض أنه يكفل أسباب الحياة لعشرين أمة أو أكثر ، كما لايجوز القضاء على وكالة عاملة استطاعت أن تدير القناة إدارة جيدة وفقا لاتفاقية ١٨٨٨ قضاء مبعثه الانتقام .

وإذا سمحنا باستمرار عمل كهذا دون مناوأة شجعنا على تحطيم الجهاز الدولى الذى يعتمد عليه أمن الشعوب جميعاً ورفاهيتها .

والمسألة يا سيدى الرئيس — كما تم الاتفاق بيننا — ليست فى أن شيئا يجب أن يفعل خاصا بعمل مصر وإنما أى نوع من العمل يجب أن يفعل خاصا به ؟

هنالك قوم أوصوا باستخدام القوة فورا من جانب الحكومات التى تعتقد أنها معنية بالأمر بصفة مباشرة . على أن نصيحة كهذه تعتبر منافية لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، والعمل بها كان سيؤدى حتما الى عنف واسع النطاق يتهدد سلام العالم .

وفى لندن اتفقنا على خطة غير هذه ، لقد قررنا أن ندعو الى مؤتمر الامم التى يعنيها الأمر الواقع عناية مباشرة لمعرفة ما اذا كان فى الإمكان الوصول إلى اتفاق حول إدارة القناة إدارة دولية يعتمد عليها بشرط أن تحترم حقوق مصر المشروعة .

ومن ثم وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى أربع وعشرين دولة للاشتراك فى مؤتمر يعقد فى السادس عشر من أغسطس ، وهذه الدول الأربع والعشرون تتكون من ثلاث مجموعات من الدول كل واحدة منها قوامها ثمانية .

وأول هذه المجموعات تلك الدول التى هى طرف فى اتفاقية ١٨٨٨ وتشمل الاتحاد السوفيتى ومصر .

ثم يلى ذلك المجموعة الثانية التى تضم ثمانى دول أخرى يمتلك مواطنوها أكبر قدر من حمولة السفن التى تمر بالقناة .

وأخيرا المجموعة الثالثة المؤلفة من ثمانى دول أخرى ، وهى التى تعتمد تجارتها الدولية اعتمادا خاصا على القناة .

وهذه الدول جميعها تمثل حقا المجموعة العالمية من حيث التنوع الجغرافى والثقافى .

وفى اعتقادنا أن فى إمكان هذا المؤتمر أن يتمخض عن خطة تتيح إدارة القناة إدارة دولية تكفل تحقيق أهداف إتفاقية ١٨٨٨ واستمرار إدارة القناة بوساطة أولئك الذين يشعرون بأن من واجبهم خدمة مصالح المجتمع الدولى ، لا مصالح دولة واحدة فحسب .

وهذه الخطة ينبغى أن تكفل الأمن للدوّل التى يعنيها أمر القناة بالإضافة إلى حماية حقوق مصر المشروعة ، وفى اعتقادنا أن مصر يجب أن تمثل تمثيلا كافيا فى هذا المؤتمر ، وأن تعطى الضمانات لحصولها على دخل عادل معقول لقاء استخدام ممتلكاتها ، لأن القناة وإن تكن قد دولت فهى فى أرض مصرية .

وهناك رغبة أكيدة فى أن تعامل مصر بمنتهى العدل ، وكذلك أصحاب وموظفو شركة قناة السويس العالمية السابقة .

فاذا قبل المؤتمر هذه المبادىء فنحن نعتقد أن مصر ستقبلها أيضا ، وكما تعلم ياسيدى الرئيس هناك فرق بين أن تناوىء دولة دولة أخرى أو دولتين وبين

أن تناوىء تلك الدولة آراء دول كثيرة لها حقوق فى القناة بموجب إتفاقية ، وتعتمد حياتها الاقتصادية إلى حد كبير على إدارة القنـاة وفقا لإتفاقية سنة ١٨٨٨ .

لقد سألونى ماذا عسانا أن نفعل إذا فشل المؤتمر؟ وجوابى عن ذلك هو أننا لا نفـكر كما لو كان فشل المؤتمر أمرا محققا ، ومع ذلك فاننى أقول : إننا لم نلتزم فى أى وقت من الأوقات القيام بعمل من جانب الولايات المتحدة فيما لو فشل المؤتمر .

إننى أكرر معك ياسيدى الرئيس أن المؤتمر لن يفشل ، وإنما سينجح ، واعتقد أننا نستطيع عن طريق هذا المؤتمر إستنباط بعض القوى الأدبية التى لابد لها من أن تسود .

كثيرا ما تحدثنا ياسيدى الرئيس ، أنت وأنا عن إعلان الاستقلال الأمريكى وعن المبادىء التى اشتملت عليها تلك الوثيقة التاريخية العظمى ، وأحد هذه المبادىء هو ما جاء خاصا بتصميم محررى تلك الوثيقة أنفسهم على إحترام آراء بنى الإنسان .

وأعتقد ياسيدى الرئيس أن غالبية القوم تحترم آراء بنى الإنسان إذا صيغت فى قالب من الحـكمة والدقة والاتزان ، وأعتقد أيضا أن المؤتمر سيتمخض عن قوة أدبية تتيح لنا الوثوق من أن قناة السويس ستظل مستمرة فى أداء مهمتها على نحو ما فعلت خلال المائة سنة الماضية ، وأنها ستخدم فى أمن وسلام مصالح البشر مدى أعوام بأسرها فى المستقبل .

تعليق الرئيس الختامى

أعتقد أيها الوزير أن كل من استمع إليك هذه الليلة لا يساوره شك فى أنك قد اضطلعت بواجبك الأخير وفقا للمبدأ الذى تعتنقه دائما وهو المحافظة على مصالح الولايات المتحدة فى الميدان الدولى مع مراعاة الانصاف تجاه الدول الأخرى على أمل تدعيم السلام العالمى ، فتقبل شكرى الجزيل يا مستر دالاس .

إقتراح ثلاثى بانشاء سلطة دولية خاصة

بقناة السويس

١ — إتفقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مشروع قرار يوضع فى جدول أعمال المؤتمر لإنشاء سلطة دولية خاصة بقناة السويس فى نطاق البنود التالية .

٢ — إن أغراض هذه السلطة الدولية وواجباتها هى :

(ا) تسلم إدارة القناة .

(ب) ضمان حسن إدارتها كممر مائى دولى حر مفتوح وفقا لمبادىء إتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ .

(ج) دفع تعويض عادل إلى شركة قناة السويس .

(د) كفالة حقوق مصر ومصالحها المشروعة فى مقابل ذلك .

فاذا لم يتم الاتفاق مع الشركة أو مع مصر حول أى من النقطتين الأخيرتين أحيل الأمر إلى لجنة تحكيم من ثلاثة أعضاء تعينهم محكمة العدل الدولية .

(٣) تتكون الهيئة التأسيسية للسلطة الدولية من :

ا — مجلس إدارة يتم تعيين أعضائه بوساطة الدول المعنيـــة بالملاحة وبالتجارة البحرية التى تمر فى القناة .

ب — ومن العناصر الفنية والعملية والإدارية اللازمة .

(٤) وتشمل أعمال السلطة الدولية بنوع خاص :

ا — الاضطلاع بجميع الأعمال اللازمة .

ب — تقرير المكوس والرسوم والتكاليف الأخرى على أساس من العدل والإنصاف .

ج — جميع الشئون المالية .

د — سلطات عامة خاصة بالإدارة والرقابة .

بيان الرئيس أيزنهاور فى مؤتمره الصحفى

فى ٨ أغسطس

مقتطفات من نشرة أصدرها البيت الأبيض عن المؤتمر الصحفى المذكور ..

س : (لويس كاسلز) هل لك أن تخبرنا ياسيدى الرئيس عن شعورك إزاء استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية فى النزاع القائم حول السويس ؟

الرئيس : لايمكننى الإجابة عن هذا السؤال بالطريقة المباشرة المفاجئة التى وجهته بها أنت ، فالولايات المتحدة يحدوها كل الأمل فى أن تحل هذه المشكلة الخطيرة بالوسائل السلمية ، وذلك لأننا نؤمن بأن مثل هذا المؤتمر لن يحل هذه المشكلة فحسب بل سيفيد كذلك فى حل كل مشكلة مماثلة .

ومن الخير أن نذكر أننا بصدد ممر مائى ليس ذا أهمية لاقتصاديات العالم فحسب ولكن اتفاقية سنة ١٨٨٨ قد جعلت منه ممرا مائيا دولياً ، وهو كذلك فى الواقع فهو يختلف كل الاختلاف عن قناة بنما مثلا ، إن هذه تعتبر مشروعا قومياً نفذ وفقا لمعاهدة ثنائية .

ولا أستطيع التكهن بأن القوة العسكرية تصلح لأن تكون حلا طيباً ، وخاصة فى هذه الظروف التى نعرفها الآن فاننا تأمل فى فض هذا النزاع بالوسائل السلمية .

س : (كلارك . د . مولنهوف — ودى موينز رجستر) هل أشار البريطانيون بصفة رسمية إلى أنهم سوف يحاولون الاتفاق مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أية أجراءات عسكرية فى السويس ؟

الرئيس : لايحق لى فى موضوع كهذا تجرى بشأنه مفاوضات حساسة أن أكشف عن أى شىء يجرى بيننا وبين أية دولة أخرى بالطرق الدبلوماسية ، ففى ذلك إخلال بالثقة .

س : شارلزفون فريمد — محطة إذاعة كولومبيا) هل تعتقد ياسيدى الرئيس استنادا إلى ماتعلمه وإلى التقارير التى وصلت اليك من وزير الخارجية ، أن هناك

خوفاً من صعوبة أو استحالة وجود حل سلمى ، لأن الجانبين قد قطعا شوطاً بعيداً نحو استخدام القوة ؟

الرئيس : لا لم يحن الوقت ، وفى اعتقادى أن الحكمة ستسود ، ذلك أن قناة السويس تهم جميع العالم ولا بد من أن تسود الحكمة والروية كثيراً من الجهات ، ومسألة القناة من الأمور التى ينبغى أن تحل ، وأود أن أشير إلى أن الهدم والتقويض لا يمكن أن يكونا حلاً إذا كنت تسعى إلى البناء والتشييد .

س : (بن مير — وكالة أسوسيتيد بريس) — لقد أثار بنما ياسيدى الرئيس إغفال دعوتها لشهود مؤتمر لندن هذا الشهر بالرغم من أنها إحدى الدول التى تملك عدداً كبيراً من السفن ، فهل لك ياسيدى أن تعقب على ذلك ؟

الرئيس: لم يصل إلى علمى أن بنما غاضبة . ولا أستطيع أن أعقب على ما تقول ، لأن هذه هى أول مرة يقال لى فيها ذلك .

س (وليم ماك جفن — شيكاغو ديلى نيوز) : إذا تطور الأمر إلى حرب حول قناة السويس فهل تظن يا سيدى الرئيس أن الولايات المتحدة ستشترك فيها ؟

الرئيس : لا أحب أن أتكهن بكل ذلك ، فهذه افتراضات متتالية وأظن أننى لن أحاول التعقيب .

س — (جون سكالى — وكالة أسوسيتيد بريس) إذا كان لى أن أعود ثانية إلى موضوع قناة السويس ولو إلى لحظة يا سيدى الرئيس فانى أقول : إن مصر كما ورد فى التقارير ربما أحالت مشكلة السويس إلى الأمم المتحدة .

فهل ترون أن نظر موضوع السويس بوساطة الأمم المتحدة يعتبر بديلاً أو متمماً لاجتماع لندن الذى تقرر عقده ؟

الرئيس : معلوم أن هناك حق « الفيتو » دائماً فى الأمم المتحدة ، ونحن نواجه الآن أمراً يقتضى حلاً ناجزاً لا تشوبه العجلة ، وفى اعتقادى أن أفضل الطرق الآن هو جمع الدول المعنية أكثر من غيرها بالنسبة إلى نشاطها البحرى ونوع اقتصادياتها فى صعيد واحد .

والإشكال الوحيد بالنسبة للأمم المتحدة فى بطء إجراءاتها .

س — (بول سكوت رانكين — رويتر) فى الإمكان تفسير ملاحظاتك السابقة عن قناة السويس بأنك ضد استخدام القوة العسكرية فى أى ظرف من الظروف

الرئيس — لم أقل ذلك .

س — (رانكين مستمراً) فى حالة وقوع أزمة .

الرئيس — لقد كنت حذرا من أن أقول ذلك ، وإنما قلت إن كل مشكلة تهم أكثر من دولة واحدة ينبغى أن تحل بطريق المفاوضات ولقد سعينا إلى أن نستبدل مؤتمراً بميدان المعركة .

ولست أعنى القول بأن الواجب يقتضى أحداً من الناس النزول عن حقوقه دون استخدام كل الوسائل التى يقدر عليها لصيانة حقوقه .

— (رانكين أيضاً) إن السؤال الذى أردت أن أتوجه به ياسيدى الرئيس هو : هل تعتقدون أن الاحتياطات العسكرية التى تتخذها بريطانيا وفرنسا الآن فى البحر الأبيض المتوسط والتى يقوم بها — فيما نظن — أسطول الولايات المتحدة السادس لها ما يبررها من وجهة النظر الدفاعية ؟

الرئيس — لا أريد أن أعقب على ذلك .

بيان وزير الخارجية دالاس

١٤ من أغسطس

إننى أنوى السفر قريبا جداً إلى مؤتمر لندن الذى يعالج مشكلة قناة السويس. لقد فرغت من لحظات من مباحثات نهائية مع الرئيس أيزنهاور بشأن الموقف الذى سيتخذه وفد الولايات المتحدة فى المؤتمر . لقد بحثنا معا كثيراً من النظريات التى يمكن استنباطها لتكفل إدارة قناة السويس إدارة دولية ، يعتد بها وتتفق مع حقوق مصر وكرامتها .

ونعتقد أن فى الإمكان وجود نظرية كهذه ، وإذا رفضتها أية دولة من الدول فستتحمل مسئوليات جساما أمام العالم . لذلك فانى ذاهب يحدونى الأمل والثقة فى أننا سنصل إلى الحل السلمى .

(نشرة البيت الأبيض) .

بيان وزير الخارجية دالاس

١٤ من أغسطس

إنى ذاهب إلى مؤتمر لندن لبحث مسألة قناة السويس مدركا أهمية ذلك الاجتماع ، فهو يتصل اتصالا وثيقا بسلام أمم جميع العالم ورفاهيتها . ولا بد من كفالة واحترام مصالح المجتمع الدولى وحقوقه المشروعة فى قناة السويس وفقا للاتفاقية بما فى ذلك بالطبع حقوق مصر . لقد أوضح الرئيس أيزنهاور وزعماء الكونجرس الذين شاورناهم يوم الأحد الماضى اهتمام الولايات المتحدة بحل هذه المشكلة حلا سلمياً ، وسأكرس جهودى لتحقيق هذه الغاية ، إننا جميعاً فى المؤتمر نشعر بجسامة المسئولية الملقاة على عاتقنا عن أمن العالم ، ولأننا نشعر بتلك المسئولية فأنا واثق من أننا سنحقق نتيجة إيجابية .

(نشرة وزارة الخارجية) .

مؤتمر لندن المنعقد من ٢٢ دولة من ١٦ من أغسطس إلى ٢٣ منه

الدورة الأولى العامة فى ١٦ من أغسطس :

خطاب رئيس وزراء بريطانيا سير أنطونى إيدن مرحباً بالمؤتمرين .

أصحاب السعادة : سيداتى سادتى : أرحب بكم هنا لشهود هذا المؤتمر فى لندن باسم حكومة صاحبة الجلالة للمملكة المتحدة ، ونشكر لكم قبولكم الدعوة لحضور الاجتماع الذى ينبغى أن ترتقى مناسبته إلى مستوى أخطر الأحداث التى لم يكن بد لنا من مواجهتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن كل دولة من الدول الممثلة فى هذا المؤتمر معنية بالأمر أعظم العناية ، إما بسبب أساطيلها البحرية وإما بتجارتها ، ولكل منها مصلحة فى احترام قدسية الاتفاقات .

لقد شهدت فى عدة مناسبات مباحثات دولية جرت فى هذه القاعة من قبل ، وكثير منكم ممن يستمعون إلى الآن أصدقاء وزملاء خلال سنين طويلة ، ولم تكن النتائج المنبعثة من تعاونكم فى العمل فى يوم من الأيام أبلغ أثراً منها الآن .

وإنه ليطيب لى أن أرحب بكم من كل قلبي ، معبراً لكم فى اقتناع عن ثقتى فى أن الخير سيتحقق على أيديكم ، وفقكم الله وأسعدتم صباحا وكان الحظ الحسن حليفكم .

ثم غادر سير أنطونى إيدن قاعة الاجتماع بعدئذ .

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

والآن نصل إلى مسألة اللوائح الخاصة بنظام هذا المؤتمر . وإنى لأقترح عليكم عدم السعى إلى التصديق على طائفة خاصة من اللوائح الرسمية ، فأتقدم إذا وافقتم برأى ، وهو أن نسترشد بوجه عام بالقواعد المتبعة فى اللجان الرئيسية المنتمية للأمم المتحدة ، وأى حكم أعرضه عليكم فسيكون بالطبع خاضعا لمناوأتكم فاذا تحديتموه نطلب التأييد من غالبية الأصوات ، فاذا حظى هذا الرأى بموافقة الزملاء وفر علينا الجنوح إلى النقاش الطويل حول تفاصيل النظام الذى سيتبع فى إدارة هذا المؤتمر ، فهل لى أن أعرف آراءكم فى هذا الاقتراح ؟

ثم تحدث المستر دالاس (الولايات المتحدة) قائلا : إن الأسلوب المتبع فيما يعتقد هو أن الحكم الذى يعرضه رئيس المؤتمر يظل قائما ما لم تنقضه غالبية المؤتمرين . فرد المستر لويد بقوله : إننى موافق على هذا التعديل ، وأعتقد أن ممثل الولايات المتحدة على صواب .

بيان المستر مينون (الهند)

نود أن نوضح منذ البداية — خشية قيام صعوبات فيما بعد — أن مسألة تطبيق المبادىء العامة المتبعة فى الأمم المتحدة أو غيرها ستكون خاضعة لحقيقة هى أننا لا يسعنا اتخاذ قرار فى أى شىء فى هذا المؤتمر بطريقة التصويت على المسائل الجوهرية ، وسبب ذلك بسيط وهو أن عضوية الأمم المتحدة قائمة بوجه عام على مبدأ الشمول والتعميم ، ونحن نذهب إلى هناك عالمين بالقواعد المرعية فى المنظمة الدولية ، أما ها هنا كما يقول رئيس وزراء المملكة المتحدة فموضوع النقاش مسألة ذات أهمية خطيرة جداً يتعين على حكوماتنا اتخاذ قرارات والاشتراك فى حلها . وها نحن أولاء قد أتينا إلى هنا للإسهام — قدر المستطاع — فى الوصول إلى تسوية سلمية لهذه المشكلة ، ويجب أن يتكيف الموقف بحسب

الظروف والآراء التى يتقدم بها المؤتمرون هنا وهكذا . إن أية تسوية ، وأية نظرية وأى اقتراح تؤيده فقط غالبية أو غالبية عظيمة أو أية وجهة نظر من جانب الأقلية لا تقبلها الحكومات المؤتمرة هنا . لذا آمل أن ما قلته ينطبق فقط على النواحى الفنية من أسلوب الإجراءات لا على المسائل الحيوية .

لقد سبق لنا أن أوضحنا وجهة نظرنا للمملكة المتحدة بوصفها الدولة المضيفة ، والاتفاق على أن يصبح هذا المؤتمر مقيداً بقرار الأغلبيـة فى المسائل التى تحدث أزمات خطيرة يعتبر مخلا بالأغراض التى انعقد من أجلها هـذا المؤتمر . وليس الأمر أمر أساليب تتبع فى اجراءات المؤتمر ، وحتى فيما يختص بهذه الأساليب فان قرارا تتخـذه الأغلبيـة فى المسائل الحيوية لن يغير شيئا من الموضوعات التى نواجهها .

بيان المسترلويد (المملكة المتحدة)

هل لى أن أقول شيدئيا كلمة صغيرة عن موضوع الدعوة الى المؤتمر ؟ أعتقـد أن المندوب المحترم للاتحادالسوفيتى قد اقترب من هـــذا الموضـوع فى بعض الإشارات الواردة فى حديثه ، إلا أنى أظن أنه لم يكن من المناسب أن نبدأ بالحديث عن قواعد النظام ، ومع هذا فانى أرفض لأول وهلة افتراض حدوث اعتداءات خطيرة ذات صبغة دولية ، أو الانحياز الى أية جهة من جانب حكومة المملكة المتحدة . إننا نتحمل بمسئوليـة الدعوة التى أصدرناها وقائمة البلدان المدعوة لحضور المؤتمر، إذ أننا وجهناهذه الدعوةـ كما بدا لناـ على أساس عادل، ونعتقد أن مناقشات مفيدة ستجرى فى المؤتمر ، وانى آسف لتغيب مندوب مصر ويسرنى أن مندوب الاتحاد السوفيتى قد أشار فى نهاية خطابه إلى أنه يعتقد أن المؤتمر سيكون نافعا . ونحن نجزم بأنه سيكون كذلك ، وأرى أنه يجب أولا أن نبدأ بالنظر فى جدول الأعمال ، ثم ننتقل بعد ذلك الى مناقشة الموضوع .

بيان السيد عبد الغنى (أندونيسيا)

السيد الرئيس ـــ يسرنا أن تتيح لنـا الفرصة لنبدى بعض ملاحظات عـلى جدول الأعمال ما دمت لانبغى أن نتقبل مقدما جميع المقترحات والمحاولات من البلدان صاحبة الشأن وكما ذكر مندوب الهند ، فان أسلوب العمل المطبق فى الأمم

المتحدة يعكس أصوات أمم العالم الأعضاء . أما فى هذا المؤتمر فان بلادا أخرى ذات مصلحة قد تغيبت عن المؤتمر وخاصة الشريك المتعاقد وهو مصر ، وإذا تحققت لنا هنا أغلبية الأصوات فكيف نطبق هذه القرارات ضد رغبات مصر إن لم نلجأ الى القوة ، وهذا لا يعتبر قطعا حلا سلميا لمشكلة قناة السويس ، ومن الناحية الأخرى ياسيدى الرئيس ، لسنا هنا فى منظمة ولكن فى مؤتمر ، ولهذا فان الوفد الأندونيسى لا يمكن أن يأخذ بقاعدة أغلبية الأصوات بالنسبة لما يتصل بالموضوع ، ويفضل أن يتجه النظر إلى الأخذ بفكرة اتفاق الآراء فى هذا المؤتمر ، والى صدور القرارات باجماع الاعضاء وفقا لاتفاق الآراء .

خطاب المسيو بينو (فرنسا)

لست أقل رغبة من الوفد السوفيتى فى إثارة مسائل هامة ، ولكنى سأفعل ذلك فى مرحلة آتية من مراحل المؤتمر وإن كنت راغبا فى الاجابة عن بعض الملاحظات التى أبداها وتتصل الملاحظة الأولى باجتماع هذا المؤتمر ، إذ أشار المندوب السوفيتى إلى أن دولتين من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٨٨٨ هما اللتان التقتا فى لندن واتفقتا على عقد هذا المؤتمر ، وأريد ياسيدى الرئيس أن أذكرك بأن هذا بالضبط هو الذى وقع فى عام ١٨٨٨ فلم تهتم فى تلك الفترة غير فرنسا وانجلترا بقناة السويس اذ اشترك الفرنسيون اشتراكا جليا فى إنشاء القناة ووضعوا هذه الاتفاقية وقدموها إلى عدد معين من الدول للموافقة عليها . وقد أصبحت تلك الدول فى الوقت المناسب أعضاء موقعين على هذه الاتفاقية وعندما تقابلنا منذ بضعة أسابيع بغية التحضير للدعوة إلى هذا المؤتمر صدمتنا عقبة كانت لا بد أن تصادف أى عضو من الأعضاء الحاضرين ، إذ كيفما وقع الاختيار على الدول التى تساهم فى هذا المؤتمر كان لا مفر من أن يوصف هذا الاختيار بأنه متعمد مغرض ، ويمكن القول دائما بأن بلدا معينا له مصلحة معينة فى أن تمر تجارته بقناة السويس وأن بلدا آخر له مصلحة سياسية أو اقتصادية فى حل مشكلة قناة السويس . وعلى هذا النهج كان من المستطاع أن يسير النقاش حول مصلحة هذه الدولة أو تلك فى القناة الى غير ما لانهاية والى حاجتها لحضور هذا المؤتمر ، ولهذا فاننا جعلنا لنا مقياسا موضوعيا قدر الاستطاعة وأخذنا بثلاث حالات خاصة هى :

أولا — الدول الموقعة لإتفاقية عام ١٨٨٨ التى سأعود للحديث عنها مرة أخرى .

ثانياً — أهم الدول التى تستخدم القناة على أساس حمولة السفن .

ثالثا — وهو ما لا يقل أهمية — البلدان التى لها بموجب هيكلها الاقتصادى والمصلحة الكبرى أن تؤدى القناة وظائفها العادية الطبيعية ، واعتقد أننا اخترنا هذه الدول التى يمر أكثر من نصف تجارتها الخارجية فى هذه القناة .

وهذه المقاييس — وإن كانت مما يمكن مناقشته — مقاييس موضوعية ، وإنى لأسأل الزملاء أن يخلوا هذا الاختبار الموضوعى محل الاعتبار . وفيما يتصل باتفاقية عام ١٨٨٨ فاننا دعونا جميع الدول الموقعة لهذه الاتفاقية ، والحكومة السوفيتية تريد أن تسجل علينا أننا لم نطبق هذا المقياس فى حالتين هما : حال ألمانيا وحال الامبراطورية النمسوية المجرية القديمة . فبالنسبة للحال الأولى قد قمنا بدعوة جمهورية ألمانيا الاتحادية لا بصفتها موقعة على إتفاقية عام ١٨٨٨ ولكن بصفتها من أكبر مستعملى القناة ، وكان من الممكن أن تدعى ألمانيا كاحدى الدول الموقعة لإتفاقية ١٨٨٨ ، ذلك لأن الحكومة الفرنسية بصفة خاصة اعتبرت جمهورية ألمانيا الاتحادية الخلف القانونى للامبراطورية الألمانية الموقعة لمعاهدة ١٨٨٨ . وهكذا يتضح جليا — وبصرف النظر كليا عن الجدل السياسى — أن مقياس معاهدة ١٨٨٨ قد طبق فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ على جمهورية ألمانيا الاتحادية . أما من الناحية الأخرى فاننا نأسف كثيرا أن تثير هذه المسألة اليوم الحكومة السوفيتية التى بالرغم عن الآمال التى عبرنا عنها لم تقبل أن يتم توحيد ألمانيا قريباً ، ولو أن هذا قد تحقق لوجدنا اليوم جمهورية ألمانيا واحدة يمكن أن تكون عضوا فى مؤتمرنا هذا ، ولكننا نعتقد أننا لا نستطيع مناقشة المسألة فى هذه اللحظة . ولا نستطيع أن نشك أبدا فى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية هى الوريث الشرعى للامبراطورية الألمانية السابقة . هذا ولم تثر هذه المسألة من الناحية القانونية إذ كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية ضمن الدول المدعوة التى وضعناها فى المرتبة الثانية فيما يتصل بالدعوة إلى المؤتمر .

أما فيما يتصل بالامبراطورية النمساوية المجرية القديمة — كما استشهد وزير الخارجية السوفيتية — فان معاهدتى تريانون سان جرمان ، تشيران — كما أود أن أقول — إلى المجر أو النمسا أو تشيكوسلوفاكيا أو يوغسلافيا بصفتها الدول

الوارثة للامبراطورية النمساوية المجرية ، وقد رأينا فى مسألة وراثة الامبراطورية النمسوية المجرية القديمة كثيرا من وجهات النظر المختلفة عندما كان علينا أن نصفى ديون هذه الامبراطورية ، ولم تكن واحدة من هـــذه الدول قابلة لتحمل جزء بسيط من تركة هذه الامبراطورية القديمة . أما اليوم فان المسألة فيما يختص بالنمسا والمجر وحدهما وهما دولتان ليست لهما مصلحة مباشرة فى موضوع قناة السويس كالبلدان المدعوة ، وليس لأى منهما ميناء سواء على البحر الأبيض أو على بحر الأدرياتيك ، ولقد صرحت الحكومة النمسوية نفسها منذ بضعة أيام بأنه كان من الطبيعى المألوف أنهما لم تدعيا إلى حضور المؤتمر ، ولهذا فليست هناك دول كثيرة يمكن مناقشة وضعها وفقاً للنقطة التى أثارها الوزير السوفيتى .

أما بالنسبة للفريقين الثانى والثالث فأعتقد أن قاعدة الحمولة التى أشار اليها المندوب السوفيتى وحده من أفضل المقاييس الممكنة . أما بالنسبة لمدى استعمال القناة فانها أساس طيب لجميع الدول التى ترتبط اقتصادياتها بحرية المرور فى القناة ولو أنه قد توجد بلدان أخرى يزيد اهتمامها بحرية المرور فى القناة .

أما فيما يتعلق بتغيب مصر فاننا أول من يأسف لذلك ، لأنه كان من الواضح الطبيعى لمصر أن تكون هنا بيننا لكى تشرح بنفسها مسائلها ، وعلى هذا فاننا — على عكس النقط التى أثارها الوزير السوفيتى — لا نشعر بأن هذا المؤتمر قد نظم بطريقة جائرة ، إذ ليس غرضه إدانة مصر أو اتخاذ إجراءات ضد أية دولة، وإنما غرضه هو إيجاد الحلول العملية لمشكلة تهمنا جميعا هى حرية المرور فى قناة السويس . ونحن هنا لكى نبحث عن الوسائل التى تؤمن هـذه الغاية . هذا هو هدف المؤتمر .

والآن بينما نناقش جدول الأعمال أود أن أجيب الوفد الهندى وأسأله ألا يقارن ما يجب عمله هنا بأسلوب العمل فى الأمم المتحدة ، ففى الأمم المتحدة عندما تعطى الأصوات وعندما تؤخذ الأغلبية — كبيرة كانت أو صغيرة — لا بد لجميع أعضاء الهيئة من أن يقبلوا نتيجة التصويت ، وليست الحال كذلك هنا ، حيث تستطيع كل دولة ممثلة أن تتخذ قرارا فى الموضوع وفقا للنتيجة التى تبغى الوصول إليها إذا أمكن الحصول على موافقة إجماعية ، ولكنى أظن أن هذا تعبير صادق عن أحسن الحلول الممكنة لحرية المرور فى القناة التى تهمنا جميعا .

وقد يكون حل من الحلول فى مصلحة مجموعة من الدول ، وحل آخر فى مصلحة مجموعة أخرى ، ولهذا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن نستخدم وسائل هيئة الأمم المتحدة ، ففى هذه الهيئة يكون القرار مقيدا للجميع . أما هنا إذا اقترع صوت فى جانب مشروع ما لاثنتى عشرة دولة من مجموع الأعضاء وهو اثنتان وعشرون دولة ، فان الدول العشر الأخرى لا تتقيد بهذا الحل . وبعبارة أخرى تكون الأقلية غير مقيدة ويكون لها مطلق الحرية فى العمل ، وأنت لا تستطيع أن تقف هذه البلدان سواء أكانت ١٢ أو ١٥ إذا أيدت حلا حسنا تريد تطبيقه بكل الوسائل المناسبة ، ولذلك وبدون الحديث عن التصويت بالمعنى المفهوم عنه فى اجتماعات الأمم المتحدة كما قال السيد كريشنا مينون ، أعتقد أن المسألة تتلخص اليوم فى مناقشة بعض الحلول العملية للشكلة واختيار مدى جدواها .

بيان السنيور مارتينو (ايطاليا)

لقد استمعت بكل اهتمام إلى ما قاله مندوب الاتحاد السوفيتى ، ولكن لا بد لى من الاعتراف بأنى لم أفهم الغرض من خطاب السيد شبيلوف . فهل كان يرمى إلى معارضة الاقتراح المقدم من المندوب الهندى ، لأنه من المستحيل إهماله فى نظرى ، وكذلك لم أفهم ما يريد السيد كريشنا مينون ، هل يريد أن يصل إلى أى قرار خلال هذا المؤتمر ؟ أو نسلك طريقا فى التصويت يختلف عن طريق الأغلبية المعمول به كما قال المندوب الأندونيسى ؟ فى الحال الأولى أعتقد أن المندوب السوفيتى أجاب عنها بنفسه ، إذ قال إننا أتينا إلى هنا لنجد الوسائل السليمة لحل مشكلة قناة السويس الدقيقة حلا سلميا ، لقد اجتمعنا لنتفقد الوسائل الموجودة . وإذا كان هذا هو سبب اجتماعنا فاذن لا بد لنا من اتخاذ قرار خاص بهذه الوسائل . ستكون هناك أفكار مختلفة تعبر عن هذا الموضوع ولكن يجب أن توجد فرصة للاختيار ، فاذا كانت الحال كذلك فان المسألة هى مسألة أغلبية الأصوات لأنها هى التى تعبر عن الرغبة الجماعية وهى رغبة المجتمعين ، ولا بد لى من أن أذكر زملائى الهنود بأن الرغبة الجماعية لا يمكن إلا أن تكون المجموع الحسابى لعدد رغبات الأفراد ، وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك إما برفع الأيدى أو بقول نعم أو لا أو بالاقتراع السرى . ويستطيع كل وفد أن يبين

وجهة نظره . يستطيع الرئيس أن يتعرف وجهة نظر الأغلبية . ولكن يجب فى جميع الأحوال أن يجرى إحصاء حسابى للرغبات المعبر عنها . وعلى هذا فالمسألة ووجهة النظر فيها واضحة ، ولا يصح أن تظل مستشكلة ، وفى وسع السيد كريشنا مينون أن يسحب اقتراحه .

خطاب السيد كلود كوريا (سيلان)

أود أن أقصر هذه الكلمات القليلة على النقط الخاصة بجدول الأعمال التى أثارها الوفد الهندى . وأظن أن الوفد الفرنسى قد وضع الأمر فى وضعه الصحيح عندما أشار إلى الغرض من اجتماعنا هنا فى هذه المناسبة . والحقيقة أننا اجتمعنا هنا لكى نبحث عن حل سلمى للشكلة التى نواجهها . وإذا ماذكرنا هذا فسوف يبدو لنا جليا أن أى محاولة للأخذ بالأغلبية ستكون أدعى لعرقلة الموضوع ، لأننا عندئذ سنبدأ فى تناول المشكلة ، أى النقاش ، من زاوية تختلف قليلا إذ سنحاول أن نجعل كلامنا يؤثر فى المجتمعين لقبول إحدى وجهات النظر أو رفضها . وأعتقد أنه من الأفضل ألا نلجأ إلى المحاولة الأخرى ، وذلك بأن نجتهد فى أن نتحرى الموقف ، ولن نتعرف وجهات نظر المؤتمرين هنا بغية تنسيق وجهات النظر هذه أو تغييرها محاولين أن نستخرج منها مايمكن قبوله كحل سلمى للشكلة .

لقد أشار الوفد الفرنسى إلى شىء آخر ، إذ قال : إذا اتخذ قرار بالأغلبية فانه سيكون غير مقيد للأقلية . وهذه نقطة مهمة جدا . فاذا لم تكن نتيجة التصويت مقيدة للجميع فانى لا أرى داعيا لإجراء التصويت أبدا لأن الغرض من التصويت ، كما اعتقد ، هو التسجيل لوجهة نظر الأغلبية فى أية جمعية أو بين أى فريق ، لتكون مقيدة للبقية منهم وإلا فلاداعى لاتخاذ قرار بالأغلبية إذ تعود إلى الوضع الذى هو مجرد التعرف لاتجاه الأغلبية بطريق الإحصاء .

فاذا كان التصويت مقيدا لجميع المؤتمرين فعندئذ أقول إن التصويت عملية ضرورية ، أما إذا لم تكن نتيجة التصويت مقيدة فان التصويت يعد عملا لالزوم له . بل يكون أكثر من ذلك إذ يصبح متلفا للغرض الذى نسعى إليه .

ولهذه الأسباب أشعر شعورا قويا بأن الوضع الذى شرحه الوفد الهندى وضع صحيح . أما إذا وضع اعتبار آخر فى مرحلة تالية من مراحل تقدم البحث فقد يكون من المحتمل أن يبدو اتجاه آخر لمسألة التصويت . وقد نصل إلى النقطة التى قد يوجد عندها إجماع مقبول (عادل) يمكن تسجيله بتصويت إجماعى ، أو ربما تبين وضع آخر فى مرحلة متقدمة من البحث . ولكن عند هذه النقطة أستنكر بشدة الفكرة التى تقول بأن نبدأ أعمالنا بالحصول على قرار بأغلبية الأصوات .

بيان مستر لويد (المملكة المتحدة)

هل لى أن أقول بالضبط : إننى أفهم تماما وأعترف بحقوق وفدى الهند وسيلان فى أن يعرضا مالديهما من وجهات النظر وأعتقد أننا جميعا متفقون على أنه لايمكن تقييد أحد بشىء لايوافق عليه ويثبت عدم موافقته عليه علنا فانه لايمكن أن يكون فى هذا مايقيد .

أما بالنسبة لفكرة التصويت بصفة عامة فأعتقد أنه يجب أن نرى كيف نتقدم فيها فان هذا أمر نظرى حقيقة . إذ ليس أمام المؤتمر أى اقتراح بالمرة حتى الآن . أما كون التصويت صوابا أو خطأ فذلك مسألة يصح تناولها عندما نصل اليها . فاذا كانت هذه هى وجهة النظر العامة يازملائى فهل نستطيع أن نتقدم على هذا النهج .

بيان المستر مينون (الهند)

ذكرت عندما بدأت الحديث أن حكومتى تتدخل فى هذا الموضوع وهى مترددة جدا لأننا جئنا لالنناقش نقطا دقيقة فى أسلوب العمل ، ولكن لنقدم محاولة اجماعية تهدف إلى حل موفق .

وقد تسمى هذه نقطة خاصة بالإجراءات . ولكنه فى الحقيقة أمر ذو أهمية أساسية ، وإنى أعترف صراحة أنه مع ما للمملكة المتحدة من حكمة وتجربة فى أمثال

هذه الأمور — لابد لنا من الوصول إلى قرار إما باحصاء الأصوات أو بالتعبير عن فكرة جماعية ، يكون من أثره إما أن نذيع فى العالم أن هؤلاء المجتمعين هنا بناء على دعوة موجهة إليهم قد انقسموا حول مسائل معينة وإما أن نضع أمام مصر التى لم تنصف بعدئذ شيئاً فى سبيل فكرة أمكن تحقيقها فى غيبتها .

إن المسألة بالنسبة لنا ليست مسألة تتصل بوجوب دعوة بلدان أخرى أو أن بلدانا لم تكن تجوز دعوتها . إن الناس يعلمون من التصريحات الرسمية آراءنا فى الموضوع . لقد حضرنا إلى هنا بالرغم من القيود المفروضة على حضور هذا المؤتمر ، ولهذا فلا نريد إثارة هذه الفوارق . ولقد سبق أن أشرت إلى الفوارق بين هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات فى مقارنة جد مختلفة ، إذا أننا أعضاء فيها بموجب ميثاق . ولهذا فنحن نعرف واجباتنا سلفا ولكن هذا مؤتمر فرعى يدرس غرضا معينا . فما علينا أن نعمله هنا هو أن ننسى أساليبنا البرلمانية بالرغم من وجهات نظر حكومتنا وأكثر من هذا علينا أن نكرس كفايتنا مهما كانت صغيرة للمساهمة فى إيجاد حل لمشكلة ملحة فى الوقت الحاضر .

ولهذا فانى أذكرك يا سيدى الرئيس بأن وفدنا ليس هو الذى أثار هذا الموضوع وإذا كان ما تقوله صحيحا بأنه ليس أمام المجلس أى اقتراح فانى على استعداد لأن أنسى ما ذكرت ، ولكن المطلوب منا أن تقبل الإجراءات المتبعة فى الأمم المتحدة ومن بينها إجراء رئيسى يقضى بأن تتخذ القرارات بالتصويت ولكن الأغلبية التى تقبل هذا هنا هى أغلبية « بسيطة » . وألفت النظر إلى أنه من السهل أحيانا أن تستخدم فى مثل هذا المؤتمر طريقة الأغلبية فى مسائل لا تتصل بالموضوع ، مثل التوقيت وتوزيع الأوراق والتسليم ببعض النقاط فى وجهات النظر المختلفة .

لم أفهم تماما ما حمله إلينا زميلى المحترم مندوب فرنسا ، لأن الترجمة لم تكن جيدة ، فاذا كانت الفكرة أن كلا منا يستطيع أن يبدى آراء فلا شك فى أننا نستطيع ذلك وفى نهاية التحليل نحصى مؤيدى هذه الفكرة أو تلك ومعارضيها . ولست أرى داعيا لهذا . . .

ولكن معارضتنا الأساسية هى أن محاولة المؤتمر الوصول إلى قرار فى غيبة البلد الذى يعنيه الأمر أكثر من غيره وبدون أن نقيم وزنا للملابسات الأخرى

سوف يضع كلامنا فى الوضع الذى يصبح فيه هذا المؤتمر هو الذى يتخذقرارا ضارا ، فى الوقت نفسه ، بالأغراض التى نذكرها جميعا .

ولهذا فانى أناشدك ياسيدى الرئيس مدركا خطورة هذا الموقف ، أن تعمل على إيجاد حل ، لنتجنب ما قد يكون له من نتائج خطيرة ، وآمل ألا تعرض هذا الموضوع وإذا أبيت إلا أن تعرض هذه المسألة ، كما فعلت فان وفدى يلتمس أن يؤجل الاجتماع فترة قصيرة لإجراء مفاوضات خاصة إذ أننا لا نريد أن ندفع إلى وضع نجد فيه أنفسنا عاجزين عن عمل شيء . وإنى أكتفى بهذا .

بيان شبيلوف (الاتحاد السوفيتى)

أود أن أؤكد فى الحال أننى لا أريد بأية وسيلة أن أعقد الأعمال بالنسبة لمسائل الاجراءات . ولكن للموضوع المثار الآن عن التصويت أهمية كبيرة من ناحية المبدأ .

إذا كنت قد فهمت فهما صحيحا فاننى لا أرى فرقا بين إقتراحى الهند وأندونيسيا ، وما فهمته هو أن مندوبى الهند واندونيسيا يرون أنه من الخطأ المؤتمر الحاضر ، لبعض سماته وأحواله الخاصة ، تطبيق مبدأ التصويت لاختيار بعض المسائل الخاصة بالموضوع . ويبدو لى أن المستر مينون كان محقا تماما فى قوله إن المقارنة بين مؤتمرنا ومنظمة الأمم المتحدة ليست مشروعة تماما والمسألة هى أن التمثيل فى منظمة الأمم المتحدة قائم على التعميم والشمول ، كما أن إجراءات الجمعية العامة ممتازة . ولقد إشتركنا جميعا فى وضع تلك الاجراءات . ولكن يجب أن ندرك أمراً هو أن تلك القواعد الخاصة بالاجراءات قد تبنتها منظمة لها الحق فى اتخاذ قرارات تتصل بواجباتها وقواعدها التنظيمية . أما فى المؤتمر فليست صفة التمثيل عامة هكذا بحيث يتسنى له تطبيق قواعد الجمعية العامة للأمم المتحدة تطبيقا كاملا . وعند مناقشة مسألة التصويت يجب استخدام نقطة البداية الصحيحة لأغراض هذا المؤتمر وأهدافه . وأهم غرض لهذا المؤتمر . كما يبدو لى ، هو الوصول إلى فكرة موحدة عن الموضوع المطروح أمامنا .

ولا يمكن أن تثار هنا مسألة قبول أية قرارات تكون مقيدة للجميع أى

قرارات تتصل بالموضوع ألا وهو حرية الملاحة فى القناة . فمصر ليست حاضرة ونحن لانستطيع بدون رضاها أن نصل إلى حل وتسوية للمشكلة .

وبعد هذا فانأ كثر من نصف الدول التى يعنيها الأمر متغيب عن المؤتمر . ويجب ، بناء على هذا أن ندخل فى حسابنا حقائق الموقف على أساس التشاور وتبادل الآراء محاولين إيجاد وسائل من شأنها أن تؤدى إلى تسوية المشكلة ، ولهذا فان الوفد السوفيتى يقترح ألايتبع المؤتمر الرغبات الموضوعية لهذه الدولة أو تلك . ولكن يجب أن تقوم جهوده على أساس الحاجة المطلقة لإيجاد وضع متفق عليه أو مبادىء عامة قد تقبلها مصر وجميع الدول المعنية بالأمر وذات المصلحة . ولذلك فبالنسبة لجوهر المسألة المطروحة أمام المؤتمر لانستطيع تطبيق وسيلة التصويت ويجب علينا أن نحاول معرفة وجهات النظر للبلدان المشتركة فيه والوصول إلى فكرة متفق عليها .

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

أود أن يسمح لى بتوضيح نقطة واحدة . لقد أوليتمونى شرف رياستكم . وأوضحت بعدئذ أنى أتبع بصفة عامة قواعد الاجراءات المعمول بها فى لجان الأمم المتحدة . وكنت أرجو حقا التصويت على ذلك أو أن أقدم به اقتراحا وربما لم يكن هناك مايدعونى لأن أفعل ذلك ، ولكنى أردت توضيح الطريقة العامة التى على أن أسير وفقا لها . وعلى ذلك فليس أمام المجتمعين اقتراح عن الموضوع . وكنت أرجو عندئذ أن واجبنا يقتضى بحث الموضوع مباشرة وبدون مناقشة طويلة فى تفاصيل الإجراءات . ولكن بالنسبة لنقطة إمكان التصويت فى أى وقت يبدو لى أنه أمر يجب أن نقطع فيه عندما يحين وقته . ولاشك فى أننا نود أن نصل إلى قرار إجماعى . فالذى يحاوله هذا المؤتمر هو حل سلمى ، حل سلمى دولى . وأعتقد أن الخطوة إلى إيجاد حل سلمى دولى هى التعبير عن آراء الدول المعنية بالموضوع عناية حيوية . وهل يجب أن يكون التعبير عن الآراء فى شكل قرار أو بالتصويت أو باتصالات تقوم بها بعض الدول بينها وبين غيرها ؟ تلك المسائل لانعلمها الآن ، إذ أننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد . ولهذا فانه يسعدنى أن نترك هذا الموضوع لحين الوصول إليه . وإنى أقبل فى

الوقت نفسه مايعمل به من الإجراءات من شأن الرئيس وأنها ولاشك عرضة للاقتراع كما قال المستر دالاس. فلنتركها فى هذا الوضع ونبدأ مناقشاتنا الموضوعية.

بيان المستر مينون (الهند)

ياسيدى الرئيس. أعتقد أنك قدمت اقتراحا مفيداً جدا. إننا لانناقش هذا الصباح مناقشة مطلقة، ولكننا ندرس الحقيقة المكونة من الأوراق التى تم تداولها أمس وإذا كان علينا أن نناقش ما يمكن أن يكون جدول أعمال أو ما يشبه هذا، فستكون هناك مناقشة أخرى حول الإجراءات يجب أن تتوافر على دراسة الغرض من هذا الاجتماع. لقد كانت حكومة جلالة ملكة المملكة المتحدة سعيدة بدعوتنا. وقد قبلنا هذه الدعوة ونوقش هذا الموضوع بين الحكومات وتناولته الصحافة فى كل مكان، ونحن نعلم سبب اجتماعنا هنا، وهو إيجاد حل للصعوبات التى نشأت عن التطورات الأخيرة المتصلة بشركة قناة السويس، ولهذا فنحن نعرف ماهية الموقف. وليس لب الموضوع بالنسبة لنا أن نتسم فيه بالصلابة. ولهذا فانى أؤيد حتى اقتراحك فى أن لنا جدول أعمال يتلخص فى أننا نلتقى هنا لايجاد حل. وليس من الضرورى أن نحدد فقرات هذا الجدول، لأن هذا ليس غير عادى دائما فى مؤتمر كهذا وإذا انتقلنا إلى تكوين جدول الأعمال فاننا سنجد أنفسنا مشغولين بمناقشات أخرى.

بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

يبدو لى أنه من غير المفيد أن نحاول وضع جدول للأعمال. فكلما اجتهدت لأن تصوغ هذه الأمور فى كلمات محدودة، فانها تؤدى إلى التخريج وإلى احتمال سوء الفهم وإلى التأويل. وأعتقد أنه سبق ذكر السبب الذى من أجله اجتمعنا هنا وأظن أنه فى مقدورنا أن نتقدم فنوجه ملاحظاتنا عن المشكلة التى أتينا من أجلها. وإذا بدا أننا بعدنا عن الموضوع فيمكن أن نعتمد على الرئيس فى

استرعاء النظر إلى هذه الحقيقة لكى يعود بنا إلى الحديث الموضوعى وأعتقد أننا نستطيع أن نبدأ بدون وضع جدول الأعمال .

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

هل هذه وجهة النظر العامة ؟ وبالنسبة لما قاله مستر دالاس أعتقد أن فى البدء بدون جدول أعمال مخاطرة واضحة . ولست أدرى ما إذا كان ذلك أسلم عاقبة من أخطار المناقشة الطويلة حول جدول الأعمال ، فانى أريد أن ألتمس معاونتكم . فاذا ما سلكنا الطريق الأقل خطرا ألا وهو عدم اتخاذ جدول للأعمال ، فانى أرجو معاونتكم فى أن أمنع النقاش حول الأشياء التى تبدو لى عديمة الصلة بالمشكلة التى نجتمع لمناقشتها . وعلى هذا أرى أن نبدأ الأعمال دون وجود جدول خاص للأعمال . والآن هل لكم أن تأخذوا فى النقاش الموضوعى ، أم يؤجل إلى الساعة الثالثة ؟ وعندى سببان للتأجيل حتى هذا الموعد . وثمة موضوع فنى يتطلب النظر قبل التأجيل وهو موضوع الصحافة . فهذا اجتماع خاص أعتقد أن ليس هناك ما يدعو إلى إصدار نشرة بعد كل اجتماع . وعلينا أن نخصص الوقت كله لمناقشة ما يجب أن يناقش .

وأظن أنه ينبغى لنا أن ندع لكل من الوفود تقرير ما يصرح للصحافة ، لصحافة بلاده أو أية صحافة أخرى . وكل ما أرجوه هو أن ندرك أنه كلما كانت أحاديثنا خاصة كانت أكبر قيمة وأكثر فائدة . ومن ثم فلنتقابل ثانية فى الساعة الثالثة .

الجلسة التمهيدية الثانية فى ١٦ من أغسطس

بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

نحن نواجه هنا موقفا غامضا ، ويقينى أننى فى غير حاجة لكى أسعى لهذه النقطة وإلا فما كان هناك ما يدعو لحضورنا فى مثل هذا الوقت القصير ومن بلدان بعيدة . وإذا لم نستطع علاج هذه المشكلة علاجا إنشائيا فان أضرارا كبيرة ستحل بأجزاء كبيرة من العالم . وبالعكس إذا استطعنا مواجهتها مواجهة إنشائية فان العالم أجمع سوف يفيد من هذا وخاصة شعوب آسية وأوروبا .

وأود أولا أن أبدى بضع ملاحظات عن قناة السويس التى هى قطعا طريق مائى ذو أهمية كبيرة لجميع الأمم . وهى بمعنى مجازى شريان الحياة لكثير من شعوب أوروبا وآسيا . ولقد طبعت قناة السويس وعملياتها بطابع دولى منذ إنشائها من قرن مضى . ولقد بنيت هذه القناة على آمال دولية وبرأس مال دولى لخدمة أغراض دولية ، واشرفت على إنشائها وإدارتها شركة قناة السويس العالمية التى تأسست سنة ١٨٥٦ . وكانت العلاقات بين الشركة وبين الحكومة المصرية تنظم عادة على أساس ما يسمى بالاتفاقات . والاتفاق الأساسى هو الدكريتو الصادر يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ .

وفى عام ١٨٨٨ عقدت الدول ذات المصلحة الأولى اتفاقية خاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس البحرية . وهذه الاتفاقية قائمة غير محدودة الأجل . إنها بموجب شروطها فى صالح جميع الأمم ومفتوحة يمكن أن تشترك فيها أية دولة . وتعبر مقدمة الاتفاقية عن هذا الغرض . وإنى أذكر النص : « لكى نقيم ، بعمل تتفق عليه ، نظاماً محددا نهائيا من شأنه أن يؤمن فى جميع الأوقات لجميع الدول حرية استخدام القناة البحرية ، ويكمل بذلك النظام الذى وضعه للملاحة فى هذه القناة الفرمان الذى أصدره صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ » .

وبموجب هذه الإشارة أصبح الديكريتو الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ مؤكدا هذا الاتفاق بين شركة قناة السويس العالمية والحكومة المصرية فى نطاق اتفاقية عام ١٨٨٨ داخلا فى جزء من النظام الذى أطلق عليه النظام النهائى فى ذلك النطاق ولم تكن مصر من الأعضاء الموقعين على هذه الاتفاقية لأنها كانت مرتبطة بتوقيع الامبراطورية العثمانية التى كانت جزءاً منها آنئذ . ولكنها بمجرد أن أصبحت دولة مستقلة قبلت هذه الاتفاقية وتقيدت بها . وبصرف النظر عن النظام الذى وضع عام ١٨٨٨ ، حدثت بدون شك تصرفات سيئة . ولم تستثن القناة تماما من أوضار السياسات الوطنية حتى بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ ، ولكن الغالب أن إدارة القناة كانت مستقلة ، ومعاملة على هذا الأساس وأسفرت عن زيادة مطردة فى حركة التجاره العالمية عن طريق هذه القناة التى كانت نافعة لجميع الأمم التى زاد اعتمادها عليها لأن ما يقرب من سدس تجارة العالم يمر اليوم من قناة السويس التى تلعب دورا خاصا فى العلاقة الإقتصادية الوثيقة بين أوروبا

ومنتجات البترول فى الشرق الأوسط : ففى عام ١٩٥٥ تسلمت أوروبا عن طريق القناة ٦٧ مليون طن من البترول . ومن هذا البترول حصلت الدول الصناعية على جزء كبير من دخلها القومى ، فاقتصاديات هذه المناطق متصلة بعضها ببعض إلى حد بعيد وتؤدى بعضها لبعض خدمات متبادلة ، والمزايا والمنافع الناشئة عن هذا ترتهن بالنظام الدولى الدائم الذى تتضمنه اتفاقية عام ١٨٨٨ .

ولتسمحوا لى الآن بأن أشير إلى الحوادث التى أتت بنا إلى هنا ، فى يوم ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٦ لجأت الحكومة المصرية من جانب واحد وبدون أية مفاوضات دولية سابقة نحن حريصون عليها إلى إصدار قانون يقضى بتأميم شركة قناة السويس العالمية والاستيلاء على جميع ممتلكاتها وحقوقها المعاصرة : وبالغاء حقوقها المخـــولة لها بادارة القناة حتى عام ١٩٦٨ . وتم استيلاؤها فعلا على معدات شركة قناة السويس ، ومنع موظفوها من ترك أعمالهم بدون أمر من الحكومة المصرية تحت التهديد بالعقاب بالسجن . وفى الوقت نفسه أصدر الرئيس ناصر تصريحا علنيا عن أسباب تصرفه هذا قائلا إن الميقات والمناسبة للتأميم تمثلان فى الحقيقة الحاضرة وهى امتناع حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعدم رغبتها فى تمويل النفقات الخارجية للمشروع الكبير لإنشاء خزان السد العالى والأشغال المتصلة به .

ولكن الرئيس ناصر قد أوضح أن عمله لم يكن لمجرد الثأر أو مقابلة الشىء بمثله ، إذ قال فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ إنه كان يفكر فى هذا الموضوع منذ سنتين ونصف السنة وقد حدد موعد إعـــلانه ليكون موافقا للذكرى الخامسة للثورة ومبينا قدرتها على العمل . وقال الرئيس ناصر فى خطابه يوم ٢٦ من يوليو الذى أعلن فيه الاستيلاء على حقوق شركة القناة « سوف أسجل بارادة الله نصرا بعد آخر » ولقد أوضح رغبته فى استعمال القناة لخـــدمة الأهداف الوطنية المصرية : وصف مركز مصر الاستراتيجى كأحد موارد قوتها . هذا المركز فى ملتقى طرق الدنيا التجارية ، ووصف المورد الثانى لقوة مصر وهو البترول الذى هو أس المدنية المادية الذى بدونه تتوقف جميع الآلات عن العمل ويعلو الصدأ جميع قطعها الحديدية إذا قال (نحن أقوياء عند ما نقيس مدى قدرتنا على العمل) . والآن فلمصر كل الحق فى أن تغذى نفسها من

الناحيتين المادية والأدبية . ولقد كانت الولايات المتحدة تعطف دائما ومازالت تعطف على تحقيق هذا الهدف ، ولقد ساعدت على ذلك بغير القليل . ولكن عظمة الأمة لاتقاس من ناحية الحق بمدى قدرتها على تهديد غيرها أو الاضرار به . وطالما كان هناك الاعتماد المتبادل بين الدول بعضها على بعض فان فريقا يستطيع أن يضر مصالح غيره وكلما اتسع مدى تداخل المصالح ازدادت امكانيات الاضرار . ولكن لايجوز استخدام مبدأ الاعتماد المتبادل كوسيلة لبلوغ العظمة الوطنية . وهذا لايجوز بصفة خاصة إذا كان تشابك المصالح هذا قائما على التزامات حكومية رسمية . ويبلغ تداخل مصالح الدول أوجه فى قناة السويس . ولقد شكلت الحياة الاقتصادية لأمم كثيرة عن طريق الاعتماد على نظام قناة السويس كما سبق القول ، فى اتفاقية معتمدة . وزعزعة هذا النظام أو تحطيمه ، أو محاولة الحصول على ربح عن طريق التهديد بذلك ليس نصرا ولا هو يزيد من عظمة الدولة . وقناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والعملية ، هى آخر مكان يتسنى فيه البحث عن وسائل لكسب انتصارات محلية ومد للمطامع الوطنية . وأستطيع أن أدرك أن الرئيس (ناصر) وقد علم بمدى رد الفعل العالمى لعمله هذا سيقول إن مصر ستوافق على حرية الملاحة فى القناة ، وإن الادارة ستكون ذات كفاية ، وإن رسوم المرور ستظل معقولة . ولكننا مقيدون بمقارنة هذه الكلمات بكلمات أخرى قد تكون ذات جرس أكثر حماسة وصدقا . ونحن كذلك مضطرون إلى تسجيل الفرق بين ما نسميه اتفاقية ١٨٨٨ نظاما نهائيا يؤمن فى جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس البحرية وبين عملية مصرية وطنية تضع الدول فى موقف من يرجو ويلتمس . وهناك شىء واحد مؤكد مهما كانت النيات الحاضرة للحكومة المصرية ، يتجلى فى أن دول العالم التجارية أصبحت تعلم أن عمل الرئيس ناصر يعنى جعل إمكان استخدامها لقناة السويس غدا تحت رحمة مصر التى تستطيع بطرق عدة أن تبطىء المرور فى القناة وتزيد نفقاته ، وتجعله غير ذى جدوى بالنسبة للسفن التجارية وغيرها للدول التى ترى مصر اتخاذ هذه الاجراءات ضدها نتيجة لأسباب وطنية سياسية وبهذا تمسك مصر بسيف تستطيع به أن تقطع الموارد الحيوية والاقتصادية لأمم كثيرة . وأن بعض هذا قد اضطربت له الأمم الآن بصفة خاصة لأن

الحكومة المصرية الحاضرة لا تخفى خصومتها لها ، ومن أجل هذا صار من المفهوم أن يبدو الوضع الجديد غير مرض ، وحتى هذه الدول التي تنعم اليوم بود مصر سوف تتحقق من أن الاجراءات السارية في القناة ستتطور بمضى الوقت بحيث لا يمكن الاعتماد عليها كما ينبغي بالنسبة لها أيضا . ولا مندوحة عن أن تكون الحال كذلك وقتما تبدو هذه الاجراءات عرضة للتأثير بالخوف أو بتأييد دولة معينة . ولهذا فان الثقة الدولية القائمة على اتفاقية سنة ١٨٦٦ مع شركة قناة السويس وعلى معاهدة سنة ١٨٨٨ قد تزعزعت كثيرا . وعلينا أن نتدارس هنا هل من الممكن توطيد هذه الثقة ثانية بطريقة سلمية وإذا لم نستطع هذا فعلينا أن نواجه مستقبلا ذا خطر بالغ ، فنشعر بالتردد حتى في التفكير في احتمالاته . ولكن هناك حقيقة مشجعة ، وهي أن جميع المعنيين بالأمر يقرون بأن هناك حاجة لإجراء علاجي . والحكومة المصرية بالرغم من ميلها عن المشاركة في هذا المؤتمر تدرك أن ما أقدمت عليه قد خلق حاجة إلى إجراء يصحح الوضع. وفي يوم ١٢ من أغسطس عام ١٩٥٦ اقترح الرئيس ناصر توقيع معاهدة دولية جديدة لتعيد توكيد حرية الملاحة في القناة وضمانها . هكذا تدلل الحكومة المصرية على عدم إحداثها الضرر الذي وقع وللابقاء على الثقة التي أدت أفعالها إلى زعزعتها إلى هذا الحد ، ولقد اعترفت الحكومة السوفيتية في بيانها يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بأن هذا المؤتمر في حاجة إلى تسوية سلمية لمشكلة القناة ، تتيح فرصة القيام بمحاولة سلمية لتسوية المسائل المتصلة بحرية الملاحة في قناة السويس قد تكون في ظل الظروف الجديدة مقبولة لدى الدولة المصرية ولدى غيرها من الدول المعنية بالأمر » . وتعترف كل الدول الممثلة هنا ، ومصر ، كذلك بالحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي ، ولا شك في أن وجودنا هنا هو بداية لهذا الإجراء فالمسألة إذن ليست في أن يقال : هل هناك حاجة لعمل شيء . إننا جميعا متفقون على ذلك ، ولكن المسألة الآن هي ما ذا يجب أن نعمل . إن حل هذه المشكلة التي نواجهها أمر عسير ، ولكن يجب علينا ألا نبالغ في الصعوبات التي تنطوي عليها المشكلة ، ولنتجنب العمل على خلق صعوبات جديدة باذاعة أنباء مختلفة . إن ما نحن في حاجة إليه هو إجراء لوضع القناة تحت نظام دولي يكفل الثقة للذين يحتاجون عادة إلى استخدام القناة . فان هؤلاء الذين في آسيا وفي غيرها والذين يعتمدون على القناة في حركات صادراتهم ووارداتهم يجب أن يؤكد لهم

أن اقتصادياتهم لن تضطرب ، وأن الذين يخرجون الزيت من بين رمال الشرق الأوسط يجب أن يضمنوا امكانيات نقله بالسفن إلى أكثر أسواقه رواجا . هؤلاء فى أوروبا الذين تتوقف صناعاتهم على الفحم والزيت ، والذين ينتجون ويقودون السيارات لأغراض شتى يجب أن يتأكدوا من استمرار وصول البترول. وإن الذين يبنون السفن ويسيرون حاملات البترول والسفن التجارية وسفن الركاب يجب أن تتوفر لهم الثقة فى أن سفنهم جميعا تستطيع المرور فى القناة وفق جدول معين لأن تأخير يوم واحد قد يحول عملية النقل البحرى من عملية رابحة إلى عملية خاسرة .

ويجب أن تشعر شركات التأمين على سفن البضائع بالثقة من عدم وجود عقبات أو كوارث بحرية فالثقة هى كل ما تبحث عنه . ولهذا فلا مناص من وجود إدارة للقناة لاتتصل بالسياسة فى أعمالها . وأعتقد أن هذا هو مفتاح المشكلة : إدارة ليس لها صفة سياسية . ويجب ألا يسمح بأن تصبح القناة أداة سياسية لأية دولة أو مجموعة من الدول سواء فى أوروبا أو فى آسيا أو فى أفريقيا .

ولكن كيف نصل إلى هذا ؟ أقول إنه أمر صعب لدرجة كافية ، ولكن علينا ألا نزيد من صعوبته . ولسنا هنا نقيس أعمالنا بمقاييس وهمية نسميها المكانة أو النفوذ سواء كانت هذه مكانة أو نفوذ دولة واحدة أو مجموعة من الدول . وإذا سمحنا لمثل هذه العوامل بأن تجتاح نفوسنا فلن نكون أهلا لمواجهة المسئوليات الخطيرة التى وضعها القدر على عواتقنا . فعلينا أن نحل مشكلة عملية ، تتمثل « ببساطة » فى الكيفية التى يتسنى بها إيجاد تعبير عملى فعال للمبادىء التى تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ .

والآن تبدو أولا فكرة لابد من عرضها وهى : هل نبحث عن حل فى شكل إعادة اتفاقية عام ١٨٦٦ بين مصر وشركة القنال العالمية إلى نصابها : وهذه الفكرة لاشك تساورنا جميعا وأشعر بانى ملزم بأن أقول أن الولايات المتحدة لاتعتقد أن لمصر حقا فى إلغاء الإتفاقية التى تقوم عليها حقوق شركة القناة حتى عام ١٩٦٨ . فهذا النظام له طبيعة القانون الدولى الذى تتوقف عليه أشياء كثيرة. وكانت حقوق هذه الشركة وموجوداتها ذات أهمية دولية عالمية . وحكومة الولايات المتحدة تتساءل هل كان لحكومة مصر الحق فى أن تتخذ إجراء يوم

٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ من جانب واحد ؟ وبينما تحتفظ الولايات المتحدة بموقفها القانونى فى هذه المشكلة تقف على أتم إستعداد لأن ترتاد الموقف الجديد الذى تمخضت عنه الظروف الحاضرة بحثا عن حل عادل للجميع يلقى قبولا عاماً .

ويجب قطعا أن نبدأ بمعاهدة سنة ١٨٨٨ التى تضمن أن تكون قناة السويس البحرية حرة دائما ومفتوحة فى أيام الحرب وفى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية بدون تمييز لنوعها أو للعلم الذى ترفعه . وهى المعاهدة التى تدعو « إلى نظام يؤكد هذا » . فماذا يمكن أن يكون هذا النظام إذا لم ترتد إتفاقية عام ١٨٦٦ إلى الحياة ؟ وتعتقد الولايات المتحدة أنه من المستطاع وضع خطة عادلة يعترف فيها بالحقوق المشروعة للجميع ، كما تعتقد أنه من مصلحة السلام العالمى أن تتفق الدول المجتمعة هنا على هذه الخطة التى تكون مقبولة لدى الأطراف المعنية والتى يجب أن توضع فورا موضع التنفيذ .

وما المبادىء التى يجب أن تكون قاعدة لمثل هذه الخطة ؟ (أولا : أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفتها ممراً مائيا دوليا تطبيقا للمبادىء المنصوص عليها فى إتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ . (ثانيا : يجب أن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية مهما كان مصدر هذه السياسات. (ثالثا : يجب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها فى القناة وفى إدارتها بما فى ذلك حصولها على دخل عادل . (رابعا : يجب اتخاذ الاحتياط لدفع تعويض عادل إلى شركة قناة السويس العالمية . هذه فيما نعتقد هى المبادىء ، فما الخطة التى تقوم على هذه المبادىء ؟ . . . نرى أن وضع خطة على أساس الخطوط التالية قد يكفى كل احتياجات هذه المبادىء (أولا : إدارة قناة السويس وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، والمبادىء المشتملة عليها يجب أن تضطلع بمسؤليتها هيئة دولية تؤلف بموجب معاهدة وتكون متصلة بهيئة الأمم . وستكون مصر ممثلة فى مثل هذه الهيئة التى لن تكون فيها السيطرة لأمة واحدة ، والتى يتم تأليفها بحيث تؤكد إمكان مواجهة مسئولياتها لتحقيق أحسن النتائج الإدارية دون أى توجيه سياسى لمصلحة أية دولة أو الإضرار بمصالح أية دولة تستخدم هذه القناة. (ثانيا : يكون لمصر الحق ، بناء على اتفاق مناسب ، فى الحصول على نصيب عادل مع مراعاة جميع حقوق مصر المشروعة وسيادتها . (ثالثا : ينص فى هذا

الاتفاق على دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس . (رابعا : كل خلاف يشجر حول النقطتين الأخيرتين (وهما حق مصر فى الحصول على عائد مناسب وحصول شركة القناة على تعويض عادل) ، كل خلاف يشجر حول هاتين النقطتين يسوى أمام لجنة تحكيم تعين أعضاءها محكمة العدل الدولية » .

ولقد أسأل هل تتناقض هذه الخطة وسيادة مصر ؟ والجواب واضح وهو عدم وجود أى تناقض لأن سيادة مصر هى كما كانت دائما وكما ستكون أبدا وفقاً لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ومقررة فى هذه المعاهدة التى تجعل القناة ممراً مائيا دوليا لامصريا . وقد اعترفت مصر دائما ، كما تعترف اليوم ، بالأثر المقيد لهذه المعاهدة. أما الذى نتدبره ونقترحه فهو وسائل لإقرار حقوق بالنسبة للقناة تملكها هذه الدول التى هى أطراف فى هذه المعاهدة أو التى وضعت هذه المعاهدة صراحة لمصلحتها. ولاشك فى أننا نعترف بأنه من الواجب عند هده المرحلة أن تكون الاقتراحات مرنة وفى حدود مثل هذه المبادىء الأساسية مما سبق تخطيطه . ولاشك كذلك فى أنه من الواجب توكيد وجهة النظر المصرية . ولكننا نعتقد أن المبادىء المقترحة وأن خطة كالتى رسمناها تحتوى على العناصر الأساسية اللازمة لإعادة الثقه ولتوكيد أن قناة السويس ستكون إدارتها وفقا لمعاهدة عام ١٨٨٨ . إن هذا يؤدى خدمات مطردة للمصالح الحيوية للعالم كله ، هذه المصالح التى وضعت تلك المعاهدة أولا وأخيرا من أجلها .

بيان المستر اوند (السويد)

أبيح لنفسى أن أتقدم ببعض ملاحظات عن المشكلة التى علينا أن نواجهها هنا إذ ربما لايكون من المتيسر لى البقاء هنا أياما عدة ، فقد تساءلت فضلا عن الأساس فى هذه المرحلة من المشاورات . إن غرض هذا المؤتمر ، كما يبدو ، ليس هو محاولة وضع برنامج لإدارة قناة السويس فى المستقبل . والسؤال الأول الذى يواجهنا هو : هل يعتبر عقد مؤتمر لوضع هذا البرنامج بدون موافقة سابقة من مصر تدخلا فى الشئون الداخلية لهذا البلد ؟ والجواب فى رأيى : أن لكل بلد موقع على اتفاقية عام ١٨٨٨ الحق فى الدعوة أصلاً إلى عقد مؤتمر من

جميع الدول الموقعة وجميع الدول الأخرى التى تمتعت بالمزايا التى ضمنتها هذه الإتفاقية، لتنقيحها ولتكميلها .

والأسباب السياسية التى حدت بالحكومتين البريطانية والفرنسية إلى المبادأة بالدعو فى هذه اللحظة الخاصة هى لاشك هذا التغيير المفاجىء الذى طرأ على إدارة قناة السويس نتيجة للقرار الصادر بتأميم القناة . وحتى لو لم يتخذ هذا الإجراء لما كان هناك بد من أن يثار موضوع هذه المفاوضات التى دعينا لإجرائها هنا من أية جهة قبل حلول عام ١٩٦٨ الذى ينتهى فيه الامتياز الممنوح لشركة القناة .

وثمة سبب ثانوى للشاورات بين الدول وجد منذ فرض الحصار على اسرائيل مما يناقض إتفاقية عام ١٨٨٨ .

أما بالنسبة للمبادىء الخاصة بوضع اتفاقية مستقبلة والتى قدمت الينا فى فترة سابقة وانعقاد هذا المؤتمر ، باعتبارها اقتراحات بريطانية فرنسية أمريكية ؛ فانى ألاحظ أولا أن تأميم شركة القناة يعتبر أمرا واقعا . وأعتقد أن هذا نهج رشيد . ورأيى الخاص هو أن تأميم شركة القناة بالرغم من أنه ينطوى على عنف بالنسبة للإمتياز وأنه لهذا السبب عرضة للنقد من حملة الأسهم وحكوماتهم ، إلا انه من العسير اعتباره عملا مناقضا لقواعد القانون الدولى وبالنسبة لنظام القنال فى المستقبل. فانى أود أن أشير إلى أنه من وجهة نظر السويد كبلد ذى مصلحة كبيرة فى حرية الملاحة فى القناة ، يكون من المرغوب فيه قيام نظام دولى سليم يتلاءم مع المقتضيات الفنية والسياسية لوقتنا هذا ، ويجب أن يؤخذ فى الحساب كل من مصالح مصر المشروعة والعنصر الدولى الذى تميزت به إدارة القناة ونظامها منذ بنائها .

وبعد دراسة تمهيدية للخطوط العامة المقترحة لحل المشكلة ، وهى التى وزعت علينا بوساطة الحكومة البريطانية ، أشعر من ناحيتى بامكان عقد معاهدة على هذه الأسس المقترحة بواسطة جميع الأطراف صاحبة الشأن تحقق المطالب الدولية لحرية الملاحة . ولم يكن هناك عند وضع اتفاقية عام ١٨٨٨ منظمة دولية تستطيع أن تشكل الهيكل المطلوب لإدارة هذه القناة .

أما اليوم فلدينا هيئة الأمم المتحدة . وفى رأيى أن يراعى فى الإقتراح البريطانى

هذه الحقيقة . وإنى أقرر راضيا أن مقترحات الولايات المتحده تكفل إيجاد نوع من الاتصال بين السلطة الدولية المقترحة بين الأمم المتحدة . وأعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم فى هذا النظام المقترح فى ثلاث نواح على الأقل :—

أولا : يجب قبل كل شيء عرض البرنامج الذى ينعقد عليه الاتفاق على الجمعيه العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه .

ثانيا : يجب أن تقدم السلطة القائمة على شئون القنــاة تقريرا سنويا عن نشاطها إلى الجمعية العامة أو إلى المجلس الاقتصادى الاجتماعى مثلا حتى تستطيع الهيئة المختصة مناقشة الموضوع ووضع التوصيات اللازمة .

ثالثا : أن ينص على إعادة النظر فى الاتفاقية الأصلية بوساطة الأمم المتحدة ، وترى حكومتى أن على المؤتمر أن يحاول الاتفاق على وضع نظام لإدارة القناة ولاستمرار الملاحة فيها ، وأن تجرى مفاوضــات مع الحكومة المصرية على أساس مثل هذه الاقتراحات . ولهذا ظهر لى أن أتكلم عن وجهات نظر متصلة بمسائل أخرى قد تبدو فى المستقبل .

بيان المستر كونها (البرتغال)

سيدى الرئيس : لقد أنصت بكل انتباه إلى جميع ماقيل عن المشكلات البالغة الخطورة التى نواجهها ، وأود أن اتحدث مباشرة عن الموقف الأساسى للبرتغال فى هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية للعالم .

يجب أن نهيء فورا جوا للتفاهم مدركين أنه ينبغى لنا حماية السلام والقانون الدولى ، وأن ندافع عن مبادىء التعاون الدولى الذى نتمسك به جميعا ، وهذه أشياء ضرورية بل هى الأساس لكل ماسأقول .

أعتقد أن المشكلات المختلفة كثيرة بالنسبة لقناة السويس ، لأنها بصفة خاصة تظفر باهتمام أساسى فى العالم كله منذ أصبحت طريقا بحرية للاتصال بين أنحاء العالم .

هناك مبدأ معترف به فى القرن العشرين هو مبدأ حرية البحار . والواقع أن للمبادىء قيمة مستمدة لا من صياغتها ، ولكن من المصالح الأساسيـــة التى تنجم عنها .

وعلينا الآن أن نتدبر كيف يتصل مبدأ حرية البحار هذا صلة مؤكدة بحاجات الحرية الحقيقية الكاملة للمواصلات البحرية بين محيط وآخر . وهذا يقودنا إلى مشكلة قناة السويس .

لقد كانت لهذه المشكلة أهمية كبرى فى القرن الماضى وكان ذلك تبعاً لما يصح اعتباره تطوراً للطريق البحرى عبر السويس الذى خلف طريق رأس الرجاء الصالح الذى كشف عنه البرتغاليون منذ قرون عدة ، ونتيجة لهذا وللحوادث التى وقعت فى النصف الأخـــير من القرن الماضى وفى مستهل القرن الحاضر . وكما ستبين الاحصائيات فان هذه الأهمية كانت كبيرة لدرجة تبرر صحة ماذكرت . وبعبارة أخرى إنى أرى الآن شيئا ذا أهمية حيوية للعالم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك من الناحيتين السياسية والقانونية . انها لمشكلة كبيرة هامة ، حتى يمكن حقا اعتبار المشكلات كلها المتصلة بقناة السويس ذات طابع دولى . إنها مشكلة تتطلب حلا . فأنا قلق جدا من جراء نبأ وصل إلى الآن مؤداه أن حاملة بترول برتغالية تواجه الآن فى السويس بعض صعوبات تتصل بادارة القناة . وأعرف أن هذا ربما لا يكون أمراً هاماً ولكنه مجرد مثل . انها ليست غلطة مصر . وإنى أود أن أؤكد أن مصر بلد يعامل البرتغال معاملة ودية ، كما نعامله معاملة الأصدقاء . أنها ليست غلطة مصر . إنها قوة الواقع فى أنه يجب أن تكون لنا مثل هذه الأداة الدولية المتشعبة . ولا شك أننا لا نستطيع فيما يتصل بمشكلة السويس إتخاذ قرارات من شأنها أن تنقض حلولا توحى بها طبيعة الأشياء أو حلولا قائمة فعلا . وليس فى مقدور المرء منع قيام المتاعب هناك . والمصاعب تعم وتصبح مشكلات معقدة بالنسبة لبعض الأمم بل للعالم . وهى هذه المشكلات التى علينا أن نحاول تجنبها . ويجب أن نحـــل الأمور مدركين أهمية المشكلة ، أهميتها كمشكلة عالمية ، ومدركين انه ينبغى رعاية العدالة والحقوق المشروعة التى لا شك فيها لمصر صاحبة السيادة على قناة السويس . ولكن علينا أيضاً أن ندخل فى حسابنا الأهمية العالمية ، الأهمية الحيوية . وفى ضوء هذا لا مفر لى من

اعتبار مشكلة قناة السويس بشكل تفاصيلها وتطورها مشكلة دولية من الدرجة الأولى فى الأهمية . ولهذا فانى أوافق على ما قاله المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى كثير من الحكمة والحذر ، وفى قوة يحدوها الرشد .

بيان السنيور مارتينو (إيطاليا)

لقد أسفر القرار الذى اتخذته الحكومة المصرية يوم ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ عن مشكلات ذات أهمية عامة يجب أن نعترف بخطرها وإلحاحها ، وعلينا أن ننظر إلى بعض المخاوف التى نشأت بسبب ذلك . ولست أريد أن أبدأ مباشرة بتحليل تفصيلى للمسألة ، إذ يجب أن تبحث المشكلة من وجهتى نظر مختلفتين : وهما تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ثم حرية الملاحة فى هذا الطريق البحرى الدولى .

وبالنسبة للنقطة الأولى فانه وإن لم تتناول شيئاً ضد المبدأ ، وهو السلطة والحق فى التأميم الذى يعتبر ضمن حقوق الدولة ذات السيادة ، فانه كذلك لايمكن إنكار أن مجرد تأميم شركة قناة السويس العالمية قد أثار اعتراضات خطيرة ، ويجب أن نلاحظ أن موضوع التأميم هو شركة كانت مصرية ، ولكنها كانت أيضاً دولية فى عملها ، وهذا هو الأمر الذى يبعد كثيرا بهذا الموضوع عن حدود المصلحة الوطنية للدولة صاحبة السيادة على الاقليم الذى تجرى فيه قناة السويس . إنها على التحديد مشكلة الملاحة التى لها بالنسبة لايطاليا أهمية أساسية ويكفى أن نفكر فى الوضع الجغرافى لإيطاليا ، وفى طبيعة اقتصادها القائم إلى حد كبير ، على استيراد المواد الأولية ، وفى حمولة سفنها الكبيرة بين الأمم البحرية التى تستخدم قناة السويس ، وفى النسبة المئوية لمجموع حجم البضائع التى تنقل عبر القناة مرسلة من إيطاليا أو إليها . وإذا أخذنا كل هذا فى الاعتبار عرفنا على وجه التحقيق مدى مصلحة بلدى فى هذه المشكلة . وإنه بالنسبة لحاجات إيطاليا هذه لا بد لنا من أن نتأكد أن تستمر القناة فى أداء وظيفتها كطريق مائى بحرى شق أصلا ليسهل التبادل بين الشرق والغرب ، ولأن حرية المرور بدون تمييز بين السفن فى الحرب والسلم التى نص عليها فى إتفاقية

سابقة ينبغى أن تظل مكفولة ، ولا بد كذلك من مراعاة احتياجات اليوم لأن لكل منا أن يتحقق أنه يجب فى كل وقت أن تكون القناة فى حالة صلاحية تامة للاستعمال ، وأن تتخذ خطوات تؤمن تحسين القناة لنمو حركة التجارة ، كما يجب توكيد حق الدفع فى اتفاقية تتلاءم ومصالح المنتفعين ، ومصالح التجارة الدولية بصفة عامة . وتؤكد الحكومة الإيطالية أننا نواجه اليوم وضعا جديدا ، وواجبنا أن نتبين على ضوء هذا الوضع الطريق لتوكيد الحاجات الأساسية للتعاون الدولى فى مثل هذه المسألة بوساطة الجميع خدمة للسلام ورخاء الشعوب ، والشعور بالثقة فى أن لا شىء يستطيع أن يضيق أو يحد من تطبيق هذا . ولقد سمعنا بكل اهتمام فى هذه المناسبة البيانات الأخيرة من رئيس الدولة المصرية التى كرر فيها مؤكدا أن مصر ستحقق تماما مبادىء حرية المرور والملاحة بدون تمييز بين السفن كما نصت عليها اتفاقية القسطنطينية ، وإذا كان الأمر كذلك فاننا نأمل فى أن تقبل مصر أى اقتراح معقول يمكن أن ينتهى إليه هذا المؤتمر . إن إيطاليا كدولة غربية ودولة من دول البحر الأبيض المتوسط على استعداد للتعاون بكل قوتها لكى يكون النظام الجديد محدد المعالم مأمونا محققا فى نطاق المستوى الدولى لحاجات الجميع بدون استثناء . أما من حيث الحل الذى ساقه الوزير فاننا نحتفظ بالحق فى إبداء وجهة نظرنا حياله ، حتى يقدم مشروع بهذا الاقتراح إلى المؤتمر .

بيان السيد عبد الغنى (اندونيسيا)

إن حكومة إندونيسيا ، كما ذكرت هذا الصباح ، تقدر تماماً الدعوة التى وجهت إليها من الحكومة البريطانية للاشتراك فى هذا المؤتمر ، ولا يعنى هذا التقدير أنها ستقدم معاونتها جزافا فى حل هذه المشكلة الخطيرة ، بل إنه يعنى أن الحكومة البريطانية والشعب البريطانى ما زالا يؤثران الرشاد الإنسانى والبحث عن تسوية المشكلات الدولية . وكيفما كان هذا مفهوما فى لحظة بذاتها ، فاننا لا نستطيع أن نصدق أن الحكومة البريطانية قد قررت تعبئة جميع قواتها المسلحة لكى تفرض تسوية فى السويس وأيا كانت أسباب النزاع يا سيد الرئيس فلن تخفق المفاوضات المؤيدة برأى عام عالمى فى الوصول إلى تسوية

سلبية لمشكلاتنا المعاصرة . قد يمضى وقت طويل أو قد يمضى وقت قصير ولكن الاقتناع بأن الحرب وسيلة بالية عقيمة لحل المشكلات بين دولتين أو أكثر أمر يزداد توطدا كجزء من الحياة الحديثة ، وفضلا عن هذا يا سيدى الرئيس فان الخوف إذا تسلط على البلدان الآسيوية والإفريقية الصغيرة بأن الدول الأوروبية ستعود إلى احتلالها يوما ما ، نتيجة لخلاف فى الرأى أو تناقض المصالح فانى أؤكد لك أن خريطة العالم السياسية ستتغير بين يوم وليلة ، لأن جميع البلاد الصغيرة ستبادر إلى البحث عن وسائل تحميها من أخواتها الكبيرة .

ياسيدى الرئيس ، إنى أدرك تماما ما قاله السيرانتونى ايدن هذا الصباح بوجه خاص ، عن احترام قدسية القانون الدولى . ولكن مهما يكن الأمر يا سيدى الرئيس ، فانى أضيف تفسيرا لهذا مؤداه أن معظم المعاهدات الدولية التى هى انعكاس للقانون الدولى لا تحترم قدسية الشعوب فى المساواة بصرف النظر عن أجناسها أو مواطنها . وأغلبية القوانين القائمة بين البلدان الآسيوية والإفريقية وبين العالم الغربى القديم هى قوانين بالية . ويجب اعتبارها أعباء على الحياة الجديدة . يجب أن يعاد النظر فى هذه المعاهدات لتصبح أكثر ملاءمة للأوضاع الوطنية الجديدة وقبولا لدى شتى الشعوب ولتتم عملية التحرر هذه فى كياسة وهوادة . والمثل اللامع لهذا هو انتقال الهند وباكستان وبورما وسيلان بوساطة الحكومة البريطانية ذاتها إلى صفوف الدول المستقلة . وقد يخلق هذا أحيانا أخرى رد فعل شديد إذا لم يتدارك فقد يدفع بالعالم إلى صدام مسلح ، وإلى حرب ثالثة بكل نتائجها المخيفة . ولكن أحدا لا يستطيع أن يتحدى ظاهرة التحرر هذه أو يستهين بها ، لأنها طور لا معدى عنه فى التاريخ البشرى . وإنى يا سيدى الرئيس أشدد دائما على كلمة « التحرر » لأننى لا أبغى أبداً أن يتحقق استقلالنا أو إرتفاع مستوى حياتنا على حساب الشعوب الأخرى ، وحتى هذه الآونة لا توجد حقيقة تخاوف من هذه الناحية . ولو نظرت إلى الإحصائيات يا سيدى الرئيس لوجدت أن سرعة ارتفاع مستوى العيش فى الأمم الغربية جاء نتيجة للتوسع ، على حين أن الأمم التى كانت مستعمرة وظلت كان إنتاجها آخذا فى زيادة وئيدة ، فلا يمكن أن تبارى زيادة عدد السكان حرطردة . وتكون النتيجة أن إرتفاع مستوى العيش فيها لا يرتفع إلا ببطء

شديد . يا سيدى الرئيس . لو قورنت حياتكم المفعمة بالرفاهية المادية بحياتنا المرهقة لبدت هذه كالطريق إلى الموت . ويبدو لنا فى هذا الصدد يا سيدى الرئيس — وهو أمر فى غاية العجب — أن تتهم بقطع شريان الحياة للأمم الغربية ، كأننا لا حق لنا فى الحياة إطلاقا . أنتم تعتبرون قناة السويس طريقا مائيا بالغ الأهمية تتوقف عليه حياتكم أو موتكم . ونحن على الجانب الآخر من قناة السويس لسنا أقل اهتماما بالأهمية الدولية لهذه القناة ، لأن هذا الطريق هو العمود الفقرى ليس لاقتصادنا القومى فحسب ، بل كذلك لكثير من الأمم الآسيوية . ومع ذلك فلماذا لا نواجه بمثل هذا العنف بيان الحكومة المصرية بتأميم القناة ؟ ليس السبب أننا أقل اهتماما منكم بشئون قناة السويس ، ولكن السبب هو أننا ندرك حق الحكومة المصرية وواجبها فى أن تهيىء الوسائل لخدمة مصالح الشعب المصرى آخذة فى الاعتبار الالتزامات الدولية القائمة على المساواة والنفع المتبادل . هذا هو الأساس الذى نحاول عليه إيجاد حل لمشكلة السويس .

إنى يا سيدى الرئيس إذ أنتقل الى مشكلة قناة السويس أود أن أقسم حديثى إلى ثلاثة أجزاء : أولا ـ أن قناة السويس نفسها الممر المائى والأرض المتاخمة لها ، جزء متمم لمصر ، كما تعترف الحكومة البريطانية بذلك . ولهذا فلا تغيير فى الوضع قبل التأميم أو بعده . وثانيا ـ أن شركة قناة السويس العالمية هى ، بناء على المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٩٥ ، شخصية قانونية وفقاً للقانون المصرى . إن جنسيتها مصرية محض ، وهى لهذا خاضعة للقوانين المصرية . ولهذا يا سيدى الرئيس ، فان تأميم شركة قناة السويس العالمية ، ليس تأميما لشركة دولية أو لشركة ذات جنسية أجنبية ، ولكنه مجرد تأميم شركة خاصة وطنية بواسطة حكومتها التى تملك هذا قانونا ، مع مراعاة واحترام قواعد التعويض . وإذا ما عرف هذا ياسيدى الرئيس فانه من المستطاع قطعا مناقشة المشكلة الناجمة عن أداء التعويضات بواسطة الطرفين ، وبمساعدة طرف ثالث إذا لزم الأمر . ثالثا ـ حرية الملاحة فى القناة : إن المسألة المتصلة بحرية الملاحة قد نص عليها فى اتفاقية عام ١٨٨٨ التى وقعتها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولنده وروسيا وتركيا .

وتتكون أهم أجزاء الاتفاقية من المواد الأولى والرابعة والسابعة والتاسعة والعاشرة والرابعة عشرة . وإليكم نصوصها :

المادة الأولى — حرية المرور لجميع السفن التجارية والحربية فى وقت السلم والحرب .

المادة الرابعة — يجب على السفن المارة فى قناة السويس أو باحدى موانى مداخله ألا تأتى أى إجراء حربى أو تظهر بأى مظهر حربى .

المادة السابعة — لا يمكن لأية أمة أن تحتفظ بأكثر من سفينتين حربيتين فى ميناءى الدخول وهما بورسعيد والسويس ، ولا يمكن أن تحتفظ بأية سفينة حربية فى القناة ذاتها وهذا الحق لا يباح الانتفاع به للدول المحاربة .

المادة التاسعة — على الحكومة المصرية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة — لا تتعارض حرية الملاحة والإجراءات اللازمة لتأمين مصر . وهذا لا يقيم عقبة بالنسبة للاجراءات الدفاعية عن ممتلكاتها الأخرى على الجانب الشرقى للبحر الأحمر .

المادة الرابعة عشرة — ان الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية لا تتحدد بأجل قانون الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

يا سيدى الرئيس : بعد دراسة وافية لاتفاقية عام ١٨٨٨ مجردة من الدعاوى التاريخية مثل الإشارة الى الامبراطوريه العثمانية أو الى الخديو ، أعتقد أن هذه الاتفاقية ما زال من الممكن استعمالها كضمان أساسى لحرية الملاحة فى المستقبل القريب . ويمكن زيادة عـــدد المشتركين فيها وفقا للمصالح التى تبرزها الأوضاع الحاضرة .

والخلاصة يا سيدى الرئيس : هل لى أن أؤكد أنه بالنسبة لأندونيسيا ومصلحة مصر نفسها ، يجب أن تدار القناة بكفاية عالية ، وأن تؤمن حرية الملاحة فيها لكل أمة بدون تمييز . وإنى أعرف أن بعض الأمم قد تتشكك فى أن مصر ستفى بهذا الضمان ، ولكن لا توجد صعوبة فى وجود أمم اخرى تؤيد بقاء هذا الضمان .

بيان المستر لانج (النرويج)

لقد دعيت النرويج إلى هذا المؤتمر كاحدى الدول المهمة التى تستعمل قناة السويس . وفى الحقيقة أن عدد السفن النرويجية جاء فى المرتبة الثانية فى تعداد السفن التى عبرت القناة فى العام الماضى . هذا بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من الإمدادات الضرورية الحيوية من الشرق الأدنى والأوسط والأقصى وخاصة ما نحتاج إليه من زيت البترول ، كل ذلك يصلنا عبر القناة . ولهذا فان موقفنا مماثل تماما موقف دول غربى أوروبا الأخرى ، وعلى كل فان قناة السويس لا تخدم مصالح هذه الدول فقط ، بل إن لها الأهمية نفسها بالنسبة لدول آسيا وشمالى إفريقيا وشرقها ، وكذا استراليا . وإن كل الدول التى تستعمل القناة — أياً كان موقعها ، شرقها أو غربها — لها مصالح جوهرية مشتركة . ولهذا فاننا نرحب بحضور أكبر عدد من دول إفريقيا وآسيا واستراليا حول هذه المائدة . وإننى لواثق أننا جميعا نرغب فى إيجاد حل سلمى للأزمة التى ظهرت بخصوص قناة السويس . وإننا كدولة صغيرة ، تعتمد أكثر ما تعتمد على الملاحة وعلى التجارة الخارجية ، لسعداء بأن نلاحظ الجهود التى تبذل للبحث عن حل سلمى للملاحة فى القناة تقبله جميع الدول ، لأن هذا فى مصلحة الجميع .

فأولا — يجب أن تكون حرية المرور عبر القناة مصونة دون تمييز بين الدول ، بما يطابق المبادىء التى تتضمنها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

ثانيا — يجب أن تكون هناك إدارة قوية قادرة على تأمين عملية صيانة القناة وتحسينها وإدارتها بعزم بحيث تستطيع أن تواجه زيادة حركة المرور فيها . ونحن بصراحة يا سيدى الرئيس فى قلق من جهة إمكان الفشل فى المرور بالقناة . وإن عملية القناة هذه واجب فنى يتطلب قدرة فائقة وخبرة طويلة . وأظن أننى على صواب عند ما أقترح أن يؤمن مستقبل حياة الموظفين الدوليين الذين يعملون الآن فى شركة قناة السويس حيث أن دورهم فى حركة المرور اليومية شىء حيوى للغاية . وإنى لواثق أن جميع الدول مهتمة الاهتمام نفسه بتأمين حياة الموظفين الذين يقومون بهذه العملية بصفة مستمرة .

ولقد ظهرت بوضوح من هذه المناقشة ضرورة توافر الثقة . ومما لاشك فيه أن عمل الحكومة المصريه - من جانبها وحدها - دون سابق إخطار أو مشورة كان بمثابة صدمة للثقة الدولية ، وهو يسبب قلقا عظيما لجميع الدول التى تنتفع بالقناة . إن مثل هـذا العمل ليتعارض مع ضرورة قيام إدارة دولية ، وستكون نتيجته فقدان هذه الثقة ، والأمر الذى أخشاه هو أن يحصل رد فعل يشمل معظم الصناعات فى الدول التى تتعاون اقتصاديا ، ولا سيما العلاقات المفيدة المتبادلة التى نرغب جميعا فى قيامها بين الدول الصناعية وعواصم الدول المستوردة .

وبالنظر إلى مركز قناة السويس فاننى أقر تماما الرأى الذى أبداه مستر دالاس بالأمس من أن القناة يجب ألا تكون خاضعة لسياسة دولة واحدة . وأن خضوع القناة لنظام دولى بعيد عن السياسة هو فى رأيى أسلم الطرق لحماية مصالح الدول التى تستعمل القناة . وفى الوقت نفسه يجب أن يكون هذا النظام قائما على أساس أن تراعى مصالح مصر المشروعة كدولة ذات سيادة إقليمية . وبهذه المناسبة أحب أن أضم صوتى إلى الفكرة التى شرحها بالأمس المستر دالاس وزير خارجية أمريكا والتى رددها اليوم أيضا مسيو بينو ، وهى التى تقول بأنه لابد من قيام صلة بين النظام الدولى لمستقبل القناة وبين الأمم المتحدة .

ولما كانت قناة السويس ذات أهمية حيوية بالنسبة لغالبية الدول ، كان من الطبيعى ان يوضع النظام الذى نريده باشراف الهيئـــة الدولية الوحيدة فى المجال العالمى .

وقصارى القول يا سيدى الرئيس ، أن حكومتى توافق على نظام مستقبل قناة السويس وفقا للمبادىء التى ارتضتها الدول الثلاث الداعية المؤتمر ، والتى أجملها لنا بالأمس المستر دالاس . ونحن نأمل أن يتم الاتفاق بين الدول المجتمعة هنا وبين الحكومة المصرية على هذه القواعد فى المفاوضات المقبلة ، وإن حكومتى لتحتفظ بحقها فى التعقيب فيما بعد على الاقتراحات التى ستوضع لايجاد حل عملى .

وإننا كاحدى الدول التى تستعمل القناة لنقبل الوصف الذى شرحه لنا بالأمس المستر دالاس عن معالم النظام المقترح مما يطابق الاقتراحات العملية التى تقدم بها المسيو بينو بعد ظهر اليوم .

وأضيف أنه لما كانت المفاوضات ضرورية مع مصر التى تعتبر صاحبة السلطة على الإقليم الذى يجرى فيه هذا الممر المائى العالمى ، فانى أرى — كما قال من سبقونى فى الكلام — أن نتمسك بأن تكون مقترحاتنا مرنة ، وإننا لواثقون أن غاية كل الدول من هذا النقاش إنما هى الوصول إلى حل سلمى عن طريق مفاوضات حرة على مستوى دولى تؤدى إلى تسوية تكفل الحقوق المشروعة لكل الدول على أسس دائمة .

بيان فون برنتانو (جمهورية المانيا لاتحادية)

أرجو أن تسمحوا لى قبل إلقاء كلمتى أن أوضح أساس سياسة الحكومة الألمانية التى تحدد اشتراكنا فى هـــذا المؤتمر . وهذا المبـــدأ هـــو أن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ستبذل كل ما فى طاقتها لمديد المعونة بغية تخفيف حدة التوتر الدولى عن طريق مفاوضات دولية أيا كانت الظروف ، وأيا كان مكان الاجتماع . والحكومة الألمانية مستعدة دائما للمشاركة فى أى مسعى لإيجاد حل سلمى بمقتضى اتفاقية تقوم على أسس حيادية ، وهذا هو السبب فى ترحيب الحكومة الألمانية بعقد هذا المؤتمر . وسيكون من دواعى سرورنا أن يتمكن المجتمعون هنا من الوصول إلى نتيجة ناجحة . ويهمنى أن أحدد وجهة نظرنا تجاه بعض النقاط المطروحة على بساط البحث .

أولا — أننا نرى أن حرية المرور فى قناة السويس يجب أن تكون مكفولة عن طريق اتفاقية دولية . ولا شك أن كل الحكومات التى يهمها الأمر ستوافق على هذا المبدأ . وسوف تقوم هذه الاتفاقية على المبادىء المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٨٨ ، أعنى ضمان الحرية لمرور سفن جميع الدول . وأما عن الاقتراح الذى ساقه مستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة وكذلك زميلى الفرنسى مسيو بينو عن نتيجة عملية قناة السويس فسيكون متفقا تماما مع اتفاقية ١٨٨٨ .

يضاف إلى ذلك أن الدول التى لها مصالح تجارية وملاحية فى قناة السويس ، يجب أن تكون ضامنة الاتفاقية الجديدة ، بغض النظر عن كونها قد وقعت على اتفاقيه ١٨٨٨ أو لم توقع . وإنى لسعيد أن أسجل أن زميلى الأندونيسى السيد

عبد الغنى يتفق معى فى هذه النقطة ، ومن ناحية أخرى فقد ذكر البكباشى عبد الناصر رئيس مصر فى ١٢ من أغسطس أن مصر على استعداد للدخول فى مفاوضات تحل محل اتفاقيه ١٨٨٨ لتأكيد وضمان حرية الملاحة فى قناة السويس .

وفى الختام ، نرى أن حرية المرور فى قناة السويس يجب أن تكون مضمونة بقانون واق . وتحتوى اتفاقيه ١٨٨٨ على نقاط هامة عن الانتقال ، وفى مقدمة الاتفاقيه نجد إشارة صريحة إلى ضرورة وضع نظام يكفل حرية استعمال قناة السويس فى جميع الأوقات ولجميع الدول ، والمادة الثانية فى الاتفاقية تنطوى على قانون واق . ومنذ توقيع هذه الاتفاقيه تضاعف المرور فى قناة السويس إلى أكثر من اثنى عشر ضعفا . وإن أهمية وضع قانون لضمان حرية القناة لألزم فى الوقت الحاضر منه فى القرن التاسع عشر . ومثل هذا القانون سواء كان فى شكل رقابة أو فى صورة اتفاق على الاشتراك فى القيادة — لن يكون فيه اغتصاب شىء من مصالح مصر التى نضعها نصب أعيننا .

أما من جهة مسألة دفع تعويضات سريعة لشركة قناة السويس العالمية ، فهذا أمر متفق عليه بين جميع الدول التى يهمها الأمر . ومنذ ذلك الحين ونحن نأمل ألا يؤدى حل هذه المشكلة الى متاعب جوهرية .

وأنه يهمنا كثيرا تحقيق المشروع الذى يهدف إلى الربط بين مستقبل المنظمة الدولية التى ستكفل حرية المرور فى قناة السويس وبين الأمم المتحدة . وإنه ليجب التأمل فى هذا المشروع بروية ، لأن هذه المنظمة لا بد أن تنضم بطريقة أو بأخرى إلى الامم المتحدة وستخضع لارتباطات وقرارات سنوية تتناسب مع وسائل الأمم المتحدة . ولكنى أرى ألا تذهب الأمم المتحدة فى حل مشكلة القناة إلى أبعد من هذا .

وأرجو أن تسمح لى ياسيدى بأن أختتم كلمتى معبرا عن سرور الوفد الألمانى . بما لاحظه من انسجام بين الدول الممثلة هنا ومحاولتها ضمان حرية المرور عبر قناة السويس على أسس ملزمة . وقد أوضح بيان زميلى الأندونيسى نقطة هامة ، هى أن قناة السويس مهمة لبلاد آسيا كما هى مهمة بالنسبة لدول أوروبا . ومما لا شك فيه أن حرية المرور فى قناة السويس مسألة حيوية هامة بالنسبة لاقتصاديات بلادنا .

ونحن نأمل أن تستطيع هذه اللجنة الوصول إلى تسوية لمشكلة قناة السويس من بين مجموعة الاقتراحات التى قدمتها الدول العظمى الثلاث التى دعت إلى هذه

اللجنة ، تسوية تسعى بها إلى إبعاد أسباب النزاع الدولى وحسم الخلاف فى أهم إشكال سياسى تتمنى جميعا حله حلا سلميا .

بيان مستر مكدونالد (نيوزيلاند)

أتعشم ألا تنظروا إلى كلامى عن المعنويات كالثقة والأمانة فى مؤتمر كهذا يبحث فى أكثر الأشياء مادية ألا وهو قناة السويس التى تمس حياة ملايين البشر ، أقول أرجو ألا تعتبروا كلامى هذا خارجا عن الموضوع .

ولكن الواقع أن هذه المعنويات — كالثقة والأمانة — إنما هى السبب الأصلى فى تكوين هذا المؤتمر . ومع ذلك فأظن أننا سنتجاهلها فى جدالنا ، ولكن الذى حدث هو أن الثقة الدولية تزعزعت تزعزعا خطيرا . وعلى جهود الدول الممثلة هنا توقف حال الثقة بين الأمم ، فاما أن تعود ، وإما أن نصل إلى نتائج وخيمة بل إنها لتعتمد أكثر ما تعتمد على موقف مصر .

والأهمية العالمية لقناة السويس يسلم بها الجميع . وقد اعترف بذلك البكباشى عبد الناصر نفسه . وسيناقش هذا المؤتمر المقترحات المختلفة حتى نضفى على هذه الأهمية الدولية صفة عملية .

واذا ناقشنا كل اقتراح على حدة فلن نستطيع أن نتجنب مناقشة مبلغ ما تضمره من ثقة بمصر . وعند مناقشة تلك الاقتراحات يجب أن نراعى تاريخ تلك المشكلة من بدايتها ، وعلى تجربة الماضى يجب أن نقيس ما نتوقعه فى المستقبل ويجب ألا نستبعد مسألة الثقة وعلينا ألا ننظر فى هذه المشكلة نظريا .

وأبدأ بأن أستحضر مثلا من التاريخ يبرز أهمية مسألة الثقة هذه . ففى الاول من مارس عام ١٩٥١ اختار مجلس الامن الاسلوب اللائق لمناقشاتنا هنا . فقد قرر أن فى القيود التى فرضتها مصر على السفن ومنعها من الوصول إلى اسرائيل انتهاكا لحق المرور . كما قرر أن هذه القيود والعقوبات التى طبقتها مصر على بعض السفن التى زارت موانىء إسرائيل ، تظهر تدخلا لا مبرر له فى حقوق الدول الملاحية عبر البحار والتجارة الحرة بعضها مع بعض بما فى ذلك الدول العربية وإسرائيل . ولهذا فقد وجه مجلس الأمن نداء إلى مصر ، طلب إليها

فيه أن تنهى تقييد المرور على التجارة الملاحية الدولية ، وكذلك أن تقف أى احتكاك بالملاحة . لأن ذلك ضرورة جوهرية لحفظ سلامة الملاحة فى القناة ، وعليها أن تراعى المعاهدات الدولية .

ولم تطع مصر قرار مجلس الأمن حتى الآن ، بل استمرت فى منع السفن الذاهبة إلى اسرائيل والقادمة منها من العبور فى القناة . وفى رأيى أن مغزى هذه الحقيقة واضح تماما . وبالرغم من تصريح البكباشى عبد الناصر بالمحافظة على تعهدات اتفاقية ١٨٨٨ فانه لا يوجد ما يؤكد ذلك ، فقد يتحامل فى المستقبل على الملاحة ضد بعض الدول كما يتحامل اليوم على اسرائيل سميا وراء بعض المصالح السياسية أو تنفيذا لبعض الأغراض الخاصة .

وهذا المثل يتفق تماما مع وجهة نظرى فى موضوع الثقة . فانها بمثابة المرشد لنا . وقد أعربت الحكومة المصرية وبعض الوفود التى تكلمت بالأمس عن دهشتها ، شاركها فى ذلك اليوم مستر شبيلوف ، من الضجة التى قامت حول ما أسموه بأنه مطالبة بريئة بحق جوهرى من حقوق الدولة . ألا وهو تأميم شركة قناة السويس .

ومن المعترف به أن للدولة الحق فى تأميم المرافق التى فى ممتلكاتها . ولكن فى حالة قناة السويس هذه يجب ألا نقر التأميم إلا إذا نفذت مصر ما التزمت به من دفع تعويضات . ذلك أن القانون الدولى يقتضى دفع تعويضات سريعة مناسبة وفعالة ، ولكن بالرغم من شرعية التأميم كبدأ نجدنا مضطرين إلى النظر إلى هذا العمل على أنه غير قانونى وغير لائق أيضا . والمجتمع الدولى يحق له أن يتطلع الى بعض المستويات الأدبيه ويصر على المحافظة عليها ، بل من من الأوفق أن تجسم هذه المستويات ويصدق عليها فى وثيقة دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة وفى هذه الحالة يمكن إظهار مدى خطأ الحكومة المصرية .

وإن خطر تصريح البكباشى عبد الناصر عن تأميم شركة قناة السويس يس فى أنه لا يؤثر على عمل دولى عالمى بكل ما فى هذه الكلمة من معان ، بعيد عن أى محاباة أهلية ، أنشىء بجهود ووسائل عالمية ، وحوفظ عليه وأدير دوليا ، بل إن هذا القرار ليتميز كذلك بالصرامة والجرأة والإخفاق فى استشارة دول

الشرق الأوسط المجاورة ، والقيام بإجراءات عسكرية فى منطقة القناة ، ثم التهديد بحبس موظفى الشركة إذا هم حاولوا ترك خدمة الشركة . وزيادة على ذلك فان هذا التهديد خطر على العمال الذين يعملون فى التوكيلات التجارية الحيوية للاقتصاد الأهلى ، وأظن أنه من المهم جداً أن نتأمل جيداً فى أمر هو مدى الثقة التى يجب أن نفترضها فى تأكيدات مصر . فلقد قدم البكباشى عبد الناصر عدة إيضاحات عن قرار تأميم الشركة ، طوال الفترة التى بدأت من ٢٦ يوليو حتى الآن . وقد أشار المستر دالاس بالأمس إلى أن السبب الأول فى هذا التأميم ، كما نشر أخيراً ، هو الوفاء برأس المال اللازم لإقامة السد العالى ، وقد وضح أخيراً أن هذا الموضوع قد سبق التفكير فيه منذ مدة طويلة ، وأنه ليس رداً على بريطانيا وأمريكا لسحبهما المساعدة المالية التى سبق أن وعدتا بها مصر فحسب ، بل قيل أخيراً إن التأميم كان ضرورياً لتقصير ومخالفات قامت بها شركة قناة السويس . فقيل إن الشركة قد مصت دماء مصر كما تآمرت على حرية مصر واستقلالها . ولكن كيف يمكن تصديق هذا فى حين أن الشركة بإنشائها للقناة إنما حولت مساحة من الرمال والبحيرات المالحة إلى مصدر ربح يغطى ديون مصر ، ويجاب التجارة إليها وينعش حركة تدفق التجارة بين الدول .

وإن انتقاد الشركة بمثل هذه العبارات العدائية يتناقض تماما مع ما سبق أن قال به البكباشى عبد الناصر نفسه منذ أقل من سنتين عندما تكلم عن العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والشركة ، وعن ثقته فى موقف الشركة . كما يتنافى تماما مع اتفاق وجهات النظر على إدارة الشركة ، وقول حكومة مصر إنها إدارة فنية لا ثقة بالاشراف على عملية العبور الدولية ، ولهذا قيل إن الشركة بعيدة عن كل لوم ، وإنها تقوم بخدمة شركات الملاحة التجارية وتتصرف معها كما لو كانت مؤسسة تجارية .

وفى رأيى أنه قد ظهرت حقيقتان هامتان من ملاحظة الإيضاحات المتتابعة التى أصدرتها الحكومة المصرية عن أعمالها .

أولا — أن هذا القرار اتخذ دون مراعاة النتائج التى ستترتب عليه .

ثانيا — إنه موجة ضد شيء خارج مصر ، ضد الولايات المتحدة ، وضد المملكة المتحدة ، أي ضد شركة قناة السويس . وإنى أرى أنه من المهم جدا أن نراعي هذه النقط عند مناقشتنا لاقتراحات مصر الأخيرة عن ضماناتها الخاصة بحرية الملاحة عبر القناة . ومن الضرورى أن نفكر فيها عندما توضع أمامنا المقترحات المتعددة .

ولقد قبلت حكومة نيوزيلند فرصة المشاركة فى هذه اللجنة عن طيب خاطر . وإننا لنرى أنه لا بد من وضع نظام لقناة السويس ، ليكون أمانا ضد أى جور أو سوء استعمال . وهذا النظام — من وجهة نظرنا — يجب أن يقوم على أسس دولية ، فان هذا سيؤكد حرية العبور فى القناة ، وسيكون له أثره الفعال ، كما تصبح القناة بهذا بعيدة عن أى تقلب مالى . وكل هذه الحالات نجدها مستوفاة فى المقترحات التى قدمتها الدول إلى اللجنة .

ونحن نعترف بأن مصر يجب أن تحوز قدرا كبيرا من المسئولية ، وكذلك من الفوائد ، عن طريق هذا النظام الدولى . ونعنى بهذا أنه يجب ألا نغفل هذه الناحية عند عرض مقترحات الدول . وإنى لأرغب فى أن أؤكد تعضيد نيوزيلند القوى لإقامة نظام دولى لقناة السويس لا يتعارض مطلقا ومصالح المصريين . لقد اشتركت نيوزيلند فى حربين فى مصر وبالقرب منها ، بل بالقرب من القناة نفسها . وفى تلك الفترة استطاع أبناء نيوزيلند أن يكتسبوا فهما لمشكلات مصر ويتعرفوا أهلها ، ولا أريد الإسهاب فى هذه النقطة ولكنى أذكر أن بعضا منا رأى الفلاحين وهم يعملون فى الحقول فى وادى النيل بجد واجتهاد غير ناظرين إلى مكافأة على جهدهم . ولكم أدخل البهجة على قلبى — كفلاح نيوزيلندى — منظر الصحراء المنبسطة على جانبى (الدلتا) الخصبة التى يتفجر فيها ماء النيل وتمتد الخضرة على شاطئيه .

ولقد أمدت قناة السويس مصر وأهلها بالغنى . فالمنطقة التى لم تكن فى وقت ما سوى صحراء قاحلة وبضع بحيرات مالحة قد أصبحت منبعا للثروة .

ولقد كانت قناة السويس دائماً مصدرا ماليا لمصر . فقد نشأت قيمتها عن طريق الروابط الدولية . وإن محاولة تحطيم الصفة الدولية للقناة وتقويض

الثقة العالمية التى كانت السبب فى استقرار واتساع حركة التجارة عبر القناة تجعلنى أصرح بأن البكباشى عبد الناصر بعمله هذا إنما يقدم على مغامرة جريئة معرضا رفاهية شعبه للخطر .

وعلى نتيجة محاولاتنا هنا سيتحدد بلا شك مستقبل شعب مصر . فاذا لم تستطع هذه اللجنه أن تقنع حكام مصر بألا يحاولوا خنق اقتصاديات الدول الأخرى ، فانى أرى أن شعب مصر سيقع فى مخاطر دولية قد تشقيه . أما إذا استطاعت اللجنة أن تؤيد الطلب القائل بفرض نظام دولى لتأمين حرية الملاحة لجميع السفن والناقلات التابعة لمختلف الدول ، ولاقامة إدارة صالحة فلا شك أن حظ المصريين من الفائدة سيكون عظيما جدا . وكما سبق أن قلت إن المشكله فى حقيقتها مشكلة ثقة لا أكثر ولا أقل . فالضرر قد وقع فعلا . ولكن لا يزال الطريق مفتوحا أمامنا وأمام مصر لاصلاح ما حدث .

بيان مستر شيجمتسو (اليابان)

اسمح لى يا سيدى الرئيس . بأن أشرح باختصار موقف حكومة اليابان من مشكلة قناة السويس .

إن تاريخ الإنسانية مشحون بالأحداث المحزنة . وإذا رددنا الأمور إلى أسبابها نجد أن المسئول عن هذه الاحداث إنما هو الهوة التى بين عقليتى الشرق والغرب . وإنى واثق تماما أن حرية تبادل الأفكار وترك البضائع تتدفق بين الأمم دون قيد شىء لا بد منه لصيانة السلام وتقدمه فى العالم . فاذا استطعنا إيجاد احتكاك ، فكرى بين الشرق والغرب كما يحدث فى تبادل السلع فان ذلك سيساعد على إيجاد تقابل فى الافكار ، مما يزيد الآمال فى إيجاد سلم عالمى . وهكذا فقط يمكن أن يسود العالم الرضا .

لقد حفرت قناة السويس لتكون عامل اتصال بين آسيا وأوروبا . ومنذ عشرات السنين وهى تخدم مصالح الإنسانية عن طريق تيسيرها تدفق السلع بين القارتين . وعلى هذا فان هذا الطريق المائى الدولى العظيم يعتبر رمزا للاتصال الروحى والمادى الحر . وبهذا المعنى يمكننى أن أشرح وجهة نظرى .

فان قناة السويس تعتبر موصلا حيويا بين الحضارتين المتباينتين ، وشريان سلام ضروري لرفاهية كل الأمم ، العظمى منها والصغرى . واذا لم نحسن معالجة هذه الازمة فاننا بذلك لن نعرض هذا الشريان للخطر فقط بما لا يحصى من الاضرار للانسانيه ، وانما سنزيد أيضا من حالة التوتر الدولى الذي يهدد السلام . وان هذه اللجنة . إنما عقدت من أجل ايجاد حل سلمى عن طريق صيانه القناة وايجاد حسن التفاهم بين الأمم ، واذا نجحنا فى هذا — وهذا ما أتمناه — فما لاشك فيه أن هذا سيكون مثلا رائعا لخلق اتحاد دولى سيميز به مؤرخو المستقبل هذا المؤتمر كأول اجتماع من نوعه لصانعي السلام .

سيدى إن اليابان دولة بحرية . وهى بلا شك مهتمة جداً بمسألة المحافظة على حرية المرور فى قناة السويس . وإنى لشاكر للدول الثلاث التى اهتمت بدعوة اليابان لحضور هذا المؤتمر ، وسأحاول ألا أضايقكم بسرد إحصائيات جافة ، ومن ثم أكتفى بأن أذكر بأن اليابان كانت الثانية فى ترتيب الدول التى استعملت القناة وكان ذلك مرتين فى سنتى ١٩١٩ أو ١٩٢٠ — ومنذ الحرب تغير الوضع كثيرا فأصبحت فى المرتبة الثالثة عشرة . فقد بلغت حمولة سفنها التى عبرت القناة فى السنة الماضية ٠٠٠ر١٣٦٠ر١ طن ولكنى متأكد من أن اليابان ستزيد تجارتها مع أوربا ودول البحر الأبيض المتوسط عبر القناة . وكما يعرف الجميع فان التجارة هى عصب الحياة فى اليابان ولذلك نعلق أهمية حيوية على حرية الملاحة فى القناة . كما أننا فى حاجة إلى بعض التأكيدات ضد أى إجراء تعسفى .

سيدى : إن حكومتى مطلعة على مبلغ اهتمام حكومتى انجلترا وفرنسا بمسألة حرية الملاحة فى قناة السويس ، ونحن نقدر مبلغ قلقهما وجزعهما . ولكن بقية الدول بما فيها مصر مهتمة أيضاً بتأمين حرية الملاحة . والمشكلة التى نواجهها هى كيف نؤمن هذه الحرية ؟ وإنا نرى أن الطريق الوحيد لا يكون إلا بواسطة الاتفاق والتراضى المتبادل .

زملائى الأعضاء : إن حكومتى لتعطف على حركات الازدهار الصاعدة التى بدأت تبزغ فى أمم آسيا وإفريقيا ، واليابان كاحدى أمم الشرق الأقصى تشاركها فى هذا التطلع . ولذا فان اليابان تتمسك بمبادىء مؤتمر باندونج الذى وقعت على

قراراته كعضو فى مجموعة الدول الآسوية . وإنه لمن الواجب علينا ، نحن المجتمعين هنا أن نجد طريقا جديدا لمعالجة الخطر الذى يهدد العالم . فما لاشك فيه أن هذا هو السبب الأساسى لعقد هذا المؤتمر.

وإن حكومتى لترجو أن يصل هذا المؤتمر إلى الكشف عن كل الممكنات التى تؤدى إلى حل سلمى لهذه الأزمة التى تهدد بتمزيق صلات الصداقة بين آسيا وإفريقيا ، كما أن حكومتى تأمل فى أن يستطيع هذا المؤتمر أن يصل إلى حل تقبله جميع الدول التى يهمها أمر ضمان حرية الملاحة عبر هذا الممر المائى العالمى . وقد يكون من المفيد حل هذا الاشكال بالاشتراك مع الأمم المتحدة .

ولنبحث مسألة التفاهم بين الشرق والغرب بعيدا عن التحيز وبعيدا عن الروح الهدامة بأسلوب بنائى بلا عرقلة ولا تهويش . وأنا واثق أنه بالإرادة القوية من جانب الدول المشتركة سيستطيع هذا المؤتمر إنجاز بعض الإجراءات بما يطابق نصوص الاتفاقية مما يمكن أن يقوم كقاعدة لحل حاسم للنزاع الحالى . والفضل فى هذا كله إنما يرجع إلى توجيهات الرئيس الممتاز ، وباختصار فانى أناشد الدول المهتمة بالأمر ان تنجز تعهداتها بالبحث عن حل سلمى للنزاع الدولى .

ولقد استمعنا إلى عدد من المقترحات المفيدة تتبلور فى الاقتراح الأمريكى الذى صادف هوى فى أفئدة المجتمعين هنا . وأعتقد أن كل المعاونات المفيدة ستراعى جيدا واضعين نصب أعيننا دائما ميثاق الأمم المتحدة . ونحن — الأمم المجتمعة هنا بدون أى تمييز — نؤيد بقوة ميثاق الأمم المتحدة ، وبتطبيق روح الميثاق يجب علينا أن نسعى لإيجاد حل سلمى لمشكلة قناة السويس ، لأن فى ذلك فائدة للإنسانية جمعاء .

سيدى : لقد حصرت نفسى فى الوقت الحاضر فى نطاق ملاحظات عامة إلى أن تنتهى اللجنة من مداولاتها .

بيان السيد بيرجى (تركيا)

اسمحوا لى أن أقدم شكر الوفد التركى للحكومات الثلاث الداعية لهذا المؤتمر لعملها على جمعنا هنا للبحث عن حل سلمى عادل لمشكلة إذا لم تسو فستؤدى إلى نتائج وخيمة .

إن أمامنا الآن حقيقتين قانونيتين من طبيعتهما أن تساعدانا إلى حد كبير في إيجاد حل سلمى للمشكلة . ولا شك أننا جميعا — بما في ذلك الحكومة المصرية — متفقون على أن حرية المرور عبر قناة السويس مسألة جوهرية . وأن المشكلة التي نواجهها الآن ذات طابع دولي . وهناك نقطة ثالثة أخرى وهي أن الحل الذي نسعى إليه يجب أن يكون قانونيا متفقا مع مصالح جميع الدول التي يهمها الأمر وعلى رأسها مصر .

وفي ضوء هذه النقاط الهامة يمكننا وضع الأمور التي نشأت عن ذلك القرار الجائر الذي اتخذته الحكومة المصرية بشأن قناة السويس في نصابها ، ذلك القرار الذي اتخذ في وقت غير ملائم ، وبدون استشارة الدول التي يهمها الأمر ، بل حتى دون استشارة حلفائهم العرب . وإذا أمكننا التخلص من العناصر العاطفية المتضمنة للمبادىء والاستقلال وسيادة الأمة وهيبة الحكومة ، وتكلمنا بصراحة عن النفور العاطفي بين الشرق والغرب أصبح من اليسير حل هذه المشكلة .

وإن الظروف والحالة الفكرية التي قررت فيها حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس العالمية قد انعكست في بعض تصريحات الرئيس ناصر التي استشهد المستر دالاس أمس ببعض عباراتها ذات المغزى ، والتي تشير بوضوح إلى أننا نواجه مشكلة نشأ ما فيها من صعوبات وخطر نتيجة للسياسة المرتجلة والعواطف الهوجاء .

إن التأميم حق شرعي لا يمكن إنكاره على أي دولة ذات سيادة ، ولكن بشرط أن تحترم تلك الدولة سلطة القانون وأن تراعي العدالة .

وعلى سبيل الحصر ، سنجد أن من الصعوبة بمكان الزعم بأن عدم وجود تعويضات أو ضمانات لمستحقيها ، وكذلك العمل الاضطراري الذي فرضته مصر عقب التأميم أقول إن من الصعوبة بمكان الزعم بان هذا عمل طبيعي لا بد منه كما هو الحال في حالة نظام نزع الملكية .

ومع ذلك فهناك أشياء أخرى كثيرة خاصة بمسألة قناة السويس المعروضة أمامنا . فهناك عدد كبير من الالتزامات التي تتطلب أخذ تلك المشكلة بشيء من التروي .

وأعتقد أنه لاداعي للدخول في تفصيلات . فكل هذه الحجج القانونية والنواحي الملزمة من هذه المسألة قد شرحت شرحا وافيا فيما سبق من الموضوعات التي تناولها من سبقوني بالكلام .

وإذا نظرنا فى المشكلة بعيداً عن الانفعال العاطفى والمحاباة ودون التحقق فيما ليس له علاقه بلب المشكله ، لوجدنا أن هناك حالة يمكن إعادتها إلى نصابها، ولوجدنا أيضا أن هناك أشياء لابد من تصحيحها .

وفى هذه الحال سنجد الوضع قد أصبح فى منتهى السهولة ، وسنجد أن الحل قد أصبح فى متناول أيدينا ، وهو حل مرض لايحتاج إلى إثارة أى توتر .

إذن لماذا لم نصل بعد إلى هذا الحل؟ بل إنى لأذهب أبعد من ذلك فأتساءل ماالذى دعا لخلق مثل هذه المشكلة ؟ .

وهذا يقودنا إلى إنعام النظر فى نقطة قد أشرت إليها فيما سبق ، أعنى تدخل بعض الانفعالات العاطفية فى المشكلة .

والأتراك مسلمون عن عقيدة راسخة وقد أثبت الأتراك — بالفعل لا بالقول فقط — رغبتهم فى سيادة واستقلال الدول العربية بما فيها مصر بطبيعة الحال ، وأملهم فى أن يروا هذه الدول قوية مزدهرة وفى أمان ضد أى اعتداء أيا كان نوعه وضد أى ضغط أيا كانت طبيعته .

وما كنا لنجتمع هنا إذا كان لدينا أى شك فى أن فى هذا اعتداء على سيادة أو استقلال أو هيبة الأمة المصرية التى نكن لها من المشاعر ما سبق أن وصفته ، مسلما بهذه الحقائق ومشبعاً بتلك المشاعر . وإنى أدعو، لا المجتمعين هنا فقط حول هذه المائدة ، وهم الذين قد تكون لهم مصالح معينة فى هذا الشأن : بل أدعو الجميع وخاصة من ليسوا بيننا للنظر فى مسألة قناة السويس، وهل فيها أى تعريض لسيادة مصر أو أى دولة أخرى للخطر ؟ وسيتضح أن ليس هناك ما يدعو إلى هذا الشك الذى سأنقضه بالحقائق ، لأن مجرد وجود هذا الشك يعرض مصالح العالم الحر للضرر البليغ .

تلك الحقائق هى أن قناة السويس ممر مائى صناعى يستلزم صيانة ثابتة وتحسينا مستمرا ، وأن مرور السفن عبرها يتطلب مكوسا وعمليات أخرى فنية وتجارية . وينتج عن هذه الحقائق أن كيفية إتمام هذه العمليات و تقدير ما يمكن أن يرضى مشاعر الجميع ، إنما هو حرية الممر الذى لا يستطيع أحد أن ينكره . ولأن هناك إجماعا على التسليم بالصفة الدولية للممر لماذا إذن الإحجام عن الاعتراف ؟

مما لا شك فيه أن تلك الحال التى نعالجها لا تشابه فى خصائصها أية حال أخرى. فنحن نرى جميعاً أن جانباً كبيرا من عملية الممر يتطلب ضمانا دوليا .. فهل فى هذا ما يناقض سيادة مصر أو هيبتها .. ؟ إذا استاء أحد من ذلك ورأى فيه شيئا من عدم الثقة فمعنى هذا أنه يهاجم أيضا جميع الإتفاقيات الدولية التى تلزم دولة معينة بالإشتراك فى أعمال ضرورية مع دول أخرى . بل يمكن أن أقرب الفكرة إلى الأذهان أكثر من ذلك ، فأقول بأنه سينظر إلى أى إتفاقية دولية أو أية تسوية على أنها مظهر إهانة للدول الموقعة عليها . فهل فى هذا حقا تعد على السيادة ؟ أليس صحيحا أن التسويات التى صدقت عليها الدول فيما بينها بحرية إنما أقيمت على أسس من الحياة الدولية ؟ وأى دولة لم تقبل التزامات تشركها فى أعمال دولة أخرى بالرغم من ممارسة تلك الدولة لحقوق سيادتها الكاملة ؟ كل هذه الحقائق إنما هى أساس التفاهم والمزاملة بين الدول الحرة التى بدونها لن تكون هناك حياة مشتركة بين الدول .

ولهذه الأسباب مجتمعة ، ودون ما انفعال أو تعصب ، فان الوفد التركى يؤيد المقترحات العادلة التى قدمها بالأمس المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية .

ونحن نواجه الآن نزاعا من السهل إصلاحه بوضع نظام يطابق أحكام القانون الدولى والأخلاق ويرضى المصالح المشروعة للجميع وعلى رأسهم مصر ، ولا يكون ذلك إلا إذا أبعدنا العواطف جانبا وبحثنا الموضوع على قدم المساواة واتخذنا من المنطق أساساً لمناقشاتنا .

أما إذا حدث العكس فلا يمكننى التكهن بمدى خطر النتائج التى ستترتب على ذلك . وهذا إيضاح منى للمهمة الخطيرة الملقاة على عاتق الوفد التركى بالإشتراك مع بقية الدول .

بيان مستر أرضلان (إيران)

إن قبول حكومة إيران دعوة حكومة المملكة المتحدة لحضور هذا المؤتمر بعث فينا شعورا عميقا بالإقتناع بان المنازعات الدولية يمكن حلها سلميا . وإن

هذا المؤتمر ليمثل الجهود المشتركة لممثلى الدول المهتمة بالأمر ، وهو خطوة سلمية تجاه حل النزاع الخاص بقناة السويس ونحن نأمل أن نتمكن فى مداولاتنا من تحقيق هذا الأمل فى أن نحل تلك المشكلة التى نواجهها .

والأسلوب الذى يتبعه الوفد الإيرانى يعتمد على المبادىء أعنى الدفاع عن حقوق الأمم وقواعد العدالة الدولية .

وأحب أن أناقش ناحيتين مهمتين فى هذا النزاع . تأميم الشركة ومشكلة قناة السويس من ناحية أنها طريق دولى . ولأبدأ أولا بالتأميم . فنحن نعتبر التأميم عملا قانونيا وحقا من حقوق السيادة ومبدأ من مبادىء المساواة بين الدول . وإنها لحقيقة مشروعة أن قناة السويس جزء مكمل لمصر . والمادة الثامنه من الإتفاقية التى تمت بين المملكة المتحدة وبين ممثلى مصر سنه ١٩٥٤ تتضمن إعترافا بأن قناة السويس البحرية جزء من مصر . وأما فى الأمر ، مركز شركة قناة السويس العالمية من الناحية القانونية . فهذه الشركة أسست حسب إتفاقية ٢٢ من فبراير سنه ١٨٦٦ بين الحكومة المصريه وفردينا ند ديلسبس . وصدق عليها فيما بعد الإمبراطور العثمانى فى ١٩ من مارس من السنه نفسها . والمادة ١٦ من هذه الإتفاقيه تنص على أن شركة قناة السويس العالميه إنما هى شركة مصريه وخاضعه للقانون المصرى ، وقد أعلنت الحكومه المصريه عن إستعدادها لدفع المكافآت كاملة . وفى ضوء هذه الحقائق القانونيه وفقا لمبادىء القانون الدولى . فانا نرى أن عمل الحكومه المصريه جاء متفقا تماما مع حقوق سيادتها .

وأود الآن أن أدلى ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالممر المائى الدولى وتعهدات الحكومة المصرية ، أعنى مسألة ضمانها لحرية الملاحة فى قناة السويس فى جميع الأوقات . ومنذ افتتح هذا الممر المائى ، وحرية المرور عبر القناة مسلم بها فى جميع الاتفاقيات المتعلقة بالملاحة فى قناة السويس ، وأبرزها اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ . وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن قناة السويس ستكون حرة دائما ومفتوحة فى جميع أوقات الحرب والسلم لجميع السفن التجارية والبوارج الحربية دون تمييز بين الدول . وقد وافق الموقعون على الاتفاقية على عدم التدخل بأى حال فى حرية استعمال القناة . أما المادة الثانية من الاتفاقية فقد اشترطت بشكل قاطع أن التدابير التى ستتخذها مصر لضمان تنفيذها شروط الاتفاقية يجب ألا يكون

لها دخل فى حرية استعمال القناة . وهذا المبدأ المتعلق بالحرية المطلقة للمرور عبر القناة — كان مبدأ جوهريا يجب مراعاته حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية أو الحكومة المصرية إحدى الدول المتحاربة فان حالة الحرب هذه يجب ألا يكون لها دخل فى حرية استعمال القناة .

بل وأهم من ذلك أن المادة ١٤ من الاتفاقيه تنص على « أن الدول الموقعة على الاتفاقية ترى أن المعاهدة الحالية لن تحدد وقتا معينا بمدة الامتيازات المتعلقة بشركة قناة السويس العالمية » .

وقد اعترفت الجمهورية المصرية فى اتفاقية اكتوبر سنه ١٩٥٤ بمبدأ حرية الملاحة فى القناة . والمادة الثامنه من الاتفاقية تنص على أن قناة السويس ممر مائى اقتصادى تجارى وموقع استراتيجى دولى غاية فى الأهمية . كما تنص المادة نفسها على أن حكومة المملكة المتحدة وجمهورية مصر مصممتان على تأييد الاتفاقية الخاصة بضمان حرية الملاحة فى القناة .

وفى الأمم المتحدة كلما جاء دور المناقشة فى مسألة القناة فانهم يؤكدون مبدأ حرية الملاحه فى هذا الممر المائى الهام . ولأضرب مثلا بقرار مجلس الأمن المؤرخ فى الأول من سبتمبر سنه ١٩٥١ والذى يدعو فيه الحكومة المصرية أن تترك الممر الدولى بلا تقييد على سفن التجارة والبضائع عبر قناة السويس وأن تلتزم الاتفاقية الدولية .

ولا أحب أن أسهب فى الإستشهاد بذكر عدد السفن التجارية التى تستعمل القناة كل عام . بل سأحصى عدد السفن التى عبرتها خلال عام ١٩٥٥ . فنى ذلك العام عبرت القناة ٥٠ ألف سفينة حمولتها ١٠٧ ملايين من الأطنان .

أما من حيث الإقتصاد الإيرانى ، فان حكومة إيران تهتم إهتماما خاصا بحرية الملاحة فى القناة . فنى عام ١٩٥٥ نقلت عبر قناة السويس ٧٣ ٪ من واردات إيران و ٧٦ ٪ من صادراتها . وفى العام نفسه صدرت إيران ٥ آلاف طن من البترول الإيرانى إلى العالم الغربى عن طريق هذا الممر المائى . وأظن أن فى هذا الكفاية ليبين أهمية حرية الملاحة فى قناة السويس . فان فى هذا أهمية حيوية لإيران . وهذا ما دعا حكومة إيران إلى المعاونة فى إيجاد حل أو نظام دولى يتفق مع حقوق مصر الشرعيه ، ويضمن حريه الملاحه فى قناة السويس وسنبذل كل مافى وسعنا للوصول إلى هذا الهدف .

وفى رأينا أن بيان المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الذى ألقاه بالأمس يشتمل على مبادىء هامة ومفيدة . كذلك استرعت انتباهنا الملاحظات التى أبداها ممثل السويد فانها بلا شك تستحق الدراسة وإنعام الفكر . وقد إستمعتم اليوم إلى مقترحات أخرى تستحق منا العناية فى دراستها .

والآن إسمح ياسيدى الرئيس أن أذكر ناحية أخرى من الموضوع ، أعنى الإستعدادات العسكرية وآثارها التى إنعكست على العالم كله وما سببته من ترقب خطير . ونحن نرى أن أى تهديد باستعمال القوة لن يعاون بالمرة على إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة أو لأية مشكلة أخرى ، بل إنه سيساعد على زيادة الحرج فى الوضع الحالى .

ومن الواجب أن نستعمل الحكمة فى حل المشكلة . وقد أخذ أعضاء الأمم المتحدة على عاتقهم حل المنازعات الدولية بطريق سلمى حتى لا يتعرض السلام الدولى والطمأنينة والعدالة للخطر . ونحن سعداء إذ نلاحظ أن رئيس الوزراء السير أنتونى إيدن قد ذكر هذه الملحوظة فى خطبته عن قناة السويس فى ٩ من أغسطس جاء فيها (نحن لا نبحث عن حـــل بالقوة ، وإنما عن إتفاق دولى بقدر المستطاع .)

وأختتم كلمتى بالأسف لغياب مصر من هذا المؤتمر . وكم كنا نود لو كان ممثل مصر حاضرا هذا المؤتمر ليشاهد ما يجرى بشأن مسألة دولية خطيرة كهذه .

وإن حكومة إيران لتأمل أن يحل موضوع قناة السويس فى جو من السلام والمودة وعلى قواعد العدالة الدوليه .

الجلسة الرابعـة المكتملة ١٨ من أغسطس

بيان المستر منزيس (استراليا)

سيدى الرئيس . سأبذل جهدى لأنفذ رغبتك فى التكلم بوضوح وجلاء . وأرجو أن أستطيع فى كلمتى هذه أن أتابع الكلمات البليغة التى ألقاها من سبقونى لحل هذه المشكلة الهامة فى رفق وتحفظ ، وبرغبة صادقة فى الوصول الى الحل الذى نرجو أن يكون مرضيا لجميع المهتمين بالأمر .

وأقول الحق يا سيدى — إننى قد تأثرت كثيرا برغبة ممثل تركيا فى البعد عن العواطف والتحيز . واسمحوا لى أن أتكلم فى هذه النقطة . فقد لاحظت فى الأيام القليلة الماضية أن كثيرا من النشرات تميل إلى التكلم عن الأمم الواقعة شرق قناة السويس والأمم الواقعه غربها ، كما لو كانت مصالحها تتعارض بعضها مع بعض . والحقيقة يا سيدى أن لنا جميعا مصالح مشتركة فى أن تظل قناة السويس حرة ، مفتوحة ، تدار بكفاية ، وفى تحسن مستمر . وأنا أتكلم عن استراليا كواحدة من الدول الواقعة شرق القناة . وبالاشتراك مع الدول الممثلة هنا . فان لنا تجارة كبرى تمر عبر القناة . ولما كانت كل البلاد الواقعة إلى الشرق من السويس قد ارتقت داخليا وكذلك قويت اقتصادياتها — فان نصيبها من الحركة التجارية آخذ فى الازدياد . وإذا ما فكرنا فى المستقبل البعيد — بل لعله ليس ببعيد — أعتقد أن الدول الواقعة إلى الشرق من السويس سيكون لها السيادة على الحركة التجارية فى قناة السويس . وإن خلق خصومات لاأساس لها بين دول الشرق والغرب سيؤدى إلى أضرار وخيمة للجميع . وأرجو ألا تلومونى فانى أرى أنه لاجدوى من تكرار ما قيل . وكل ما أستطيع قولههو أنى أعتقد — كما سبق أن أشرت — أنه يجب أن نناقش هذه المشكلة على أساس أن لنا جميعا مصالح حيوية فى قناة السويس . وأن مصالح الدول الواقعة على جانب من القناة لاتختلف فى جوهرها عن مصالح الدول الواقعة على الجانب الآخر منها . وأنا أمثل الآن بلداً يقع إلى الشرق من السويس وتمر ٦٠ ٪ من تجارته البحرية عبر القناة سواء فى ذهابها أو إيابها .

والآن ياسيدى هناك ملحوظة أخرى أولية أرجو أن أبينها ، وهى أن ممثل الإتحاد السوفيتى قد وافق — كما فهمت منه — على أن تكون حريه القناة مكفولة . وهذا فى رأيى يعطينا نقطه البداية لمعالجة هذا الإشكال الحيوى وكيفية الضمان لحرية القناة ، فهو أولا : يحتاج إلى مرونة عملية أكثر منه إلى رأى فقهى . فكيف نضمن حرية القناة ؟ بخصوص هذه النقطة — أرى ياسيدى أن الضمان الدولى — إذا نظر اليه على أنه مجرد حبر على ورق — لن يكون ذا جدوى وإنما يكون هذا الضمان مجديا إذا كان ذا أثر فعال ، إذ أن على مدى تأثيره يتوقف لب الإشكال . وفى العالم الجديد يجب — لكى يكون الضمان مؤثرا

وعمليا — أن يحل على أسس عملية وسلمية ، وهو أن تكون القناة إدارة مناسبة وعادية .

وأنا أود أن أشرح هذه النقطة شرحا وافيا : فالقناة بمعناها اللفظى عبارة عن عمل تجارى هام . وعلى هذا يجب أن تكون دائما فى أحسن حالاتها من حيث الصلاحية والهيئة ، فانها تبعا لزيادة حركة المرور التى من المنتظر أن تتضاعف تحتاج إلى المداومه على تحسينها وهذه نواح لا يمكن إغفالها .

وهناك باعث آخر عملى وراء أى ضمان ، وهو أن إدارة القناة يجب أن تكون حائزة على ثقة جميع الدول ، لأن ثقة الجميع فى مثل هذه المشكلة تبدو لى أنها الحل الوحيد لتأمين المستقبل من حيث وجود المال اللازم للوفاء بنفقات أعمال القناة كصيانتها وتحسينها . وأعتقد أن هذه الناحية لا يصح إغفالها فى مناقشاتنا ، لأنها كما تبدو لى هى الأصل فى هذه المشكله .

وهناك ملحوظه أخرى ياسيدى ، وهى أنى أرى أنه إذا فرضنا جدلا أن فى هذا ما يعوق مصر عن ممارسة حقوق سيادتها — فما حقوق السيادة هذه ؟ إننا جميعا نتمتع بالسيادة ونؤمن بها إيماناً عميقاً . وكنت أظن أننا لن نحتاج إلى مناقشات طويلة حول إثبات وجود حقوق سيادتنا . وهل حقوق السيادة تجيز لنا أن ننكر أية إتفاقية دوليه ، لأنه إذا كان الأمر كذلك كان معنى هذا أننا نضيع وقتنا فى البحث عن إتفاقية . بل إن الحقيقة كما ذكرتها لبعض أصدقائى أن الدول تدخل فى معاهدات دولية لأنها تمتعة بحقوق سيادتها وهذا هو أساس المفاوضة . فانهم يجعلون موافقتهم أو عدم موافقتهم على أمر من الأمور شيئاً يمس سيادتهم . وكل إنسان يعترف بالأهمية الحيوية لقناة السويس . ورئيس حكومه مصر نفسه لم يحاول أن ينكر هذه الحقيقه . فهل علينا أن نقبل فى إذعان الوضع الذى خلقته مصر ، وهو أن نقبل نحن المنتفعين بالقناة ، أن نضع مستقبل أممنا الصناعى فى يد دولة واحدة بل فى يد رجل واحد؟

وأضيف إلى هذا ياسيدى أن هناك شيئا آخر يجب ألا يغفله أى واحد منا باعتباره قائدا مسئولا فى وطنه . وهو أن الذى سيتأثر على مر الزمن بالمنافع الناتجة عن فتح القناة أو مساوىء إغلاقها إنما هم أبناء شعوبنا . هؤلاء القوم

الذين يشترون السلع و يكسبون من بيعها . ونحن هنا لنتباحث في مصالح شعوبنا، وليس عندى أى إستعداد — وأنا هنا أمثل أهل بلدى — مهما كان نوعـه لجعل مواطنى يرضخون للصدفة ، ويقعون فى الحيرة ، إذا هم جعلوا تجـارتهم الواسعة خاضعة لأحكام نزوة طارئة ، لرأى دولة واحدة بل لرأى رجل واحد .

لكل هذه الأسباب مجتمعة فاننى أقول مع عظيم إحترامى لهذا المؤتمر أن مهمتنا كمسئولين إنما هى البحث عن حل ، ولا أقصد حلا بليغا فحسب ، فان عصر البلاغة قد ولى ، وإنما حـلا يهتم أول ما يهتم بحقوق مصر الأقليمية المشروعة ، وأن يحمى هذا الحل مركز القناة كممر مائى دولى مضمون يدار تبعا للمصالح الدولية ، ولا يخضع لسياسه دولة واحدة أو أن يكون مغنما لإقتصادها. وهكذا فانى أعرض على هذا المؤتمر طبيعة واجبنا فى صورة صادقة دقيقة .

وبخصوص هذا الموضوع أعتقد أننا جميعا قد استمعنا باهتمام بالغ واحترام عظيم لكلمة المستر دالاس التى تبدو لى واضحة حكيمة ونافذة . وأن المقترحات التى علينا أن نناقشها يجب أن توضع فى ضوء التجارب التى عرضتها على هذا المؤتمر .

سيدى — إن أعز الأيام على هى تلك التى كنت أعمل فيها محاميا . ومع ذلك فأنا لا أرى مناقشة المسألة من الوجهة القانونية . وهى أيحق لمصر أن تنهى الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس وأن تستولى على ممتلكاتها وأعمالها أم لا ؟ بل إنى أعتقد أن الاتفاقية القديمة العهد مع الشركة وصلتها الوثيقة بمعاهدة ١٨٨٨ تنص على الصفة الدولية وتبعدها تماما عن التأميم . ولكن هذا لا يعنى شيئا بالنسبة لجدالنا الحالى . فالأمر قد حدث ، أو على الاقل وقع جزئيا ، لأن المساهمين لم يدفع لهم شىء حتى الآن . وعلى ذلك فان المقترحات التى تقدم بها المستر دالاس مفيدة على افتراض أن أية تسوية لن تكون ماسة بالتأميم . وهذا فيما أظن مهم للغاية ، ويجب أن نبدأ من هذه النقطة ، ولن نرتبط بمناقشات قانونية قد تكون غير مجدية . وعلى هذا فانى أوافق على ذلك الوضع ، وأظن أن مشكلتنا تتعلق بالمستقبل ، وأن علينا أن نعمل من أجل تسوية سلمية لمشكلة المستقبل كرجال عقلاء فى ضوء الظروف العملية ، مع مراعاة حقائق الماضى وأحداثه .

وهى مهمة صعبة للغاية ، لأنه إذا لم يفلح المؤتمر فى مهمته فلا شك أن العالم سيقع فى خطر عظيم . أما إذا نجح المؤتمر ،فان كل أمة بما فيها مصر ستضمن إمتيازات سلمية . ولهذا فلكى يخرج العالم من هذا المؤتمر كجماعة متماسكة يجب أن تكون المقترحات صريحة ومعقولة ، ولذلك فانى سعيد بالمنافع التى سينالها الجميع والفوائد التى سيجنيها مستخدمو القناة ، وتجنيها مصر أيضاً بعمل تسوية كالتى أوضحها وزير خارجية الولايات المتحدة .

والآن ما المنافع من تلك المقترحات من وجهة نظرنا ؟ وأنا أقول من وجهة نظرنا لأنى أخاطر إذا قلت إننا جميعا لدينا المصلحة نفسها فى هذا الأمر . إذا ما حللنا تلك المقترحات فان المصلحة ستظهر أن القيادة والإدارة التى أعتقد أنه لا يمكن فصلهما عن المسئولية المالية يجب أن توضعا فى يد لجنة دولية تمثل فيها مصر بطبيعة الحال .

وأنا لا أستطيع أن أتصور ولو لحظة واحدة ، أنه يمكن وضع قيادة وإدارة مثل هذه العملية الضخمة المتشعبة ، فى يد جماعة معينة ، على حين توضع المسئولية المالية والسلطة فى يد جماعة أخرى . فان مثل هذا النظام سيولد بلا شك أنواعا من النزاع فى المستقبل . وعلى هذا فالأجدر أن توضع كلها فى يد مجموعة واحدة هذه المجموعة من الأيدى تمثل مختلف الدول دون تحكم منفعة واحدة ، منها . ولتحقيق هذا سنحتاج إلى قيادة منصفة قادرة على تحقيق تحسين القناة فى المستقبل وتوسيعها . والمقترحات التى أمامنا تشير إلى المنفعة العظيمة التى سيجنيها مستخدمو القناة ، ويأتى فى المرتبة التالية إذا ما قبلت هذه المقترحات — سواء فى صيغتها الحالية أو بعد إجراء تغييرات فى تفاصيلها — أن توضع فى وثيقة . فان مثل هذه الوثيقة إذا ما سجلتها الأمم المتحدة فستكفل دائما القضاء على أية محاولة لنقض هذه التسوية ، لأن مثل هذا النقض سيكون فى نظر الدول الممثلة هنا بمثابة نقض للقانون الدولى .

والآن ياسيدى أظن أن هذا الموضوع سيحصل على موافقة ساحقة . ولكنى لاحظت مراراً أن هناك شعوراً خداعا بأن فى هذا ظلما لمصر . وبمعنى آخر أننا بهذا كما لو كنا ندفع شيئاً فى حلق مصر كما يقول المثل العامى ، ولقد

إنتابتنا المشاعر خلال الأسبوع أو الأسبوعين الماضيين . ولكنني لن أحاول أن أوضح مشاعري فهي غير ذات أهمية وإنما أطلب إلى هذا المؤتمر أن ينظر في الإقتراح الرفيع الذي ساقه المستر دالاس ليرى ما فيه من إنصاف لمصر، وأن مصر ستجني من هذا الأمر منافع تستحق أن نتفهمها وأن تتفهمها مصر بوجه خاص.

فقبل كل شيء ، هذه المقترحات تسلم بانتهاء شركة قناة السويس الحالية . فاذا كان هناك أي جدال حول التأميم ، أو شعور في مصر بأن شركة القناة لن تستطيع أن تقف على قدميها مرة أخرى ، فان هذا يعتبر أمرا واقعا لا يمكن سوى الإذعان له . فقد إنقضى عهد شركة القناة .

والأمر الثاني : قد يكون لدى مصر شعور بأنه من الظلم لأهل البلاد أن تجني أرباح دولية من مثل هذا الممر المائي . وهذا حسن . لأنه بمقتضى هذه الفكرة لن تكون هناك أرباح خاصة . وبموجب هذه الخطة ستكون هناك إدارة دولية ومالية دولية ، وستكون حصة مصر من المال مساوية لحصة أية دولة أخرى باعتبارها المالك الإقليمي للقناة وما يتعلق بها . وهكذا تختفي المنافع الخاصة من هذه المسألة .

وثالثاً — فان سيادة مصر وتملكها الطبيعي للقناة أمر معترف به في هذا الإقتراح .

ورابعاً — سيدفع لمصر تعويض عادل قد يكون عن طريق الإيجار أو عن طريق الإقتسام في الرسوم وهو تعويض لا شك في أنه سيكون مبلغاً كبيرا له قيمته . وقد أعجبتني كثيرا فكرة التعديل في صيغة النصوص ليكون من حق مصر كمالكة للقناة أن تمنح السلطة الجديدة عقدا أزلياً بمقتضاه تدفع إيجاراً يعدل من وقت لآخر ، فيزداد كلما كبرت أعمال القناة . ولكن هذا أمر أكبر من أن نناقشه الآن وإن كان من المؤكد أن مصر ستجني من هذا عقارا ثابتا مستقرا وتعويضاً مضمونا .

والنقطة الخامسة بحساب تقسيمي للموضوع . أني قد سمعت محاورات بين

المحامين ولكنى لم أسمع واحدا منهم يقول : إن لمصر أن تأخذ الشركة دون أن تدفع تعويضات عادلة للمساهمين ، وبناء على هذا ستقوم بعمل تسويات لشراء حصة المساهمين .

وسادسا — إن المستقبل المالى للقناة كدخل مكتسب ، أو دخل كبير ، قابل للزيادة لكى يضمن لابد من أن يوضع فى يد سلطة دولية . وستضمن مصر تبعا لذلك مستقبلها المالى والتخفيف من ديونها . وهى ديون ضخمة شاملة .

سيدى . ليس لدى أى شك فى أنه كلما أنعمنا النظر فى هذه المقترحات سنجد أنها ستصون مصالحنا وتحفظ التوازن العالمى . وأنها معاملة عادلة لمصر وعادلة لمختلف أمم العالم . فلسنا نحن الذين خلقنا هذه الأزمة ، ولم نكن نفكر إطلاقا فى مثل هذا المؤتمر وإنما جئنا هنا من أجل حل إشكال اقترفته دولة واحدة .

وأرجو أن تغفروا لى ما قد يكون فى كلمتى من تهور فى التعبير عما أقصد مع أنى بذلت كل ما فى طوقى لأكبح جماحى ، وأجعل كلمتى معتدلة لأننا وضعنا نصب أعيننا أنه إذا استطعنا حل هذه المشكلة سلميا فسيكون هذا أكبر ضمان للسلام العالمى .

بيان المستر كلود كوريا (سيلان)

إنى لأشعر بالحرج الشديد إذ تجىء كلمتى عقب كلمة رئيس وزراء إستراليا وهو رجل القضاء الفصيح البيان ، ورجل السياسة الأديب العارف بالأمور ، والذى أكن له كل إعجاب وإجلال . ولكم كنت أود أن أؤجل كلمتى بعض الوقت كى أستعد للادلاء بملاحظاتى ولكنى فى الواقع أشعر بسعادة أن يجىء دورى بعد كلمات سامية متميزة لا بروح التوفيق فحسب وإنما أيضا تنم عن رضا واعتدال . وقد أشار إشارة صادقة إلى أن الكلمات التى قيلت فى المؤتمر تميزت بالاعتدال وحسن الفهم . وأنا واثق من أن الملاحظات التى وجهت إلينا عن طريق المستر منزيس سيكون لها تأثير فى الاقتراب من حل هذه المشكلة حلا عادلا صحيحاً .

وأنا إنما أحتذى حذو هذا المثال الرائع . وسأحاول أن أضع مشاعرنا فى خدمة هذه القضية باخـــلاص . بعيدا عن التحيز ومع مراعاة العـــدالة بقدر الإمكان .

وبحسب فهمى لما قاله المستر منزيس فان هناك شيئا واحدا هو الذى سأقف عنده طويلا لأبدى ملاحظاتى . فقد قال بخصوص هذه اللجنة التى أشـــار اليها واقترح عقدها وزير خارجيةالولايات المتحدة ، إنه من الممكن للحكومة المصرية أن تطلب من هذه اللجنة السماح لها بادارة قناة السويس . وهذا هو فى الواقع الغرض الأول من هذا المؤتمر . ولـكن هذا هو لب الإشكال الذى واجـــه حكومتى بشأن هذا الموضوع .

وفى مثل هذا الموقف لا بد من المبادرة إلى التوفيق بين وجهات النظر التى تبدو فى ظاهرها غير قابلة للتوفيق ، أعنى أن ننظر إلى المطالبة بسيادة مصر كما لو كانت ادعاء مضادا لمصالح الدول الأخرى . وإذن فواجبنا أن نسلم بحـــق مصر فى السيادة على ذلك الجزء من أراضيها وهو الذى سبب مشكلة القناة . وإذا تقدمنا لمصر بوجهة النظر هذه وسألنا أكانت تقبل أن تقوم بعملية القناة ؟ فان مصر ستعترف فى هذه الحال بأننا قد سلمنا بسيادتها وأن السؤال الذى سيتبع هذا سيكون عن تشكيل لجنة بطريقة يوافق عليها الجميع .

إذا انتهينا إلى هذا فسأكون فى منتهى السعادة . وكل ما أريده أن أختبر بضع نقاط قبل أن انتهى من كلمتى . وأود أولا أن أعبر عن رضائنا التام عن هذا المؤتمر الذى برهن بما لا يدع مجالا للشك على أن العالم يميل اليوم إلى قبول المبادىء الصحيحة التى يطالب بها الناس مهما اختلفت جنسياتهم . وأن نشوب أى نزاع دولى يمكن حله عن طريق المفـــاوضات ، وعندنا مثـــل عظيم على تأثير مثل هذه الوسيلة يتجلى فى ذهاب رئيس وزراء هذه الدولة ووزير خارجيتها فى الوقت نفسه منذ وقت ليس ببعيد ، إلى مـــؤتمر جنيف للتباحث فى متاعب الهند الصينية .

وأمامنا الآن مثل آخر لوضع المبادىء التى وافق عليها العالم أجمع موضع التنفيذ ، ولهذا السبب تشكر الدول الكبرى الثلاث التى إجتمعت المباحثة فى هذه

المشكلة منذ بضعة أسابيع مضت . فنحن نعترف لها بالجميل لاختيار طـــريقة المؤتمر والمفاوضات للمداولة فى مثل هذا الأمر الخطير .

ونحن كعضو صغير فى لجنة الدول فخورون بالإشتراك فى هذا المؤتمر والإسهام فى هذا الأمر . وسنبذل كل ما فى وسعنا لتحقيق الهدف السامى من هذا الاجتماع أعنى الوصول إلى حل سلمى مرض . ولن نخفق فى هذه المحاولة . فمن الواجب علينا أن نحاذر الإخفاق من تحقيق النجاح فى موقف كهذا .

والسؤال العملى الآن هو أكانت مصر تتمع بثقة الدول الأخرى ؟ وهل كانت مصر فى مركز يجعلها قادرة على تحمل مسئولية هذا العبء الجسيم ؟ كل هذه بطبيعة الحال أشياء يجب أن نضعها فى الحسبان . ولهذ السبب أفضـــل الأخذ بما يقربنا من هذا التوفيق ، حيث نسلم بسيادة مصر ونزودها فى الوقت نفسه ببعض الآلات التى تساعدها فى إتمام عملية القناة بطريقة مرضية . ولهـذا الغرض أمامنا فكرة الولايات المتحدة والنقطة المهمـــة التى تظهر أمامنا تتجلى فى هذا السؤال : هل من السهل إقناع مصر بقبول هذه الفكرة مع الإحتفاظ لها بسيادتها ؟ فاذا أمكن توضيح هذا الموقف، كما سبق أن شرحت ، فسيكون مرضيا للغاية ، ولكن إذا كانت الفكرة تقوم على أساس أن توضع إدارة القناة فى يد لجنة ، فهل يمكن مصر أن تنبذ فكرة السيادة وأن تقبل هذا الوضع ؟ فما لا شك فيه أن المؤتمر فى مركز دقيق يحتاج إلى تعديل فى الإقتراح الذى يجب أن يبدأ أولا بالإعتراف بسيادة مصر قبل كل شىء ، كما سبق أن أشرت . وبعـــد ضمان مبدأ السيادة هذا فللدول أن تبحث عن طريقة مرضية لإدارة القناة . وهذا يمكن تنفيذه بعدة طرق . وسأقدم إقتراحى هذا للمناقشة .

هل من السهل على مصر التغلب على هذا الدور الصعب إذا تمتعت بتأييد العالم فيمدها بالفنيين المهرة ، والمساعدات المالية وكل ما يمكن أن يساعد دولة صغيرة مستقلة على الوفاء بتعهداتها بطريقة مرضية ؟ هذه إحدى الطرق التى فكرت فيها لحل الموضوع . وهناك طريقة أخرى ، وهى أن ترتبط مصر مع الدول الأخرى فى رابطة أو حلف يمكن أن تحفظ لها سيادتها وفى الوقت نفسه تساعدها فى أداء هذا العمل الضخم .

هذه مسائل يجب أن تدرس، ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا نقطة جوهرية وهى أنه

يجب ألا نحاول أن نعرض على مصر أى مشروع أو خطة يكون فيها ماينكر عليها سيادتها بل علينا أولا أن نتأكد من وجود هـذا العنصر المهم ، عنصر سيادة مصر ، ثم نسعى إلى ربطها مع غيرها من الدول فى حلف لايمس سيادتها، وإنما يساعد على فض هذه المشكلة ، وحلها حلا مرضيا للجميع

والآن أيها الزملاء المندوبون ، عندما نتكلم عن حقوق سيادة الدول يجب علينا أن نلاحظ أن المبدأ يختلف فى معناه بين السيادة بمعناها القديم وبين المعنى الحديث للسيادة . فقد لاحظت أن الدول الحديثة السيادة تتميز بالغيرة والتحمس والاستعداد لتحقيق فكرة سيادتها وإثبات حقوقها . وفكرة السيادة هذه بالنسبة للبلاد الحديثة يجب مراعاتها باهتمام .

فى الواقع أن هذه الدول الحديثة السيادة تعلق على هذه الفكرة أشياء كبيرة جدا . وتنظر اليها نظرة تختلف عن نظرة الدول إلى سيادتها فى القديم . ولذلك فان عنصر الوطنية وليس العاطفة فقط ، هـو الذى يجعلنى اذعن لهذه المناقشات . ففكرة الوطنية عنصر يجب مراعاته عندما تفكر فى وضع كهذا كما يجب أن نفكر قبل كل شىء فى كيفية إدارة القناة بطريقة عملية مرضية . فاذا اصبحت مضمونة لنا جميعا ولوطنى الذى يحتاج الى القناة أكثر من أى بلد آخر واديرت بكفاية . أفليس هذا كافيا ؟ . ولماذا كل هذا الضجيج حـول مسألة السيادة ؟ أفليست الدول تخضع لنظام الملكية باختيارها ؟ أم يظهر هـذا الوضع فى العالم الآن عندما اختفت الأفكار الأصلية عن حقوق السيادة ؟ ونحن الآن فى موقف تعتمد الدول فيـه بعضها على بعض، والحديث فى السيادة موضوع حياة و موت . هو أمر يفوق حدود العقل . أمر استحوذ على انتباهى أكثر مما يستحق فى الواقع . ويجب أن نراعى هذا اذا أردنا أن نصل الى حل مرض لهـذا الاشكال . ونحن نستطيع أن ننحى هذه الأشياء جانبا ، ثم نجاهد فى إيجاد حل من وحى أفكارنا وقد ننجح فى هـذا ولكنه سيكون نجاحا مؤقتا ، لأن جذوة الأشياء ستلتهب كنتيجة لهذا العمل ، ولن تموت بل ستقوى وتلتهب حتى تصير حريقا لا يبقى ولا يذر . وهذا هو الموقف الذى يجب علينا أن نواجهه

مسلحين بهذه الحقيقة • وعلينا أن نراعى هذه الناحية تماما حتى يمكننا الوصول الى حل تقبله جميع الدول •

هذا هو الالتماس الهام الذى أردت أن أضعه أمام المؤتمر لمحاولة البحث عن حل . وهو اقتراح حاولت فيه شرح المبادىء أو العناصر التى يجب مراعاتها والتى أردت تبيانها . وإذا ضمنا مثل هذا الاقتراح فسيكون من السهل على هذا المؤتمر إختيار لجنة صغيرة العدد من اثنين أو ثلاثة يسند اليها اجراء المفاوضات على أساس ذلك الاقتراح مع الحكومة المصرية • وانى واثق أن الارادة القوية والنية الحسنة سوف تتغلب فى النهاية ، لأن مصر ستعترف كما سنعترف نحن لمصر أنه ليس من مصلحة أى دولة فى العالم الآن أن تحاول إتخاذ وضع خاص بمفردها ، وضع يخلق الخصومة بينها وبين بقية دول العالم • فإن العالم الآن قد تداخلت مصالحه • وأصبحت الدول تعتمد بعضها على بعض . وليس من السهل على مصر أن تتجاهل أى محاولة معقولة للوصول الى حل • وهذا هو ما يجب أن نبحثه • وأنا بكل ثقة أترك صياغة الاقتراح لهذه اللجنة •

بيان المستر لنس (هولندا)

إن الدول تعتمد بعضها على البعض كما ذكر بعض المندوبين وبخاصة مندوب سيلان الذى ذكر أن اعتماد دول العالم بعضها على بعض قد دفع الى التوسع فى العلاقات وتقويتها يدعمها حكام منصفون عادلون غرضهم تحقيق التعاون الدولى •

إننا جميعاً ندرك الحقيقة المؤسفة وهى أن الحال بالنسبة لاعادة تنظيم العالم صعبة التنفيذ • وهناك حل أولى يجب أن ينفذ اذا أردنا التقدم • وها هى ذى ملاحظتى بشأن المفاوضات الجارية • واذا انصرفنا عن الثقة فسوف تقود العالم إلى الدمار . وان حكومة هولندا لترقب باهتمام عظيم اتجاه بعض الدول فى الأشهر الاخيرة الى نبذ التعهدات الدولية ومساعدة قضية قومية من جانب واحد ، ناقضة بذلك حقوق الدول الأخرى • وقد استرعى مندوب فرنسا الممتاز اهتمامنا الى هذه الناحية من المشكلة : فقد بين

حسيو بينو العلاقة بين حركة الكولونيل ناصر الأخيرة والاعمال التى قامت بها أخيرا بعض الحكومات الأخرى . وعلينا ألا نتجاهل هذه الاشتباكات الواسعة . وأكرر يا سيدى الرئيس أن هذا الوضع يسبب قلقا عظيما لحكومتى .

ان تأميم قناة السويس يهم حكومة هولندا من عدة نواح . ان حكومة هولندا كاحدى الدول الموقعة على إتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ ـ كدولة بحرية رئيسية ـ لها إهتمامات خاصة بالقناة نفسها : فسفن هولندا تعتبر من أهم السفن التى تستعمل القنـاة . وان ادعاء امتلاك القناة والسيطرة على حرية المرور فيها لشىء عظيم الأهمية بالنسبة لنا أهم بكثير من كل أمثلة نقض التعهدات الدولية .

وقد استنتج واحد من المندوبين الذين تكلموا بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضى ـ ملاحظاته من أن كل شىء سيكون على ما يرام ، اذا كانت كل الدول المهتمة بقناة السويس لديها الثقة الكاملة فى قدرة الحكومة المصرية على القيام بتعهداتها بمقتضى إتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ ، وإذ اخذنا بوجهة النظر هذه فلا داعى اذن لاتخاذ ترتيبات لضمان حرية الملاحة عبر قناة السويس .

سيدى الرئيس : انى لأعجب من هنا . وأتساءل هل كانت الخبرة كافية لتحقيق وجهة النظر هذه ؟ ولقد أشار مندوبون من مختلف الدول الى حكم حكومة مصر بشأن منعها سفن اسرائيل وبضائعها من المرور عبر القناة ، مع أن مجلس الأمن وجه نداء لمصر فى اليوم الأول من سبتمبر عام ١٩٥١ لانهاء حال الاحتكاك هذه .

وانا اتفق تماما مع ماقاله ممثل نيوزيلندا العظيم بالامس فى هذا الشأن . فعمل الحكومة المصرية على حدة فى تأميم قناة السويس بعد شهور قليلة من البت فى اتفاقية جديدة مع الشركة لا يشجع أبدا على الثقة فى ارتباط هذه الحكومة بأية إتفاقية .

والآن ياسيدى الرئيس . لقد عرضت عدة أفكار حول هذه المائدة كلها تدور حول قانونية العمل الذى قامت به الحكومة المصرية . وكما قال

صديقى العظيم رئيس وزراء استراليا الذى استمعت الى بيانه باهتمام عظيم
ـ لن أدخل أنا الآخر فى مناقشة قانونية لهذه المشكلة • ويكفى القول
بأن أى رأى ربما ينضج ، ولكن الحقيقة الباقية هى أن نظام قناة السويس ليس
فقط عملا للاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالشركة ، وانما هو كذلك
عمل يؤدى إلى وضع هذا الممر المائى العالمى تحت سيطرة حكومة واحدة .
فمثل هذا العمل انما يدعو الى تمزيق النظام الدولى الذى كانت تدار به
القناة • وهذه الحقيقة وحدها ياسيدى الرئيس كافية لتأكيد انعام النظر فى
الحل حتى يؤدى الى التيقن من استمرار عملية قناة السويس بعد اجراء تسوية
دولية توفق بين المصالح الحيوية لجميع الدول ، وتضمن لها حرية استعمال
القناة ، مثلها فى ذلك مثل مصالح مصر المشروعة بدون أى تمييز •

وان الوفد الذى أمثله ليشعر تماما بأننا سنصل الى حل ، ونهتدى فضلا
عن ذلك بالخطط التى أشار اليها الزميل العظيم ممثل الولايات المتحدة
الامريكية • فان تكوين لجنة دولية تضطلع بعملية القناة ، وتكون ذات
صلة بالأمم المتحدة تبدو ضرورية لضمان قيام القناة بوظيفتها كما
ينبغى ، ولتجنب سيطرة دولة واحدة عليها ، على أن يدفع تعويض عادل عن
الأرباح الخاصة التى كانت ستجنيها مصر من التأميم الى جانب مد مصر
بفائدة عادلة • واذا قبل المؤتمر هذه القواعد كحل للمشكلة فستبقى بعد
ذلك بضع مشكلات هامة يمكن حلها بالطريقة نفسها ـ ولقد ذكرنا ممثل
النرويج بأمر غاية فى الأهمية ، وهو أنه الى أن يتقرر نظام دولى ، يجب
علينا أن نصلح ذلك الموقف الذى خلقته مصر بأن نصون حياة موظفى القناة
الفنيين من الأضرار التى خلقها الموقف الحاضر • وان وفد أمتى ليشارك وفد
النرويج فى قلقه بخصوص هذه الناحية ـ

وفى الختام ياسيدى الرئيس فان حكومتى تؤمن بأن نظاما دوليا لعملية
قناة السويس انما هو أحسن حل للمحافظة على ثقة الأمم فى استعمالها
لهذا الممر المائى الدولى • كما يضمن فى الوقت نفسه استمرار القناة
كعنصر أساسى فى التجارة الدولية لمنفعة العالم ورخائه على الدوام •

بيان المستر أكليلو (أثيوبيا)

ان من سبقونى بالكلام قد أوفوا المشكلة الحاضرة ما تستحقه بحيث لم يتركوا لى مجالا للزيادة . وكل مايمكننى قوله هو : أنه مهما اختلفت وجهات النظر فانها كلها فى الواقع تؤدى الى ايجاد حل للأزمة الحاضرة . كما لاحظنا إستعداداً من هذا المؤتمر لوضع قاعدة للتوفيق بين المصالح التى تبدو فى خطر . وفى هذا الصدد سوف يذكر أن ميثاق الأمم المتحدة قد اشترط فى المادة ٣٣ التعهد بالبحث عن حل ودى لأى نزاع خاص بتضارب المصالح .

وليس هناك شك على مدار السنين ، مهما كانت كيفية ادارة القناة ، ومهما كانت أهميتها بالنسبة لمصر ، فى أن مصالح الجماعة الدولية ستتغلب دائما على المصالح الخاصة بالدولة الاقليمية حيث تجرى القناة .

ان مصر مهتمة حقا بادارة قناة السويس ، ولكنها ليست لها المصالح الحيوية التى للدول الأخرى فى البحرين الابيض والأحمر ، والتى تمثل القناة بالنسبة لها خطا حيويا للمواصلات للاتصال بالعالم الخارجى ، وبالنسبة لاثيوبيا على سبيل المثال ، فان صادرات أثيوبيا كلها تعبر القناة فى سفن مسجلة تحت أعلام اجنبية أو تحت علم أثيوبيا ، على مدى حيوية القناة بالنسبة لدولتنا . وانه لمن الواجب فى ضوء الظروف الجديدة التى ظهرت ، الأخذ بالنصائح التى قدمت مع الأخذ أيضا بالرأى بوضع نظام للضمانات قائم على أكتاف هيئة دولية تشير به الى تأكيد صياغة هذه الحقوق وبمعنى آخر ، لما كانت الصفة الدولية للقناة وشدة أهميتها للتجارة العالمية شيئا لا يمكن التغاضى عنه ، كان من المعقول والضرورى فى رأى حكومتى وضع حل بحيث يكون على صلة بمنظمة الامم المتحدة ، كما اقترح كثيرون ممن سبقونى بالكلام هنا . وليس من الضرورى أبدا أن يكون نظام هذه الهيئة الدولية كما نص عليه تماما فى معاهدة ١٨٨٨ . ومن المهم جدا عدم محاباة هذه الهيئة . كما يبدو أن اشتراك الدول المحايدة فيها سيمدها بالقوة مما يعاونها على إنجاز هذه المهمة . وان حكومة إثيوبيا

لواثقة أنه من الممكن الوصول الى حل عادل بالرغم من الظروف الحالية اذا اشترك الجميع في تنظيم المصالح المتبادلة • ولقد قدم من سبقونى فى الكلام مقترحات كثيرة مفيدة • أما عن المقترحات التى ستجىء فى المستقبل فسأبدى فيها رأيى بمجرد أن تأخذ صيغة مقررة •

بيان واقتراح المستر كودهرى (باكستان)

تعلمون ياسيدى أن حكومتى قد قبلت هذه الدعوة قبولا حسنا • فقد أدركنا فى الحال أن موقفا عظيم الخطر قد ظهر مما استدعى استشارة سريعة وعملا مدبرا من الدول المحبة للسلام لمنع أزمة قناة السويس من النمو ، حتى تصبح نزاعا قد ينتج عنه الوقوع فى اشتباكات حربية ، تترتب عليها نتائج وخيمة وأخطار لا يعلم مداها الا الله • ولقد اجتمعنا هنا جميعا للبحث عن حل سلمى لمشكلة تنذر بأخطار جسيمة • وان فى اجتماعنا هذا لبرهانا واضحا على رغبة خالصة عالمية فى التمسك بالمبادىء السامية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على التضامن من أجل ايجاد حل سلمى لأى نزاع دولى •

لقد استمعت باهتمام للبيانات التى أدلى بها رؤساء الوفود • وانه لمن دواعى السرور حقا أن نلاحظ أن هناك اتفاقا عاما على كثير من المبادىء الهامة بين المجتمعين حول هذه المائدة • ونحن جميعا متفقون على ايجاد حل سلمى • ولقد أعربنا عن اعتقادنا الثابت بأنه لن يكون هناك أى اعتداء على سيادة مصر فى أى حل مقترح • وليس هناك خلاف على أنه من الضرورى ضمان مصلحة مصر المشروعة • وأن الجميع متفقون فى الرأى على حرية الملاحة لجميع السفن بدون تمييز بين الدول • ولكن من المؤسف حقا أن حكومة مصر لم تقدر على الاشتراك فى هذا المؤتمر ولو أنه ليس إجحاف بنقط الاتفاقية السالفة الذكر • وان حكومة الباكستان لتوافق من كل قلبها على الوضع الذى اتخذه المندوبون فى هذا المؤتمر •

وقبل أن أتقدم فى بيانى أكثر أحب أن أؤكد رأى حكومتى وهو ان تأميم شركة قناة السويس من قبل مصر كان مجرد ممارسة لسيادتها ،

وأن رأى حكومتي بغض النظــر عن النتائج، أن حق حاكم مصر في التعامل من ناحية المصلحة التجارية داخل حدود أراضيها لا يمكن تحديده أو مناقضته. وأنا لا أرى التعليق على ذلك العمل (أي عملية التأميم) ولا أعني التمسك برد الفعل الذي حدث في العالم نتيجة لعمل مصر.

وان شعور السلام انما يكون نتيجة وقائع ملموسة وغير ملموسة. وهي تتضمن ثقة ثابتة بالوعود والافعال عن حل عاجل عادل فعال لهذه المشكلة التي تواجهنا ـ تشتمل على كل نواحي حياتنا القومية وتفكيرنا الدولي، فأي تعطيل مؤقت للمر/المستقر أو تعطيل لعملية سير السفن في السويس سيكون له نتائج خطيرة على اقتصادنا القومي، لأن قدرا كبيرا من تجارتنا وبضائعنا تمر، وزيادة على ذلك فان أي نظرة إلى الخلف في التعـاون الفعال والمساعدة المتبادلة بين الدول المتقدمة صناعيـا وبين الدول المتأخرة في الشرق الاوسط وآسيا تدلنا على أنه سينالها الشيء الكثير من التصنيع والارتقاء نتيجة للاتصال المستمر. والمسألة الحيوية للمنتفعين وارتباط اقتصادهم باستمرار القناة حرة غير مقيـــدة قـد أكدها ببراعة رؤساء الوفود الذين سبقوني بالكلام، وخاصة ماقاله صديقي ممثل أندونسيا وكذا أصدقاؤنا من الاتحاد السوفيتي وان مصر ستجني الكثير من استمرار فتح القناة وتوسيع استعمالها.

وعلى هذا فهي ليست مسألة توفيق بين مصالح متضـاربة لأن المصالح مشتركة سواء بين المنتفعين أو المالكين للقناة. وان استرداد تلك الثقـــة المفقودة يعد هدفا أساسيا لمداولاتنا.

وبنـاء على هذه المقدمات فان وفدنا يرى أن على المؤتمر أن ينعم النظر في:

١ ـ ان تأميم شركة قناة السويس العالمية الذي قامت به مصر، يجب أن يقبل كأمر واقع، سواء رضينـا أو لم نرض. أما التسوية المالية ومسألة التعويض فيمكن مناقشتها على حدة بين الدول فيما بعد.

٢ ـ اقامة هيئة صناعية ذات اثر فعال بالاشتراك مع مصر، للتيقن من كفاية وعدم تقييد ودوام حرية الملاحة بدون قيود على تجارة الدول مع حفظ مصالح مصر المشروعة حفظاً تاما.

٣ ـ تكون لجنة للمفاوضات معمصرعلى أساس الاقتراح الثانى، ثم ترسل نتيجة المفاوضات الى هذا المؤتمر ٠

وفى الختام ، ياسيدى الرئيس ،أحب أن أؤكد أنالباكستان ترتبطمع دول الشرق الأوسط ومصـــر خاصةبالعقيدة والدين والثقـــافة ولذا فلا يمكننـــا اهمال مثل هذا الموقف ،بل قد يؤثر تأثيرا عكسيا على رفاهية وتقدم هذه الدول أو يعرض مصالحهاالمشروعة للخطر ٠

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

زملائى المندوبين ـ عندما افتتح المستر انتونى ايدن هذا المؤتمر قرر ان هـــذا الموضوع قـــد وصل فىأهميته الى مرحلة لم يبلغهـــا أى موضوع آخرمنذ الحرب العالمية الثانية٠ وقد أبدى مندوب الاتحاد السوفيتى فى توسطه بعض الشكوك فى هـذاالمؤتمـــر ، سواء من حيث الوقت أو المكان ، وكذلك الدول المدعـــوة ٠واستمر قائـلا ان حكومته مع ذلك قررت الحضور ٠ ونحن نرحب بهذه الأقاويل واثقين أن حضوره سيكون له قيمته ٠ وأظن أيضا أنأى شخصعادل استمعالى المناقشة لابد أنيوافق على أن اجتماعنا كان مفيـــدا ٠ فاناجتماعنا شبه مؤتمر علمى فلم نضيع وقتا فى المرافعات ٠

لقد تتابعت بياناتنا البنائيـــة فىاعتدال وتعقل ٠ فلقد عبر المندوبون عن آرائهم دون خوف وهذا ما يجبأن يكون ٠ وأنا أجد نفسى متفقا مع كثير جدا مما قيل ٠ وعلى كل فانى أطلبإليكم ألا تنسوا نقطة واحدة ، وهذه النقطه هنـا يجب ألا تخفى الحقيقة ، وهى أننـا أصبحنا فى مركز غاية فى الدقة بسبب ما فعله الكولونيل ناصربخصوص قنـــاة السويس ٠ فان الظروف التى القى فيها بيانه الأول واللهجة العدائية الواضحة فيه جعلت حكومة جلالة ملكةالمملكة المتحدةتشعرأن هناك خطوات عسكرية تتخذ٠ ففى مصر ١٢٫٠٠٠ من الرعايا البريطانيين٠ ولنـــا قاعدة يديرها البريطانيون المدنيون بالتعاقد مع حكومة مصر ٠كما أنلنا سفنا انجليزية تعبرالقناة٠ ولا اريد أن أشدد فى هـــذه النقطة مولكن الاساليب التى اتبعتها الحكومة

المصرية،ووضع يد الحكومة على ممتلكات الشركة بجيوش مسلحة ، وصدور الأمر للموظفين بضرورة الاستمرار في عملهم والا ارسلوا الى السجن ، كل هذه الأشياء تدل على أن هناك أشياء محتملة الحدوث في أى وقت . ونحن لم ننس بعد ما حدث في القاهرة في يناير سنة ١٩٥٢ ، ولذا فقد اتخذنا بعض الاحتياطات العسكرية وليس لدى أدنى شك في أننا كنا على صواب فيما فعلنا .

ومع ذلك فان رغبتنا الأكيدة المخلصة أن نصل الى حل سلمى ، فالحكومة البريطانية والشعب البريطاني لا يميلان الى استعمال القوة وان كانت في الواقع الملجأ الأخير بالرغم من أننا دولة هادئة الطبع نتمسك بموقفنا مهما كانت النتائج اذا هددت مصالحنا الحيوية بأى عمل عدائى متعمد .

وهناك أمر آخر أود أن أشير اليه وهو أمر يتعلق بالماضى ، ألا وهو مسألة قانونية أو عدم قانونية عمل الكولونيل ناصر . وقد كنت في الأيام الخوالى محاميا مثل المستر منزيس . وقد نوقشت وجهات النظر المختلفة حول هذه المائدة . وانى متفق مع المندوبين الذين قالوا أنهم يعتقدون أنه من الأجدى عدم الدخول في مناقشات قانونية . وفى اعتقادى أن الحكومة المصرية قد ارتكبت عملا غير قانونى ونحن نرى أن نقض الاتفاق لا جدوى منه لأن حكومة هى التى نقضته ففى مثل هذه الأمور القانونية يحسن النظر في الموضوع من الناحية الموضوعية بجانب الناحية الشكلية . وأنا على يقين من أن جميع المجتمعين حول هذه المائدة يعتقدون في أعماق قلوبهم أن شركة القناة شركة عالمية . ومهما فعلت حكومة مصر بموجودات الشركة في مصر التى كانت هناك للمساهمة الفنية فان الواقع أن الأمر دبر دون مراعاة لحكم القانون بين الدول .. وأظن أن ممثل اليابان العظيم قد قدم ملحوظة معقولة بالأمس حين قال « ان التوسط في الأمور هو خير وسيلة تصل بها الدول الى أهدافها » والطريقة التى تصرف بها الرئيس جمال عبد الناصر هى الطريقة المتطرفة وكانت النتيجة التى نأسف لها جميعا هى فقد ثقة الدول في مصر، والتخوف من ادخال رؤوس الأموال وتنميتها في البلاد المتأخرة » .

وأشار مندوب الاتحاد السوفيتي إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٥٢ التي توصى بشيئين . ثانيهما يوصى أعضاء الهيئة بالابتعاد عن الاعمال التي تمس سيادة الدولة علىمواردها الطبيعيةسواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ولكن الوصية الأولىتوصى أعضاء الهيئة باستخدام حقهم فى تنمية ثرواتهم الطبيعية ، وبذلاهتمام خاص مع حكوماتهم للمحافظة على تدفق رؤس الأموال حيث يسود الامن والثقة المتبادلة والتعاونالاقتصادى بين الدول ، ولا أظن أن هذه الأعمال الأخيرة تتفق مع هذ المبدأ . وأن القناة لشيء مهم للغايةفهىتعتبر أرضامشتركة بيننا جميعا . ولسوف تزداد رؤوس الأموال المستثمرة اذا استمرت القناةفى عملها .

وعلى كل ، فمثلى مثل باقى المندوبين لا أريد الخوض فيما سبق فيه الكلام. وإنما الأخرى أن ننظر إلى المستقبل . فى تأملنا فىالمستقبل يتحكم على أن أقول بعض كلمات عن موضوع واحد سبق أن أستشهد به كل متكلم ألا وهومسألة السيادة . فقد استنتجخارج هذا المؤتمر أن أى اشتراك دولى فى ادارة عملية قناة السويس سيكونفيه نقصلسيادةمصر . ولكننىرفضت هذا الرأى رفضا باتا . واعتقد أن مندوب جمهورية المانيا الفيدرالية قد شرح هذه النقطة شرحا وافياً بالأمس . وأنا أعترف بأن وجهة النظر هذه قامت على أساس خاطىء تماما لفهم طبيعةالسيادة فى ظل القانون الدولى . ان السيادة لا تعنى بتاتا أن تفعل كل ماتريده فى اقليمك . انمذهب السيادة هذا لا يعطى الحق فى الاتيان بأفعالداخل القطر تضر المجموعة الانسانية. وكلنا نعرف المثل القائل «افعلماتريدبحيث لا تضر الآخرين » . وهذا مبدأ قبلته كل النظم القانونية فىالعالم ، فهو أحد مبادىء القانون الدولى والقانون الأهلى .

ولا أظن أن هناك مضمونا ثابتا فى الفكرة القائلة بأن الدولة تعانى من التعدى على سيادتها اذا هىسمحتلأى سلطة دولية بالقيام بأى عمل فى أراضيها ، بل التاريخ يقدم لنا أمثلةكثيرة فى هذه الناحية . فمثلا هناك دول أوربية كثيرة قبلت الوكالات الدولية لادارة أو الاشتراك فى ادارة وتشغيل الأنهار الدولية مثل نهر الرين والدانوب . بل هناك ما هو أسوأمنذلك وهوالظن بأنهذه الفكرةتتضمن سوء السمعة للدولة التىتقبل

تحديد أعمالها فى معاهدة ،على حين أن كل دولة فى العالم مقيدة فى أعمالها بشتى الطرق بمعاهدات ، كما أشار الى ذلك مندوب تركيا • بل انه فى حالات كثيرة تحدد الدول سلطانها بالاتفاق على اقتسام مساحة خاصة من الأرض ، وفى إحدى القرارات الشهيرة أشارت محكمة العدل الدولية السابقة الى أن قبول اية معاهدة ليس فيه مايشين الدولة أو يمس سيادتها • بل ان قبول هذه المعاهدات فيه تعزيز للسيادة • وليس فيه أى انكار لها • ونحن نعيش فى زمن تعتمد فيه الأمم بعضها على بعض كما سبق أن قيل • فان الحاجة الى طرق سريعة للمواصلات والمساعدات وتشابك الاقتصاديات — كل هذه الاشياء جعلت الفكرة بعدم تقييد السلطة القومية فكرة عتيقة رجعية • وانها لاحدى سخريات التطور الجديد فى العالم أن يزداد شعور السيادة القومية بجانب زيادة احتياجات أمم العالم الى التعاون فيما بينها • وهو تعاون يعتمد فى الواقع على شىء من التضحية بالتسلط (السيادة) .

ولا أريد أن أثقل على زملائى بالخوض فى بحث فلسفى ، فان المحك فى ادارة شئون الدولة فى العالم انما يكون بالاهتمام بالواقع لا بالنظريات • وحقيقة المشكلة التى تواجهنا هى كيفية استخراج نظام عملى على أن يراعى فيه طموح مصر المشروع ، وفى الوقت نفسه يزود الدول باحتياجاتها عن طريق ذلك الممر المائى الذى أصبح موقوفا عنهم • وأكثر من ذلك علينا أن نجد حلا يجنبنا خطر الحرب •

أيها السادة لقد تأكدت من إقتراب حكومات الدول الممثلة هنا بعضها من بعض . ويبدو أن هناك إتفاقا على وجوب إيجاد نظام يراعى فيه المحافظة على سيادة مصر لتأمين العالم والمحافظة على مصالحه فى ذلك الممر المائى • وقد أكدت هذا لأن مركز حكومتى الأساسى هو أن هذا الممر المائى الدولى يجب ألا يخضع فى ادارته لسياسة حكومة واحدة ،مهما ترتب على ذلك• وأظن أن معظم الذين تكلموا أشاروا الى هذا الموضوع • ولقد كانت هذه الناحية من بيان الرئيس ناصر عندما أعلن قرار حكومته — هى التى أفزعت شعب هذه الأمة • فان وقع ما قاله من أن مصر هى التى ستقوم بعملية هذا الممر المائى وحدها ،ولمصلحتها ، كان بلا ريب هو السبب فى هذه الأزمة• ولقد جاء فى ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ أن الغرض من

دعم نظام لعملية القناة هو أن تظل حرية استعمالهـا مكفولة على الدوام فى جميع الأوقات ولجميع الدول . ويبدو لى أن ماعلينـا عمله هو وضع أسلوب عملى يمكن الأخذ به فى موقفنا الحالى بحيث يمكن المحافظة عليـه وتقويته . وقد وضح هذا فى الكلمات التى قيلت وأشار فيها أصحابها الى احتياجهم الى مثل هذا الأسلوب .

والآن علينا أن نبحث فى كيفية الوصول الى مثل هذا النظام . فقد رسم المستر دالاس فى كلمته البليغة ـ حين افتتح المناقشة ـ مبادىء معينة يمكن بها حفظ التـوازن بين حقوق مصر فى السيادة وبين مطالب الدول التى تستفيد من القناة . وان حكومة جلالة الملكة لتوافق من جهتها وتؤيد تلك المبادىء . فما هى العناصر الضرورية لهذا الحل لحفظ التوازن ؟ أول هذه العناصر ـ والذى لا يحتاج الى مناقشة لأنى أعتقـد أنكم جميعا ستوافقون عليه ـ هو ضرورة تعويض مساهمى الشركة القديمة تعويضا عادلا .

وثانى تلك العناصر ، وقد أشار اليها المؤتمر فى واحد أو اثنين من البيانات التى ألقيت ، أنه مهما كانت التدابير الجديدة التى اتخذت فلا بد من اشراف مرتكز على الثقة مع مهارة فنية لابد منها لنجاح عملية القناة .

ولقد قدمت كل أنواع الاحتجاج ضد الحكومتين الانجليزية والفرنسية وأحدها أننا حاولنا التأثير على رعايانا من الذين يخـدمون الآن فى شركة القناة بترك وظائفهم حتى تضطرب الأعمال فيها . ولكن هذا الزعم غير حقيقى وأنا أنفيه بشدة . انما الواقع أن الحكومتين الانجليزية والفرنسيـة توسطتا لدى الشركة حتى يبقى رعاياها فى وظائفهم . ولقد أبدى كل مرشدى السفن البريطانيين الذين يعملون فى القناة ولاءهم للشركة ورغبتهم فى العمل تحت السلطة المصرية الجديدة . وأعتقد أن هذا هو الحـال مع رعايا الدول الأخـرى . واذا لم يستمر هؤلاء المرشدون والفنيون فى خدمتهم ، واذا لم تكن لديهم الثقة الكافية فى النظـام الذى يعملون بــه ، كان معنى هـذا نقصانا فى الكفاية مما ينذر بالخطر . وقد يعنى هذا كارثة للقناة والقناة لا تفيد غربى أوربا فقط . وعلى كفاية سير العمل بتكاليف معقولة تعتمد اقتصاديات دول أسيوية كثـيرة . ولأضرب لذلك مثـلا واحدا : فانى أعتقد أن نجاح المشروع الثانى للسنوات الخمس فى الهند يعتمد الى حد كبير على الطريقة التى تدار بها القنـاة ، ويعتمد دخـل الشرق الاوسط على

البترول . ومعظم هذا البترول يأتى عن طريق القناة ، فاذا منع من عبور القناة ، كانت النتيجة الوحيدة لذلك هى وقف مشروعات الارتقاء فى دول الشرق الأوسط . واذا ردمت القناة ووقف العمل فيها فسنتخذ اجراءاتنا . سوف تكتشف منابع أخرى للبترول وترتيبات جديدة سوف تتخذ . ولن تقاسى أوربا الغربية أو الولايات المتحدة وحدهما من هذا الموقف ، بل سيكون ضربة قاسية للدول التى تدعى مصر صداقتها . ولهذا فعلينا أن نخلق بسرعة نظاما يعمل فى ظله الفنيون الذين لابد منهم للقيام بالعمل فى القناة حتى يمكن الثقة فيها .

وثالثا يجب أن تكون القناة بعيدة عن السياسة . واذا كانت دولة واحدة هى التى ستدير العبور فى القناة تبعا للاعتبارات السياسية ، فلا ندرى الى أى مصير سننحدر ؟ ولا أريد أن أضرب الأمثال ، ولكن من الواضح أن الأخطار وتبعة ازدياد التوتر ستصبح بعيدة المدى بحيث لا يمكن قياسها . والطريقة الوحيدة لتأمين عملية القناة هى أن تدار بأية حالة عن طريق ادارة دولية . وأظن أنه من الأفيد لمصر أن تبتعد بهذا الأمر عن مسرح السياسة الدولية . وأظن أننا جميعا متفقون على هذا ، أى على قيام نظام دولى . والسؤال الآن هو أى نظام يتبع ؟ وكيف ينفذ ؟

ولا أعتقد أن من عمل المؤتمر أن يتورط فى ذكر تفاصيل الخطة ، ولا أن هناك صعوبة فى ترتيب تفاصيل الخطة بحيث تتفق مع ما رسمه المستر دالاس فكيف نخرجها الى حيز الوجود . أظن أن أول خطوة يجب أن يقوم بها المؤتمر هى توضيح المصلحة من هذه المبادىء حتى تحصل على موافقة بالاجماع فيما بيننا . ومثل هذا الايضاح لا يعد فى الواقع تدخلا فى شئون مصر الداخلية . فالمادة (٧) من الميثاق قد أشار اليها المندوب السوفيتى وقد لاحظت باهتمام بالغ اهتمامه بالمادة (٧) ولكن فى سياق كلامنا لم يرد ذكر للمادة الـ (٧) لان الهيئة الدولية التى اقترحت ستختص بالموضوعات التى أخذت من محيط التشريع الداخلى بموافقة مصر تبعا لاتفاقية ١٨٨٨ التى أكدت مرة ثانية عام ١٩٥٤ . وأظن ان هناك نقطة هامة يجب تذكرها ، وهى أن ما نفكر فيه ليس تدخلا فى شئون مصر الداخلية ولذا آمل أن نحصل على موافقة على المبادىء دون صعوبة كبيرة .

والأمر الآخر الذى علينا مراعاته هو كيفية تقديم هذه المبادىء الى

الحكومة المصرية . وقد اقترح المستر شبيلوف عقد مؤتمر آخر يضم ٢٦ دولة . وبالرغم من أنني لم أفهم تماما اقتراحه اعتقد بكل احترام أن عقد مؤتمر آخر ليس فكرة حسنة على الاطلاق . وأعتقد أننا لن نتقدم بسرعة إذا اتبعنا هذا الأسلوب . بل سنقف وقتا طويلا إذ أنني أرى أن شدة هذه الأزمة لا تسمح حقيقة بمثل هذه الاجراءات .

ولهذا أود أن أدعو زملائي الى الموافقة على القيام بشيئين بمنتهى السرعة — أولا — يجب أن نحاول صياغة المبادىء التي أشرت اليها . وثانيا — علينا أن نوافق فيما بيننا على كيفية تقديم هذه المبادىء الى الحكومة المصرية بسرعة .

وأعتقد أننا أحرزنا تقدما في الايام الثلاثة الماضية . كما أعتقد أن فترة الراحة التي سنحصل عليها نتيجة لعدم عقد الجلسة غدا ستتيح لنا فرصة طيبة لمزيد من التفكير في هذين الأمرين ، صياغة مبادئنا . وطريقة تقديمها بسرعة الى الحكومة المصرية .

وبهذه المناسبة أذكر أن الكلمة التي القاها مندوب الباكستان تحمل في طياتها معنى مبشرا . وعن نفسي ونيابة عن حكومتي — ليس لدى استعداد للبت الليلة في شيء سواء فيما يتعلق بصياغة المبادىء أو طريقة ارسالها . وأعتقد أن الأصوب أن نفكر في هذه الأصول بتأن في عطلة الأسبوع .

الدورة الخامسة المكتملة

٢٠ من اغسطس

البيان والاقتراح اللذان أدلى بهما المستر مينون

تعتبر قناة السويس بالنسبة لبلادنا الشريان الحيوى « بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى ، كما هى شريان الحياة بالنسبة للدول التى هى أعظم ارتقاء وأكثر تصنيعاً فى بلاد الغرب . ذلك أن حوالى ٧٦ ٪ فى المائة من وارداتنا ، ودون ٧٠ ٪ بقليل من صادراتنا تمر فى هذا القناة كما قلتم من قبل .

نحن نعتمد كثيرا على السلع في مشروعات تصنيع الهند ، وتطويرها اقتصاديا حتى يمكننا الاضطلاع بالاصلاحات المطلوبة وتصدير

منتجاتنا كما نحصل على النقد الأجنبى اليوم لهذا الغرض · ولذا فلن نعالج هذه المشكلة من الناحية الأكاديمية أو القانونية ، وانما من ناحية تأثيرها على جميع بلاد العالم وخاصة دول آسيا ، وبلادنا كذلك كما هو مفهوم · ويهم حكومتى بنوع خاص أن تقرر أن فشلنا فى ايجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة ستترتب عليه نتائج تتجاوز حدود مصر أو حدود أية دولة من الدول المعنية ولاسيما فى الأحوال التى تسود العالم الآن حيث لا يمكن أن تكون أية مشكلة بمنجاة من الأحداث الدولية والصلات الدولية عامة ، فهذه الأمور تتطلب منا النظر فيها بمنتهى الحزم · وقد ذكر المؤتمرون كثيرا من العوامل ، بعضها وثيق الصلة بهذا النقاش ، وبعضها لا يمت اليه بصلة ، وبالنسبة للوفد الذى أتشرف برياسته لا يهمنا فى هذا الطور من أطوار المؤتمر الدخول فى نقاش حول صحة أو خطأ الأمور التى ربما تعنى الدول الأخرى فى جزء أو آخر من العالم ، وانما المهم أننا نود قصر هذا الموضوع على المشكلة الخاصة بمسألة ادارة « قناة السويس » ، اذا كان هناك خطر يتهددنا ، وكيف يمكن التغلب على الصعوبات التى نشأت الآن · ومن ثم يتعين علينا أن نتفادى الاغراء بدخول ميادين أخرى ذات مشكلات متصلة ، اما لأنها تمس هيبة الدول أو مطامعها أو مخاوفها ·

ونود كذلك أن نقرر أنه عندما يتعين علينا معالجة الشئون الدولية تنحو حكومتى الى وجوب أخذ الأنظمة الداخلية للدول وادارتها وحكومتها وزعمائها كما هى · وليس فى وسعنا مواجهة المشكلات بالرغبة أولا فى تغيير نوع الحكومة أو الدستور أو الموظفين فى دولة أخرى · ·

ولكن هناك فى الوقت نفسه حقائق وثيقة الصلة بهذا النقاش سأذكرها باختصار · وليس الغرض من عرضها أمامكم أن أضيف شيئا الى موضوع النزاع ، وإنما فقط لأعين نفسى وحضرات السامعين على معرفة التعقيبات المسفة نفسها · وقد سمعت فى هذه القاعة عدة مرات من جهات مختلفة الاشارة الى شركة قناة السويس بوصفها هيئة دولية · واستمعت كذلك الى من يشير الى الشركة المذكورة كما لو كانت مسئولة عن كل ما يتصل بقناة السويس كاستخدامها بوساطة المجموعة الدولية ·

وأحب أن أقول أولا ان موقف شركة قناة السويس الحقيقى هو موقف مؤسسة منحتها الحكومة المصرية امتيازاً تستمد كيانها القانونى أو الواقعى الخ .. من الامتياز الذى منحته إياها مصر عملا بحقوق السيادة . فهى هيئة ذات امتياز ولا يحق لها أن تمتلك أى مال أو أى شيء آخر غير الذى ينبثق من ذلك الامتياز . ثانياً — من الضرورى أن نذكر دائماً أن شركة قناة السويس لا يمكن أن تكون هى نفسها قناة السويس ، وذلك لأن شركة قناة السويس ما هى إلا وكالة تدير القناة . وعلى حين تعترف الاتفاقات السابقة والحالية بحقوق السيادة التى لمصر وبأن القناة جزء لا يتجزء من مصر يكون من الضرورى القول بأن هذا الممر المائى الذى يصل بين بحرين عظيمين ويحمل فوقه قدراً لا يستهان به من الملاحة العالمية له صفة دولية . ولقد جاء ذكر ذلك من البداية . والواقع أنه إذا لم تكن للقناة صبغة دولية لما كانت هناك حاجة لاتفاقية ١٨٨٨ وسأشير الى هذه النقطة فيما بعد.

والآن فان مكان الشركة من مشكلة قناة السويس يتجلى فى ادارة الخدمات وتنفيذ تلك الأمور التى اتفقت الشركة على أدائها عندما منحت الامتياز الذى لم تنفذه الشركة الى حدما حتى الآن . وكانت الشركة دائما فى حماية الدولة سواء كانت تلك الدولة ولاية الامبراطورية العثمانية أو الدولة المصرية المستقلة فيما بعد . ومعنى ذلك أن الدولة ذات السلطة فى مصر كانت مسئولة عن اتاحة الفرصة لشركة قناة السويس لأن تؤدى مهمتها. ولقد أسست الشركة كذلك بمقتضى أحكام قانون مصرى ووضح فى ميثاقها أيضا أنه اذا نشب خلاف بين الشركاء غير المصريين فى الشركة فالحكم فيه للقانون الفرنسى . ولكن موقف الشركة فى مصر ظل دائما خاضعا لأحكام القانون المصرى . وهكذا بقيت الحال . وفى اعتقادى أن حكومة المملكة المتحدة أصرت على الصفة المصرية التى لشركة قناة السويس فى شكاواها امام المحاكم المختلطة فى كثير من الأوقات . وجاء فى الفرمان المؤرخ فى الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ « تخضع شركة قناة السويس البحرية بوصفها مصرية لقوانين البلاد وتقاليدها » . ولقد اتخذت حكومة المملكة المتحدة وجهة النظر هذه فى مذكراتها بتاريخ ٢ و ٤ من أبريل سنة ١٩٣٩ الموجهة الى محكمة الاستئناف المختلطة . والواقع أن الحكومة البريطانية خسرت الدعوة كما قيل . والشركة شخص اعتبارى ينفذ

القانون المصرى الخاص ، وجنسيتها وطبيعتها كلتاهما مصرية خالصة .
ولما كانت النظرية التى تخالف ذلك لايمكن الأخذ بها صارت الشركة خاضعة للقانون المصرى . لذا كانت مسألة التأميم فى نظر حكومتى عملا من أعمال سلطة الحكومة المصرية . على أننى أظن أن حكومتى ترغب فى بسط العوامل التى أفضت الى هذا الموقف الخطير . وذلك بالصورة الذى تم بها التأميم . وقد كنا نود أن نرى أن التأميم قد نفذ بطريقه الملكية الدولى العادية بعد اعطاء انذار كاف وبطريقة أقل اثارة ومن غير أن يفضى إلى هذه النتائج ومع ذلك فلن يغير من الأمر شيئا من الأسلوب الذى تم به التأميم . فحقوق مصر فى تأميم الشركة لاشك فيها ولاغبار عليها . ومهما يكن من شىء فان مصالح من يملكون أسهم القناة ، حتى المصالح المالية أو غيرها التى لأية دولة أو أى فريق ، ينبغى ألا يكون سببا فى أزمة دولية بهذا الشكل .

ولكن لعل النظر الى هذا الأمر بهذا الشكل يعتبر سطحيا وقانونيا معا . والمسألة الحقيقية هنا فى هذا الشأن هى أن التغيير الذى حدث فى ملكية القناة شغل عقول بعض المنتفعين بها فى كل الدنيا بالمخاوف وبالشعور بأنهم ربما أصيبوا بضرر دون أن تدابير جديدة لا بد منها . فاذا كان هذا حقا أو غير حق واذا أمكن الدفاع عنه أو لا يمكن الدفاع عنه فذلك أمر يتعين علينا أن ننظر فيه . لقد قلت منذ لحظات عن شركة القناة — وفى خلال مناقشة هذه النقطة والنظر فى هذه المشكلة كان لامندوحة لنا من أن نخلط كثيرا من الشئون التى لا تمت أبدا بصلة الى شركة قناة السويس — ان تلك الشئون تعتبر المشكلات الرئيسية التى ينبغى لنا الاهتمام بها . فاذا نظرنا فى مستندات هذه القضية وجدنا اشارة الى شركة قناة السويس فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ولكنها فى الوقت نفسه تنص ايضا على أنها تبقى مستقلة عن شركة قناة السويس . ولذلك فانه حتى لو اختفت شركة قناة السويس من الوجود كما كان مقدرا لها أن تختفى فى عام ١٩٦٨ لا بد أن تظل الالتزامات المنبعثة من الاتفاقية قائمة . لهذا فان المشكلات التى تعنى بها الآن ياسيدى الرئيس ليست داخلة برمتها فى نطاق السلطة التى لشركة قناة السويس ومن ثم مالم نضع هذا الأمر فى نصابه لن يكون فى وسعنا معالجة المشكلة بغية اتخاذ خطوات رسمية نحو اجراء المفاوضات والوصول الى تسوية .

والآن ما هـذه المشكلات ؟ أولاها حرية الملاحة مكفولة بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهنا ومن غير أساءة لأحد يمكن الاشارة إلى أن الاتفاقية نفسها كانت نتيجة رغبة فى ذلك الوقت فى تحديد الحق المطلق لاحدى الامم فى التصرف أكثر مما ينبغى فى شئون القناة وعلى هـذا فان حرية الملاحة هى احدى هذه المشكلات التى تجابهنا . ولاترضخ حكومتى لأحد فى اعتبار أن حرية الملاحة وفقا الاتفاقية ١٨٨٨ والمواثيق التى تلتها تعتبر تنفيذا للقانون والعرف الدوليين ـ ويجب الاحتفاظ بها دائما ، على أن حرية الملاحة ليست من عمل أصحاب « شركة قناة السويس » ولا من الالتزامات التى يجب على الشركة الاضطلاع بها . وانما هو من التزامات الدول الموقعة على إتفاقية سنة ١٨٨٨ من جهة ومن جهة أخرى من التزامات الحكومة المصرية لهذه المشكلة بالذات فقد تعهدت حكومة مصر بذلك . ولذلك عندما تفحص هذه المشكلة يجب علينا التيقن من أن هذا النص من الاتفاقية سيحافظ عليه أولا .

والمشكلة الثانية ـ هى مسألة الأمن . أى أمن السفن التى تجتاز القناة وهى مشكلة شبيهة بحرية الملاحة التى لا تعترضها عوائق الخ .

وواضح أن هذه المشكلة لايمكن أن تعالج الا بالتعاون والمساعدة ، بل باستخدام سلطة الدولة المصرية . وحرية الملاحة التزام يتعين على الحكومة المصرية التعهد به وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ والقانون الدولى . ويجب علينا ونحن ننظر فى هذه المشكلة أن نقرر : ألدينا أية معلومات عن الاخلال بهذا الالتزام ؟ وماذا يمكن عمله فى هـذا الشأن ؟

وكثيرا ما قيل إنه حدثت عوائق للملاحة فى مناسبة من المناسبات بالرغم من النصوص الخاصة بحرية الملاحة . والآن ياسيدى الرئيس مع عظيم احترامى ومع أننى لا أقصد الا ذكر المناسبة التى تعطلت فيها حرية الملاحة لما فى ذلك من معان مثيرة ـ حدثت مناسبات أخرى فى السنوات الماضية تعرضت فى أثنائها حرية الملاحة للخطر . على أن حجة الحكومة المصرية فى هذه المناسبة هى أن العوائق التى توضع فى طريق الملاحة أو رفض السماح لسفن بذاتها بالمرور يتفق تمام الاتفاق مع أحكام الاتفاقية لأن ذلك مرتبط بأمن مصر . ولاتسعى حكومتى الى اصدار تصريح فى هذا الشأن . ولكن اذا كان الخلاف قائما حول تفسير الاتفاقية ، لا حول الاخلال بها عن قصد ـ فالاجراء الصحيح هو أن يلجأ الجانب

الذى يشعر بالحيف الى المحكمة الدولية . وسنكون أول من يقول بأنه اذا صدر حكم المحكمة الدولية ضد مصر كان لا مندوحة لها من الرضوخ . وبمعنى آخر لا نرى أن الزعم بالاخلال بالاتفاقية أو أية عوائق بحرية الملاحة تؤيدها مبررات قانونية أمر يمكن تسويته سياسيا . وانى لا أعتقد أنه يجب دعوة مصر فى أية مفاوضات تجرى الى قبول قرار المحكمة الدولية بشأن أية قضايا من هذا النوع .

ومن جهة أخرى اذا حدث اعتداء صارخ ومقصود على حرية الملاحة أثار ذلك الأحكام الأخرى المتصلة بالقانون الدولى بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة .

والمشكلة الثالثة التى تواجهنا هى مسألة الرسوم المتعلقة بقناة السويس . عندما أممت الحكومة المصرية شركة قناة السويس أدلت ببيانات أحدثت الفزع فى النفوس ، تلك البيانات الخاصة بالمال المطلوب لانشاء مشروعات الرى فى بلادها . ثم عندما جدت بعض الظروف صرحت الحكومة المصرية عن صواب أو عن خطأ بأن تأميم شركة قناة السويس وجعلها ملكا للدولة قد نفذ من أجل تمويل مشروعات الرى هذه . الذى نفهمه من هذه المشكلة بعد البحث والنظر فى جميع عناصر هذه المسألة هو أن استخدام أموال القناة فى أغراض مصر الداخلية سيكون مقصورا على الأرباح المشروعة التى تأتى من القناة . وفى اعتقادى أنه من الخطر بمكان أن تحدث غارة على البيض وهو فى عشه ، أو يستهلك رأس مال القناة أو معداتها أو تتخذ خطوات ضارة بمستقبلها من أجل تحقيق أغراض قريبة .

والذى فهمناه — وان كنا لا نتحدث نيابة عن الحكومة المصرية وانما ننقل الى هذا المؤتمر فهمنا لهذا الموقف الحاضر بشأن استخدام أموال القناة أو الدخل الذى يأتى منها لتحقيق أغراض مصر الداخلية — الذى فهمناه أنه شبيه بالأرباح التى كان يجنيها المديرون السابقون وأصحاب أسهم شركة القناة وحملتها . ومعنى ذلك أن ما يأتى من القناة على أنه أرباح يستخدم فى ذلك الغرض . وترى الحكومة المصرية — وربما كانت تقديراتها سليمة أو خاطئة واذ يكن بعض الناس يعتقد أن هذه الأرباح تتيح لها أن تسد بعض ما ينقصها ، ولكن أحدا لم يقل ذلك هنا — ان تلك الأرباح كافية كرأس مال لازم لمشروعات الرى المذكورة ، وربما

اعتبر هذا الأمر من شئون مصر الداخلية . ولكن من جهة أخرى فان جزءا من المتاعب يعزى الى الخشية من استخدام القناة لتحقيق أهداف قومية خالصة . وفى هذه الحال اذا كنت قد قلت شيئا ذا فائدة ياسيدى الرئيس فانه يتيح لنا الفرصه المساعدة عن هذه المشكلة . ولذا وجب علينا أن نقدر عند الرغبة فى الحصول على مزيد من المال من أجل الأغراض الداخلية، عدم الاضرار بمصالح المجموعة الدولية . أو بمعنى آخر ينبغى الا تستغل الرسوم بطريقة تجعل من المستحيل على حركة السفن فى القناة أن تستمر بطريقة اقتصادية .

على أن هناك فى مقابل هذه الاشياء اعتبارين ، الأول هو أن الرسوم منظمة بمقتضى أحكام الاتفاقية ؛ وينبغى أن تكون كذلك والأكثر فى المستقبل القريب كما سنسعى لايضاحه . والآخر هو أنه من الواجب الانتباه الى انه إذا كانت الحكومة المصريه التى تملك ادارة القناة تريد أن تحصل على أرباح فان الطريق الوحيد لذلك هو ان يديرها على أساس اقتصادى ، أعنى اذا زيدت رسوم القناة الى درجه تمنع المنتفعين بالقناة من استخدامها لأسباب اقتصادية فمثلا اذا وجد المنتفعون بالزيت فى العالم أن انشاء أنابيب للبترول أكثر جدوى من القناة فانهم يرتكبون جريمة الانتحار بسعيهم الى رفع هذه الرسوم أكثر مما هى الآن . وتستطيع أن نفهم أنه ليس ثمة رغبة فى ذلك . ومن المستطاع بحث هذه الشئون فى أى اتفاق يأتى نتيجة للمفاوضات والوصول الى نظام ما تكون الرسوم بمقتضاه بحيث لا تؤثر تأثيرا عكسيا على استخدام القناة استخداما دوليا . وفى اعتقاد حكومتى أن هذا هو الصواب . وسأعود الى هذه النقطة ياسيدى الرئيس فيما بعد .

والمشكلة التالية هى التمييز بين موظفى الشركة بظلم بعضهم . وهنا عندما تعالج هذه المشكلة نعتقد انه فى الأمكان النص فى الاتفاقية الدولية على عدم وجود هذا التمييز من جانب شركة القناة بشان الموظفين غير المصريين الذين فى خدمة الشركة الآن . وهذه ليست بمشكلة تستعصى على المفاوضات بالرغم من الشعور الوطنى السائد .

والمشكلة التالية هى مسألة الكفاية فى الادارة ، وهى تنقسم نوعين احدهما الأعمال اليومية الخاصة بصيانة القناة وارشاد السفن فيها والآخر هو مسألة الاصلاحات التى تجرى فى القناة . ولقد قيل الكثير فى هذا الشان

وسمعت بأذني في هذه القاعة وفي غيرها أن مصر مع ما تملكه من الاقتصاد وما بها من عدد قليل من السكان وموارد قليلة لا تستطيع أن تتكفل بهذه الاصلاحات الضرورية • وطبيعي أن هذا الأمر بالنسبة لمن يعالجون المشكلة من هذه الزاوية التى تستندالى الآراء السالفة الذكر فى هذه الأقوال — يعتبر شيئا مروعا • على أننا حينما نفحص هذه المشكلة عن قريب نرى أن اصلاح قناة السويس قد خطط بوساطة شركة قناة السويس السابقة فى سلسلة من البرامج •ولقد فرغوا من البرنامج السابع فيما اعتقد منذ عامين أو نحو ذلك • وهم الآن فى منتصف البرنامج الثامن • وبعد الثامن سيكون التاسع وجميع المبالغ المطلوبة معروفة • وهذه المبالغ ستكون ميسورة من ايرادات القناة نفسها • والذى أريد أن أشير اليه هو أننا لسنا بحاجة الى الخوف الا اذا كان من يعنيهم الأمر ميالين لمخالفة كل شيء ، وهو مالا يتفق مع الافتراضات الاقتصادية من أن ايرادات القناة لم تف بتنوع الاصلاحات المشروعة التى خططتها الشركة نفسها • ولقد قيل فى بعض الجهات أن هذه الاصلاحات الواردة فى البرنامج الثامن قد أخرت بعض الشيء ، وأن المشكلة هى زيادة الكفاية فى هذا الشأن . وسنشير الى هذه النقطة ثانية عندما نبدى الاقتراحات .

كان المفروض فى امتياز شركة القناة أن ينتهى فى سنة ١٩٦٨ ولذا فبغض النظر عن الطريقة التى تم بها التأميم والنتائج والأزمة التى أحدثها هذا التأميم — يبدو لنا أن عملية التأميم تقدمت اثنتى عشرة سنة • ولقد كان معلوما لجميع دول العالم أن هذه الامتيازات ما كانت لتجدد بعد سنة ١٩٦٨ • فكان لابد للامتياز أن ينتهى فى موعده الرسمى من سنة ١٩٦٨ ، وفى تلك الحالة كانت مصر ستتسلم أعمال الشركه فيما يختص بادارة القناة . وفى إتفاقية سنة ١٩٤٩ التى تعترف بانتهاء أجل الامتياز فى المستقبل القريب وبرجوع القناة الى مصر نص بالاسراع فى تعيين موظفين مصريين ، ولقد ظلت شركة قناة السويس نفسها تعمل مدة من الزمن وهى تعلم أن هذا التغيير كان لابد أن يحدث .

وفيما يختص بموقف الحكومة المصرية من هذا الأمر يتعين علينا أن ندرك أنه لا الحكومة المصرية الحاضرة ولا غيرها من حكومات مصر مستعدة لمد أجل هذا الامتياز • ففى سنة ١٩١٠ رفضت الحكومة المصرية قبول اقتراح بمد أجل الامتياز ، وصوت البرلمان المصرى ضد الاقتراح وفى العهد

الاخير رفضت الحكومة المصرية كما رفض أسلافها أقتراحا بمد أجل الامتياز . وأكثر من ذلك فقد كانت تلك الحقيقة معروفة لدى شركة القناة. ومما هو مدون فى مطبوعات شركة قناة السويس هذا التصريح : « فى انتظار نقل الشركة الى مصر فى سنة ١٩٦٨ تمضى الشركة فى زيادة عدد المستخدمين المصريين في جميع المستويات » وهذه نظرة الى المشكلة تتسم بالعقل والحرية . ولقد ذكرت هذه النقطة لأبين لكم أن أجل هذه الاتفاقية كان لا بد ان ينتهى ان عاجلا أو آجلا . ومن ثم فان جميع هذه المشكلات التى نتحدث عنها الآن مثل حرية الملاحة ، واهمال حال القناة الخ .. كان لا مفر من أن تثار فى سنة ١٩٦٨ بدلا من اليوم . والذى حدث هو تقديم الموقف من الوجهات الزمنية .

ولكى نواجه هذه المشكلات الخاصة بحرية الملاحة وصيانة القناة فى حال جيدة وامنها وحفظ الرسوم على مستوى عادل والتيقن من أن حاملى الأسهم تسلموا تعويضاتهم التى يستحقونها الخ .. تقدم هذا المؤتمر ومعه الحكومات المختلفة باقتراحات . وعندما دعينا للاجتماع معا ذكر البلاغ الذى أصدرته الدول الثلاث الداعية للمؤتمر الغرض من اجتماعنا على أنه استنباط لأنظمة دولية لايجاد علاج لهذه المشكلة . لهذا أحب أن أتثبت من أن الانظمة يمكن ان تعالج الأزمة بغض النظر عن أنها كانت مقبولة ، وممكنة أو غير ممكنة . فاذا سعى أحد الى فرضها بالقوة فماذا تكون النتائج ؟

أولا — التدويل المقترح ليس تدويل قناة السويس ، ولا الارض التى تحيط بها أو أية منطقة اقليمية مصرية . وانما هو تدويل الشركة وحسب . ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية وضعت مكان شركة القناة السابقة هيئة قناة السويس الجديدة . والفكرة المقترحة هى احلال هيئة أو وحدة دولية مكان هيئة قناة السويس المصرية ، والنتيجة الحتمية لذلك هى الغاء التأميم لا من أجل احلال النظام القديم محل التأميم ولكن للاستعاضة عنه بنظام دولى ؟ ولنفرض أن هذا قد حدث فهل يعيننا على حل المشكلات التى تشغل أذهاننا هل تستطيع الهيئة الجديدة ضمان حرية الملاحة أكثر مما استطاعته شركة القناة السابقة ما لم تبد الحكومة المصرية وغيرها من الدول المعنية استعدادها لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٨٨٨ ؟ .

والنقطة التى أريد إيضاحها هى أن الملاحة لا شأن لها ، أو ربما لها

شأن قليل جدا بشكل أو نوع شركة قناة السويس . لم تكفل شركة قناة السويس حرية الملاحة عندما كانت قائمة . بل أكثر من ذلك عندما كانت الجيوش البريطانية تحتل قناة السويس تعرضت حرية الملاحة للعوائق حينئذ . ولست أقول أن الشركة كانت مسئولة عن ذلك وانما أقول ان الفريق الوحيد والهيئة الوحيدة التى تستطيع ضمان حرية الملاحة هى الهيئة الحاكمة فى مصر . وهذا يعنى اما أن يكون من واجب الحكومة المصرية الحاضرة ضمان وتنفيذ ضمان حرية الملاحة ، أو تتخذ خطوات أخرى تشمل انشاء رقابة على تلك الحكومة . ومعنى ذلك أن السلطة السياسية والحكومية فى مصر وحدها هى التى تستطيع ضمان حرية الملاحة .

وهذا نفسه ينطبق ياسيدى الرئيس على مسألة الأمن . وتدل التجارب التى مرت بها الأمم العظمى على أن سلامة الممتلكات الأجنبية او حتى الممتلكات البلدية التى تخص أية دولة تعتمد كثيرا فى صيانتها على التعاون من جانب السلطات والرأى العام المحليين . وهذه المسئوليات المتعلقة بحرية الملاحة والامن قد وضعت على عاتق الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقيات سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٦٦ وكذلك معاهدة ١٨٨٨ التى نصت على إتاحة جميع التسهيلات فى هذا الشأن . وقد جاء فى معاهدة سنة ١٨٥٦ :
« نقسم بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن حلفائنا ، بشرط موافقة صاحب العظمة السلطان ، بأن قناة السويس البحرية العظمى وفروعها ستظل دائما مفتوحة بوصفها ممرا مائيا محايدا لجميع السفن التجارية المارة من بحر لآخر دون تمييز بين أشخاصها وجنسياتهم بشرط دفع الرسوم واتباع اللوائح التى وضعتها الشركة العالمية صاحبة الامتياز لاستخدام القناة المذكورة وفروعها ، ومسئولية التيقن من تنفيذ ذلك واقعة على عاتق الحكومة المصرية ، ولقد ورد نص فى الماضى بأنه إذا لم تكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية للاضطلاع بتلك المسئولية وجب عليها أن تلجأ الى الحكومة العثمانية لتظفر بالمساعدة المطلوبة . على أن ذلك لم يجرد الحكومة المصرية من مسئولياتها فى هذا الشأن ».

ومن بين التسويات المقترحة انشاء هيئة دولية — لا بد أن أصفها بصفة خاصة — الغرض منها عدم ترك القناة تحت سيطرة دولة واحدة أو بلد واحد سيطرة مطلقة كما فهمنا من الخطب التى القيت علينا . ولكن الموقف الحقيق هو أن حكام مصر هم الذين يحق لهم ضمان حرية الملاحة . ومشكلاتنا

فى هذا الموضوع هى ايجاد السبل والوسائل التى تجعل الحكومة المصرية ملزمة أمام المجموعة الدولية وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تنفذ هـذا الالتزام بنوع خاص. ولذا فان الأمر يتعلق باتفاقية سنة ١٨٨٨ أكثر منه بهيئة قناة السويس .

وكانت المشكلة الثانية هى مسألة الرسوم. ولا نعتقد أن هناك صعوبات فى السعى لحل مسألة الرسوم هذه بالاتفاق على تحديد النهاية القصوى التى يمكن تحصيلها . والواقع أن الرسوم لم تتجاوز تلك النهاية القصوى حتى الآن . وشركة قناة السويس هى المؤسسة الوحيدة فى العالم التى انخفضت بها الأسعار بدل أن ترتفع. ويعود ذلك الى الأحوال الاقتصادية. ولهذا فان النص الموجود فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ينبغى أن يظل قائما . وإذا دعت الضرورة فستقترح إعادة النظر فى الميثاق فيما بعد حيث يمكن إضافة مسألة الرسوم الى يسمح . فى ذلك الميثاق فتصبح التزاما دولياً .

والمشكلة الثالثة خاصة بصيانة القناة . و تود حكومتى أن تؤكد أن مسألة صيانة القناة واصلاحها لا يمكن النظر فيها بطريقة مجردة . وصحيح أنه اذا تيسرت الأموال الضخمة أمكن شق قناتين أو ثلاث ، كما امكن ادخال الاصلاحات بتوسع .

على أن الالتزامات فى هذا الشأن ياسيدى الرئيس موضحة فى البرنامج الذى أعدته شركة قناة السويس . وهذا هو أقل ما يمكن عمله ، وهو أيضاً يقع ضمن مسئولية الحكومة المصرية التى تسلمت شركة القناة . ولا أشك فى أن الحكومة المصرية ستتعهد بذلك الالتزام فى حالة اعادة النظر فى الميثاق لأنه سيصرف عليه من ايرادات القناة. والبرامج موجودة وهى جزء من أعمال هيئة قناة السويس .

ومن التسويات الأخرى التى تقدم بها بعض الأعضاء أن توضع تحت سلطة الأمم المتحدة منظمة القنـاة برمتها . وبلادى لا تخضع لأحد فى ولائهـا لميثـاق الأمم المتحدة أو الرغبة فى النهوض بالنشاط السلمى الذى تقوم به الأمم المتحدة . ولكنى ياسيدى الرئيس أحب أن أعرف أين السلطة فى دستور الأمم المتحدة التى تخول الطواف حول العـالم وانشاء رقابة على المنظمات . انى لم أجـد فى ميثاق الامم المتحدة ما يتيح للمنظمة الدولية أن تفرض نفسها بنفسها أو تجد نفسها موضع السلطة . فاذا قدر

للأمم المتحدة أو غيرها أن تتدخل فيهذا الشأن فالمبادأة ينبغى أن تأتىمن المصريين فليس فى دستور الأممالمتحدة ولا فى أى مكان نص يكره الأمم المتحدة على هذا الامر ضد مشيئتها ويدعوها الى أن تنشىء سلطة تابعة لها • وصحيح أنه اذا قبلتالحكومة المصرية أن تصبح القناة احدى الوكالات ذات الاختصاص كماورد اقتراح بذلك فىاحدى الخطب أو أى نوع آخر من الوكالات ـ أصبحالأمر ممكنا • على أن ذلك يعنى ممارسة مصر لسيادتها وسلطانهاالحكومى فى انشاء مثل هذا الموقف • وحتى لو كانت هذه التسوية لاغبارعليها ، وجب الدخول فى مفاوضات مع مصر •

لذلك فالمشكلة هى ايجاد السبلوالوسائل لتذليل الصعوبات الخاصة بالنقطتين أوالنقاط الثلاث التىذكرتهابالنسبة لميثاق الأممالمتحدة وبالنسبة لمعاهدة ١٨٨٨ التى لا تزال قائمة ،وكذلك بالنسبة لايجادالادارة اللازمة فيما يختص بتشكيل سلطة دوليةفوق الحكومة المصرية • يبدو لنا من الجدل الذى استمعنا اليه ومن النقاشالدائر فى الدنيا ، أن هذه مشكلة جديدة ظهرتلتوهاوتجد من يعارضها• والواقع أن هناك محاولات قديمة بشأن تدويل قناة السويس ، أولهايا سيدى حدث سنة ١٨٨٠ عندما طلب دليسبس الى الخديو بيع القناة الى الدول الأوربية البحرية ، ليكفل لها صبغتهاالدولية• وفى سنة ١٨٨٠،خلال المدة التى أدت الى معاهدة القسطنطينية عندما كانت شركةالقناةتعانى صعوبات مالية أوصى دليسبس ببيعها الى الدول العظمى ليضمن لهاصبغتها الدولية • وهنا جاء رد الخديوى الذى لم يكن يعلم شيئا عنالمتاعب الحاضرة • قال انه « لا يمكنه الاعتراف ولومن ناحية المبدأببيعالقناةأو بخلق ادارة دولية فوق منظمتها الاقليمية • ومن ناحية أخرى لم يكنيحق لمسيو دليسبس الذى لم يكن يملك شيئا سوى الامتياز أن يبيعقناة السويس ، لأنها كانت شركة مصرية . لذلك فهى خاضعة لقوانين وعادات الامبراطورية العثمانية .

ولقد ظلت جهات مختلفة تحاول التدويل وظهر محلفون ومحامون دوليون وقوم آخرون أرادوا دعمالتفاهمالدولى ،وسعواالىتدويلالممرات المائية فى العالم • ان هذا الافتراضيا سيدى الرئيس يتجاوز أغراض هذا المؤتمر . فلم يتقدم أحد باقتراح يرمىإلى الزامنا بفحص مسألة وضع الممرات المائية فى العالم تحت الرقابةالدولية • ولكن ينبغى أن نتذكر أن

الدول الغربية العظمى قد أبدت اعتراضا شديدا جدا على التدويل . حدث ذلك في أثناء عقد معاهدة فرساي اذ اعترضت المملكة المتحدة في ذلك الوقت . ثم حدث عكس ذلك في سنة ١٩٢٤ حين رأت حكومة زغلول باشا أن في ذلك سبيلا الى انهاء احتلال مصر واقترح تدويل القناة حينئذ ، لذلك لمشكلة تدويل القناة تاريخاً طويلا . اما تطور الفكرة لانشاء هيئة دولية داخل مصر فقد رفضتها كل الحكومات المصرية التي كان لها بها اتصال . فما أهمية هذا ؟

ان أهمية هذا هي أنه بغض النظر عمن يرأس الحكومة المصرية، فان الرأى العام المصرى المسئول لا يوافق على فرض عهد من العهود في بلاده لا يمت اليه بصلة .

فاذا كان الأمر كذلك فان التسوية التي نتقدم بها هي أن نضمن معاهدة القسطنطينية نصوصا جديدة تزيدها حيوية بحيث نجعل جميع هذه الشئون فوق مستوى الشك ، وكذلك نتيح نوعا من الادارة التي نصت عليها المعاهدة المذكورة نفسها من مراعاة تلك الاحوال . ومن أجل هذا العرض نتقدم ببعض الاقتراحات . ولكنى ، بهذه المناسبة، أعتقد ياسيدى الرئيس أنه من المفيد أن نعيد الى الأذهان أن المادة ال ٨ من معاهدة سنة ١٨٨٨ قد توقعت هذا الموقف الذى نحن فيه الآن ، ونصت على الاشراف على تنفيذ المعاهدة ، ومن سوء الحظ أن هذه المادة ظلت متعطلة دون أن تنفذ . ولكن من المستطاع ولا شك احياؤها من جديد، وستكون الحكومة المصرية ملزمة بهذه المادة وغيرها ، لأنها قبلت معاهدة سنة ١٨٨٨ والمادة هي :

« تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها في مصر بالسهر على تنفيذها . وفي حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على طلب ثلاثة منهم برياسة عميدهم لاجراء المعاينة اللازمة وعليهم ابلاغ حكومة الحضرة الخديوية الخطر الذى يرونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استخدامها وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة في السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا .

والآن اذا ظهرت هذه الأخطار اليوم أمكن وضع هذا الجزء من المعاهدة موضع التنفيذ في أى نظام جديد . واذا كانت هذه المادة قد ظلت دون عمل فان ذلك لا يغير من جوهر الأمر شيئاً ، والمسألة هي هل الحكومة المصرية

الحاضرة ستوفى بهذه الالتزامـــات ؟فاذا حكمنا بتصريحـــات الحـــكومة المصرية علمنا أنها ستوفى بهـــا .ولقد قيل ان الحكومة المصرية لـــم توف ببعض الالتزامات بمناســـبةمنعها سفن احدى الدول من المـــرور فى قناة السويس . ولقد ســـبق لىأن عالجت هذه النقطة منذ حين . على أن رئيس جمهورية مصر قال فىخطابهالذى القاه فى ٣١ يوليـــه « نحـــن عازمون على الوفاء بجميع التزاماتنـــاالدولية وباتفاقيـــة ســـــنة ١٨٨٨ والضمـــــانات الواردة بشأنهـــا فىالاتفاقية المصرية البريطانيـــة المعقودة سنة ١٩٥٤ اللتين سيحافظ عليهما . على أن ذلك لا يؤثر على حريه الملاحة فى قناة الســـويس بأى شـــــكل منالأشكال .

تلك هى حقائق الموقف الحـــاضرولذلك من رأينا أن المطلوب هواعادة فحص معاهدة سنة ١٨٨٨ . لقـــد تضمنت نصوصها صريحة عن الضمانات الخاصة بهذه المشكلات فهى موجـــودةبنصها وخاصة فيمـــا يتعلق بصيانة القناة وأحوالها وبالرسوم وغير ذلك.وينبغى أن تكون لهـــذه الضمـــانات صفة ملزمة ، وأن تسجل معـــاهده سنة ١٨٨٨ فى الامم المتحده . واى إخلال بها يدعو إلى أن نطبق احكام ميثاق الأمم المتحده .

وفى نظر حكومتى أن أى مسعى لايجاد وسائل أخرى لمراقبةالمعاهدات سيبوء بالفشل وهو أمر لم تقبلـــه كثير من الدول بمـــا فيهـــا مصر . وفضلا عن ذلك فهو مخالف لدستورميثاق الأمم المتحدة ومعنى ذلكأننا أحرزنا تقدما نحو نوع من الالتزامات فىمثل هذا النوع من الشئون . فمصر عضو فى الأمم المتحدة ومرتبطة باحكام الميثاق وبهذه المعاهـــدة ، أعنى معاهدة بهذه الصيغة مسجلة فى الأمم المتحدة يعتبر الاخلال باحـــكامها أمراً خطـــيرا .

والآن نصل الى الجانب الخـــاص بالتنظيم ، وفى اعتقادنا ، بالرغـــم من جميع الشئون القضائيـــة ، أنادارة القناة اليومية يجب أن تكون من الـــكفاية بمكان . وهذا أمـــر ياسيدى الرئيس تستطيـــع هيـــئة العالم أن تمد يد العون فيه لتيسير ادارةالقناة . ومعنى ذلك أنه اذا حدثت أزمة ظلت الهيئة تستخدم المرشدين ذوى الخبرة وهكـــذا تمضى إدارة العمل فى طريقها بسهولة ويسر . وبينمـــا تحتاج ادارة القناة الى خبرة عظيمـــة

والى معرفة فنية يجب ألا ننسى أن غالبية السفن التى تمر فى هــذه القناة قد مرت بها مائة مرة قبــل ذلك . وهناك مرشــدون مصريون وغير مصريين . وعلى الحكومة المصرية أن تجعل شروط الخدمة مغرية وتعطى الضمانات باستقدامهم حتى لا يضطر الأجانب الى ترك العمل ، مثال ذلك النصوص التأديبية لمن يترك خـدمة الشركة . فهناك نصوص كهذه يؤسف لها وان تكن لم تطبق الا قليلا . ولقد قيل لنا ان النصوص الواردة ضـد المستخدمين الذين يتركون الخدمة في القناة مقصود بهــا تفــادى هجــر القناة وتوقف العمل فيها . ويعتبر البعض أن مسألة هيئة قناة السويس نفسها والتأميم أمر واقع لاحيلة فيه . ونحن نقول انه عمــل مشروع نفـذ بطريقــة مشروعة . ولذا يجب أن نتركه وشأنه كما هو .

والآن يتساءلون الى أى مدى يمكن أن تصدم مصالح المنتفعين بالادارة ، فذلك أمر تجب فيه المفاوضة فيمــا اعتقــد . ومن رأيى أن مصــالح المنتفعين ينبغى السعى للمحافظة عليها عن طريق المشورة والنصح والاستشارة خلال المفاوضات التى آمل أن تتلو هذا المؤتمر . وحينئذ يجب أن يكون فى الامكان النظر فى هــذه المسألة وهى : هل مصالح المنتفعين مرتبطة مع الهيئة نفسها أولا ؟ .

وسيكون أمرا فى غير محله ومخالفا للأصول فى أية اقتراحات تقدمت بها أن أذكر بالتفصيل أى نوع من الانظمة يمكن تحقيقها ، لان الفريق الذى ينبغى له أن يوافق على هــذه الأنظمة وهو مصر غير موجود هنا . ولقد قيــل لنا فى هذا المؤتمــر ان أفضل طريقة لمعالجة هذه النقطة هى وضع شركة القناة تحت هيئة دوليــة ونحن نتساءل ، وهو تساؤل مشروع: كيف يمكن أن يتم ذلك ؟ فهنــاك طريقان لاتمــام ذلك . اما بفــرض قرار أو بالاتفاق . أما وقد أممت الحكومه المصرية القناة فمن المتبعد أن ترضى بتغيير قرارها . وقد سبق للحكومة المصرية أن صرحت بانهــا لن تسمح لأحد بالاعتداء على حقوق سيادتها ، وأنها قادرة على الاضطلاع بأعمال القناة . ولذا لما كانت مصلحة منافى القناة غير سياسية بل مصلحــة منتفع ، وأن مصلحة المنتفع يمكن تحقيقها على أفضل وجه بالمفاوضــة وبالسعى لجعلها مصلحه مشتركة . وبالاقنــاع وبجعل مصر طرفاً فى اتفاقية تخضع لالتزامات القانون الدولى وميثاق الأمم المتحــدة ، لذلك كله فانى

التغييرات بشــأن الادارة يمكن أن يقترحها المنتفعون بالقناة ، كما نصت على ذلك المادة الثامنة من المعاهدة •

وثانياً : يجب علينا أن ننظر أمن الممكن أن يتصل المنتفعون بشكل ما بالهيئه ولقد امتنع الوفد الذى أتشرف برياسته عن التقدم باقتراحات خاصه ، وسبب ذلك أننا نعتمد فى امكان الوصول عن طريق المفاوضــات الى أنظمه ترضى جميع الاطراف المعينه ، ونعتقد جميعاً أن تحقيق هــذا الهدف ستعترضه عوائق لا يستهان بها ومن ثم فان الاقتراحات التى نتقدم بها ستفتح الباب لايجاد هذه الانظمه . والآن ياسيدى ، الرئيس أود أن أقرأ عليكم المشروع الذى يرى الوفد الهندى أنه صالح كأساس للمفاوضات من أجل ايجاد تسوية سلمية ، وليس فى المشروع ما يدعو الى الدخول فى تفاصيل دقيقة ، ذلك لانه يتضمن جميع النصوص المختلفه .

« لما كنا نقدر أن الواجب يقتضى ايجاد تسوية سلمية سريعة للموقف الناشىء عن قناة السويس وفقــا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وفتح الباب للمفاوضات دون ابطـاء على الأسس التالية :

١ — الاعتراف بحقوق الســيادة المصرية •

٢ — الاعتراف بقناة الســويس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مصـــر وممـــراً مائياً له أهميته الدوليه .

٣ — حرية الملاحة دون توقف لجميع الدول وفقـا لمعــاهدة القسطنطينية المبرمة فى ١٨٨٨ •

٤ — فرض رسوم عادلة ومنصفة ومنح التســهيلات المتصلة بالقنـــاة لجميع الدول دون تمييز •

٥ — صيانة القناة فى جميـــع الأوقات فى حالة جيـــدة بحســب المقتضيات الفنية الحديثة •

٦ — الاعتراف بمصالح المنتفعين بالقناة لأن اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنص كغرض من أغراضها على إنشاء نظام يكفل لجميع الدول حرية استعمال قناة السويس فى جميع الأوقات.

ولمـا كانت مصر قد صرحت فى العهد القريب ، أى فى ٣١ يولية سنة ١٩٥٦

بأنها عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية، وبالإشارة لمعاهدة سنة ١٨٨٨ والضمانات الخاصة بها التى أعطيت فى الاتفاقية المصرية البريطانية سنة ١٩٥٤ .

لهذا نتقدم بالاقتراحات التالية مع اعتقادنا بأنها تصلح أساسا للمفاوضة من أجل تسوية سليمة .

حرية الملاحة الرسوم . الصيانة . الكفاية	١ ـ اعادة النظر فى معاهدة سنة ١٨٨٨ المعقودة فى القسطنطينية بغرض إعادة توكيد مبادئها وعمل التعديلات التى يقتضيها العصر الحديث، وتضمينها بوجه خاص النصوص المتعلقة بفرض رسوم عادلة ومنصفة وصيانة القناة كما ورد فى الفقرتين الـ ٤ ، ٥ آنفا .
المؤتمر .	٢ ـ النظر فى اتخاذ جميع الخطوات بما فى ذلك عقد مؤتمر يضم ممثلى الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الأمم المنتفعة بالقناة من أجل الفقرة (ا) المذكورة .
المصالح الدولية للمنتفعين	٣ ـ النظر فى الملاءمة بين المصالح الدولية للمنتفعين وبين « الهيئة المصرية لقناة السويس» دون الإخلال بملكية مصر وإدارتها . ٤ ـ تكوين هيئة استشارية لصالح المنتفعين على أساس التمثيل الجغرافى يعهد إليها بالشئون الاستشارية والخاصة بالاتصال .
الأمم المتحدة	٥ ـ أن ترفع الحكومة المصرية إلى الأمم المتحدة تقريراً سنوياعن « الهيئة المصرية لقناة السويس» .

والآن ياسيدى الرئيس ترون أن المبادىء التى ذكرتها تشكل أساسا يلتقى عنده الجميع ، والذى أفهمه من المناقشات هو أنها لن تتعرض لمعارضة أحد من المجتمعين حول هذه المائدة ، أما بخصوص المقترحات فإن المشكلات التى تجابهها الآن يجب أن تتضمنها اتفاقية جديدة تتفق مع

روح العصر وتخول السلطة الدولية فرض العقوبات بما فيها الاجراءات الجماعية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، فاذا قلنا ان دولة من الدول لا يمكن ادخالها في النظام القضائي الخاص بالالتزامات الدولية أحدث ذلك موجة غاية في الخطر وخاصه بالنسبة لنا نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومصر نفسها عضو في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى أكرر بالنسبة لأي اخلال أن الأمر يعتبر أمرا قانونيا ، ومن ثم فعلى مصر أن تخضع لأحكام أعلى سلطة قضائية .

وثانيا : لقد كان الوفد الهندي على حذر من أن يقترح وجوب عقد مؤتمر أكبر صفة وان كنا لا نريد استبعاد ذلك ، فاذا كان في الامكان الوصول الى أسس للاتفاق عن طريق المفاوضات الدبلوماسية فما كان بنا حاجة لمؤتمر آخر غير هذا ، وحينئذ تكون المعاهدة حاضرة للتوقيع عليها. ولكننا لا ينبغي استبعاد ذلك .

(ويلي ذلك النظر في الملاءمة بين مصالح المنتفعين الدولية وبين الهيئة المصرية . نجد الباب مفتوحا لمن سيشتركون في المفاوضات لايجاد طريقة هذا لنوع من الملاءمة ومداه وقيمته، واننا لنعلم من أوثق المصادر أن الهيئة المصرية نفسها في سبيل انشاء منظمات دولية على أساس دولي وتوجد منظمات الغرض منها النهوض بالكفاية والتنفيذ بالنسبة لعمليات القناة ، ولذا فلن تحدث اعتراضات هنا ، ولم يرد في مشروعنا بصيغة قاطعة أي قالب تتخذه تلك الملاءمة ،ومن الضروري أن يترك الأمر كما هو ، لان أي عمل يقدم بالاكراه لن يمضي الى تسويه ومن ناحيه أخرى تكون قد اتخذنا عن طريق هذا الباب الذي سنفتحه خطوة نحو ما يمكن أن يسمى بالتعاون الدولي بدل السلطة الدولية الخارجية .

والنقطة الرابعة هي وجوب تكوين هيئة استشارية للمنتفعين على أساس المصالح الجغرافية واجبها الاستشارة والاتصال، ومعنى ذلك مثلا أنه يمكن تعيين مندوب من قبل أولي الامر المصريين للعمل مع السلطه ، كما كان المندوب المصري في الماضي وكل ما في الأمر أن الموقف يتغير الآن الى العكس .

واني لأكرر أن النص الأخير القائل بأن على الهيئة رفع تقرير الى الامم

المتحدة يعنى أن هذه الادارة برمتها يمكن تعديلها فى نقاش عام تقديرا للمدى الذى نفذت فيه المعاهدة أولأية اجراءات يتعين اتخاذها .

تلك هى المقترحات التى يتقدم بها الوفد الهندى ياسيدى الرئيس ، ونود بكل اخلاص أن نطلب منكم ومن هذا المؤتمر ألا تحاولوا اتخاذ خطوات يشتم منها روح الاملاء ، وليس ممكنا سواء بالنسبة للسلطة الدولية أو بالنسبه للاحتفاظ بخدمات القناة دون توقف ايجاد نظام سلمى لايأتى بمصر للاشتراك فى المفاوضات .

فما هى الطريقة الأخرى ؟ ان الطريقة الأخرى هى أن تفرض الدول العظمى هذا الموقف قسرا مع ما يرافق ذلك من استعمال القوة التى لامندوحة عنها ، ونحن الذين نأتى من دول آسيا نشعر بذعر ازاء هذا الموقف ولست أقول ان غيرنا يشعرون بمثل ما نشعر به — وندرك تمام الادراك رد الفعل الذى ترد به القوميـة المحلية على السيطرة ، كما ندرك أمانى هذه القومية فى دول آسيا وافريقية ولاسيما فى الدول العربية ، لذا فنحن نقرر أن أية اقتراحات تنبثق من هذا المؤتمر عن طريق اتخاذ قرار هنا حتى لو كان أساسا للمفاوضة خليقة أن تعوق الطريق نحو التسويه .

وأود أن أقول عن قصد خالص وشعور صادق بمسئوليتى : أن حكومة الهند مقتنعة بأنه فى الامكان الوصول الى تسوية على شريطة أن تتاح الفرصة لاتخاذ الاتجاه الصحيح واجراء المفاوضات ، ولن تكون تسوية فيها نصر لأحد على أحد ، لأن هذه ليست الطريقة التى تعالج بها المشكلة وعلى هذا الاعتقاد نتقدم اليكم ياسيدى الرئيس بهذه المقترحات وليست المسألة مسألة أى اقتراح آخر أو استبدال كلمة بأخرى هنا أو هناك . والآن وقد عرفنا الحقائق ولغيرنا من القوم أن يحكموا بحسب ما يتراءى لهم — نعتقد أن محاولة لتفادى أو استعاضة أى اجراء غير وضع منظمة قناة السويس تحت السيادة المصرية والملكية المصرية سيؤدى الى حرب وخيمة العواقب جدا ، ولقد أزعج نفوسنا الاضطراب الذى حدث للتجارة كما أزعجها الشعور الدولى والموقف الذى تقفه منظمة الأمم المتحدة .

ويطيب لنا ياسيدى الرئيس أن نعلن أن بلادكم تتمتع بتاريخ حافل بالصلح والاعتراف بالحقائق كما هى ، وربما ترى أنها تجلى فى أمد قصير الثمار

التى كانت تنتظرها وكذلك اعترفت الدولتان المشتركتان معكم سواء فى تاريخها القديم أو فى أعمالها الحديثة بوجوب مراعاة الأحوال الجديدة التى تسود العالم وأمانى الشعوب ورغباتها

ومرة أخرى أكـــرر أن حكومتى وبلادى يهمهما هذا الأمر، اذ سنصبح مجنيا علينا سواء توقفت القناة عن العمل نتيجة لاجراءات مصر أو وقوع الحرب، وسنصاب بضرر نتيجة لتوقف القناة عن العمل مهما يكن من الأمر ، ونحن قلقون أكثـر من ذلك للنتائج المروعة التى ستقلب رأســا على عقب العلاقات التى ظلت قائمة مدى ثلاثين او أربعين سنة بين دول الغرب و بين شعوب آسيا وافريقيا ، ونحن نبغض رؤية تطور هذه العلاقات الى الأسوأ ونود أن تؤخذ بعين الاعتبار أمام الشعوب . وينبغى لنا فى هذا المؤتمر أن ننظر الى هذا العامل بعين الاعتبار، ونحن لا نقول ياسيدى الرئيس بوصفنا مواطنين فى دولة واحدة أو شعب ينتمى الى أحد أجزاء العالم ، ولكنـا نشعر بمسئولياتنا ، ونقدر التزاماتنا نحو المجموعة الدولية، وندرك الطرق التى تؤدى الى تسوية المشكلة ، وانى لأتوسل اليكم أن تطبقوا مبـــدأ التصالح لا مبدأ الاملاء .

بيان المستر دالاس

أعتقد أن جميع الوفود قد فرغت الآن من الحديث بوجه عام عن المشكلة التى جمعت بيننا هنا ، واننا انتهينا مما يصح أن يدعى بجانب الجـــدل العام ، والمسألة الآن بطبيعة الحال هى أولا :

ماذا عسانا أن نفعل بعد ؟ ويبدولى أن الاجابة على هذا السؤال ناشئة الى حد كبير من طبيعة هذا المؤتمر ،وهناك بعض الأشياء التى ليست من شئون المؤتمر ، وأذن فلا دخل له بها اذ ليس بالمؤتمر الذى يتخذ قرارات ملزمة لمن لا يوافقون عليها ، على أن تأثير اجتماعنا يزداد كلما استطعنـا الوصول الى اتفاق فيما بيننا ، ولاشك عندى فى أن الواجب يقتضينا السعى الى ذلك على أنه ليس فى وسع الأغلبية مهما عظمت أن تلزم الأقلية مهما صغرت ، وثانيا :

ليس هذا المؤتمر نفسه بقادر على أن يفاوض مصر، لأن مصر غير موجودة هنا ، فلو كانت مصر قد قبلت دعوتنا الى الحضور لكان لمؤتمرنا شأن آخر ،

ولكن طالما رأت مصر من المناسب أن تظل بعيدة فذلك يمنع المؤتمر تلقائيا بوصفه الحالى من أن يكون مشتركا فى مفاوضات مع مصر .

وثالثا : ليس هذا بالمؤتمر الذى يصدر منه أى نوع من الانذار النهائى الى مصر ، وليس فى وسع أحدنا أن يفكر فى هذا الغرض ولو للحظة واحدة ونحن هنا من أجل الوصول الى أعظم قدر من اتفاق الآراء على أفضل وسيلة تتيح لقناة السويس تحقيق الأغراض المقصودة منها فى النهوض بتبادل المنتجات بحرية وسلامة ، بين دول العالم ، وأن تكون فوق هذا حلقة اتصال بين آسيا وأوروبا ، ولا ينبغى لهذه الحلقة أن تنفصل وواجب العالم علينا وعلى أنفسنا أن ندلى برأى سليم فى هذا الأمر .

وأقترح أن أى ادلاء بآرائنا يجب ألا يقوم على الظن بأن حكومة مصر ستوافق أو لا توافق ، ويجب علينا أن نسعى بكل إخلاص إلى الإدلاء بفكرة حول التدابير التى توجد الثقة فى المستقبل فى نظرنا .مع اعترافنا الكامل بحقوق السيادة المصرية ،وبالنسبة للولايات المتحدة فان الرأى الذى افصحنا عنه مبنى على تقدير نا لبعض الحقائق ، فاذا قررت الولايات المتحدة ، وفقا لسياستها الخارجية عدم السعى الى ضمانات جديدة — فان ذلك لا يعنى أن مواطنينا ستحذون خطط المستقبل الخاصة بسفنهم أو الخاصة بانماء الأسواق من أجل منتجاتهم أو مصادر تموينهم على اعتقاد أن المرور فى القناة سيتاح لهم بشروط معقولة وبطريقة يعتمد عليها لمجرد أننا توصلنا الى رأى سياسى يعارض آرائهم وحكمهم على الحقائق ، ولا ريب فى أن هناك حكومات أخرى تقف موقفا مشابها ، وفى نظر حكومة الولايات المتحدة أن مهمتنا هنا تتركز فى السعى إلى الافصاح بجلاء و بيسر و بأكبر قدر من الاجماع عن الأحوال الحقيقية التى تتيح السلامة الاقتصادية لملايين من الناس تتأثر جهودهم الاقتصادية بوعى أو بغير وعى بضمان المرور فى قناة السويس ، وأى قرار سياسى يدعو الى أقل مما تتطلبه هذه الاغراض يعتبر مضللا وضارا بالقضية التى نعنى بها ، كما أن أى قرار سياسى يقول بأكثر مما تقتضيه هذه الأهداف يعد خطأ ومدمرا للمسألة التى نشتغل بها الآن .

واذ فنحن نعتقد أن الآراء التى أبديت هنا بالروح والغرض اللذين وصفتهما ، وانتهى الأمر الى اختصارها فى عبارات سلهة ميسرة ينبغى أن يبعث بها الى حكومة مصر ، حتى يمكنها أن تقرر ما تشاء عمله فى ضوء ذلك التعبير عن الآراء .

ومن جهة أخرى اذ لم تبــد مصراستعدادا للمضى على الأساس الذى يخيل الى الدول المنتفعة بالقنـــاةوالمعتمدة عليها كثيرا أنه لاغنى عنه ، ظهر لنا جليا أن هذه الحقيقة ستؤدى الى موقف جديد يتعين على حكوماتنا أن تنظر فيه حينئذ ، ولعله فى هذه الحال أن يحدث أو لايحدث المزيد من القـــرارات والاجراءات المشتركة بين جميع أو بعض الدول المشتركة فى هذا المؤتمر ، فذلك أمر تقرره الحكومات لا هذا المؤتمر ، نعم تقرره الحكومات فى ضوء الظروف حينئذ .

ومن وجهة النظر هذه أعد وفــد الولايات المتحدة وأذاع وثيقة خاصة بالمؤتمر اعتقـد أنها بدأت تصل الى أيديكم (أظن أن النص الانجليزى قد أذيع فعلا ، وان هناك نصا فرنسيا وآخر روسيا بسبيل أن يصدرا) — وهى وثيقة تحتــوى على طائفــة من الأفكار عن كيــف يمكن اقامة ادارة القناة فى المستقبل على أساس مضمون ؟ وأستطيع القول بأن هذه الوثيقــة لا تمثل وجهة نظر حكومتى فحسب ، بل تمثل وجهات النظــر التى تعنى إلى حد كبير بالآراء المعبر عنها حول هذه المـائدة خلال نقاشنا العـام . والغالبية العظمى من الذين تحدثوا هنا كممثلين للدول المنتفعة بالقناة والمعتمدة عليها أكثر من غيرها — نشعر فيما يبدو لى بأن الضمانات المقترحة فى هذه الوثيقة من النوع المطلوب لاتاحة الكفالات التى يطلبونها اذا أمكن هذه الدول ورعاياها الاعتماد على المرور فى القناة وهنا عند هذه النقطة لعلكم تسمحون لى بقراءة الوثيقة ، ولا يخطر ببالنا أن هــذا البيان يجب أن يصدره غير الحكومات التى توافق عليه . وها هو ذا نص الوثيقة : —

« الحكومات الموافقة على البيــــان بوصفها مشتركة فى مؤتمر لنــــدن الخاص بقناة السويس ، والمعنيــــة بالموقف الخطير المتعلق بقناة السويس ، والساعية إلى حل سلمى وفقا لأغراض الأمم المتحدة ومبادئها ، والمعترفة بأن أى حل يحسن السكوت عليه ، يجب ، من ناحية ، أن يحترم حقوق السيـادة المصرية بما فى ذلك حق مصر فى تعويض عادل منصف عن استخدام القناة ومن ناحية أخرى ، أن يكفل قناة السويس كممر مائى دولى وفقا لمعاهدة السويس بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

تشترك معا فى هذا التعبيـر عن وجهات نظرنا :

١ — تقرر كما ورد فى ديباجـــة معاهدة سنة ١٨٨٨ أن الواجب يقتضى إنشاء جهاز خاص الغرض منــــه أن يضمن فى جميع الأوقات ولـــكل الدول حرية استخدام قناة السويس البحرية .

٢ — يتعين على الجهاز أن يكفل :

(أ) ادارة القناة وصيانتها وترقيتها بشكل فعال يعتمد عليه بوصف القناة ممرا مائيا دوليا حرا مفتوحا مأمونا وفقا لمبادىء معاهدة سنة ١٨٨٨ .

(ب) عزل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة .

(ج) احترام سيادة مصر .

(د) تعويض مصر عن الانتفاع بقناة السويس تعويضا عادلا منصفا يزداد مع توسيع طاقة القناة للمزيد من الانتفاع بها .

(هـ) صرف المبالغ التى يتضح استحقاقها إلى شركة قناة السويس العالمية على سبيل التعويض العادل .

(و) رسوم القناة تبقى منخفضة بحسب المقتضيات السالفة الذكر ما عدا فيما يختص بالفقرة (د) المذكورة آنفا (أى تعويض مصر) دون ارباح .

٣ — ولتحقيق هذه النتائج على أساس دائم يعتد به يجب أن ينشأ بمقتضى معاهدة :

جهاز رسمى للتعاون بين مصر والدول الأخرى المهتمة بادارة القناة وصيانتها وترقيتها . وللملائمه بينها والمحافظة على مصالحها جميعا فى القناة ولتحقيق هذا الهدف تصبح ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها بحيث تزداد حركة المرور فيها لفائدة التجارة الدولية وفائدة مصر ، تحت مسئولية لجنة تعارف باسم « لجنة قناة السويس » وتمنح مصر هذه اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التى تتفق مع واجباتها المفصلة هنا

وأعضاء اللجنة زيادة على مصر هم دول أخرى يختارون بطريقة يتفق عليها من بين الدول الموقعة على المعاهدة مع اعتبار مدى الانتفاع بالقناة ، ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، ويجب أن يراعى التيقن فى تكوين اللجنة من أنها ستضطلع بمسئولياتها بغرض تحقيق أفضل النتائج الممكنة فى شئون الادارة دون غرض سياسى فى مصلحة أى منتفع بالقناة أو ضده

وترفع اللجنة تقارير الى الأمم المتحدة فى فترات معلومة .

ثم أنتقل بكم الى الفقرة (ب) كغرض آخر من أغراض المعاهدة :

(ب) لجنة تحكيم لفض أى نزاع حول مكافأة مصر مكافأة منصفة أو دفع تعويض لشركة قناة السويس العالمية أو أية شئون أخرى تنبعث من إدارة القناة .

(ج) العقوبات الفعالة على أى اخلال بالمعاهدة من جانب أية دولة مشتركة .

فى توقيعها أو أية أمة أخرى • مع تضمين المعاهدة نصوصا لمعالجة أى استخدام أو تهديد باستخدام القوة للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو بادارتها مما يعد تهديدا للسلام وإخلالا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها .

(د) نصوص من أجل الاتصال بالأمم المتحدة ومن أجل المراجعة اذا اقتضت الحال •

ياسيدى الرئيس إذا أمكن الوصول إلى اتفاق من جانبنا جميعا كما آمل أو من معظمنا حول بيان كهذا أعتقد أنه سيساهم كثيرا فى تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة الخطيرة ، وفى اعتقادى أن مصر ينبغى لها أن تعلم وجهات النظر المختلفة بين الدول التى نمت اقتصادياتها وتجارتها اعتمادا على القناة كممر مائى دولى استنادا الى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، والنظام الذى ظل سائدا حتى الآن .

وربما لانصل الى اتفاق تام بيننا حول هذه النقطة ، على أننى أعتقد أنه من الأهمية بمكان الحصول على أقصى درجة ممكنة من الاجماع ، ولكن اذا كانت هناك آراء متباينة فالواجب يقتضى تقريرها وإرسالها إلى مصر ، والوثيقة التى فرغت الآن من قراءتها والتى يتقدم بها الوفد الامريكى تتضمن جهدا مخلصا فى ضوء الملاحظات التى أبديت فى هذا المؤتمر لسرد مقتضيات الموقف الضرورية ، ولأننى أعتقد أن أحدا منا يجب ألا يطلب لأسباب سياسية أكثر مما تقتضيه عوامل الحياة الاقتصادية القاسية ولا أعتقد أننا يجب أن نطلب أقل نتيجة لمجرد التخمين فالأمر الآن لايمكن أن يكون موضع تخمين — أى أن نحدس ماذا عسى مصر أن تفعل أو لاتفعل ، وليس المجال هنا مجال عدم الاعتراف بسيادة مصر ، وكل ما نقترحه هو أنه يجب على مصر أن تضع معاهدة وصحيح أن أية معاهدة تتضمن بعض النزول عن السيادة على أن تنفيذ معاهدة مايعتبر فى حد ذاته ممارسة لأعلى درجات السيادة ، والذى نقترحه هو ابلاغ مصر بلطف وأدب بعض الحقائق ، ونطلب الى مصر اذا كانت راغبة أو غير راغبة فى الدخول فى المفاوضات من أجل عقد معاهدة — أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الحقائق ، فلو فعلت مصر ذلك مارست سيادتها فى موقف من المواقف ذات الأهمية الدولية البالغة •

ونحن حين نسلك هذا السبيل إلى إبلاغ مصر ما نشعر أنه بحق من مقتضيات الموقف — نكون قد أدينا واجبا يقع على عاتقنا بوصف أننا

أطراف فى معاهدة سنة ١٨٨٨ ،لأن بعضنا بالفعل موقع عليها ، كما يقع على عاتق المنتفعين بالقنـاة من ذوى الأهمية مثلنا جميعا ، وحين نفعل ذلك نكون قد أدينا واجبنا ولا شيء أقل من ذلك ، ونأمل أن تستجيب مصر بروح المسئولية المماثلة وبذلك تتيح إيجاد حل عادل تتوق اليه الدنيا بأسرها .

الدورة السادسة المنعقدة فى ٢١ من أغسطس

بيان واقتراح المستر شودرى (باكستان)

لدى القليل من المقترحات أود أن أتقدم بها نيابة عن الوفد الباكستانى ووفود أثيوبيا وإيران وتركيا، وستوزع المقترحات التى رأينـاها على الأعضاء فورا .

وتأييداً لذلك أريد أن أضيف قليلا من العبارات ، وقبل أن أتعرض إلى وجهة نظـــر الوفد الباكستانى ازاء المقترحات المقدمة الى هذا المؤتمر من جانب وفدى الهند والولايات المتحدة أحب أن أسترعى أنظاركم الى الأسس النفسانية التى يجب أن تحظى باعتبارنا التام إذا قدر لنا النجاح فى وجوب إعادة الثقة كى توجد جواً من التعاون الحيوى بالنسبة لمهمتنا .

لقد خرجت دول آسيا لتـوها من السيطرة الأجنبية التى ظلت خاضعة لها ردحا من الزمان ، ولا بد من القول فى الثناء على حكمة الغرب السياسية بأنه قد أبدى تقريرا بليغا لواقع أيامنا باعترافه بوجوب تحرير الأمم المستعبدة من الوجهة السياسية ، ومن الطبيعى أن توجد نهضة وطنية فى بلاد الشرق الأوسط وآسيا ، وسنكون مقصرين فى واجبنا اذ لم نعترف بهذه الحقيقة ، وانى لأناشد سياسة الدول الغربية الاعتراف بهذه الحقيقة ومساعدة قضية السلام ورفاهية بنى الانسان باحترام عواطف وأمانى الشعوب التى حققت استقلالها منذ حين قريب .

وفى خلال السنين الماضيه بذلت جهود كثيرة لإزالة أسباب الخوف والريبة من جانب هذه الشعوب ، وبقى المزيد من الجهد لإيجاد الثقة بين هـــذه الأمم وخلق معنى الامن والسيادة والكرامة، لذا أرجو من المندوبين أن يذكروا هذه الأسس عند النظر فى الاقتراحات التى قدمت ، والتى نتقدم بها اليوم .

ينبغي لنا أن نبدأ بقبول المفاوضة كأساس للتسوية مع مصر ، ولا يخطر بالبال في أي حال من الأحوال فرض مشيئة هذا المؤتمر على الحكومة المصرية . لقد قبلت حكومتي الاشتراك في هذا المؤتمر على هـذا الأساس من الفهم والضمان ولقد أوضحت بأننا سوف نسهم في هذا المؤتمر فقط اذا كان هدفه إيجاد حل رسمي عن طريق المفاوضة ، وحين نصل إلى حل لا بد أن نكفل حقوق جميع الأطراف المعنية .

وقد سرني أن أرى المستر دالاس يؤكد أنه من الضروري رفض أية فكرة ترمي الى فرض أية تسوية على مصر قسرا ، ويود الوفد الباكستاني أن يتضامن في هذا الشأن وأن يقرر بأننا نعلق أهمية كبيرة على موافقة مصر على أية اقتراحات يقررها هذا المؤتمر .

لقد فحصنا بعناية كبيرة المقترحات المختلفة التي عرضت على هذا المؤتمر وانتهينا الى أن هناك اجماعا لا يستهان به حول المسائل الجوهرية ، ويبدو أن الخلاف الأساسي يتركز حول تشكيل وسلطة الهيئة التي سيعهد اليها بادارة القناة بوصفها طريقا عالميا ، واذا قدر لمصالح الدول البحرية أن تتلائم مع هذه الهيئة أثيرت مسألة تحقيق ذلك . والاتفاق معقود بين الجميع على أن مصالح المنتفعين يجب أن تمثل في الهيئة التي تنشأ في ادارة القناة ، وأريد أن أورد هنا اقتراح مندوب الهند ، « النظر في الملائمة بين مصالح المنتفعين الدولية والهيئة المصرية لقناة السويس دون الاخلال بملكية مصر وادارتها » ، وكذلك أود أن أورد شيئا من اقتراح المستر دالاس : « يجب أن تنشأ بمقتضى معاهدة أنظمة رسمية للتعاون بين مصر والدول الأخرى المعنية في ادارة وصيانة وترقية القناة » .

وأرفع الى المؤتمر رأيي بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين اقتراحات وفدي الولايات المتحدة والهند وبين المقترحات التي نتقدم بها :

فمقترحات المستر كريشنا مينون تدعو الى انشاء هيئة استشارية بالاضافة الى الملائمة بين مصالح المنتفعين الدولية والهيئة المصرية لقناة السويس ، ومن رأي الوفد الباكستاني أن ملائمة هذه المصالح داخل الهيئة المنشأة من أجل الادارة ، تعتبر أفضل حل ، لأنها تكفل اعادة الثقة بين المنتفعين البحريين بالقناة ، ولئن كانت تحمل في طياتها المساوىء الأساسية التي ترافق نظام الادارة الثنائية ، فانشاء هيئات ثنائية لا بد من أن يعقد الأمور ويعطل أداة العمل .

ان رضا مصر هو حجر الزاوية فيأية تسوية ، ويطيب لى أن أطلب من المؤتمر النظر في اقترحات المستر دالاس فأساس المفاوضة مع مصر هو تحقيق تعاون مصر وضمان سيادتها وحقوقها ومصالحها، ويمكننا فقط تحقيق هدفنا بعد الحصول على قبـــول مصر الاقتراح ،ويقترح الوفد الباكستاني بالتضامن مع الوفود الاثيوبي والايراني والتركي ادخال التعديلات الآتية على مقترحات « . ســتر دالاس التي إذا قبلت نالت رضانا جميعاً وسأشير الآن إلى التغيرات التي نود ادخالها .

فاذا تفضل حضرات الأعضاء بتناول مشروع الولايات المتحدة بين أيديهم ذكرت لهم التغيرات التي اقترحها ،وتجدون في الديباجة بعد الفقـــرة «مع الاعتراف بأن حلا يحسن السكوت عليه يجب من ناحية » الى النهاية عند عبارة « معاهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ » نريد اضافة الآتي : —

«بغرض صرف تعويض عادل منصف الى شركة قنـــاة السويس البحرية العالمية وايجاد الأنظمة الضرورية من أجل هذا التعويض بما في ذلك النص على التحكيم في حالة الخلاف في الرأي وفقـــا للتسوية النهائية الآتي ذكرها تحت هذا الكلام »

المرجو من حضرات الأعضاء الاشارة الى اقتراح المستر دالاس رقم ٢ الفقرة (هـ) وهذه الفقـــرة هي « يصرف الى شركة قنـــاة السويس العالمية المبالغ التي يتضح أنها تستحقها على سبيل التعويض العادل »، فنحن نود استبعاد هذه العبارة من الفقرة المذكورة التي نرجو أن تكرس لأنظمة المستقبل وأن ندخل هذا الموضوع في الديبـــاجة ،ونحن نفعل ذلك على افتراض أن حكومة مصر سبق لهـــا أن أعدت العدة لصرف التعويض الكامل ، كما أننـــا نقبل هـــذا كأساس للمضي قدما ، وفي اعتقـــادنا أن هذا جانب هام من جوانب النزاع الذي يجب أن يسري على المشكلات الادارية القادمة ومستقبل إدارة القنـــاة ونشعر كذلك أن هذا الأمر يجب ألا يختلط مع الاتفاقية التي نسعى الى أن تشترك فيها جميع الدول بما فيهـــا مصر من أجل مستقبل ادارة القنـــاة والتي يجب أن تكون موضوع إتفاقية منفصلة مقابلة .

ومن الممكن بالطبع فيمـــا يختص بمسألة صرف التعويض ربط الاثنين بمـــا في ذلك كما يتيسر صرف التعويض إلى حاملي الأسهم الأجانب طالما أن الايرادات الآتيـــة من الادارة في المستقبل ربما يستدعى الأمر الانتفاع بها .

لذا نقترح استبعاد الفقرة ٢ (ه) برمتها

ثم نتناول الفقرة ٢ القائلة :

« وهذا الجهاز . . . يجب أن يكفل :)

ونريد أن نقترح ادخال التغيرات الآتية : بعد عبارة (هذا الجهاز) تجب اضافة الألفاظ الآتية :ــ

« والتى يجب أن تنشأ مع احترام حقوق السيادة المصرية . »

ومن حيث أننا ندخلها كنص رئيسى فى بداية الفقرة يمكن الغاء الفقرة ٢ (ج) فى بيان المستر دالاس وهى :« احترام سيادة مصر »

لذلك تستبعد (ج) من بيان المستر دالاس ، ويعاد ترقيم الفقرة (د) برقم (ج) .

ثم أننا اقترحنا كذلك . . . لقد سبق أن ذكرت أن (ه) يجب أن تلغى لأننا كنا قد أجملناها فى الديباجة.

ونقترح أيضا أن تكون الفقرة ٢ ــ« ولتحقيق هذه النتائج على أساس دائم يعتد به يجب أن تنشأ بمقتضى معاهدة . . . »

نريد اضافة « بمقتضى قبل كلمة(معاهدة) »

ثم فى الفقرة نفسها أى المادة الأولى ، فى نهاية الفقرة نقترح اضافة الآتى : « تحدد صفة اللجنة فى المعاهدة السالفة الذكر » والغرض من ادخال هذين التغييرين هو أن جميع الأنظمة المقترحة فى الفقرة ٣ تتحقق بالمفاوضة مع مصر لعقد معاهدة تشترك فيها جميع الدول المعنية مع مصر ، ولتوكيد هاتين النقطتين عملنا هذه التغيرات لأننا ، كما سبق لى أن قررت ، نشعر أن الاتفاق مع مصر لازم لتنفيذ الأغراض التى يشتمل عليها هذا البيان .

وهناك تغيير آخر يأتى نتيجة لما تقدم فى الفقرة (ب) التى تقول :

« لجنة تحكيم لفض المنازعات من أن مكافأة مصر مكافأة عادلة أو تعويض شركة قناة السويس تعويضا عادلا »لأن المعاهدة ، كما ذكرنا ستكون مقصورة على ادارة القناة فى المستقبل، أما مسألة التعويض العادل وأى تحكيم حول أى نزاع يحدث خاصاً بدفع تعويض فيجب الوصول إلى اتفاق اليه باتفاقية أخرى ، تلك التغيرات التى نقترحها ، وفى اعتقادى أنها إذا قبلت ستتيح للبيان كله الفرصة للقبول .

وفى الختام أحب أن أؤكد أن هذا المؤتمر يجب أن يبذل غاية الجهد للوصول الى اتفاق تام فى الآراء.

وسنسىء اساءة بالغة الى قضيــةالسلام العالمى وتخفيف حدة التوتر اذا لم نشعر بضرورة الوصول الى اتفاق جوهرى على المبــادىء التى تتحكم فى المفاوضات القادمة مع حكومة مصر ،فذلك فى اعتقادى يخدم قضية السلام، ويتيح الحل لهذا الموقف الخطير المعقد،وبوصولنا الى اتفاق كهذا نكون قـد تفادينا الفرقة والنفور اللذين لابدلهما من أن يحدثامزيدا من الخلافات والتوتر فى العلاقات بين الدول ، فالمشكلة التى تجابه هذا المؤتمر تعنى جميع الدول على حد سواء فاذا أخفقنا فى تسويتها تسوية سلمية مرضية تعرضناللنتائج السيئة على حين أننا إذا نجحنا نكون قد أرسينا الأساس لتسويه مشكلات أخرى فى مجالات أخرى على أساس من المساواة والعدل والسلام .

والآن وقـد فرغت من خطابى ياسيدى الرئيس يسرالوفودالباكستانى والأثيوبى والايرانى والتركى المتضامنة بعضها مع بعض أن تعرف صدى اقتراحنا لدى الوفود الأخرى .

بيان المستر أردلان (ايران)

بعد المقدمة التى أدلى بهـا رئيس وزراء باكستان لم يبق لى شىء أضيفه اليها ، وكما ذكرت فى بيانى الذى ألقيته من قبل نرى أن تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة مفيد وبانيا كأساس للمفاوضة مع الحكومة المصرية، وكل ما هنـالك أننا أدخلنا تعديلات طفيفة استبعدت جزءا خاصا بالادارة واعادته فى الديباجة ، ولم يحــدث تغيير جوهرى، وكان اهتمامنا الوحيد منصباً إلى السعى حتى يتيسر أن تتفق آراء جميع الأعضاء حول هذه المـائدة ، كما أن النقطة الأساسية التى تشغل أذهاننا هى أن نقاشنا ومفاوضاتنا مع مصر يجب أن تخضع لاحترام حقوق السيادة المصرية ، وفى اعتقـادى أن جميع البنود التى يتضمنها البيــان والتعديلات قــد عنيت بهذه النقطة الأساسية ، وأنا شخصيا لا أجد سببا يمنع من قبولها وخاصة أن الاختلافات التى بيننا انما هى خاصة بلجنة قناة السويس ، وحتى فى هذا الحال قـد طلبنا الى الحكومة المصرية أن تمنــح اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات دون أن تتخلى مصر نفسها عن حقوق سيادتها ، لذا أعتقد أنى لست بحاجة إلى أن أضيف شيئا ، والطلب الوحيد الذى أتقدم به هو أن يقبل المؤتمــر تعديلاتنا .

بيان المستر برجي (تركيا)

أعتقد أن مهمتي قد تيسرت واختصرت كثيرا ، وذلك لأن مندوبي باكستان وايران المحترمين قد قدما مقترحاتهما بما لا يدع زيادة المستزيد ، ومن رأيي أن كلاهما كان مقنعا بشأن التعديلات التي تقدمنا بها خاصة باقتراح وزير خارجية الولايات المتحدة المستر دالاس .

وسألتزم القول بأن الواحد منا في هذا العالم يستطيع أن يجد ألف سبيل للتعبير عن شيء واحد بذاته ، ومهما يكن من امر فاننا لم نتقدم بمقترحاتنا حبا في التنويع وانما كان غرضنا بكل يسر أن نؤكد احترام سيادة مصر مع اتاحة الفرصة للبيان الذي تقدمنا به ليكون أساسا للمفاوضة والواقع أن التغييرات والتبديلات التي اقترحناها كانت تستهدف ذلك الغرض ولا شيء غير هذا ، وأهم تغيير نريد ادخاله انما هو خاص باستبعاد مسألة التعويضات من صميم المعاهدة واضافته للديباجة والسبب الذي دعانا الى ذلك تناوله مندوب الباكستان بالشرح الوافي .

وأحب فقط أن أضيف في الختام القول بأننا قد استطعنا الاتفاق حول النص الذي تقدم به مندوب الولايات المتحدة مع التعديلات التي اقترحناها نستطيع الآن أداء مهمتنا بوجه السرعة وفيما يتعلق بوجوب اختتام هذا المؤتمر بنجاح لا أراني في حاجة الى اضافة المزيد من القول لانني سبق أن أكدت أهمية ذلك في البيان الذي ألقيته في مستهل جلسات المؤتمر .

بيان المستر اكليلو (أثيوبيا)

بالحضور الى هذا المؤتمر استجابت اثيوبيا الى الدعوة التي بلغتنا جميعا ، ومست قلوبنا عن قرب ، وهي الرغبة في ايجاد الوسائل بمشاورة مصر لحل الأزمة القائمة حول قناة السويس واستبعاد فكرة اللجوء الى استخدام القوة في أي شكل من أشكالها . ويؤسفنا كثيرا أن مصر لم تشأ الحضور للاجتماع بنا ، وبحث الأمر معنا ، ومع ذلك فان الفكرة القائمة عليها أعمالنا هنا ومباحثاتنا واستشاراتنا باقية كما هي: وأعني بها الوصول

الى اتفاق مع مصر عن طريق المشورة وعلى أساس يرعى قوانينها ومصالحها ومصالح المجموعة .

ونتيجة لتغيب مصر لزاما علينا بدل أن نتقدم بمقترحات اليها أما كتابة أو شفوية فى أثناء مناقشاتنا — أن نفعل ذلك بطريقه أقل ملاءمه سيكون من واجبنا أن ننقل اليها كتابة الرأى السائد بين غالبية الدول المشتركة فى هذا المؤتمر وغنى عن البيان أن هذه الفكرة يجب أن تدفع الى مصر كمحاولة ودية ومخلصة جدا بغرض ابداء المقترحات حول الطريقة التى يمكننا بها الوصول الى حل والتفادى من الالتجاء الى القوة

فاذا رغبنا فى تحقيق ذلك الهدف وجب علينا أن نسعى الى حل فى غاية الوضوح حتى يمكننا قصر مجال المفاوضات والمشاورات بين مصر وبيننا ولذا وجب علينا أن نصوغ مقترحاتنا بالضبط كما لو كانت مصر ممثلة فى الواقع وبمعنى آخر يجب علينا ألا نقترح أى شىء كتابة لا يمكننا أن نرفعه اليها شفاها فى أثناء مناقشاتنا معها ، ويجب أن تصاغ مقترحاتنا المكتوبة فى هذا المعنى بالضبط ولو أن مصر ممثلة هنا لأمكن أن تخبرنا بأن هذه المقترحات أو تلك لا تروقها ، ولذا ينبغى لنا أن نكفل لها الحقوق نفسها وفى غيابها فتلك هى الأفكار التى كانت تشغل أذهان المندوبين الذين تقدموا بمقترحات الينا الآن .

وبعد قولى هذا أعتقد أن فكرة المؤتمر هذه قد وضحت فى أثناء مناقشاتنا ، فكل واحد يحترم سيادة مصر وحريتها ، وليس فيما عرض علينا من وثائق أو مقترحات ما ينقض هذا المبدأ بأية حال ، بل على النقيض فانه زيادة على الضمانات التى أدخلت لهذا الغرض نحن نقبل الفكرة القائلة بأن الدولة الوحيدة التى تنتفع بايرادات القناة ينبغى أن تكون مصر ، وفى اعتقادى أننا متفقون على هذه الفكرة ومتفقون على أنها ترضى حاجة مصر .

ومن ناحية أخرى فانه لاريب فى أن القناة تؤثر على حقوق ومصالح المجموعة الدولية عن قرب ، فكل انسان يعترف بذلك حتى مصر ، وقد نصت معاهدة سنة ١٨٨٨ على أن يكون لها اشراف دولى .

وأود فقط أن استعرض بعض الآراء العامة وان كنت أحب ملاحظة أن تلك المعاهدة نصت فعلا على انشاء جهاز خاص ، وانى لا أشير هنا الى المعاهدة نفسها . فالجهاز الذى أحدثه قانون الامتياز أنشأ الشركة العالمية ، وقد بنى هذا الجهاز على أساس التعاون الدولى ، وكما قيل فى المقترحات التى رفعتها الولايات المتحدة الاميريكية يقوم هذا الجهاز على أساس التعاون الدولى ، وهذا جد صحيح لان القناة تحيا فقط عن طريق التعاون الدولى

عن طريق التجارة والايرادات التى تشترك فى دفعها جميع دول العالم تقريبا ، فاذا اختفى هذا الجهاز القائم على التعاون الدولى — افلا ينبغى أن يحل محله جهاز آخر يضاف الى معاهدة سنة ١٨٨٨ ؟

وانهاء أجل الشركة مقدما يدعونا فى سنة ١٩٥٦ الى الاشارة الى ماكان لابد أن يحدث سنة ١٩٦٨ ، فنحن فقط قدمنا الأمر عن وقته الى وقت قبله ٠

لم تهتم معاهدة القسطنطينية فقط بأمر من أعظم الأمور خطرا فى العالم الحديث وهو عصبة الأمم وميثاق الامم المتحدة الذى يحث فى البند / ١٠٣ على تنفيذ الالتزامات الدولية الاخرى ولقد كان من الصحة بمكان انشاء اتصال مباشر بين أى جهاز قائم على أساس معاهدة سنة ١٨٨٨ وبين منظمة الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى فان التاريخ فى مدى الخمس وعشرون سنة الماضية يدل دلالة واضحة على الحاجة الى مثل هذا الاتصال ٠

وفى خطابى الأول قبل إطلاعى على أية مقترحات قررت أن أى جهاز يجب أن يرعى حقوق مصر ومصالحها من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغى للتأمين — وهنا أورد ألفاظى — « أن ينفذ بحيث يكفل حقوق المجموعة الدولية الاساسية كفالة تامة عن طريق جهاز اما جهاز اشراف أو جهاز تعاون فى ادارتها ، وان أى حل يجب أن يكون متصلا بمنظمة الامم المتحدة ٠

وانى لأعلم أن هذا هو رأى هذا المؤتمر ، وبهذه المناسبة أعتقد أن هناك تشابها عظيما بين وجهتى النظر الواردتين فى المقترحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة والهند ولذا آمل بذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهتى النظر هاتين ٠

أما فيما يختص بمقترحات الولايات المتحدة التى تبدو كما لو كانت قد صيغت بشكل يدعو أكثر عددا من الدول للاتفاق لذلك أعتقد أن هناك مجالا للتحسن يجعل ضمان حقوق مصر أتم وأكمل بروح من التوفيق بين وجهات النظر وبمعنى يرضى الوفد الأمريكى المحترم وانى لسعيد جدا أن أنضم الى وفود باكستان وايران وتركيا فيما تقترحه من تعديلات لمقترحات الولايات المتحدة التى أرجو أن تحظى بموافقة المؤتمر بوصف أنها ترعى حقوق مصر وتنشىء الضمانات الضرورية من أجل حقوق المجموعات الدولية باتباع النظم التى ظلت تحظى بالتأييد منذ سنة ١٨٨٨ من جانب معاهدة القسطنطينية ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ٠

فتلك نظرية جد كاملة وجد مرنة فى الوقت ذاته ، لأنها بينما ترعى

مصالح مصر تدعها حرة فى أن تفاوض وتتقدم بمقترحات مضادة ، ولهـذا السبب أؤيد المقترحات التى أبداها ممثل الولايات المتحـدة المحترم مع التعديلات المقترحة .

بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

لعلى أستطيع اعانة اجتماعنا هـذا على التقدم بانتظام اذا حاولت فى هذه الساعة الاجابة على السؤال الذى وجه إلى من جانب المندوبين الأربعة الذين تحدثوا ولا سيما من جانب منـدوب باكستان المحترم ، وهذا السؤال هو :

هل يقبل وفد الولايات المتحـدة التعديلات المتعلقة بالمقترحات الامويكية التى تقدم بها مندوبو اثيوبيا وايران وباكستان وتركيا ، فلقد نظرت بدقة فى هذه التعديلات وفى تفسيراتها .

واحد هذه التغييرات كما ذكر يتعلق بالتسوية مع شركة قنـاة السويس الذى تضمنته الفقرة ٢ من مقترحات الولايات المتحدة الواردة فيهـا بعض المبادىء الاساسية والمشار اليها الآن فى الديباجة على أنها شىء يجب أن تشمله التسوية النهائية وان لم يكن أحد المبادىء الأساسية ، واعتقد أن هذا تغيير سليم لا غبار عليه ، ولكن المادة ٢ من مقترحات الولايات المتحدة عالجت بوجه عام بعض المبـــادىء الاساسية والدائمة على حين أن مسألة تعويض شركة قناة السويس أمـــر موقوت وليس مبدأ دائما ، لذا أعتقد أن محررى التعديل كانوا على حق حين اقترحوا استبعادها من الفقرة ٢ . ولست أفهم :

أكانوا يستطيعون إخراجها بوصفها عاملا من عوامل التسوية النهائـية ؟ ومهما يكن الأمر فقد ذكر بوضوح أنها سوف تكون أحـد جوانب التسوية الثقافية ، وأظن أنها ستكون كذلك من شئون لجنة قناة السويس ، لأنها شرط سابق للتسوية برمتها أو أنها جزء من التسوية النهائية ، وذلك بسبب الاعتقاد بأن التعويض سوف يدفع ، على الأقل البعض منه من ايرادات قناة السويس لأنه غير منتظر فيما أظن أن تعنى مصر بتحمل ذلك التعويض دفعة واحدة من مالها الخاص .

والتغييرات الاخرى قد قصد منهـا أساسا ايضاح المبادىء والروح الذى سعى وفد الولايات المتحدة الى اظهاره في هذه الوثيقة ، أعنى أنه من جميع الوجوه أمر يتفق مع سيادة مصـــر الكاملة ، ويعطيها ابرازا خاصا ، وانه ليسرنى جدا أن بعض الوفود الاخرى وخاصة تلك التى اقترحت هذا التعديل قد وجدت السبيل الى الشعور بأن ذلك الرأى يمكن التعبير عنه بشكل أتم وأدق ، واعتقد بأننى لست بحاجة الى القول بأن أى تحسين فى الصياغة بهذا الشأن لا يحظى فقط بقبول وفد الولايات المتحدة ، وانما بترحيبـــه أيضا ، لهذا ياسيدى الرئيس وحضرات المندوبين الزملاء نحن على أستعداد بأن نقرر أن وفد الولايات المتحدة يقبل مقتـرحات وفـود أثيوبيـــا وايران وباكستان وتركيا التى أذيعت علينا بمقتضى الوثيقة رقم ١٢ « ولعـــل مقتـــرحاتنـا المتحدة يمكن أن تعرف الآن بمقترحات الدول الخمس ، وآمل قبل نهاية المؤتمر أن تعـرف بمقترحا ت الدول الاثنتين والعشرين ٠

بيان المستر عبد الغنى (أندونيسيا)

منذ أيام قليلة فقط افتتح هـــذا المؤتمر الهام رئيس وزراء بريطانيـا سير أنطونى ايدن بأمـــل أن تفضى مداولات جميع الأمم المشتركة فيـه الى ايجاد تسوية سلمية دائمة لمشكلة قناة السويس ، ذلك الممر المائى الذى ترافقه أزمات وطنية ودولية معـــا ، ولعلى أكون مخطئا ياسيدى الرئيس في ذلك ٠

ولكن انطباعاتى الآن هى أننـــا نقترب من نهاية مؤتمرنا هذا ، وليس أجل المؤتمر القصير راجعـا الى دافع السرعة بغرض مجابهة العالم أجمـــع بنوع من القرارات ربما لاتكون مقبولة لدى مصر التى لا تشترك معنا فى هذا المؤتمر مع الاسف وكما قال المستر دالاس بحق :

« هناك أشياء ليست من اختصاص هذا المؤتمر فهو لا يستطيع أن يتخذ قرارات تلزم من لا يوافقون عليها ، وتنمو مقدرتنا كلما اظهرنا الاتفـاق فيما بيننا ولا شك فى أننا نسعى الى ذلك ، على أن الغالبية مهما عظمت لا تستطيع أن تلزم الأقلية مهما صغرت ٠

والآن يا سيدى الرئيس وقد تم ذكر الغرض بصيغة النفى فان هذا المؤتمر قد حقق عملا ايجابيا عظيمـا ينبغى أن يستغل الى أقصى الحـــدود للوصول الى اتفـاق مع مصر يرضى مصالح الشعب المصرى عموما ويأخذ

فى الوقت نفسه بعين الاعتبار خطرهذا الممر المائى وأهميته للكثير من الامم صغيرها وكبيرها شرق قناةالسويس وغربها ، ولقد دل الجانب الأول من المؤتمرحيثجرت المناقشاتالعامة على أننا توصلنا الى اتفاق فى الآراء يمكن من تحقيق تسوية مع الحكومة المصرية ، ومرة أخرى أورد هنا جانبا من بيان المستر دالاس المتصف بالحكمة :

« اننا هنا فيما يبدو لى من أجل الوصول الى أعظم قدر ممكن من اتفاق الآراء حول أفضل السبل التى تتيح لقناة السويس تحقيق الغرض المقصود منها لترقية تبادل المنتجات فى حريةوأمن بين دول العالم ، وأن تكون قبل كل شيء ، صلة اتصال بين آسياوأوربا ، ويجب ألا تفصم هذه الصلة، وواجب العالم وأنفسنا علينا أن ندلى برأى سديد فى هذا الشأن » .

ياسيدى الرئيس اذا قارنا بين الانفجار الذى حدث على أثر التأميم الذى ألقاه السيد جمال عبد الناصرفى ٢٦ يوليو والذى شطر العالم شطرين تقريبا : أحدهما يؤيد التأميم، والآخر يعارض ، كما شطر الدول شطرين :أحدهما يؤيداستعمال القوة، والآخر يعارضها ـ نرى أننا فى هذا المؤتمر قد استبدلنا برد الفعل هذاالمنبعث من الغريزةبآخر يتسم بالحكمة والروية يخدم المصالح اليومية لملايين الشعوب كما قرر بحق المستر منزيس من غير أن يعنى بالشعوربالفخر عند الساسة ، وهذا أعظم عمل يحققه هذا المؤتمر ، وهو أنناجردنا مشكلة القناة مما يحيط بها من أسرار ، وأعدناها الى مستوى الحقيقة التى هى مسألة حياة وموت الشعب المصرى ، كما هى حياةوموت لجميع الامم المنتفعة بقناة السويس .

يا سيدى الرئيس لا يسعى هذاالمؤتمر الى ايجاد حل سريع لمشكلة قناة السويس، وانمافقط يمهدالطريق الى ايجاد تسوية ،ومن ناحية أخرى يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تسويةلهذين العاملين :

مصالح الشعب المصرى الحقيقيةطالما أن قناة السويس جزءا لا يتجزأ من الاراضى المصرية ، وكون الخدمات التى يؤديها هذا الممر المائى للدول الأخرى ليست باقل تعرضا للتأثيرعليها فى اقتصاد تلك الدول وحياتها اليومية من جانب القيود على حريةالمرور فى قناة السويس .

يا سيدى الرئيس بعد أن قررت كل هذا أرى أن المبادىء التى انبثقت من هذا المؤتمر بالحجج والبراهين دون أن تشوبها أقوال صادرة عن عاطفة أو هوى تعبيرا عن الرأى السائد هى :

أولا : أن التأميم من جانب الحكومة المصرية قد تم الاعتراف به كحق أو كأمر واقع .

ثانيا : تأكد احترام سيادة مصر وكرامتها ، وثالثا ؛ وليس أخرا بالطبع أن قناة السويس ممر مائى له أهميته الدولية الحيوية ، ولا نستطيع بعد هذا يا سيدى الرئيس أن ندلى بالمزيد من آرائنا لأن فى ذلك احرجا للحكومة المصرية كما لو كان هذا المؤتمر يسعى لفرض شىء ما على الشعب المصرى ، حتى ولو قبلت الحكومة المصرية رأينا النهائى فان الطريق الى تسوية ربما اعترضته عوائق من العوامل النفسانية التى يمكن ولا شك تفاديها اذ اتخذت الحيطة الكافية عند العرض .

ومهما يكن من أمر يا سيدى الرئيس ففى اعتقادنا بعد أيام قليلة من المداولات والاتصالات الشخصية والتصالح اننا توصلنا الى اتفاق على المبادىء وان كان الأمر خلاف ذلك فيما يختص بالحكومة المصرية ، فهى بعيدة عن جو التصالح الذى يسوده هذا المؤتمر ولا علم لها شخصيا بشعور المشتركين فيه ، وهذه ياسيدى الرئيس احدى العوامل المهمة جدا والتى ينبغى أن تنقل الى الحكومة المصرية ، وذلك أن المشتركين فى هذا المؤتمر وممثلى الدول صغيرها وكبيرها وكذلك الامم التى تقع شرق قناة السويس وغربها وتسعى باخلاص لتحقيق تسوية عادلة للمسألة برمتها ، وليس هناك أى دافع ضد الحكومة المصرية أو ضد أية شخصية فيه يتصل بهذا القصد النبيل ، ويجب أن تصاغ أية تسوية عادلة وسلمية بين الحكومة المصرية وبين المنتفعين الدوليين بقناة السويس فى قالب يرضى أية حكومة فى مصر ، ويعتبر من جانب الرأى العام العالمى عادلا عند الجميع

وكما أوضح المستر كريشنا مينون مندوب الهند المحترم فان الجانب الوطنى والدولى فى قناة السويس ليس مشكلة جديدة والذى لا شك فيه هو أن أية حكومة وطنية فى مصر لن تقبل فرض أى نوع من التدويل ، ولكن ربما قبلت عن طواعية أن تشرك المنتفعين الدوليين فى حقوقها ، لان فى ذلك منفعة لمصر وتنمية للتعاون الدولى ، وليس هذا ياسيدى الرئيس مجرد ظن ، فالذى تفعله مصر أو تمتنع عن فعله يتوقف على ما اذا كان أى حل من الحلول سيخدم مصلحتها الوطنية أولا فدعونا نضع ثقتنا التامة فى ضرورة التفكير الواقعى فى مصر ، لأنه مهما يكن من أمر فلن يجدى أى نظام دولى فى المستقبل الا لم تكن هناك ثقة تامة فى الحكومة المصرية

والشعب المصرى ، وذلك لأن جميع القوى المادية تحت سيطرة مصر ، ولا فائدة من ايجاد اتفاق يقتضى من الجانبين السهر الشديد كل لحظة من لحظات النهار نتيجة للريبة المتبادلة من أن أحكام الاتفاق لن تراعى من أحد الجانبين أو كليهما .

ومن ناحية أخرى دعنى يا سيدى الرئيس أوضح لكم أنه ليس منتظرا من مصر أن تتخلى عن مسئوليتها فى احترام الاهمية التى تعلقها على قناة السويس الدول المشتركة فيه بوصفها منتفعة بهذا الممر المائى .

يا سيدى الرئيس ، بغض النظر عن أن الحل الذى سيصل اليه هذا المؤتمر بشأن قناة السويس سيحسم مشكلة متفجرة لابد له من أن يتيح لنا مثلا فى كيفية مواجهة المشكلات الاخرى التى ربما قامت بين الدول التى كانت مستعمرة وبين الحكومات التى كانت تفرض سيطرتها عليها ، وينبغى له ألا يشجع التأميم المطلق دون النظر الى الالتزامات الدولية ، كما لا ينبغى له أن يعيد الى الوجود الطريقة القديمة فى عادة فرض سيطرة دولة على أخرى ، فالعلاقة بين كثير من دول آسيا وخاصة الدول التى كانت مستعمرة منها وبين أمم الغرب التى لاتزال فى فترة الانتقال والكثير من الاتفاقيات والمعاهدات تحتاج الى التنظيم ، والجانب الاكبر من اتصالات الماضى ينبغى لها أن تنتقل الى مجال الاستقلال المشترك ، ويمكن لهذا أن يتم بيسر وسهولة اذا أظهر الجميع الحكمة والتسامح والفهم ازاء الموقف الدولى المعاصر ، وانى لعلى اتفاق تام مع مندوب فرنسا المحترم المسيو بينو فى أن جميع دول آسيا يجب ألا تنطوى على شعور بالانتقام فى نظرتها الى الغرب ، وقد قال المستر نهرو فى وقت من الاوقات :

« ان انفصال الهند كمستعمرة عن بريطانيا لتصبح صديقة على قدم المساواة قد تحقق من غير شعور بالمرارة » وهذا يبدو لى ياسيدى الرئيس أعظم فائدة للدولتين الهند وبريطانيا لترقية بلديهما لمصلحة شعبيهما .

يا سيدى الرئيس أن أمام المؤتمر مشروعين للنظر فيهما بعناية تامة أحدهما مشروع الوفد الهندى ، والآخر المشروع الامريكى مضافا اليه التعديلات التى اقترحها مندوب باكستان المحترم . وكما قلت من قبل ان الهدف النهائى الذى يسعى اليه المشتركون فى هذا المؤتمر هدف واحد

تقريبا هو الاعتراف بمصالح مصر الوطنية مع خدمة المنتفعين الدوليين لقناة السويس ، ولقد ذكرت من قبل في ملاحظاتي حول قواعد الاجراءات أن هناك دولا معينة وخاصة مصر التي تعتبر أهم دولة متعاقدة، ولا يستطيع هذا المؤتمر أن يصل الى تسوية نهائية من غير مصر ، وعلى هذا الأساس يا سيدى الرئيس يفضل الوفد الذى أتشرف برياسته أن تكون أية تصريحات أو توصيات مرنة بقدر الامكان دون اغفال الهدف النهائى وتسوية قناة السويس بالرغم من قبول المبادىء العريضة التى يشتمل عليها مشروع الولايات المتحدة بما فيه التعديلات التى تقترحها الباكستان وأثيوبيا وايران وتركيا ، والمأزق الذى يحدثه هذا المؤتمر علانية — وانا أكرر لفظة علانية يا سيدى الرئيس — بالتقدم الى مصر بتوصية لاشتراك غيرها فى سيادتها مما سيحدث ردفعل فى مصر ،وربما فى دول أخرى فى العالم مثل بلادى يمكن أن يعوق تحقيق تسوية نهائية .

يا سيدى الرئيس ، لن يتخلى الوفد الذى أرأسه عن مسئوليته فى ايجاد اتفاق مع الحكومة المصرية يكفل بمقتضاه حرية مرور المنتفعين .

ونحن مدينون بهذا لشعبنا ، ويضطرنا الاتفاق مع مصر اتفاقا يرضى الجميع الى التقدير التام للعوامل النفسانية السائدة فى مصر الآن خلافا لروح التصالح التى يبديها هذا المؤتمر ، ولهذا يا سيدى الرئيس تؤيد أندونسيا المقترحات الهندية التى صيغت وفقا للملاحظات التى افتتحت بها خطابى فى مستهل هذا المؤتمر .

وبالرغم من أن المقترحات الهندية واضحة فى الاشارة الى أن مصر ينبغى أن تولى مصالح المنتفعين الدوليين اعتبارا دون الاخلال بملكية مصر وأرداتها ، فانها لاتشير علانية بأى شكل من الاشكال الى ما يمكن أن يفسر على أنه تضييق بسيادة مصر وسلطتها ، ونحن نعتقد يا سيدى الرئيس أن هذا العرض هو أفضل طريق يجعل من نجاح هذا المؤتمر حقيقة واقعة .

يا سيدى الرئيس ، والان نصل الى مشكلة كيفية نقل نتائج هذا المؤتمر الى الحكومة المصرية والنتائج التى أشير اليها لا تشمل الفقرات المكتوبة فى التصريحات والتوصيات فحسب ،انما أيضا روح المؤتمر نفسه وعزم جميع المنتفعين بقناة السويس على ايجاد ضمانات عادلة لحرية المرور فى هذا الممر المائى ، وأقترح يا سيدى الرئيس أن — يكون تشكيل اللجنة

واسعا قدر المستطاع بحيث يشمل دولا غير مشتركة فى هذا المؤتمر حتى لا تترك الحكومة المصرية فى شك من اتفاق آراء المؤتمرين وآرائهم وأعتقد أنه يجب أن تدعى كل من المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى الى الاشتراك فى تلك اللجنة بالاضافة الى أية دولة أخرى .

وختاما يا سيدى الرئيس آمل ضمان حرية المرور فى قناة السويس ريثما يتم الوصول الى تسوية نهائية. ذلك أن أى تقييد فى هذا الشأن سيؤدى الى ازدياد الموقف سوءا ويجعل الحل النهائى مستحيلا .

وأتعشم يا سيدى الرئيس ألا أكون قد أثقلت عليكم برجائى أن تمنحوا بيانى التفاتكم ، وأعتبر أنه من واجبى الاسهام ولو اسهاما متواضعا فى السعى الى ايجاد تسوية لهذا الامر الخطير .

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

قبل أن أدعو ممثل السويد للحديث أود فقط أن أقول :

« اننى بالطبع أضع نفسى تحت تصرف هذا المؤتمر وان كنت أقترح أنه ربما كان أكثر مناسبة لو لم نبحث هذا المساء مسألة نقل أية مقترحات بذاتهـا الى الحكومة المصرية ، وانى لا اعتقد أن هذا بحث منفصل وأنه أكثر مناسبة فى هذا الطور من أطوار المؤتمر أن نختصر على مسألة الآراء حول المبادىء التى يشتمل عليها الافتراضان .

بيان المستر منزيس (استراليا)

يا سيدى الرئيس ، سأتحدث باختصار ، وذلك أن استراليا متفقة مع المقترحات والتعديلات على أننى أود أن اعترف اذا سمحتم لى بامتنانى لممثل السويد المحترم لثنائه على ماعرضته بالأمس .

كما أود من ناحيتى أن أهنىء ممثل باكستان المحترم على ما أبداه من سياسة حكيمة اليوم فى معالجة هذا الأمر ، وأعتقد أن كل ما قاله مهم جدا ويتعين علينا النظر فيه وهو كيف يمكننا الوصول الى تسوية دائمة ليست عرضة للاخلال بهـا فتصبح موضوعا للنزاع وانما تظل قائمة وقتا طويلا ، ومن وجهة النظر هذه أعتقد أنه أثار نقطة طيبة عندما اقترح أن المشكلة الموقوته المتصلة بمعالجة شركة قناة السويس يجب بحثها على انفراد

وأن الاتفاقية الاساسية المزمع الموصول اليها ينبغى أن تعالج سلامة القناة وتحسين القناة وصيانة القناة مدى سنين طويلة . ومرة أخرى أرانى متفقا معه على توكيد القول بأننا لايمكن أن ندع الاشراف والادارة فى أيد متفرقة ، لأنها اذا وضعت فى أيد متفرقة لا بد من أن يقوم النزاع ويتعرض امن القناة وسلامتها وتسويتها للخطر من وقت لآخر . إ انني متفق معه وعندى أن هذا هو جوهر المقترحات المعروضة عليكم .

يا سيدى الرئيس ، بعد قولى هذا أعتقد أننى أضرب مثلا لنفسى وربما للآخرين بقولى : أنه ليس فقط من الامور الحسنة أن نصل الى رأى الاغلبية حتى اذا أعدنا النظر أمكن أن ينقلب الى رأى اجماع ؛ لان ذلك سيكون بحق عرضا قويا للرأى العام العالمى ؛ ولان نحقق ذلك بأسرع ما يمكن نكون قد وضعناه فى قالب من التسامح والفهم فيما أعتقد لان سرعة اتخاذ القرار والوصول اليه بالاجماع سيكون رائعا ، وسينقل الى مصر التى نبحث معها الامر اهتمامنا بهذا الموضوع ، اننا لا نسعى الى توجيه بلاغ نهائى الى أحد ، وانما واضحا بما لايدع مجالا للشك أن هناك مصالح حيوية تتعلق ببقية العالم ونرى أن نأخذ بعين الاعتبار وفقا لسيادة مصر ، وكذلك يا سيدى الرئيس ، وباسم استراليا أقول : أننا نوافق .

بيان المستر مارتينيو « ايطاليا »

لست بحاجة إلى أن أذكر هنا المناسبات القريبة العهد التى قبلت فيها بلادى والبلاد الأخرى الممثلة هنا الأعمال الدولية التى قيدت إلى حد ما ممارستها التامة لحقوق سيادتها ، وإنى لاعيد إلى الأذهان كذلك أن ممثلى الشعب الإيطالى ذهبوا إلى حد تضمين دستور الجمهورية بندا خاصاً فى المادة الـ ١١ يسمح بمزيد من القيود ، على السيادة الوطنية من أجل ضمان التعاون الدولى الوثيق المثمر .

ولهذا السبب يقبل الوفد الإيطالى المقترحات التى تقدم بها وزير خارجية أميركا التى بدأت باحترام سيادة مصر والاعتراف التام باستقلالها ، ووضعت الخطوط الكثيرة لجهاز من أجل قناة السويس مبنى على تعاون مصر الحر على قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى المهتمة أشد الاهتمام بسلامة إدارة هذا الممر المائى الدولى وكفايته فى جميع الظروف . والضمانات الاقتصادية والسياسية

والأدبية التي تحيط بهذا المشروع ينبغي أن تفيد منها مصر ، ذلك لأن ثروة تلك البلاد ورفاهيتها متصلتان إتصالا وثيقا جدا بتحسين القناة وترقيتها ولذا فان الوفد الإيطالي يساوره الأمل العظيم في استعداد مصر لقبول هذه المقترحات التي تتيح مجالا واسعاً لفحص واعداد الكثير من المسائل الفنية والادارية عند ما توضع الادارة الإدارية بقناة السويس التي ستكون موضوعا لمعاهدة جديدة موضع التنفيذ .

وتستطيع مصر أن تشترك في ذلك الاعداد وسيكون اشترا كها موضع تقدير عظيم لأن لها تجارب عدة في هذا المجال ، وتستطيع مصر أن تتقدم بجميع المقترحات وتظفر لها بالقبول حتى تجعل التعاون بين الدول صاحبة السيادة وبين المنتفعين بالقناة غاية في الانسجام وعلى أعظم قدر ممكن من البناء والذي يبدو لي ضروريا ولازما أيضاً هو أن قناة السويس — وهنا اعتقد أن المؤتمر قد أبدى رغبته الإجماعية في ذلك — ينبغي أن تكون وأن تظل دائماً كما كانت دائماً أداة مثمرة لتبادل المنفعة بين الغرب والشرق وأن تبقى في الوقت نفسه عاملا على التعاون الوثيق السلمي بين الشعوب وخاصة بين أوربا ومصر وبلاد الشرقين الأدنى والأوسط .

بيان المستر ماكدونلد (نيوزيلاندا)

في يوم الجمعة الفائت قررت أن المسائل المعروضة عليها اشتملت على عنصرين أولهما المشكلة العملية الخاصة بضمان ادارة قناة السويس بحيث تتيح حركة المرور وكفايتها واستقرارها المالي ومنفعتها لمصر والعنصر الآخر هو المشكلة التي أراها أكثر تعقيدا وهي المتعلقة باعادة الثقة ، وقررت أيضاً ان كلا العنصرين العملي والمعقد ممتزجان — بعضهما ببعض ذلك أن طبيعة النظام العملي الذي نسعى الى التوصية به يعتمد كثيرا على الثقة التي نشعر بها لمصر .. وعلى أساس هذه المقتضيات فحص الوفد النيوزيلاندي مشروع المقترحات التي تقدم بها أمس المستر دالاس والمستر مينون ، وقدر امكانيات الأنظمة الرسمية التي أوضحها ، ومع احترام الآراء التي أبداها مندوب الهند واعترافنا التام بأنه بذل كثيرا من

الجهد والعناية بدراسة الموقف نعتقد أن مقترحات المستر دالاس ، التى عدات الآن وأصبحت تعرف بمقترحات الدول الخمس تطبق على الموقف المعروض أمامنا ، وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن تقديرنا كما فعل الآخرون للجهود المتصلة التى بذلها وزير خارجية باكستان لتحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لهذا الموضوع الخطير جداً .

ومنذ أن بدأت جلسة المؤتمر هذا المساء تسلمنا تعديلا من زعيم الوفد الأسبانى ، وبعد دراسة عاجلة لهذا التعديل أشعر بأنه لم يصل الى نتيجة مرضية لأنه لا يتفق مع الاهداف التى تشغل أذهاننا وأعنى بها أننا يجب أن نسعى الى تحقيق نظام دولى للاشراف ، ولقد كان ذلك شعورى بالنسبة للتعديل كما وصلنا من زعيم الوفد الاسبانى .

ولنعد الى مقترحات الدول الخمس ، اذا جاز لى أن أشير اليها بهذا الاسم من الآن فصاعدا ، فنحن على اتفاق تام على نوع السلطات التى يجب أن تتمتع بها لجنة قناة السويس المقترحة ، أى أنها يجب أن تكون مسئولة عن ادارة قناة السويس وصيانتها ورقيها وتوسيعها لمضاعفة الحركة فيها لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر وعلى هذا الاساس تستطيع اللجنة المقترحة فى اعتقادنا أن تجتاز اختبارات المقدرة العملية والثقة الدولية ، وستضمن حرية المرور لا لأنها تتمتع بالسلطات الضرورية ولكن لأن حرية المرور ستكون من مصلحة جميع الدول الممثلة فى اللجنة المقترحة وهذا بالطبع ينطبق بنوع خاص على مصر كعضو فى اللجنة ، وأعتقد أنها ستكون ذات كفاية ولاشك فى أنها ستتيح مركزا للولاء من أجل الأعضاء السابقين فى شركة قناة السويس على حين يبدو فى الوقت الحاضر هذا الولاء مزعزعا وغير أكيد ، وأشعر ياسيدى الرئيس أنه فى أى نظام سواء كان تجارياً أو غير تجارى ، عظيما ، أو غير عظيم ينبغى أن يكون هناك ولاء وتضامن لتحقيق الكفاية .

هل ستكون اللجنة الدولية المقترحة مستقرة من الوجهة المالية ؟

« أعتقد أن كل الدلالات تشير الى أنها ستكون كذلك ومن المؤكد أنها لاتتعرض كما هى الحال بالنسبة للسلطات المصرية لخطر الاغارة من وقت لآخر على أموالها من أجل أغراض غريبة عن ادارة القناة ومرة أخرى هل ستظل تضمن لمصر ممارسة كريمة لمسئوليات ؛ والمزايا ؟

لقد سبق ذكر المنافع المالية التى ينتظر أن تعود على مصر والتى لا تحتاج الى مزيد من التأكيد ، وواضح أيضاً أن المجال سيكون متسعاً لاشتراك مصر فى ادارة القناة ، وذلك فى نطاق المسئولية التى ستمارسها لجنة قناة السويس .

ثم ماذا عن مسألة الثقة ؟ أعتقد أنه اذا وضعت هذه المقترحات موضع التنفيذ فانها تعيد الثقة التامة عند المجموعة الدوليه وبذلك تستطيع القناة أن تمضى فى شأنها حرة خالصة من الأغراض الشخصية والمطامع الوطنية وتشجع هذه المقترحات الدول على ارسال سفنها فى زيادة مضطردة عبر القناة بدل أن تفكر فى انشاء طرق أخرى ، وهذا ولا شك من مصلحة مصر كثيرا ، وقبول مصر لهذه المقترحات سيدعم قيمة السعى الى ايجاد حل سلمى للمشكلات الدولية يرافقه احياء الاعتقاد فى حكمة مصر وحسن نياتها ومن يدرى ؟ ربما تستطيع التسوية السلمية التى نصل اليها أن توجد جوا صالحا لحل المشكلات التى طال عليها العهد فى منطقة الشرق الأوسط برمتها .

(ومن ناحية أخرى أى ثقة يمكن أن تكون لمصر فى هــــذه المقترحات ؟ أشعر أن مصر تستطيع أن تكون على ثقة من أن هذه المقترحات تمثل الشعور السائد لا فى فريق محدود من الأمم وحسب ، وانما بين الكثير من الدول الآتية من أطراف عدة من العالم ، الشعور بأن مرفقا عالميا عظيما مثل قناة السويس يجب أن يكون بمعزل عن أعمال السياسة الوطنية وتستطيع مصر أن تكون على ثقة أيضاً من أن هذه المقترحات ستضمن لها دخلا سنويا غاية فى الكرم يزداد إزديادا مضطردا ولمصر أن تثق كذلك فى أن هــــذا المؤتمر حين يرفع هــــذه المقترحات لا يفكر كما يزعم الرئيس عبد الناصر ، فى فرض نوع من الاستعمار المشترك على مصر ذلك لأنه إذا كان هذا هو الهدف الحقيقى لهذه المشاورات فما كان للوفد النيوزيلندى أن ، يحضر إلى هنا .

لقد أطلعت على تقارير عما قاله الرئيس عبد الناصر من أن أى نظام دولى لقناة السويس لا يمكن أن يتفق مع سيادة مصر وكرامتها ، كما استمعت بعطف واهتمام لكل ما قيل حول هذه المائدة خاصاً بالاحترام الواجب لسيادة مصر الوطنية ، على أننى واثق من أن مقترحات الدول الخمس تمشى تماما مع السيادة المصرية ولست أملك سوى الشعور بأن بعض الجهات قد أخفقت فى مواجهة بعض الحقائق ، وأعنى بذلك أن الاصرار الصلب على السيادة القومية قد مضى

زمنه فى عصرنا هذا حيث تعتمد الدول بعضها على بعض ، ويعتبر إساءة لاستعمال السيادة الوطنية لا ممارستها وسابقه إذا قبلتها الدول الأخرى يمكن أن تعرض مصر نفسها للخطر بسعيها إلى إستخدام وسائل فى أرضها بطريقة يمكن أن تضر بصالح المجموعة الدوليه والواقع أن هذا المؤتمر لا يطلب من مصر إلا أن تعبر تعبيرا عملياً عما سبق لها أن وعدت بكفالته .

أن الأسلوب الرائع الذى إمتاز به خطاب المستر دالاس أمس — وهو الخطاب الموسوم برباطة الجأش والحكمة والعدل ليمثل رغبتنا جميعاً فى الوصول إلى نظام مع مصر عن طريق المفاوضات وعلى قدم المساواة ولعل هذا المؤتمر بتشكيله الحالى لن يكون له دور ذو بال يلعبه فى المفاوضات القادمه أكثر مما يفعل الآن ، ومهما يكن من أمر فان المؤتمر يكون قد أدى واجب العالم عليه اذ أكد أهمية المشكلة بما لا يدع مجالا للخطأ بتسجيل آرائه حول المقترحات المعروضة أمامنا ، ولم يترك شكا فى أنه يعتبر ضرورة الوصول إلى حل عاجل غاية فى الأهميه .

وتؤيد نيوزيلاندا بشدة المقترحات التى تقدم بها مندوب الولايات المتحدة المحترم مع التعديلات القيمة التى اقترحها وزير خارجية باكستان بالتضامن مع مندوبى أثيوبيا وإيران وتركيا .

بيان المستر لانج (النرويج)

أن الغرض الأساسى لهذا المؤتمر كما هو فى الأصل إتاحة الفرصة للحكومات الممثلة هنا للتشاور فيما بينها ومع حكومة مصر حول الموقف الذى طرأ خاصة بقناة السويس ومن دواعى أسف حكومتى الصادق أن الحكومة المصرية لم تجد من المناسب الأسهام فى هذه المشاورات على الأقل فى هذا الطور من أطوار المؤتمر ، على أننا نأمل فى أن تكون المشاورات مع الحكومة المصرية هى الطور القادم ولكى تتيسر مثل هذه المشاورات شعر المشتركون فى هذا المؤتمر بأن بعض الآراء ووجهات النظر الاساسية خلال مداولتنا هنا يجب أن تصاغ كتابة لنقلها إلى حكومة مصر حتى تكون أساساً للمناقشة .

ولقد درسنا مقترحات الحكومة الهندية باهتمام عظيم جدا . وهى فى اعتقادنا

توجد أساساً صالحاً وقيما لالتقاء الآراء ، على أننا نشعر إلى أنها تذهب إلى حد خلق الثقة والضمان اللازمين لإدارة القناة بكفاية وإنصاف وهو الغرض الذي نشترك فى السعى اليه .

وتدل الانطباعة الأولى على أن المقترحات التى تقدم بها الوفد الاسبانى منذ لحظات غير كافية فى هذا الشأن ، ويبدو أن مقترحات وزير خارجية الولايات المتحدة التى تقدم بها أمس مع التعديلات التى أدخلتها الدول الاربع وقبلها هو هذا المساء أكثر ملاءمة كاساس للتباحث مع حكومة مصر .

وفى نظرنا أن وضع المستر دالاس لبعض النقاط والمبادىء الجوهرية كشفت مباحثاتنا بمقتضاها عن درجة عظيمة من إتفاق الآراء ويبدو أن نظاما يتضمن هذه المبادىء يحقق حلا عادلا لمشكلتنا الحاضرة مع الاحترام والواجب ، لسيادة مصر ومصالحها المشروعة ويتيح نظاما كهذا شعورا بالضمان لا غنى عنه للمنتفعين بالقناة . والنظام المزمع انشاؤه لن يتضمن فى نظرنا أى عامل لا يتمشى بحال مع سيادة مصر وكرامتها وإنما سيكون نظاماً عملياً موسوما بالكفاية والاعتماد عليه يؤسس عن طريق التعاون بين مالك القناة وعملائه ، فاذا لم نكن قد اقتنعنا بأن النظام الذى وضعته أمريكا عادل تماما ومجز لمصر وللمنتفعين بالقناة ولجميع الدول المعنية الاخرى لما أيدناه بالطبع ، على أن هذا هو — إيماننا الراسخ ، ولذا فاننا نؤيد المقترحات الامريكية فى صيغتها المعدلة ، وإننا لعلى ثقة من أن هذه المقترحات ستكون أساسا مفيدا للمباحثات التى نتمنى أن يشرع فيها مع الحكومة المصرية بغرض تحقيق حل سلمى لهذه المشكلة العسيرة التى نسعى جميعاً إلى حسمها .

بيان المستر هانسين (الدانيمرك)

عند ما تحدثت فى أثناء النقاش العام الذى دار يوم الجمعة صرحت — بتأييدى للفكرة الاساسية التى عرضها وزير خارجية الولايات المتحدة فى خطابه الاول وأن حكومتى لترضى عن الصيغة التى أفرغ المستر الاس فيها آراءه الآن

كذلك ارحب بالتعديلات التى تقدم بها ممثل باكستان واثيوبيا وايران وتركيا وقبلها المستر دالاس .

ويتضمن اقتراح الولايات المتحدة حلا يحظى بالرضا التام من وجهه نظر ، المنتفعين بالقناة ، على اننا لانرى نزاعا جوهريا بين مصر صاحبة القناة ، والدول الاخرى المنتفعة بالقناة ، وكما اوضح رئيس وزراء استراليا بشكل مقنع فى بيانه الرائع بالامس ستحصل مصر على منافع من مقترحات الولايات المتحدة لاتقل شأنا عن المنافع التى تحصل عليها الدول الاخرى ، كلما ازدادت كفايه ادارة القناة وعظمت الحركة التى يمكنها استيعابها عظمت المنفعه التى تستحقها مصر . ولقد عبر البعض عن الشك فى احتمال الظفر بموافقة مصر على هذه المقترحات ، فقدم الوفد الهندى بنص يعتبر فى نظره حدا اقصى لما يمكن أن تقبله مصر .

(لقد استمعت بانتباه عظيم الى الآراء التى عبر المستر كريشنا مينون وفحصت بقية مقترحاته ، وانى لاحمل احتراما عظيما لصحة حكمه فى هذا الشأن ، ولكنى اعتقد ان من واجب هذا المؤتمر ان يسعى الى التقدم خطوه واحده الى الامام نحو تحقيق مصالح المنتفعين بالقناة ، ولا نرغب بأية حال فى فرض حل بعينه على مصر . ولقد لاحظت مع الرضى ان المستر دالاس عند ماقدم وثيقته الى المؤتمر امس صرح بأنها ليست بلاغا نهائيا . ونحن نريد ان ننقل لمصر آرائنا فى روح من التعاون المشترك ، وموقف مصر موقف فذ لأن هذا الممر المائى الدولى ذا الاهميه العظمى لاقتصاد العالم يمر عبر اراضيها وفى هذ مسئولية جسيمه على عاتق العالم ، ونحن نتقدم بعرض لمشاركة مصر فى هذه المسئولية ليس فقط من جل مصالحنا ولكن من اجل مصلحة مصر ايضا ، وأود مرة أخرى أن التمس من حكومة مصر قبول هذا العرض بالروح الذى نرجهه اليها .

ياسيدى الرئيس ، تلك هى تعقيباتى المختصره باسم الحكومه الدانيمركيه وانا على استعداد لتأييد مقترحات الولايات المتحدة فى صيغتها المعدلة .

بيان المستر فون برنتانو (جمهوريه المانيا الاتحاديه)

سيدى الرئيس ، لقد رفع الى هذا المجلس امس مقترحان : احدهما تقدم به المستر كريشنا مينون زعيم الوفد الهندى ، والاخر تقدم به المستر فوستر دالاس ،

رئيس الوفد الامريكانى وبعد ان فحصنا بدقة هذين المقترحين ، واستمعنا الى الخطب التى القيت فى تأييدهما — أودأن اعبر عن سرورى البالغ للاسلوب الذى جرت به مداولاتنا حتى الآن ، ويبدو لى من الاهمية بمكان ياسيدى الرئيس ، أن اتفاقا على درجة عظيمه من الاجماع قد حدث حول الخطوط الاساسيه للتسوية التى نرغب جميعا فى تحقيقها فاننا متفقون لحسن الحظ على ان الاعتراف بحقوق السيادة التى تتمتع بها الدولة المصرية يجب أن يكون شرطا لا غنى عنه لاية مفاوضات جدية ، وهنا فى هذه النقطه يتفق المقترحان اتفاقا تاما ، ولقد اكد اهمية هذه النقطة بحماس عظيم زميلى ممثل سيلان منذ ثلاثة ايام ، والوفد الذى اتشرف برياسته على استعداد لتأييد هذا الاتجاه فى الرأى — لان الالمانى يدرك جيدا أن فكرة سيادة لا تتضمن فقط قيما عاطفيه عميقة الجذور ولكن بعض الحقائق تترتب على الاعتراف بحقوق السياده التى يمارسها شعب حر وواضح ان المقترحين يؤكد ان الاعتراف بحقوق مصر فى السيادة والحرية ويمضى المقترحان على افتراض ان المعاهدة المزمع عقدها يجب ان تنبثق من مفاوضات تجرى بين دول متساويه فيما بينها عازمة على احترام مصالحها المشتركة والمحافظة عليها . وهناك مسألة مبدأ اخرى اجيب عنها بالاجماع فى اثناء مناقشاتنا ، تلك هى اعترافنا أجمعين بالحق الذى قررته معاهدة ١٨٨٨ خاصا بحرية المرور فى القناة فى كل الأوقات لسفن جميع الدول ولذا فان رغبتنا المشتركة تتمشى مع التصريحات المتكررة التى ادلى بها الرئيس عبد الناصر رئيس جمهورية مصر ، وفوق ذلك فقد أدى الاعتراف بمصالحنا المشتركة إلى تنمية الآراء التى تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهذا هو السبب فى أن المقترحين يقومان على أساس أن صيانة القناة وتوسيعها وكذلك مسألة الوصول إلى حل يجب أن تسوى باتفاق مشترك ولقد دعانا ذلك إلى النهوض بمبدأ آخر أيده جميع الخطباء أثناء إجتماعاتنا وكان له صداه فى المقترحين ، وأعنى به وجوب التعاون بين مصر والدول المعنية الأخرى التى ترغب فى السماح لها بحرية المرور فى القناة ، كيما يتم كفالة المبدأ الذى ذكرته بأى شكل . وزيادة على ذلك أعتقد يا سيدى الرئيس أن جميع الخطباء قد أيدوا جميع مقترحات وزير خارجية السويد القائل بأن التسوية المطلوبة يجب أن تكون متصلة بأى شكل بالأمم المتحدة ، ولذا فان المقترحين يدعوان إلى وجوب رفع تقرير سنوى إلى الأمم المتحدة عن جميع المسائل المتعلقة

بأستخدام القناة وإدارتها ، ويعتبر الوفد الألمانى هذه الصلة القائمة على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة فكرة طيبة ، وهو على استعداد لتأييدها .

ولقد كان عدم إشتراك الحكومة المصرية فى مداولات هذا المؤتمر وهو أمر يؤسف له سبباً فى جعل فحص المقترحين فحصا موضوعيا أمرا عسيرا بعض الشىء ولذا فلسنا نعلم وجهة نظر الحكومة المصرية فى هذين المقترحين . ولقد انفنا فى أثناء انعقاد هـــذا المؤتمر على الانتظار هذا القرار ، وانما سنسعى اليه بالطريقه المشروعة ، على أن هذا لايجعلنا فى حل من التزامنا تحديد موقفنا ازاء هذين المقترحين ، ومن رأيى انهما يختلفان اختلافا كبيرا فى كون الاقتراح الذى تقدم به الوفد الأمريكى كامل الى درجة عظيمة ، وليس من مهمة هذا المؤتمر بالطبع ان يدخل فى نقاش حول التفصيلات هنا وفى هذا الوقت ، ذلك لأن محاولة الوصول الى الكمال ستؤدى الى اضرار وربما فسرت من جانب الحكومة المصرية بانها قرارات متوقعة مما يجب ان تتخذ على كل حل عن طريق المفاوضات المشتركة ، واذا لم أكن قد اخطأت فهم زميلى المحترم رئيس الوفد الهندى فانى ارى انه قد امتنع فى بيانه عن تحديد النقطة الثالثة من اقتراحه تحديدا تاما ولست راغبا فى تجاهل السبب الذى دعاه الى اختيار نظرية مرنة كهذه ومع ذلك فانى اعتقد اننا نسعى هنا الى ايضاح جوهر مقترحاتنا على الاقل فيما يختص بالمبادىء ، لهذا السبب فان الوفد الالمانى يفضل المقترحات التى تقدم بها وفد الولايات المتحدة .

وفى الوقت نفسه اريد ان اضيف اننى أؤيد التعديـــلات التى اقترحها زميلى المحترم وزير خارجية باكستان والتى رفعها باسم وفده وباسم وفود تركيا واثيوبيا وايران . والوفد الالمانى مقتنع بأن مصر والدول المنتفعه بالقناة يجب أن تتعاون تعاونا وثيقا من أجل مصالحها المشتركة اذا كان لها ان تتيح اساسا دائما يعتمد عليه بأهدافها المشتركة ، ولذا يرى الوفد الالمانى ان من الصواب تضمين نص فى المعاهدة المقترحة مع مصر تسند بمقتضاه مسئولية إدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها الى هيئة مشتركة تتعاون فيها مصر والدول الاعضاء بغرض تنسيق مصالحها ودعمها والمحافظة عليها وأحب ان الاحظ بشىء من التوكيد أن جهازا رسميا كهذا سيتمشى فيما اعتقد مع الفكرة الاساسية لمقترحات الوفد

الهندى ، وينبغى لتسوية هذه المشكلة ان تدخل فى حسابنا حقائق هذا الموقف اذا قدر لها ان تلزم جانب الحكمة والتعقل واعتقد اننا يجب أن نمضى قدما على اعتبار أنه ليس هناك موقف مماثل لمشكلة القناة ويبدو لى ان المصالح السياسية والاقتصادية التى تملكها صاحبة القناة مصر الدولة ذات السيادة إذا فسرنا تلك المصالح تفسيرا صحيحا تتفق مع مصالح المنتفعين بالقناة ، ولكن إذا أخرجت من حسابى مسألة الملكية التى نحن متفقون عليها جميعا فانها تظهر لنا مطابقة لتلك المصالح نفسها ، وبخلاف ذلك فان مقترحات الولايات المتحدة تعنى بحق الملكية هذا ، لأنها تدعو إلى دفع تعويض سنوى لمصر مبنى على الخدمات التى تؤديها .

وأحب ياسيدى الرئيس أن أؤكد بوضوح وجهة نظر أخرى تضمنتها مقترحات الوفد الأمريكى ، وتلك هى إقامة لجنة تحكيم لتسوية أى منازعات يمكن أن تحدث من تعاون الدول المعنية أو فيما يتعلق بالفريق الثالث ، وهذه الفكرة تقتضى التأييد التام من جانبنا ، لأنها تدل على سبيل يجب أن يفتح إلى الوصول إلى اتفاقات دولية .

وفى بيانى الأول سبق ياسيدى الرئيس أن عبرت عن رغبة حكومة ألمانيا الاتحادية فى النهوض بتطور كهذا ، وإذا سمحتم لى يا سيدى الرئيس فانى سأعيد ذلك هنا اليوم ولا شك عندى فى أن المعاهدة التى نصبوا إليها أجمعين تنطوى على إدراك يجب أن يدخل فى تفكيرنا السياسى ، ويمتزج به ، ويصبح تراثاً مشتركا لنا جميعاً ، وأعنى بذلك أن تشابك المصالح بيننا لاينبغى أن يزيد من شقة الخلاف بل يجب أن يضيقها . وتعتبر الفكرة القائلة بأن دولة واحدة تستطيع أن تحقق مصالحها المشروعة على حساب مصالح دول أخرى لها مصالح ليست بأقل مشروعية عملا من أعمال الماضى . ويجب أن تستبدل بهذه الفكرة إدراك أن أية دولة يمكنها أن تخدم مصلحتها الخاصة بوسائل أفضل وأدعى إلى النجاح كلما لاءمت بين هذه المصلحة ومصالح الآخرين الحيوية وبذلك يمكننا أن نحقق وندعم رفاهية أممنا المختلفة ليس على حساب الأمم الأخرى ولكن بتأييدها فقط ويسر حكومة ألمانيا الاتحادية أن ترى الدول المجتمعة حول هذه المائدة تفحص هذه المقترحات من وجهة النظر هذه ، بل وجهة النظر هذه فحسب ، فاذا وافقت عليها الحكومة المصرية نكون قد برحنا هذا المؤتمر مؤمنين بأننا أدينا خدمة حاسمة للتعاون السلمى بين الأمم الحرة وخلق نظام دولى مستقر قائم على الثقة والرغبة فى التعاون .

بيانات الولايات المتحدة بعد المؤتمر ٢٥-٢٨ من أغسطس

بيان وزير الخارجية الأمريكى عند رجوعه من المؤتمر الذى ضم
٢٢ دولة فى ٢٥ من أغسطس

لقد أحدث مؤتمر لندن عن قناة السويس طرقا ترمى إلى حل سلمى عادل للمشكلات الخطيرة التى أثارها إجراء الحكومة المصرية .

فقد اجتمعت هناك ٢٢ دولة للنظر فى : كيف يمكن لهذا الممر المائى الذى دول تدويلا أبدياً وفقاً لمعاهدة سنة ١٨٨٨ أن يستمر يحق فى خدمة المصالح الحيوية للدول التى أصبحت تعتمد على القناة ؟ ومن بين هذه الاثنين والعشرين دولة اتفقت ١٨ من أوربا وآسيا وإفريقية تملك ٩٥ فى المائه من حمولة السفن التى تستخدم القناة على مبادئ إدارية لا بد منها لاعادة الثقة فى أن القناة ستخدم الأغراض المقصودة منها .

ونحن نأمل أن تحترم الحكومة المصرية الآراء التى أبديت بحكمة وصلابة وأن تستجيب لها باسهامها الذى لاغنى عنه فى إيجاد حل سلمى يتمشى مع مبادىء الأمم المتحدة وأغراضها .

بيان وزير الخارجية دالاس فى مؤتمره الصحفى ٢٨ من أغسطس

س ـ يا سيدى الوزير ، فيما يختص بمسألة قناة السويس : هل تعتبرون بديلا مقبولا لمشروع لندن ، أو كتنويع مقبول ـ ترك القناة تحت سيطرة مصر المادية مع ضمانات مصرية لحرية الملاحة للدول التى تستخدم القناة إما فرادى أو جماعات ؟

ج ـ الواقع أن القناة ظلت تحت سيطرة مصر المادية زمنا قصيرا وخاصة منذ أن انسحب البريطانيون من قاعدة السويس ، والقناة فى الأراضى المصرية ، وهذه حقيقة لا نزاع فيها أما السؤال الخاص بالترتيبات المتعلقة بالادارة المرضية فليس من شأن الولايات المتحدة الاجابة عنه ، ذلك أن الولايات المتحدة لاتعتمد مطلقا على قناة السويس ، وصحيح أن السفن الأمريكية تستخدم القناة ، فاقتصاد الولايات المتحدة لايتوقف على القناة أما اقتصاد العديد من الدول الأخرى فيتوقف على القناة ، ولذا فعلى هذه الدول أن يكون لها رأى

حول الترتيبات التى يمكن أن تعيد الثقة بحيث تظل اقتصادياتها معتمدة على القناة وكما قلت : هذا أمر ليس من شأن الولايات المتحدة أن تهتم به ، وإنما من شأن الدول الكثيرة التى يبلغ عددها العشرين ، والتى يعتمد اقتصادها على القناة ولقد حصلنا على آراء غالبية تلك الدول فى مؤتمر لندن ، وهذه الآراء بسبيل أن ترفع إلى الرئيس عبد الناصر فى مدى يوم أو يومين .

س ـ يا سيدى الوزير ، أعتقد أن رأيكم مهم جدا وخاصة بالنسبة للدور الذى قمتم به فى لندن ، فهل يمكن أن تذكروا لنا رأيكم الخاص فى أى الضمانات ستكون مرضية ـ الضمانات الجماعية هى أم الفردية .

ج ـــ لا أظن أن هذا السؤال تمكن الاجابة عليه أو تستبقى الاجابة عليه إجابة مجردة ، فالواجب يقتضى تحليل هذه المشكلة إلى عناصرها ، فهناك مشكلات عملية خاصة بالادارة ، منها مسألة المرشدين ، ومن يحق له أن يستأجر المرشدين ، ويستغنى عن خدماتهم ، ومن يقر نوع حركة المـــرور فى القناة ، ذلك جانب مهم من جوانب المسألة ، شبيه بالحالة فى مطار ملىء بالحركة حيث يتعين على الشخص ـــ الذى يعمل من برج الرقابة وخاصة عندما يكون الجـو رديئا ـــ أن يكون منصفاً فى السماح للسفن بالدخول ـــ ذلك موقف يتطلب مسؤليه عظيمة ، وعلى هذا القياس فمسألة نوع حركة المرور فى القناة مسؤلية كبيرة أيضا ، ثم هناك مسألة أخرى وهى : على من تقع مسؤلية المحافظة على تطهير القناة بدقة بحيث لا تتجمع الرمال فيها وتملؤها وعند ما نشرع فى التفكير فى هذه المسألة من حيث عناصرها الدقيقة أظن أن المشكلة تصبح قابلة للحل أو على الأقل هذا ما أرجوه ، ولا أظن أنه من الضرورى التفكير فى المشكله بلغة هذه الشعارات من امثال « القومية ضد الدولية » « أو القومية ضد الاستعمار » ـــ أو « آسيا ضد أوربا » الخ .. ، وحينئذ تصبح المشكلة غـــير قابلة للحل ، ولكن عندما تشرع فى التفكير فى الأشياء التى يجب عملها لإقامة الثقـــة فى أن القناة ستدار بجيدة وكفاية تصبح المسألة قابلة للحل ، ولا أقول أنها ستحل ، ولكن أنها ينبغى أن تحل

س ـ يا سيدى الوزير هل تعتقدون أن قرار الرئيس عبد الناصر باستقبال هذه اللجنة والاستماع إلى تقريرها عن مؤتمر لندن يعتبر إسهاما فى حل المشكلة .

ج ــ أعتقد ذلك ، على أنه لم يكن من المؤكد عندما قرر المؤتمر أن الرئيس عبد الناصر لم يقابل الوفد الذى كلفه مؤتمر لندن التحدث اليه ، والآن فقد قبل الرئيس ذلك وأظن أننا نتقدم باطراد إلى الأمام ، ومع أن النتيجه غير منظورة فانى أعتقد أن الخطوات التى اتخذها تدل على أن هناك رغبة أكيدة لدى الجانبين فى الوصول إلى حل سلمى .

س ـ يا سيدى الوزير هل يمكن أن تخبرونا : أيستطيع الرئيس عبد الناصر أن يجعل من حل هذه المشكلة حلا عادلا لا حرب فيه ؟

ج ـ إن سؤالك يثير نقطة ، واود أن اعلق عليها ، وهى أنه على حين كانت جميع الدول المشتركة فى مؤتمر لندن ما عدا دولة واحدة تسعى بحق إلى إيجاد حل عادل سلمى ـ شذت من بينها روسيا التى كانت فى أثناء المؤتمر كله تقوم بدعاية متطرفة بطريق الراديو باللغة العربية موجهة الى مصر الغرض منها جعل الأمر غاية فى العسر على الرئيس عبد الناصر بقبول حل عادل ، وكانت تلك الدعاية تحث الشعب المصرى على الاعتقاد بأن أى حل يأتى من مؤتمر لندن يعتبر استعماراً وتوسعاً امبراطورياً قائلة للشعب المصرى : إنه إذا قبل ذلك الحل .خضع مصر مرة أخرى للحكم الاستعمارى الذى كان قد أطاح به .

ذلك كان نوعاً رخيصا من الدعاية اضطلعت به روسيا فى أثناء انعقاد المؤتمر وفى صباح اليوم الذى كنت أتحدث فيه مع المستر شبيلوف موضحا له مشروعنا كانت الدعاية السوفيتية تهاجم المشروع الذى لم يكن قد قدم للمؤتمر وقتئذ ، ومع ذلك فقد هوجم بوصفه استعمارياً وتوسعيا ، وواضح أن الغرض المقصود من تلك الدعاية كان وضع العراقيل أمام الرئيس عبد الناصر ، حتى لا يقبل المشروع ولكنى أعتقد أن الرئيس عبد الناصر يتمتع بالنفوذ والسلطه اللذين يمكناه من قبول أى مشروع عادل ، وأعتقد أن مشروع الثمانى عشرة دولة يعتبر على العموم عادلا ، وسيتضح ذلك عندما يفصل تفصيلا عمليا كما ذكرت فى الإجابة على سؤال سابق ، ولذا فأنى متفائل بالموقف .

س ـ ياسيدى الوزير ، هل تشعرون أن أزمة السويس كانت تحدث إذا لم نكن قد سحبنا عرضنا الخاص بتمويل السد العالى فى أسوان ؟

ج ـ نعم أشعر أنها كان لا بد لها من أن تحدث على كل حال .

فبينما أشار الرئيس عبد الناصر إلى أن توقيت الإجراء الذى اتخذه لتأميم شركة قناة السويس قد أوحت به مسألة السد العالى فى أسوان فانه قرر أيضا أنه كان يفكر فى الأمر ويضع الخطط خلال عامين ، وأنا واثق من أنه كان سيحدث ماحدث على كل حال ، بل إن الرئيس عبد الناصر لم يحاول تبرير عمله بسبب سحب الإعانة الخاصة بالسد العالى ، ومهما يكن من أمر فسبب كهذا يعد تافها وأعتقد أن الخطوة التى خطاها الرئيس جمال عبد الناصر تعد جزءاً من برنامجه لتنمية نفوذ مصر أو كما يقول « مجد مصر » والزحف من نصر إلى نصر » تلك هى الأسباب التى ظل يدرسها عامين كما يقول .

س — يا سيدى الوزير إن صحافة مصر قالت عن الرئيس عبد الناصر : إنه صرح أمس فى القاهرة بدهشته من التعقيب المنسوب إليكم بأن معاهدة القسطنطينية تخلع على قناة السويس صفة دولية ، فنرجوكم أن تحدثونا عن معنى لفظة (دولية) الواردة بهذه المناسبة .

ج — لقد أنشئت قناة السويس بالطبع قبل أن تكون مصر دولة مستقلة عند ما كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وفى ذلك الوقت دولت بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ التى تنص على أن تكون ممرا مائيا حرا مفتوحا فى زمن السلم وزمن الحرب لسفن جميع الدول العظمى فى العالم ، وكانت المعاهدة مفتوحة لمن يريد الاشتراك فيها من جميع دول العالم ، ولم يدر بخلدى أن هناك شكا فى كون قناة السويس ممرا مائيا دوليا .

س — ياسيدى الوزير ، هناك بعض الشك فى أن الرئيس السابق ترومان قد عرض فى بوتسدام تدويل قناة بنما ، وأعتقد أنه قرر فى مذكراته ذلك ، ولكن الذين حضروا معه وقتئذ نفوا أنه عرض شيئا كهذا : فهل تذكرون هذا العرض .

ج — أظن أننى أستطيع أن أقول : أنه بحسب السجلات التى فحصت بمنتهى الدقة ، والتى فحصتها بنفسى لم يحدث مثل هذا العرض .

س — يا سيدى الوزير هل نوقش حق اسرائيل فى المرور بالسويس بأى شكل من الأشكال فى مؤتمر لندن ؟

ج — نعم .. لقد أثيرت تلك المسألة وقيل : أن مصر تتحدى قرار مجلس الأمن الذى اتخذ فى سنة ١٩٥١ فيما أعتقد ، والذى أعيد تأكيده فى سنة

١٩٥٣ والقاضى بأن سفن اسرائيل يحق لها بحسب معاهدة سنة ١٨٨٨ أن تمر ، وأن مصر لا يحق لها أن تمنعها من المرور •

س — يا سيدى ، الوزير لقد صرحت بعض السلطات المصرية بقلقها حول ما يعتبرونه مؤامرة من جانب فرنسا وبريطانيا بالضغط على مرشديها لترك قناة السويس : فهل تعرف ، شيئا عن هذه المؤامرة ؟ وهل تحس بأية مخاوف من أن المرشدين من أوربا الغربية الذين يعملون فى القناة سيتركونها ؟

ج — الواقع أنه لا شك من وجود القلق وبعض الفوضى بين المرشدين، ولا أدرى الى أى مدى يرجع ذلك الى السياسة ؟ ولكن مجرد ظن مصر أن السبب يرجع الى السياسة يشير بالضبط الى المشكلة التى تواجهنا هناك ، ففى عمل حساس كهذا ينبغى ألا يحدث نتيجة للسياسة يدعو المرشدين أن يدعوا المرض «الدبلوماسى» ولعل هؤلاء المرشدين وان كنت لا أعلم ، ولكن مصر على الأقل تظن ذلك — هؤلاء المرشدين الذين يقعون فريسة المرض فجأة ومن غير مقدمات — يفعلون ، ذلك لأن حكوماتهم أو الدوائر الوثنية الصلة بحكوماتهم تنصح لهم بأنه من الأفضل لهم ألا — يحضروا للعمل •

والذى نريد أن نفعله هو اقامة ادارة للقناة حيث يفصل بين هذه النقاط الحيوية الدقيقة مثل المرشدين وكفايتهم وتأديتهم لواجبهم ، ونوع حركة المرور الخ • وبين السياسة التى تنتهجها أية حكومة بذاتها فاذا كان من السىء أن تكون بريطانيا وفرنسا مارست نفوذا سياسيا من هذا القبيل فى الماضى فليس من الحكمة أن ندع حكومة أخرى تمارسه فى المستقبل •

وكما قلت فى لندن : ينبغى أن يكون الغرض فصل ادارة هذه القناة فيما يتعلق بجوانبها الفنية عن سياسة أية دولة، واذا كانت القناة كما يزعمون كانت خاضعة لسياسة بريطانيا وفرنسا فى الماضى فلسنا نصحح ذلك الخطأ باعادة اخراجه فى قالب آخر ولذا يجب أن تكون القناة فى المستقبل طليقة من النفوذ السياسى لأية حكومة، وحينئذ فقط تستطيع أن تخدم الغرض المقصود منها كممر مائى دولى عظيم يعتمد عليه •

س — يا سيدى الوزير ، ما هو الدور الذى تعتقدون أنه من واجب الأمم المتحدة القيام به فى هذا الشأن ؟

ج — فى اعتقادنا الذى تقدمنا به من مشروع فى لندن أنه مهما يكن نوع الوكالة أو اللجنة التى تضطلع بهذه المسئوليات فانها يجب أن تكون متصلة بالأمم المتحدة ، والواقع أننا لم نحاول فى وثيقتنا التى قدمناها فى لندن أن ندخل فى تفصيلات ذلك الاتصال وان يكن بعض المؤتمرين قد

اقترحوا أن يختاروا الأعضاء بوساطة الأمم المتحدة ، وربما بوساطة مجلس الامن أو ربما بوساطة الجمعية العامة على حين اقترح بعض آخر وجوب قصر ذلك الاتصال على رفع تقرير والحصول على مقترحات ، ولكن فكرة جعل ادارة هذا الممر المائى الدولى العظيم يحظى بجانب من مسئوليه الأمم المتحدة كانت قد ذكرت فى الاقتراح الذى تقدمنا به ، وأكبر ظنى أن أكبر جانب من هذه المسألة سيحظى بقبول الهنود والاندونيسيين والسيلانيين أيضا وهم الذين لم يتفقوا معنا على طول الخط فى مشروعنا فى جميع تفصيلاته وان تكن حكوماتهم تعطف على الكثير من جوانب اقتراحاتنا .

س — يا سيدى الوزير ، بالاشارة الى قولك الخاص بموقف روسيا ونشاطها نحو مشكلة السويس : هل تجدون دليلا منذ عودتكم على سعى الاتحاد السوفييتى الى الحيلولة دون ايجاد تسوية ومحاولة القضاء على المفاوضات ؟ .

ج — لا أريد أن أوجه الاتهامات حول دوافع القوم الآخرين ولكن هناك مبدأ قانونيا يقول أن « الانسان مفروض فيه أن يقصد النتائج الطبيعية التى تترتب على أعماله » . وأغلب الظن أننا بازاء موقف ينطبق عليه هذا المبدأ القانونى .

س — يا سيدى الوزير لنعد لحظة الى السويس ، واذا لم أكن قد أخطأت فانك لم تستعمل فى بيانك اليوم « تدويل » الادارة فهل هناك أى تغيير فى هذا الشأن على موقف الولايات المتحدة ؟

— لست واثقا من أننى استعملت لفظة « تدويل » فاذا لم أكن قد استعملتها ، كان السبب هو اننى حاولت أن أتبع النصح الذى أعطيته فى البداية لمحاولة التفادى من هذه العبارات الرنانة التى تحدث مصادمات لا فائدة منها ، ولكنى بالطبع قلت فيما أظن : أن القناة مدولة أساسا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

والآن عندما تأتى مسألة « الواجبات الادارية » كيف يمكننا أن نتيقن أن تلك الواجبات تؤدى بكفاية وبحيدة بعيدة عن النفوذ السياسى لأية حكومة ، فاننا نصل الى نتيجة يسميها البعض الادارة الدولية ويفضل بعض ألا يسموها كذلك ، وأظن أنه من الافضل التفكير فى هذه الأشياء بما نفعله فى الواقع .

وفى مدينة نيويورك تقع الأمم المتحدة ، ولا أظن أن أحدا يزعم أنه بسبب ترتيباتنا مع الأمم المتحدة أن مدينة نيويورك قد دولت فليس لنا صوت فى المبنى الذى تشغله الأمم المتحدة والموظفين الذين يعملون هناك ولست أظن أن فى هذا اخلالا بسيادتنا فللسكرتير العام بعض المسئوليات

التى يضطلع بها هناك والتى نعتبرها متفقة تماما مع سيادة الولايات المتحدة الكاملة ومع كرامتها فنحن لا نتحدث عن هل « دولنـــا » أو تخلينا عن « سيادتنا » على جزء حيوى من مدينة نيويورك ؟

س — ياسيدى الوزير يظهر أن هناك سوء تفاهم حدث بين حكومة بنما وحكومتنا حول العمل الذى تؤديه معاهدة بنما ، فهل لكم أن تعفجوا على هذا الموقف ؟ •

ج — لا علم لى بأى سوء تفاهم على الاقل فى الدوائر الرسمية ولكن الكثير من التخرسات حـــول وجوه الشبه بين قناة السويس وقناة بنما، والواقع أن الموقف مختلف تماما من وجهتين حيويتين :،

اولا : الجانب القانونى والقضائى للمشكلة : فقناة السويس مدولة وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨، على حين تعتبـر قناة بنما ممرا مائيا فى منطقة حيث تملك الولايات المتحدة بمقتضى معاهدة الحقوق التى تملكها فيمـــا لو كانت صاحبة السيادة فى الحقوق أو السلطة، وليس هناك معاهدة دولية تتيح للدول الأخرى أية حقوق على الاطـلاق فى قناة بنما ســـوى معاهدة مع المملكة المتحـــدة تنص على أن لها الحق فى الرسوم ذاتها ، من أجل سفنها مثلنا •

أما الجـانب الآخر من المسألة وهو مختلف جدا فيتعلق بالموقف العـالمى. ففى حالة قناة السويس هناك دول كثيرة تعتمد حياتها على ادارة القناة بحرية وكفاية وحيدة ، وهذه الدول مضطربة أشد الاضطراب ، لأنهـــا تخشى عـــدم وجود ذلك النوع من الادارة، وأن طريق حياتها ربما سيقطع وبحسب ادراكى فليست هناك دولة واحدة فى العـــالم تخشى أن يتعرض اقتصادها للخطر من اساءة استعمال حقوقنا فى قناة بنما •

اجتماع القاهرة بين الرئيس عبد الناصر ولجنة السويس

اعداد العدة لاجتماع القاهرة ١٤ - ٢٩ من أغسطس

رسالة من رئيس وزراء استراليا منزيس

الى الرئيس عبد الناصر ٢٤ من أغسطس

طلبت الى اللجنة المشكلة من ممثلي حكومات استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية والتي أتشرف برياستها ، ونيابة عن حكومات استراليا والدنمارك واثيوبيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولنــــدا والبرتغال واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، أن أنقل رجاء اللجنة الاجتماع بسيادتكم ووضع آراء هذه الحكومات بشأن قناة السويس أمامكم وشرحها لكم .

وترجو اللجنة من سيادتكم أن تفيــدوها بصفــة عاجلة ما اذا كنتم توافقون على الاجتماع بها لهذا الغرض ، واقترح أن يكون زمن الاجتماع ومكانه مسألة يتم تدبيرها بعد وصول اجابتكم على هذه الرسالة .

٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

رسالة من الرئيس عبد الناصر الى رئيس وزراء استراليا منزيس

٢٨ أغسطس

وصلتني رسالتكم بتــــاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ التي أبلغتموني فيها رجاء اللجنة المشكلة برياستكم والتي تضم ممثلي حكومات استراليا واثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية الاجتماع بي لوضع آراء الحكومات المذكورة الخاصة بقناة السويس أمامي وتفسيرها لي .

وأوافق على رغبة اللجنة في هذا الاجتماع المقترح .

٢٨ أغسطس .

رسالة من رئيس وزراء استراليا منزيس الى السفير المصرى فى لندن

٢٨ أغسطس

يا صاحب السعادة

لقد اجتمعت لجنتى ونظرت فى الرسالة الموجهة من رئيس جمهورية مصر بشأن اجتماعه باللجنة المذكورة فيما يختص بقناة السويس وأود أن أشكر لسيادته قبول اقتراحنا بعقد مؤتمر معه فى هذا الصدد .

أفيما يتعلق بمكان الاجتماع فنحن نفضل بلدا لا يعتبر معنيا بهذا الأمر مثل جنيف (وهذا سيخضع للتدابير التى ستتخذ مع السلطات السويسرية) ـ ولذا فنحن نقترح جنيف ولكن لما كان الأمر عاجلا جدا جدا نادرنا بالقول بأنه اذا لم يكن فى وسع الرئيس الاجتماع بنا فى أى مكان غير مصر فنحن على استعداد للذهاب الى مصر .

أما فيما يتعلق بالزمن فنقترح أن نصل الى مكان الاجتماع الذى يشير به مساء يوم الجمعة راجين الشروع فى المحادثات معه مباشرة بأسرع مايمكن .

وسأكون عظيم الامتنان اذا أمكنكم أن تنقلوا هذه الرسالة بالتليفون الى سيادة الرئيس مع الاشارة فى نفس الوقت الى أن الاسكندرية قد تصلح مكانا للاجتماع وخاصة بالنسبة الى مزاياها الجوية فى هذا الوقت من السنة فيما يعتقد البعض. على أننى لا أعلق أهمية حيوية على هذه النقطه . ذلك لأن رغبتى الصادقة مناقشه هذه الشئون مع سيادة الرئيس مناقشة كاملة صريحة راجين أن تساعد مناقشتنا على تخفيف حدة التوتر الدولى بأسرع ما يمكن .

وأكون شاكرا جدا اذا أبلغتمونى نتيجة هذه المكاتبات بأسرع مايمكن .

المخلص

(ى ـ ج . منزيس)

الى صاحب السعادة المسيو سامى أبو الفتوح

سفير مصر

لندن

رسالة من السفير المصرى فى لندن الى رئيس وزراء استراليا منزيس

٢٩ أغسطس

السفارة المصرية

٧٥ جنوب شارع اودلى
لندن و١٠٠
٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦

يا صاحب السعادة

بالاشارة الى كتاب سعادتكم بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦
كلفنى الرئيس أن أبلغكم نيته فى الاجتماع باللجنة فى القاهرة يوم الاثنين ٣ سبتمر سنة ١٩٥٦ ٠
فاذا وافق اللجنة ذلك وأبدته بأسرع ما يمكن أكون شاكرا ٠
كذلك أكون شاكرا اذا تسلمت تفصيلات قيام اللجنة ووصولها وكذلك أسماء الأشخاص المرافقين لها ٠

المخلص
س ٠ أبو الفتوح

و ٠ ج ٠ منزيس
الوفد الاسترالى
فندق سافوى
لنـــدن

رسالة من رئيس وزراء استراليا منزيس الى السفير المصرى فى لندن

٢٩ اغسطس

تحريرا فى لندن ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ ٠

يا صاحب السعادة

أكون شاكرا اذا تفضلتم ونقلتم الى سيادة الرئيس جزيل شكرى على رسالته التى سلمتمونى اياها هذا المساء ٠
وتوافق اللجنة الخماسية على اقتراح سيادته الاجتماع به فى القاهرة يوم الاثنين ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ٠
وسيبلغكم سكرتير لجنتى بأسرع ما يمكن التفصيلات عن تشكيل اللجنة وكذلك البيانات الأخرى المطلوبة ٠

المخلص
ر ٠ ج ٠ منزيس

صاحب السعادة
المسيو سامى أبو الفتوح
سفير مصر
لنـــدن

المذكرة التى ألقتها لجنة السويس فى اجتماعها مع الرئيس عبد الناصر

٣ سبتمبــــــر

المذكرة

لقد كلفتنا ١٨ دولة تستخدم قناة السويس أكثر من غيرها بالتوجه الى الحكومة المصرية فنتقدم اليها بالنيابة بعض المقترحات الخاصة بمستقبل ادارة القناة، ونشرح للحكومة المصرية طبيعة هذه الاقتراحات وأهدافها . ونص هذه المقترحات مرفق مع هذا .

ومعلوم أن الدول التى نتحدث باسمها تعتبر مصالحهـــا الاقتصادية الحيوية مما يؤثر عليها مستقبل القناة تأثيرا عميقـا ، وتؤمن هذه الدول ايمانا عميقا بأنه اذا قدر للقناة أن تصان وتتطور كممر مائى مفتوح لتنتفع به سفن جميع الدول ـ وجب أن تفصل عن السياسة وأن توضع ادارتهـــا على أساس يتيح لها تحقيق أقصى درجات الثقة والتعاون بين الدول .

ونود فى نفس الوقت أن نصرح بأن الدول التى نمثلها لم تعالج هذه المشكلة بأية روح عدائية ، ذلك أن العلاقات مع مصر لهـــا تاريخ ودى طويل ، وأن كثيرا من الأمم التى نتحدث باسمها كانت خلال الحربين العالميتين على اتصال ودى ومجد مع مصر ولقد رحبنا جميعا باحراز مصر سيادتهـا الكاملة واستقلالها التام ، ونود الا يعتبر اى شىء نفعله أو نقترحه الآن ماسا بكرامة مصر القومية أو سيادتها، وهاتان النقطتان قد وضحتا بجلاء فى كل ما دار فى مناقشات مؤتمر لندن وما بدا فيه من اتجاه .

وفى اعتقـــادى الراسخ أن ابرام معـاهدة عـــلى الأسس المبينــــة فى مقترحاتنا ستكون فى مصلحة مصر وجميع الدول والأفراد التى تستخدم القناة ، ولا ريب فى أنها ستساعد على اعادة نوع من السـلم الدولى الذى يحتاجه العالم الآن .

فاذا خيل الى أحد أن مانقترحه يتعارض مع حقوق مصر فى السيادة على القنـــاة التى تجرى فى أرض مصرية ، فواجبنا منذ بدء مناقشاتنا أن نصرح بعدم اعتقادنا بأن معاهدة سنة ١٨٨٨ وأية معاهدة من النوع الذى نقترحه كملحق لمعاهدة سنـــة ١٨٨٨ تؤثر بأية حال على حقوق مصر فى السيادة ، بل وجود هذه الحقوق والاعتراف بها بصفة دائمة يعـــد الأساس الذى تقوم عليه مقترحاتنا وأن رغبتنا كما هى حاجتنا فى اقامة جهاز خاص لادارة القناة وصيانتها وترقيتها ، تلك القناة التى تعترف بالسيادة المصرية فى الوقت الذى تخدم فيه لزمن طويل فى المستقبل

ليس فقط مصالح مصر الواضحة ولكن مصالح جميع المنتفعين بهذا الممر المائى البالغ الخطورة ٠

ونحن على ثقة بأن مناقشاتنا ستمضى ودية على هذه الأسس ،ولو بدا للبعض أن هناك اختلافا فى المبادىء ، لا يمكن التوفيق معه فنحن لا نعتقد أن ذلك صحيحا ، وسيكون من سوء حظ العالم اذا كان الأمر كذلك ، ولأننا واثقين بأن المفاوضة لابرام اتفاق يستند على مبدأ أساسى يحقق مصالح الجميع — حضرنا الى مصر ، وسعينا الى عقد مؤتمر مع حكومة مصر ، وسنبذل غاية جهدنا بأسلوب يتفق مع العقل للظفر بتسوية سليمة على قواعد العدل للطرفين فندعم القناة مستقبلا بحيث نخرجها من الخلافات السياسية ، ونتيح لها فرصة خدمة الأغراض السلمية لملايين كثيرة من الشعوب ، فى جميع أنحاء العالم ٠

الملحق

الحكومات المصدقة على هذا البيان بوصفها مشتركة فى مؤتمر لندن عن قناة السويس والمعنية بالموقف الخطير الخاص بقناة السويس ٠

والساعية الى حل سلمى يتمشى مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها ٠

والمعترفة بأنه من ناحية احترام حقوق مصر فى السيادة وتقرير حقها فى تعويض عادل منصف عن استخدام القناة يجب أن تحل حلا كافيا ، ومن ناحية أخرى يجب المحافظة على قناة السويس بوصفها ممرا مائيا دوليا طبقا لمعاهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٠

وتعتقد اللجنة لتحقيق أغراض هذا البيان ، بأن تعويضا عادلا منصفا يجب أن يصرف لشركة قناة السويس البحرية العالمية، وأن التدابير اللازمة ستتخذ بصدد هذا التعويض ، ويجب أن يكون هناك نص خاص بالتحكيم فى حالة الخلاف فى الرأى،وستشملها التسوية النهائية التى يدور حولها التفكير فيما يلى :

تشترك فى التعبيرات عن وجهات نظرها هذه :—

١ — تؤكد هذه الدول أنه ، وفقا لما هو مقرر فى ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ يجب اقامة « جهاز يرمى الى كفالة حرية استخدام قناة السويس البحرية فى كل الاوقات لجميع الدول»

٢ — وهذا الجهاز الذى يقام يجب أن يضمن مع الاحترام الواجب لحقوق السيادة المصرية ما يأتى :—

أ — ادارة القناة وصيانتها بكفاية تعهد علينا ، بوصفها ممرا مائيا دوليا حرا مفتوحا مأمونا طبقا لمبادىء معاهدة سنة ١٨٨٨ ٠

ب — فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية أمة .

جـ — مكافأة مصر مقابل استخدام قناة السويس مكافأة عادلة منصفة تزداد كلما انسعت طاقة القناة للانتفاع بها أكثر .

د — رسوم القناة مخفضة وفقا للمقتضيات الآنفة الذكر ، ودون أرباح فيما عدا (ج) المذكورة فوق هذا الكلام .

٣ — ولكى تحقق هذه النتائج على أساس دائم يعتز به يجب أن يكون طبقا لمعاهدة تناقش مع مصر حول هذا الموضوعات : —

١ — ترتيبات رسمية للتعاون مع مصر والدول المعنية الاخرى فى ادارة القناة وصيانتها وترقيتها ، وتنسيق مصالحها المختلفة فى القناة والمحافظة عليها ، وتحقيقا لهذا الهدف تقع على عاتق لجنة قناة السويس مسئولية ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسيعها لتتيح لحركة مرور السفن أن تزداد ، وخدمة لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر ، وتمنح مصر هذه اللجنة جميع الحقوق والتسهيلات التى تتفق مع أداء مهمتها كما هو مبين هنا ، وتحدد صفة اللجنة فى المعاهدة الآنفة الذكر .

وأعضاء اللجنة — بالاضافه إلى مصر — لهم ان يضموا اليهم دولا أخرى، تختار بطريقة يتفق عليها وتكون من بين الدول المشتركة فى المعاهدة باعتبار الانتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، وتكون اللجنة بحيث تضطلع بمسئولياتها من أجل تحقيق أفضل النتائج الادارية فقط من غير تحريض سياسى لمصلحة أو ضد أى منتفع بالقناة

وترفع اللجنة تقارير دورية الى الأمم المتحدة

ب — لجنة تحكيم لفض أية منازعات حول المكافأة العادلة التى تدفع لمصر أو أية شئون أخرى تنشأ عن ادارة القناة

جـ — العقوبات الفعالة على أى اخلال بالمعاهدة من جانب أى طرف من أطرافها أو أية دولة أخرى مع النص على معالجة أى استخدام للقوة أو أى تهديد باستخدامها للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو ادارتها لأن ذلك تهديد للسلام واخلال بأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة

د — النص على الاتصال المناسب مع الأمم المتحدة واعادة النظر كلما دعا الامر

رسالة من رئيس وزراء استراليا الى الرئيس عبد الناصر ، ٧ سبتمبر

جرت مناقشات فى جو تسوده المجاملة والصراحة وتقدير المسئولية، على أن تلك المناقشات كشفت عن اختلافات عميقة فى الاتجاه والمبدأ

مما يدل بوضوح على عدم جدوى استئناف النقاش ، ولذا نرى من المفيد أن تدون لجنتي في قالب موضوعي مختصر — أغراض مقترحات الدول الثمانية عشر وطبيعة الأسباب التي تستند عليها . ويبدو أن هذا من المرغوب فيه ، لأنه لما كانت محادثاتنا قد جرت على انفراد دون أن تدون ودون رسميات ، ولا أحد منا يرغب في حدوث أى سوء فهم مستقبلا من جانب الدول التي فوضتنا أو من جانبكم حول ما تقدمنا به الى حكومتكم من مقترحات — فقد أبيح لنا تقديم هذه المقترحات نيابة عن الثمانية عشر دولة الاتية الممثلة في مؤتمر لندن كما يلى (وفقا لحروف الهجاء) : استراليا والدنمارك واثيوبيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج والباكستان والبرتغال واسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية (أبدت اسبانيا تحفظا في مؤتمر لندن نقل اليكم)

ولا بد أنكم لاحظتم منذ البداية أن الدول الثمانية عشر لم تحاول الوصول الى أى رأى مشترك حول صحة قانون مصر الخاص بالتأميم أو عدم صحته . وذلك لأن مؤتمر لندن أحس بأن مناقشة هذه النقطة لن تجدى حيث لم تكن للمؤتمر سلطة اتخاذ أى قرار قضائى ، ولذا رؤى من الأفضل عمليا صياغة مقترحات بذاتها تفترض أن التأميم قد وقع فعلا ويعينون وفقا لهذا النظام ويستطيعون أن يؤدوا أعمالهم بطريقة لا تمت الى السياسة بصلة كما يفعل قضاة محكمة العدل الدولية اذا توفر حسن النية وسلامة القصد .

وكما أكدنا خلال محادثاتنا أنه اذا قدر لقناة السويس أن تكون ممرا مائيا دوليا بحق كما تنص عليه معاهدة سنة ١٨٨٨ يجب أن تبقى القناة بعيدة عن السياسة : مصر أو أية دولة أخرى .

ولقد أبلغتنا سيادتكم بجلاء وصراحة اعتقادكم بأن القناة لا يمكن أن تنفصل عن سياسة مصر لأنها جزء من الأراضى المصرية والممتلكات المصرية وردا على ذلك أوضحنا أنه اذا قدر للقناة أن تبقى خاضعة خضوعا تاما لأغراض مصر السياسية وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ فان الدول الكثيرة التي تنتفع بالقناة سيتعين عليها ادراك الحقيقة ؛ وهى أن نوع تجارتها الخارجية ستكون فى أى وقت خاضعة لقرارات مصر وحدها ، ونحن بالطبع على علم برأيكم القائل أن هذا وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ولكن إذا حدث أن تضمنت هذه المعاهدة نصا لاعتبارات مكفولة بضمان حرية الملاحة على أنه في الامكان حدوث تمييز لأغراض سياسية في حركة المرور وارشاد السفن وهو ما لم تفعله المعاهدة المذكورة ، وأنه لا مفر من اختلاف الرأى حول فرض رسوم القناة التى هى تحت سيطرة مصر

وحدها على أساس مقتضيايات الميزانية المصرية مع امكان زيادتها الى النهاية القصوى التى يمكن لحركة المزور أن تحتملها وأن تطوير القناة مستقبلا قد يكون خاضعا لاعتبارات الميزانيــة وهو خطر يتعين على أية دولة ترغب في تمويل هذا المشروع أن تتفاداه ٠

ولهذا السبب ، ومن أجل مصلحة مصر ومصالح المنتفعــين اصررنا على وجوب اقامة الهيئة التى توجه ادارة القناة بحيث توحى بالثقة العالمية ، وتتيح الفرصة للحصول على الاموال المطلوبة نسبة للشعور بالضمان السائد من جانب من يطلب اليهم توفــير تلك الأموال

وباختصار قد اقترحنا مع اعترافنا التا م بسيادة مصر أن يعهد الى هيئة (تشكل طبقا لمعاهدة دولية) بادارة القناة وصيانتها وتوسيعها ٠ هـــذه الهيئة تضم أعضاء من الامم المختلفة بما فيها مصر بداهة ولهـــا سلطات ومسئوليات مالية ضخمة، وحيث أننا نعتقد بأن ممرا مائيا دوليا مثل قناة السويس يجب ألا يصبح اداة سياسية لاية دولة أو مجموعة من الدول اقترحنا ألا يكون أعضاء هذه الهيئة مجـــرد مندوبين عن أية دولة أو ملزمين باتباع ارشادات سياسية . بل على العكس قلنا : أن الدول الموقعة على المعاهدة يجب أن تختارهم على أساس صفاتهم الشخصية ومقدرتهم واستقلال رأيهم وتجاربهم ، وصحيح أن المعاهدة التى نقترحها انما عبـــارة عن نظـــام بين الحكومات ، وأن تعيين أعضاء الهيئة ان الامر سيضطلع به الحكومات ، ولكننا نعتقد أن الافراد الدين فى المراكز الرئيسية هم من رعايا الدول الاخرى، ومن رأى مصر نفسها أنه من المرغوب فيه وجوب استمرار الادارة فى أيدى موظفين مهرة ، ولا يمكن كفالة مثل هذا الاستمرار فيما نعتقد ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية والمنتفعين بالقناة ٠

لقد أحسسنا بوجهة نظركم التى تتمسكون بها فى صلابة، والتى تقول بأنه لا محل لسلطة لها صفة دوليــة فى القناة ، لان اعتقاد سيادتكم هو أن مصر نفسها قادرة على توجيـــــه مستقبل القناة وضمانه ، ولم تتحد شط معاهدة سنة ١٨٨٨ او التصريحات الصادرة طبقا لتلك المعاهدة حـــول حرية القناة ٠

وردا على هذه النقطة رأينا أنه من الضرورى أن نعرض عليكم بصراحة وبشكل موضوعى بعض الاعتبــارات ذات الاهمية الحيوية من وجهة نظر الثمان عشرة دولة التى نمثلها ،والتى تملك فيما بينها أكثر من تسعين فى المائة من السفن التى تعبر القناة ،ولقد بلغت حركة المرور فى القنـــاة نقطة يمكن وصفها بأنها النهاية القصوى وكيما نحافظ على القناة حتى فى شكلها الحالى ينبغى لنا أن نتيح لها خدمات موظفين من ذوى المهارة العالمية والخبرة

الفنية فى الهندسة والنقل،والموظفون الحاليون قد وصلوا الى ما هم عليه الآن فى مدى طويل من الزمان . ولو أن هناك عددا متزايدا من الموظفين المصريين الا أن معظم الذين يحتلون المراكز الرئيسيه هم من رعايا الدول الاخرى ، ومن رأى مصر نفسها أنه من المرغوب فيه وجوب استمرار الادارة فى أيدى موظفين مهرة ، ولاتمكن كفالة مثل هذا الاستمرار فيما نعتقد ما لم تكن هناك صفة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية وبين المنتفعين بالقناة .

على أن الامر لا ينتهى عند هذا الحد ، اذ من الواضح أن مصر يمكنها أن تحظى بنصيب وافر متزايد من الارباح نتيجه لازدياد حركة المرور فى القناة اذا استطاعت القناة أن تحتفظ بثقة كبار المنتفعين بها ، ويمكن لعدد ناقلات البترول التى تعبر القناة أن يتضاعف ضعفى أو ثلاثة أضعاف فى مدى سنين قليلة اذا وجدت هذه الثقة ولكى تواجه حركة المرور هذا وجب علينا تطوير القناة، وستكون التكاليف باهظة اذا تمت توسعة القناة أو تعميقها أو بناء فروع لهـا أو شق قنوات تجاورها ، فاذا قدر لهذه التكاليف أن تتوفر من ايرادات القناة فى مدى الزمان من غير تخفيض محسوس فى دخل مصر من القناة ،أو فرض زيادة فى الرسوم وجب أن توفر من الاموال التى تحصل من زيادة حركة المرور ، وهذه الزيادة تأتى فقط اذا ظل المنتفعون يثقون فى القناة ،ويجب أن لا يغرب عن البال أن الزيادة فى الرسوم ستكون عبئا ثقيلا على ملايين الشعوب فى العالم الذين يدفعون فى النهاية تكاليف البضائع التى تحملها السفن عبر القناة . فاذا لم تكن التوسعه ضرورية فذلك لأن المنتفعين قد انعدمت ثقتهم وأن الكثير منهم قد اهتدى إلى الطريق حيث يتفادى الاعتماد على القناة ، ولذا فان المنفعة التى قد تظفر بها مصر ستقل كثيرا .

ولقد قلنا مرارا أن اقامة مثل هذه الهيئة التى نقترحها سيوحى بالثقه بين الدول المنتفعه ، فى أن الاعتمادات المالية المطلوبة يمكن توفيرها بحيث لا تتحمل مصر وحدها عبء هذه الشئون وكذلك أكدنا أنه طبقا لمقترحاتنا لن يكون هناك حملة اسهم من الأفراد ، والدولة الوحيدة التى ستحصل على ايراد سنوى مضمون من القناة ستكون مصر .

وأوضحت لسيادتكم مرارا وتكرارا أن اقامة هيئة لقناة السويس من النوع الذى نقترحه يعتبر فى نظر مصر سيطرة أجنبية واستيلاء اجنبيا فاجبنا أن الحقيقة هى أن اى نظام لتأجير القناة لا يمكن أن يعتبر سيطرة أو استيلاد إذا قابلته مصر بمطلق حريتها ، وأبلغكم انعسون أن مفاوضاتنا كلها كانت ترمى إلى الظفر بمثل هذا الاتفاق .

بقى أمران مهمان طرا أثناء مقترحاتنا يتعين علينا توكيدهما :ـ

الاول : هو اقتراحنا وجوب انشاء صلة بين الأمم المتحدة وبين الهيئة

الجديدة بعد انشائها طبقا لمعاهدة دولية وقد حدث هذا فيما يتعلق بالبنك الدولى وفقا لاتفاق مع الامم المتحدة كان له اثر جعل البنك «وكالة ذات اختصاص» طبقا لميثاق الامم المتحدة ، يؤثر بالطبع على حرية البنك فى ادارة اعماله، والاتصال بين الهيئة التى نقترحها وبين الامم المتحدة بصورة مماثلة يستطيع فى اعتقادنا أن يجلب الرضى فى جميع أنحاء العالم، وان يدعم الثقة والامن الدوليين اذا أجيز .

كذلك اقترحنا انشاء لجنة تحكيم لفرض المنازعات حول التعويض المنصف لمصر عن القناة، وربما حدثت منازعات اخرى خلال السنين المقبلة تكون واحدة أو أكثر من الدول المؤسسة طرفا فيها ، فاذا لم يتيسر حل مثل هذه المسائل بالاتفاق وجب عرضها على لجنة تحكيم مستقلة تتمتع بالثقة الدولية ، ولم تقصد مقترحاتنا الى ان لجنة التحكيم المذكورة ستكون السلطة التى تعالج المشكلات العادية التى تطرأ أثناء الادارة مثل المطالبات التى قد تنشأ خاصة باستخدام الافراد أو بالعقود مع صغار المتعهدين والعقود التى تجرم خاصة بمثل هذه المسائل العادية انما هى عقود يوقع عليها فى مصر فى أغلب الاحيان ، وتكون خاصة للمحاكم المصرية ولن تكون للجنة التحكيم صفة الا فى المنازعات ذات الصفة الدولية .

وفى مؤتمر لندن تم الاتفاق بين جميع الدول المشتركة فيه على أن أى اتفاق يبرم يجب أن يكون عادلا بالنسبة لمصر، وأن يحترم سيادة مصر الاقليمية احتراما كاملا ، وقد عرضنا الامر كله على سيادتكم بتلك الروح وتلك الرغبة، ولهذا السبب أوضحنا مرارا اننا ــ بينما نمثل الدول المنتفعة بالقناة نهتم اهتماما بالغا وملحا بالظفر بأقصى قدر ممكن من الثقة ومن ضمان حرية القناة ومستقبلها ضمانا فعالا ، وقد وردت فى مقترحاتنا بعض المزايا البارزة التى تعود على مصر ،والتى ناقشناها نقاشا طويلا ونجملها الآن فيما يلى :ــ

أ ــ حيث أن ملكية مصر للقناة معترف بها فمن مصلحة مصر العظمى أن تمضى فى صيانة القناة وتحسينها وجعلها مجيدة على مر السنين .

ب ــ وتضطلع الهيئة الجديدة بالاعباء المالية التى تتضمنها هذه الصيانة والتحسين مستقبلا ، ولهذا تخلى مصر من هذه المسئولية .

ج ــ ومصر وحدها هى التى تحصل على فائدة من القناة .

د ــ يتفق على تعويض حملة أسهم شركة قناة السويس تعويضا عادلا منصفا .

هـ ــ تخفيف حدة التوتر الخطير الذى يسود العالم الآن على أساس

ترضى عنه الدول المنتفعة بالقناة ويتفق اتفاقا تاما مع كرامة مصـــر واستقلالهـــا وملكيتهـــا ، وبذا يتم الاسهام فى تسوية سلمية للمشكلات الدولية .

وقد فهمت اللجنة انكم اتخذتم موقفا لا يمكنكم معه قبول المقترحات الأساسية التى وضعت أمامكم . وأكون شاكرا إذا تفضلتم سيادتكم بابلاغ اللجنة بها إذا كان ما فهمه اللجنة صحيحاً مع الأسف تكون اللجنة قد أدت المهمة التى عهدت بها اليها الدول الثمانى عشرة وهى عرض هذه المقترحات وتفسيرها وتحرى موقف الحكومة المصرية بشأنها ، وفى هذه الحال لن يكون هناك شىء أمام اللجنة ســـوى أن تطالب من سيادتكم استقبالهـــا فى الوقت الذى يناسبكم لتتيح لها الا ستئذان فى الانصراف بعد اجراء آخر مشاورات معكم » .

المخلص (ر.ج.منزيس

سيادة الرئيس عبد لناصر
رئيس جمهورية مصر

رسالة من رئيس وزراء استراليا (منزيس) الى الرئيس عبد الناصر ينقل فيها الاقتراح الاسبانى ، ٧ سبتمبر

يا صاحب السيادة

فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس تقدم الوفد الأسبانى برجاء هو : أنه فى حالة عجز لجنة السويس عن الوصول الى اتفاق مع سيادتكم حول مسألة اللجنة الدولية الخاصة بقناة السويس يجب على لجنة السويس المذكورة أن تقـــدم اليكم المقترحات الاسبانية فى المؤتمر .

ولذا فقد طلبت الى لجنة السويس أن ألفت أنظاركم الى المقتـــرحات الاسبانية التى نرفق نصها مع هـــذا الكتاب .

المخلص
(ر.ج. منزيس)

المرفقات
المقترحات الاسبانية
صاحب السيادة
الرئيس جمال عبد الناصر
رئيس جمهورية مصر
(مرفقات)

يقترح الوفد الاسبانى تعديل الفقرة ٢ الواردة في بيان الثمانى عشرة دولة كما يلى

٣ • وتحقيقا لهذه النتائج على أساس يعتمد عليه يجب أن تنشأ طبقا لمعاهدة جديدة :—

أ ــ ترتيبات رسمية من التعاون بين مصر والدول المعنية الاخرى فى ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيقها والمحافظة على مصالحها المختلفة فى القناة ، ولهذا الغرض يجب أن يكون هناك تمثيل كاف للمجموعة الدولية التى تستخدم القناة فى اللجنة المصرية التى تديرها وتصونها وترقيها •

ب ــ وقد قصد بالقناة ، بطبيعتها ، خدمة جميع الأمم •

وفى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ، ووفقا للمادة ١٤ من الفرمان الموقع عليه من خديوى مصر تقرر أن تكون القناة والموانىء التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممرا محايدا لجميع السفن التجارية الآتية من بحر الى آخر دون أى تمييز أو منع أو تفضيل خاص بالاشخاص أو الجنسيات •

وهكذا ادخلت حرية المرور فى القانون الذى يمنح الشركة امتيازها ولم يكن ثمة أى ضمان دولى غير صفة الشركة العالمية •

وفى خلال العشرين سنة الاولى تطور نظام الضمانات الدولية تطورا تدريجيا مع تطور الشركة نفسها ، وهذا النظام قدر له أن يحظى بالموافقة النهائية فى معاهدة سنة ١٨٨٨ •

وفى تلك السنين الاولى كان قد تقرر أن تبقى حرية المرور عبر القناة وان يوضع نظام معتدل فرض الرسوم دون تمييز ، وكذلك كفالة أمن القناة وصيانتها من الامور التى يجب على المجموعة الدولية أن تشرف عليها •

وفى سنة ١٨٧٣ قررت لجنة دولية المستويات التى تفرض الرسوم على أساسها وفى ذلك الوقت صرحت تركيا التى انتقلت حقوقها والتزاماتها الآن ــ بعدم احداث أى تغيير فى شروط المرور عبر القناة فيما يختص بالرسوم الا بموافقة الباب العالى الذى لا يتخذ قرارا الا بعد الوصول الى اتفاق مقدما مع الدول المعنية بالامر •

وفى سنة ١٧٨٥ اجتمعت لجنة دولية أخرى لتضع ، وفقا لاحكام تصريف لندن قانونا تقليديا : أن ينشأ نظام خاص يرمى الى ضمان حرية استخدام قنة السويس البحرية فى كل الاوقات لجميع الدول •

ومن التفصيلات المهمة التى لها دلالتها الخاصة أن اللجنة المذكورة وهى التي وضعت مشروع معاهدة القسطنطينية بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٨٨٨ ــ اجتمعت بدعوى من حكومات البلاد الاوربية الهامة •

وبالاضافة الى ذلك استكملت هذه المعاهدة النظام الذى وضعت بمقتضاه حرية الملاحة فى هذه القناة طبقاً لفرمان صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ومؤيده للامتيازات التى منحها صاحب السمو الخديوى ، لقد قرأت هذه الفقرات من الديباجة الخاصة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ التى تربط هذه الوثيقة بالشركة العالمية فى النهاية أصبح النظام الذى انشق طبقا لفرمان سنة ١٨٦٦ واستكملته معاهدة سنة ١٨٨٨ هو النظام الذى نتج من الامتياز الممنوح للشركة العالمية وادارة القناة بواسطة شركة قناة السويس كانت بحق — كما قال المستر ايدن فى ١٢ سبتمبر — جزءا من النظام الذى يرمى الى ضمان حرية استخدام القناة بواسطة جميع الامم المعنية وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

واذا كان لابد لنا من المضى فى تحليل النصوص وتفسير الحقائق فان النقاط التاليه تبرز أمامنا بوضوح .—

أنشأت الشركة العالمية للدول الاوربية الكبرى التى تمثل جميع المنتفعين بالقناة فى النصف الثانى من القرن التاسع مؤتمر باريس الذى انعقد فى سنة ١٨٨٥ ، لاستكمال النظام الحالى بواسطة ضمانات دولية رسمية . وكانت تلك الدول فى الواقع هى التى تولت اداء الخدمات الدولية العامة باسم المنتفعين بالقناة وكل ما فعلته تركيا أنها منحت حق المرور فى جزء من أراضيها ولاتستطيع مصر وقد حلت محل تركيا أن تمارس اليوم سلطات بشأن مؤسسة دولية تؤدى خدمة عامة .

فماذا يبقى من حجة مصر ؟

ليست الشركة العالمية خاضعة للقانون المصرى فحسب ، ووجودها بوصفها مسئولة عن ادارة القناة يكون عنصرا مهما فى الضمانات التى أنشأتها معاهدة سنة ١٨٨٨ .

ولذا فان عمل مصر الذى أممت به الشركة العالمية غير قانونى ، اذ ليس فى وسع الحكومة المصرية تأميم مرفق دولى قصد به بداهة أن يظل كذلك الى الابد . وليس فى وسعها أيضا أن تستبدل هيئة حكومية مصرية تدير القناة من أجل المصالح القومية البحتة بالشركة العالمية وهل يمكن لاحد أن يحتج بأن الحكومة المصرية كانت تستطيع أن تؤمم القناة فى سنة ١٨٨٨ فورا بدون المعاهدة ؟ بالطبع لا .. ولا يحق لها أن تفعل ذلك اليوم دون الاخلال بمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وليست هذه المسألة مسألة سيادة ، لأنه فى سيادة كل دولة مستقلة خاضعة لبعض القيود ، وخاصة بالقيود الناشئة : عن معاهدة تبرم بمطلق الحرية والاختيار .

ولا يكفي أن نقرر بجلاء حقوق مصر وحقوق المنتفعين بالقناة • على حدة ، ولكي يكون لنا هدف في هذه القضية التي تناقشها يجب علينا أن نرجع بها الى العلاقة السياسية ، التي يعد رئيس الدولة المصرية مسئولا عنها من أول الأمر •

في ٢٦ يوليو كان هم الكولونيل ناصر الاول ـ حسب تصريحاته ـ هو الانتقام لسحب العرض الذي كانت قد تقدمت به حكومة الولايات المتحدة منذ بضعة شهور مضت لتمويل انشاء السد العالي في أسوان •

وواضح أن تأميم شركة قناة السويس بالنسبة لرئيس الدولة المصرية عبارة عن اجراء للانتقام ولا شك أن هذا الهدف يخالف أهداف معاهدة سنة ١٨٨٨ ولا يرتبط بأى علاقة بحرية المرور عبر القناة •

وبالاضافة الى ذلك نجد في خطاب الرئيس المصري الذى القاه في ستة وعشرين من يوليو دعوة الى العنف واثارة الكراهية ضد الاجانب ، وليس هذا كله الا تبريرا للقرار الذى اتخذ بتأميم شركة القناة السويس ، فقد قال الرئيس ناصر في ذلك الخطاب : سنستعيد جميع حقوقنا ، فان كل هذه الاموال الخاصة بالشركة ملكنا ، ومصر صاحبة القناة •

وقد صرح الرئيس المصري في عدة مناسبات أنه قد اتخذ قراره لرفع مستوى المعيشة بين مواطنيه وترقية الاقتصاد القومي •

ولو أن ذلك كان الغرض الوحيد للرئيس جمال لاستطاع بيسر أن يحصل على اتفاق دولى ، لان فرنسا لم تنازع مصر حقها في الظفر بتعويض عن منح امتياز في جزء من أراضيها يتيح لها أن تستثمر رأس المال الضروري لترقية الاقتصاد المصري •

على أن الاساليب التى أتبعها رئيس جمهورية مصر ، وكذلك التهديدات التى تضمنها قانون التأميم أعطت فكرة مخالفة عن نواياه •

فلم تقصر الحكومة المصرية في انذار شركة قناة السويس فحسب بل ان مكاتب الشركة وأجهزتها قد احتلها الجيش المصرى والبوليس المصرى بالقوة •

كما احتجزت أرصدة الشركة ، ويقضى قانون التأميم بأن يظل موظفو الشركة في أعمالهم تحت أوامر السلطات الجديدة •

وأعمال كهذه لابد لها من أن تثير الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، ولذلك اتخذت الاجراءات العسكرية المعروفة •

واذا كنا نعمل بقصد عدوانى لما صبرنا هكذا منذ ستة وعشرين من

يوليو ولما سعينا مرارا للتفاوض أو الالتجاء الى مجلس الامن • والذين يظنون أن الأحتياطات التى اتخذناها لم يكن لها مايبررها عليهم أن ينظروا اليها وفقا للتطورات الاخيرة ، وذلك : أنه فى مدى الاسابيع القليلة الماضية تغيرت لهجة الرئيس ناصر حتى أصبحت خطبته الاخيرة لايمكن مقارنتها بخطابه الذى القاه فى ٢٦ من يوليو •

وبالاضافة الى ذلك ظلت سفن عديدة تعبر قناة السويس دون أن تدفع رسوم المرور للسلطات المصرية •

واخيرا و بالرغم من أحكام المادة ٥ من قانون التأميم استطاع مرشدو القناة وموظفوها ترك مصر دون أن يتعرضوا للعقوبات أو سوء المعاملة •

ويؤسفنا اننا لانستطيع الامتناع عن الربط بين هذه الترخيصات التى أتاحها رئيس الدولة المصريه وبين المخاوف الى يكون قد احس بها خاصة بالتحركات الفرنسية البريطانية المضادة • على أننا اضطررنا الى استبعاد مشكلة قناة السويس عن مجال العاطفة والعنف حيث وصما الرئيس ناصر باقواله وعماله

وفى خلال المؤتمرات الدوليه الاخيرة اجملت الحكومة الفرنسية الاسباب التى قد تؤدى الى حل لمشكلة القناة •

ولم يحدث أن شك أحد فى سيادة مصر على أراضيها وعلى منطقة القناة بنوع خاص ، فقد تم الاعتراف بها طبقا لفرمان ١٩٥٦ • على ننا نعتقد بأن إحترام التزامات المعاعده يعتبر من مقتضيات العصر ولم تفكر الحكومة الفرنسية حق الشعب المصرى فى الحصول على نصيب عادل من الفوائد التى تعود من استخدام القناة بواسطة : سفن الدول الاجنبية •

ومن ناحية أخرى لاتزال الحكومة الفرنسية تعتقد أن الواجب يقتضى بتنظيم المرور عبر القناة بواسطة هيئة دولية ، وهى تضع حدا فاصلا واضحا فى هذا الشأن بين التنظيم والاشراف • وهذا يحق للمنتفعين بالقناة أن يتيقنوا أن ترتيبات حركة المرور ، وتحديد الرسوم وتعيين المرشدين وأعمال الصيانة أو ترقية القناة ستنفذ دائما مع مراعاة مصالح المنتفعين المشروعة •

فاذا طرأت إعتبارات وطنية خالصة فى أى لحظة تزعزع من حركة المرور إضطرب تدفق التجارة بين أوربا وآسيا •

وبهذه المناسبة تحضرنا سابقة تدعو الى القلق الم ترفض الحكومة المصرية تنفيذ توصية مجلس الامن الخاصة باستخدام السفن الاسرائيلية لقناة السويس ؟

ولقد كتب أحد الاداريين التابعين للسلطات المصرية التى أنشئت فى

٢٦ من يوليو قائلا : أن مصر تستطيع أن تغلق القناة فى وجه السفن التابعة لاية دولة فى حرب مع مصر ، وأن تتخذ تدابير أقل شدة مثل تفتيش السفن التابعة لدولة معادية والسفن المحايدة التى تعاون العدو أو تنجز معه تموين هذه السفن وشحنها وتمضى فى القول بان الحكومة المصرية تنظم المرور فى القناة بالطريقة التى تراها . فتصريحات كهذه تبرر مخاوفنا . وهذا هو السبب فى أننا قررنا التزام المبادىء الخاصة بالادارة الدولية طالما أن مبدأ الاشراف الدولى لايفى بمقتضيات الموقف . والذى يحدث فى إدارة القناة اليومية هو التمييز والتعطيل والصعوبات التى ترمى معاهدة سنة ١٨٧٨ إلى تفاديها .

وعلى أساس الآراء التى أجملتها الآن ظلت الحكومة الفرنسية أكثر من شهرين سعى الى وسائل لايجاد حل سلمى للمشكلة التى أوجدها الرئيس ناصر بقراره المعروف .

وبعد أن رفعت الى الحكومة المصرية فى ٣٠ من يوليو مذكرة احتجاج على الطريقة الاستبدادية الذى اتخذت بها التدابير دعت الحكومة الفرنسية الى مؤتمر يضم ٢٢ دولة تمثل ٩٥ ٪ من التجارة التى تعبر القناة . وقد وجهت الدعوة الى ذلك المؤتمر للاشتراك مع الحكومتين البريطانية والامريكية ، وكان الغرض منه البحث عن امكان استنباط نظام دولى يكفل تنفيذ المبادىء الواردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ دون الاخلال بمصالح مصر ، وفى مدى ستة أيام استطاعت ثمانى عشرة من هذه الحكومات الاشتراك فى المؤتمر المذكور

البلاغ المشترك الصادر من لجنة السويس

والحكومة المصرية ، ٩ سبتمبر

البلاغ المتفق عليه

انتهت المباحثات التى جرت بين الرئيس ناصر واللجنة التى تكونت من ممثلى استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية تحت رياسة المستر روبرت ج . منزيس رئيس وزراء استراليا والتى حدثت فى القاهرة بين ٣ و ٩ سبتمبر .

وقد عرضت اللجنة مقترحات ثمانى عشرة من الدول المشتركة فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس وشرحتها وتسلمت بدورها حكومة مصر آراء فى شأنها .

وقد انهيت المناقشات بطريقة صريحة خالية من الرسميات ، وستبرح اللجنة القاهرة ، وتقدم تقريرها عن نتائج المناقشات الى الامم التى عهدت اليها بتقديم مقترحاتها .

تقرير لجنة السويس، ٩ سبتمبر

تقرير لجنة السويس عن المهمة التى عهدت بها اليها ثمانى عشرة دولة من الدول التى شهدت المؤتمر الخاص بقناة السويس : —

١ — أن حكومات استراليا والدنمارك وأثيوبيا وفرنسا وجمهوريه المانيا الاتحادية وإيران وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والباكستان والبرتغال وأسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة الامريكية — قد عهدت فى الثالث والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ — الى ممثلى حكومات استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية برياسة رئيس وزراء استراليا المستر منزيس بالتوجه ، نيابة عنها ، الى حكومة مصر وعرض اراء الحكومات المذكورة الخاصة بقناة السويس عليها ، وشرح أغراضها وأهدافها والتحرى عما اذا كانت مصر على استعداد لقبول التفاوض من أجل ابرام معاهدة على أساس تلك الاراء وتتضمن هذه الآراء وثيقة (ملحق ١) الصادرة من مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس ·

٢ — وقد عينت حكومات استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية لهذا الغرض المندوبين الآتية اسماؤهم ، ليشكلوا لجنة تعرف بلجنة السويس :—

استراليا — رايت اونرايل ر·ج—منزيس رئيس الوزراء ·

أثيوبيا — صاحب السعادة اتواكليلو هايت — وولده وزير الخارجية ··

ايران — صاحب السعادة الدكتور ع · ج · ارد لان وزير الخارجية ·

الولايات المتحدة — أونرايل جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية أعقبه انرايل لوى ز · هندرسون ، السفير بوزارة الخارجية الامريكية · ·

٣ — وانفذت اللجنة الى رئيس جمهورية مصر ، عن طريق السفير المصرى فى لندن، فى الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٥٦ رجاءها الاجتماع برئيس الجمهورية وشرح أراء الثمانى عشرة دولة المذكورة للرئيس كما وردت فى البيان. فأعدت العدة لاجتماع لجنة السويس برئيس الجمهورية فى القاهرة يوم الاثنين الثالث من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وعلى ذلك سافر أعضاء اللجنة الى القاهرة · ·

٤ — وأفادت اللجنة من الزمن الذى مضى بين تعيينها فى الثالث والعشرين من أغسطس وبين سفرها الى القاهرة فى الثانى من سبتمبر للحصول على معلومات عن الجوانب العملية فى ادارة القناة ، كما فحصت اللجنة بالتفصيل معنى مقترحات الثمانى عشرة دولة وأهميتها ،

فاجتمعت كل يوم للمناقشة فى لندن والقاهرة ، حيث عقدت ١٦ جلسة .

٥ — وفى أول اجتماع للجنة مع رئيس الجمهورية ظهر الثالث من سبتمبر أعدت العدة للمناقشات التى تلت ذلك ، وفى هذا الاجتماع ترك رئيس اللجنة مع رئيس الجمهورية مقترحات الحكومات الثمانى عشرة الى جانب مذكرة تفسيرية توضح الغرض من رحلة اللجنة ، وتؤكد الروح التى تواجه بها مهمتها (ملحق ٧) ، وكانت الاجتماعات مع رئيس الجمهورية تتم عادة فى الساعة السابعة مساء وشهدها رئيس الجمهورية يرافقه صاحب السعادة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وقائد الجناح على صبرى مدير مكتب الرئيس ، وكذلك أعضاء اللجنة الخماسية .

وجرت المناقشات فى أمسيات الثالث والرابع والخامس من سبتمبر وتناول أعضاء اللجنة العشاء على مائدة رئيس الجمهورية فى الخامس من سبتمبر

ثم اجتمعت اللجنة برئيس الجمهورية فى التاسع من سبتمبر . واستمرت الجلسات فى الغالب ساعة ونصف الساعة تقريبا وأديرت فى جو غير رسمى ، وكان النقاش صريحا ومن غير محاضر جلسات ، ولم تزود الصحافة بأية معلومات أو ارشادات أثناء المحادثات ، والى جانب ذلك عقد بعض الاعضاء بما فيهم رئيس اللجنة مناقشات على انفراد مع رئيس الجمهورية .

٦ — وخلال اجتماعات الثالث والرابع والخامس من سبتمبر نوقشت باسهاب طبيعة المقترحات للحكومات الثمانى عشرة وآراء الحكومة المصرية حول تلك المقترحات ، على أنه قد وضح بجلاء عند نهاية الاجتماع الخامس من سبتمبر أن رئيس الجمهورية لم يكن على استعداد لقبول المبادىء الاساسية للمقترحات التى قدمتها اللجنة ، فقد أصر على وجوب وضع ادارة القناة تحت سلطة مصر مباشرة ، وكانت هناك بعض الفقرات الفرعية وردت فى مقترحات لندن لم يعد من الضرورى مناقشتها حتى النهاية بعد الاخفاق فى الوصول الى اتفاق حول المبادىء الرئيسية ، ولذلك قررت اللجنة أن ترفع الى رئيس الجمهورية كتابة ، وفى حدود المختصر الوافى التفسيرات وأمثلة الجوهرية عند تقديم المقترحات ومواجهة النقاط التى أثارها رئيس الجمهورية ، وقد سلمت تلك التفسيرات والأمثلة الى رئيس الجمهورية فى السابع من سبتمبر فى كتاب موقع عليه من رئيس اللجنة ، وحيث أن الكتاب المذكور يحوى ملخصا وافيا عن سير مناقشات اللجنة فقد ورد بنصه الكامل فى هذا التقرير من قبل .

ويلاحظ من الاطلاع على هذا الكتاب أن اقتراحا قد عرض على الرئيس ناصر طلب اليه فيه أن يؤيد اللجنة عدم امكان قبول المقترحات الاساسية التى وضعت أمامه نيابة عن الحكومات الثمانى عشرة .

وفى الوقت ذاته بعث رئيس اللجنة بكتاب آخر الى رئيس الجمهورية أرفق به نسخة من المقترحات التى تقدمت بها اسبانيا فى مؤتمر لندن، وفى الملحق ٨ نسخة من هذا الكتاب مرفقة مع مشتملاته :

فأجاب رئيس الجمهورية مؤيدا القول بأنه لا يسعه قبول هذه المقترحات ، وعند تسلم خطاب رئيس الجمهورية انتهت مهمة اللجنة ، ذلك لانها قدمت لحكومة مصر وشرحت لها مقترحات الدول الثماني عشرة، وتأكدت من أن المقترحات المذكورة غير مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس للدخول فى مفاوضة لابرام معاهدة ، ولذا بارحت اللجنة مصر صباح اليوم العاشر من سبتمبر بعد أن زارت رئيس الجمهورية مساء التاسع من سبتمبر مستأذنة فى السفر .

ويتعين علينا أن نضيف الى ما تقدم أننا اضطلعنا بمهمة تقديم وتفسير مقترحات لندن فى تعاون تام مع رئيس الجمهورية ، على أننا ، فيما يتعلق بجوهر المقترحات المذكورة ، لقينا مقاومة صلبة ضد أي اشراف على ادارة القناة وتطويرها من جانب أحد غير حكومة مصر نفسها ، وبالرغم من الجهود الطيبة التى بذلناها فى صبر بالغ وجدنا أنفسنا وجها لوجه على الدوام أمام تعبيرات مثل « الاستعمار المشترك » و « السيطرة » و « الاستيلاء » وغير ذلك مما دل على الميل الى مقابلة المنطق بالمنطق ، ونتيجة لذلك رفضت مقترحات الدول الثماني عشرة الجوهرية رفضا باتا .

استراليا الامضاء : ر . ج . منزيس رئيس اللجنة

أثيوبيا الامضاء : أكليلو

ايران الامضاء : ع . ج . ارضلان

السويد الامضاء : أوستين أنديين

الولايات المتحدة الامريكية الامضاء : لوى . هندرسون

٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦

ثم أضاف رئيس اللجنة الى ما تقدم قوله :-

هناك حقيقة جديرة بالاعتبار، خاصة بمناقشاتنا سوء داخل اللجنة أو مع حكومة مصر ، تلك هى : أن ممثلى الدول الخمس المنتمين الى خمس قارات مختلفة استطاعوا أن يتعاونوا فى انسجام واتفاق فى الآراء ، وانى لمدين بالشكر لزملائى الذين أحرزوا هذه النتيجة بما أبدوه من ضروب العزم والحزم المماثلين بمصدر قوة لى أعانتنا جميعا على تجنب الجدل والاكتفاء بالمناقشات الشفوية وذلك أننا من البداية حتى النهاية ظللنا نؤمن بعدالة مقترحاتنا [illegible] الامضاء : روبرت ج . منزيس

من اجتماع القاهرة الى مؤتمر التحويل الشفهى [illegible]

من اجتماع القاهرة الى مؤتمر السويس الثانى

التطورات الموقوتة ، ١٠ — ١٧ سبتمبر

بيان وزير خارجية أمريكا دالاس ١٠ سبتمبر

لقد أصبت بخيبة أمل بالغة لرفض الرئيس ناصر رئيس جمهورية مصر المقترحات التى تقدمت بها ثمانى عشرة دولة تمثل الامم الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ ، والمنتفعة أكثر من غيرها بالقناة ، والتى تعتمد اقتصادياتها كثيرا على القناة ، فلقد عرضت هذه الدول التى تنتمى الى أوربا وآسيا وافريقيا واستراليا وامريكا مقترحات ترمى الى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، والغرض منها ايجاد تعاون مثمر بين مصر والدول التى لها حقوق طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، فهذا التعاون ولا شىء سواه هو الذى سيتيح لممر السويس المائى خدمة الغرض المقصود منه كما ينبغى [*]

ونحن كلنا مدينون بالشكر للجنة الخماسية التى قدمت مقترحات الدول الثمانى عشرة وقامت بشرحها فى القاهرة باسلوب هادىء مقتدر، ونخص بالثناء رئيس اللجنة منزيس رئيس وزراء استراليا الناطق بلسان تلك الدول الساعية الى حل سلمى بناء .

وبالرغم من أن التطورات الاخيرة مخيبة للامال الا أن المنتفعين بالقناة طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ لهم حقوق مفروض فيها، حسب الديباجة الوارده فى المعاهدة المذكورة ، « ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية فى كل الاوقات ولجميع الدول » .

وهذه الحقوق باقية ،ويجب السعى اليها على الدوام وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة الذى يعتبر من أغراضه الاساسية ايجاد ظروف يمكن بها المحافظة على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولى .

البلاغ الصادر عن المحادثات البريطانية الفرنسية

التى جرت فى لندن ، ١١ سبتمبر

تفاوض رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها فى رقم ١٠ داونتج ستريت مساء العاشر من سبتمبر ، ثم مرة أخرى فى صباح ١١ من سبتمبر

وكان الغرض العام من هذا الاجتماع النظر فى الموقف الذى طرأ نتيجة لرفض الرئيس المصرى ناصر الموافقة على مفاوضات أساسها المقترحات الصادرة من الدول الثمانى عشرة الخاصة بتنظيم قناة السويس مستقبلا

ولقد أثنوا على المهارة والصبر والاتحاد منقطع أبدته اللجنة الخماسية

برياسة رئيس وزراء استراليا فى شرحها المقترحات المذكورة للرئيس ناصر ».

وذكر الوزراء ان حكومتيهما قد عملتا منذ البداية طبقا لاغراض الامم المتحدة ومبادئها ».

وكان الصدى السريع فى نفوسهم من الاجراء الذى اتخذه الرئيس ناصر من جانب واحد هو الا شتراك مع حكومة الولايات المتحدة فى عقد اجتماع تدعى اليه الامم المعنية بالقناة بما فيها مصر لمناقشة هذا التهديد الظاهر لمصالح عدد كبير من سكان العالم .

وبالرغم من أن مصر رفضت الحضور مع الاسف ، الا أن المؤتمر قد نجح فى وضع خطة صادقت عليها الدول التى تمثل أكثر من تسعين فى المائة من مصالح المنتفعين بالقناة ، وكانت الخطة المذكورة جد عادلة بالنسبة لجميع المعنيين بالامر الى جانب أنها تحترم سيادة مصر ومصالحها احتراما تاما . واتفق الوزراء فيما بينهم أن رفض الرئيس ناصر التفاوض على الاساس المذكور قد أحدث موقعا جد خطير وناقش الوزراء التدابير الواجب اتخاذها مستقبلا ، وتوصل الى اتفاق تام بشأنها .

ومن دواعى سرور الوزراء أنهم لاحظوا أن الاحداث الاخيرة قد دلت بوضوح على عزم فرنسا وبريطانيا على المحافظة على حكم القانون فى الشئون الدولية .

وصرح الوزراء بعزيمتهم على تنمية التعاون بينهم ، ليقاوموا بالوسائل التى تتفق مع مقتضيات الاحوال - أى مساس استبدادى بالحقوق التى أوجدتها الاتفاقات الدولية ، وكذلك أى اجراء لا يتمشى مع العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولى الاخرى ».

بيان الرئيس ايزنهاور فى مؤتمره الصحفى ١١ سبتمبر

س — (جون ل . ستيل ، تايم مجازين) : ياسيدى الرئيس ، يخيل يخيل إلينا أن المفاوضات حول السويس قد وصلت إلى صخرة تحطمت عليها ، أفهل تتفضلون بافادتنا عما إذا كانت هذه البلاد مستعدة لابداء اتجاه آخر ، واذا كان الامر كذلك فما هو هذا الاتجاه ؟

الرئيس — انكم تعلمون أن بلادنا قد كرست جهودها منذ البداية لايجاد حل سلمى لمشكلة السويس ، وبفضل مساعى وزير الخارجية دالاس اجيزت مقترحات الدول الثمانى عشرة وأنفذت الى الرئيس ناصر الذى رفضها شكلا وموضوعا ليس لخيبة أمل وزير الخارجية دالاس فقط بل لخيبة أملى أنا كذلك بالطبع ، واعتقد أيضا أن جميع العالم المهتم بهذا

الشأن قد أصيب بيأس ، لان الخطة المذكورة كانت تمثل آراء الثماني عشرة أمة حول الطريقة التى يمكن بها مراعاة سيادة مصر والدفاع عنها فى الوقت الذى يستطيع الافراد ممارسة الحقوق التى كفلتها معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ٠

وبهذه المناسبة فقد أدت اللجنة الخماسية عملا فائقا ، ونحن مدينون لهذه اللجنة بالشكر وخاصة رئيس الوزراء منزيس الذى كان مثالا للباقة والصبر والدبلوماسية ، والآن قد وصلنا الى نقطة يبدو لنا منها أن الرئيس ناصر بسبيل التقدم بمقترحات على أن مقترحاته حسب علمى حتى هذه اللحظة ليس فيها سوى «دعونا نعقد مؤتمرا » وليس هناك نقطة جوهرية يمكن أن يقوم عليها مؤتمر ، فلم يرد ذكر تفصيلات عن الزمان أو المكان أو أى شىء آخر أعلمه ٠

ومع ذلك فان أية مقترحات يتقدم بها الرئيس جمال ستفحصها حكومة هذه البلاد بجد ، وفى أثناء ذلك فنحن على اتصال وثيق مع جميع أو عدد من الحكومات لاجراء مشاورات دبلوماسية حول الخطوة التالية الواجب اتخاذها ٠

س ـ (روث بس ٠ منتجومرى) : ياسيدى الرئيس لنفرض أن بريطانيا وفرنسا التجأتا الى القوة مستقبلا فهل تؤيدها هذه البلاد فى ذلك ؟

الرئيس ـ الواقع يامس منتجومرى أننى لا أدرى على وجه التحديد ماذا تعنين بلفظة « تؤيدهما » ٠

فأنت تعلمين أن هذه البلاد لن تدخل حربا قط ما دمت مثل مركزى الحالى ، وما لم يدع « الكنجرس » إلى الانعقاد وإعلان مثل هذه الحرب ، ويستثنى من ذلك الاعتداء المفاجىء الذى لا مبرر له على هذه الأمة ، حيث يقتضى الدفاع عن النفس الاستجابة السريعة فى الوقت الذى يدعى الكنجرس فيه إلى الانعقاد .

ولذا فاننا لن ندخل حربا بالطبع إلا تحت هذه الظروف .

فاذا حدث نوع من العدوان من جانب مصر على الانتفاع السلمى بالقناة بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية ، يمكنك القول بأننا سنعترف بأن بريطانيا وفرنسا ليس أمامهما طريق سوى الاستمرار فى استخدام القناة حتى ولو تعين عليهما أن يكون أعنف من مجرد الابحار عبر القناة .

وإنى لعلى اتصال بالأمم الأخرى حول جميع التدابير التى يمكن اتخاذها ومع ذلك فهناك أشياء كثيرة يمكن أن تقع بحيث أعتقد أنه من الأفضل القول بأننا نجرى مشاورات مع الجميع .

س ـ (جون سكلى) : يا سيدى الرئيس فى الثامن

من غ سطس أثناء مناقشتكم مشكلة السويس أخبرتمونا أنكم لا تعتقدون فى ذلك الوقت أنه من المرغوب فيه عرض الأمر على الأمم المتحدة ، لبطء إجراءاتها.

والآن وقد انتهت محادثات القاهرة دون الوصول إلى اتفاق ما هو رأيكم فى إمكان عرض هذه المسألة على الأمم فى هذه الوقت؟

الرئيس — أفضل أن أقول . أننى واثق من عرض المسألة على الأمم المتحدة قبل اتخاذ أية خطوة يمكن أن تسمها أكثر إيجابية ومادية ، ولا أدرى ما إذا كان الوقت الحاضر مناسبا .

والشىء الوحيد الذى أستطيع أن أفعله هو إعادة بيانى ثانية ، وهو أننا نتشاور مع جميع أصدقائنا فى كل أنحاء العالم حول هـــذه المسألة لمعرفة أفضل خطوة نخطوها بعد الآن .

س — (ريتشارد ل . ويلسون ى الرئيس :

هل تنتظر حكومة الولايات المتحدة فى التعاون مع الحكومات الأخرى فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على مصر ؟

الرئيس — فى كل وقت تحدث فيه صعوبات مثل هذه تتحرك الأشياء أو توقف أو يعجل بها ، وأظن أنك تستطيع أن يسمى هذه الأشياء عقوبات اقتصادية .

ولم يوضع أمامى قط برنامج للعقوبات الاقتصادية ، بل ولم يعرض على حتى هذه اللحظه قط .

س — (إيرل هـ . قوسى ، واشنطون ستار) : ياسيدى الرئيس إذا فرض أن المرشدين والمهندسين غير المصريين تركوا العمل يوم السبت كما قالوا وتعطلت بذلك حركة المرور فى القناة ، أو أوقفت ، فهل تظنون أن بريطانيا وفرنسا ستجد مبرراً لاستخــدام القوة لإعادة الإدارة التى يرضى عنها الموظفون غير المصريين ؟

الرئيس — لا علم لى بالإدارة ، وكل ما تقرره معاهدة سنة ١٨٨٨ هو أن هاتين الدولتين قد كفلت لهما المعاهدة حرية استخدام القناة . والآن إذا كانتا قد كفلت لهما المعاهدة حرية الاستخدام فانها توفر الوسائل التى يمكن بواسطتها تحقيق التعاون مع مصر ، وأظن أنهما تجد أن مبرراً لإتخاذ خطوات التفاوض مع الرئيس ناصر من أجل حرية استخدام القناة . على أننى لا أظن أن ذلك يعنى أنه يحق لهما فى تلك اللحظة استعمال القوة ، وانما أظن أننا اقتنا الأمم المتحدة

لنقضى على العدوان ، وأنا شخصيا لا أكون طرفا فى أى عدوان إذا أمكن تفاديه أو معرفته قبل وقوعه .

س — (تشالمرزم . روبرتس

ياسيدى الرئيس ، فيما يختص بمسألة السويس . . . رئيس الوزراء

الرئيس — لا أفهم ما تقول يامستر روبرتس

س — (روبرتس) : فيما يختص بمسألة السويس

الرئيس — نعم

س — (روبرتس) : — رئيس الوزراء ايدن والرئيس موليـه قالا فى بيانهما اليوم أن حكومتيهما على اتفاق تام ، على حدقولهما ، حول الاجراءات الواجب اتخاذها فى هذه الحال فيما بعد .

فهل فى حديثك عن التعاون مع الحكومات الأخرى يعنى أننا طرف فى أية اتفاقات بين بريطانيا وفرنسا حول هذه النقطة

الرئيس — لا أن حديثى لا يعنى شيئا لم أقله ؛ وإنما قلت أننا نتشاور لمعرفة الخطوة التى يحسن بنا أن نخطوها .

س — (طومس ن . سكروث

ياسيدى الرئيس ، لنفرض أن الموقف فى السويس تدهـور ففى أية نقطة تقررون استدعاء الكونجرس إلى الانعقاد ؟

الرئيس — لن أحاول الاجابة على هذا السؤال .

بيان وزير الخارجية دالاس فى مؤتمره الصحفى

١٣ سبتمبر

وزير الخارجية دالاس : إننى آسف لحضورى متأخرا دقيقة أو دقيقتين ، ولكنى ظننت أنه قد يكون من المفيـد إذا أبطأت فى الوصول إلى هنا ريثما تتمكنون من تسلم نسخة من البيان الذى أعددته لإلقائه عليكم (يشرع فى تلاوة البيان الصحفى رقم ٤٨٥) .

إن الولايات المتحدة — كما أوضحنا بجلاء — تسعى إلى إيجاد حل سلمى عادل لمشكلة السويس ، ومن أجل ذلك تعاونا من أعماق قلوبنا فى مؤتمر لندن الذى

اشتركت فيه إثنتان وعشرون دولة ، وهناك فى لندن اشتركت ثمانى عشر دولة بما فيها الولايات المتحدة تمثل أكثر من ٩٠ فى المائة من أصحاب السفن التى تعبر القناة — فى التعبير عن أفكار ترمى إلى توفير الأساس الذى يتفق مع العقل . فيما ظننا ، لتدبير إدارة القناة وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وقد عرضت تلك الآراء على حكومة مصر وفسرت لها بواسطة لجنة خماسية برياسة مستر روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا ، ولم يسع حكومة مصر قبول التفاوض على الأسس التى اقترحتها الغالبية الساحقة من المنتفعين بالقناة ، وفى هذه الظروف كان لابد من النظر فى الخطوات التالية الواجب اتخاذها لتحقيق تسوية عادلة وسلمية معا .

وقد أورد رئيس وزراء بريطانيا إيدن فى خطابه أمس فكرة إنشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس ، وقبل أن يلقى خطابه المذكور كانت الولايات المتحده قد أبلغته أنه إذا اقترحت المملكة المتحدة إقامة جمعية للمنتفعين وحدها أو بالاشتراك مع دول بحيث تنظم تلك الجمعية بواسطه الدول الثمانى عشرة المؤيدة لمقترحات لندن ، أو بواسطه بعضها وغيرها ، فان الولايات المتحدة سوف تشترك فى مثل هذه الجمعية ، ونحن نفترض أن هيئة كهذه ستعمل بالوكالة عن المنتفعين ، وتمارس نيابة عنهم الحقوق التى كفلتها لهم معاهدة سنة ١٨٨٨ ، كما تسعى إلى نوع من التعاون مع مصر يحقق النتائج التى ضمنتها المعاهدة المذكورة .

واشتركت الدول الثمانى عشرة عند اجتماعها فى لندن فى اتخاذ خطة مشتركة لمعالجة المشكلة وهى تشعر أن من مصلحتها تنسيق جهودها .

وهناك بعض اشياء واضحة جلية فيما اعتقد : —

١ — للدول المنتفعة حقوق بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨

٢ — وهذه الحقوق لا يمكن الغاؤها من جانب مصر وحدها

٣ — ومن الطبيعى ان يسعى المنتفعون الى العمل متعاونين حينما تتعرض حقوقهم التى يملكونها للخطر .

ولذا فاننا نعتقد انه من الحكمة وجوب استمرار التعاون بين المنتفعين بالقناة ، . . . ولانعتقد ان فى الامكان المحافظة على حقوقهم اذا كانت كل دولة ستعمل منفردة ، كما اننا نعتقد ان التعاون مع مصر فى هذه الظروف يمكن تحقيقه اذا نظم المنتفعون صفوفهم فحسب ، ليتسنى لهم التعامل مع مصر مشتركين ، وليتسنى لمصر ان تتعامل مع الجميع

واذكر انني قلت في مؤتمر صحفي عقد هنا منذ اسبوعين او ثلاثة : ان الصعوبة العظمى في هذا الموقف ليست في ان المشكلات نفسها غير قابلة للحل ، بل لان المشكلات اصبحت غير قابلة للحل في غمار التعبيرات الضخمة من امثال « السيادة » و « الكرامة » و « المجد » و « الشرق ضد الغرب » . . . الخ ، وتصبح المشكلات قابلة للحل اذا حللناها الى عناصرها الاصلية مثل من هم الذين سيعملون مرشدين ؟ واين سيكونون ؟ وهل هم مرشدون اكفاء ؟ وهل يحق لنا ان نختار المرشدين بانفسنا اذا كانو اكفاء ؟ او من حق مصر ان تفرض على سفننا مرشدين تختارهم هي ؟ وما هو نوع حركة المرور ؟

والآن نعود الى محادثاتنا في القاهرة ، أي محادثات اللجنة التي مثلنا فيها المستر هندرسون بجدارة والتي تزعمها بكفاية منزيس رئيس وزراء استراليا ، على ان اعضاء اللجنة لم يسعهن ان يضعوا المشكلة على تلك الاسس ، ولكن ربما — وهذا ما تأملة — اذا اخذنا مشكلات الادارة من ايدى الدبلوماسيين والسياسيين ووضعناها بحيث تتعامل شركات الملاحة مع قوم عمليين من جانب مصر — امكن لهذه المشكلات ان تقبل الحل .

س — ياسيدي الوزير : اذا قاومت مصر هذه الخطة فهل هناك طرق سليمة اخرى تفكر فيها ؟

ج — إذا لم نستطع وضع برنامج على مستوى عملي من أجل تمرير السفن في القناة بشروط مقبولة ، وإذا كان لا بد من استخدام القوة المادية لمنع المرور أصبح واضحا فيما يختص بالولايات المتحدة أن الحل هو أن تبعث بسفنها حول رأس الرجاء الصالح ، وهذا بالطبع يقتضي تكاليف وصعوبات ، وبعض التأخير كما أننا درسنا المشكلة برمتها بعناية بالغة ، ونعتقد أنها قابلة للحل .

س — يا سيدي الرئيس : هل صدق الرئيس ايزنهاور على خطابك الذي تلوته علينا منذ لحظات ؟ وهل تفاوضت معه بشأنه هذا الصباح ؟

ج — نعم ، وقد صادق عليه .

س — يا سيدي الوزير ، إذا كان لا مندوحة لنا عن إرسال سفننا حول رأس الرجاء الصالح ، لأن المصريين رفضوا أن يتعاونوا ، فهل نأمل في أن يقمل كبار المتنفعين المثل بدلا من الالتجاء الى القوة ؟

ج ـ طالما قلنا بناء على أوثق المصادر : أن من رأيه — إذا كانت القوة لها مايبررها ـ أنه لا يمكن استخدامها إلا على أنها آخر ما يلتجأ إليه، ولهذا فاذا كانت هناك طرق غير استخدام القوة وجب الكشف عنها واستنفادها ، وليس من همنا السعى إلى مقاطعة القناة مقاطعة يشترك فيها الجميع وأظن أنه ليس فى مثل هذه الأحوال يتعين على كل دولة أن تقرر لنفسها ما يحلو لسفنها أن تفعل .

وأعود فأكرر أننا لا نشعر بأن الموقف الاقتصادى الذى سينجم عن إرسال السفن حول رأس الرجاء الصالح سيسبب كارثه ، أو يؤثر على الحل ، فقد ظل مدير التعبئة الدفاعية يفكر فى الأمر بمنتهى الدقة بالاشتراك مع وزير الداخليه .

وهناك بعض ناقلات البترول فى أحواضهـا الآن تتبع الإدارة البحرية والأساطيل الاحتياطية للنقل البحرى العسكرى وهى بسبيل إخراجهـا من أحواضها ، وقد اتخذ قرار بذلك ، وهناك خطط نعتقد أنها ستنقذ العالم الغربى من أية كارثة اقتصادية إذا منعت مصر ـ لا قدر الله ـ المرور من قناة السويس بالقوة .

س ـ ياسيدى الوزير : هل يمكنكم ان تمدونا بتفصيلات عما تتحدثون عنه الآن ، اذ يبدو لنا انكم درستم المسألة بعناية ، وعن الازمات الاخرى التى يمكن أن تحدث حول تسليم الزيت، فلقد قيل إننا توصلنا إلى نوع من الاتفاق المبدئى مع حلفائنا بالمساعدة فى تسليم الزيت ، وتقول الاخبـار الواردة من باريس أن المستر موليه أبلغ حكومته هذا الصباح أننا قد ذهبنا الى مدى بعيد بحيث خفضنا مشتريات الزيت بالدولارات الاميركية ، واذا كان قد حدث ذلك — فماذا تقول لنا فى هذا الشأن ؟

ج — لقد حدث تبادل فى الآراء حـول ما عسى أ ـ يحدث فى حالة الازمة التى أشير اليها ، ونحن نأمل ألا تحدث ، لانها اذا حدثت فعلا فانها ستكون ضربة خطيرة لكثير من الدول ، وليست هذه الدول هى التى تعتمد على الزيت ، بل ان حاملات البترول اذا لم تمر فى القناة وتساعد فى نفقات صيانة القناة سيقع عبء ثقيل جدا على أنواع أخرى من السفن التى ستجتاز القناة ، وهذا العبء سيقع فى الغالب على دول آسيا أكثر مما يقع على دول أوربا .

والآن فيما يختص بتنفيذ ذلك جرت أبحاث على مستوى عملي بين رجالنا الذين لهم المام بمسألة الزيت هذه ، وبتغيير طريق الملاحة الذى يقتضيه الامر ، وقد ظلوا على اتصال برجال الدول الاخرى الذين لهم نفس الالمام ، والآن من الواضح أنكم اذا نقلتم بعض كميات من الزيت من منطقة الاسترليني إلى منطقة الدولار ذلك يزيد العبء على تداول الدولار عند بعض الدول التى عندها عجز فى الدولارات ، وفى هذه الحال يمكن تيسير قرض من بنك الاستيراد والتصدير ، وليست هناك أية التزامات خاصة أعطيت فى هذا الشأن ، ولكن قد أشير الى أن بنك الاستيراد والتصدير مسئول طبقا لقوانينه عن المساعدة فى تمويل الصادرات من الولايات المتحدة فاذا كانت هناك صادرات زيت من الولايات المتحدة لا يمكن تمويلها بواسطة المشترين أصبح التمويل أمرا ينظر فيه مديرو بنك الاستيراد والتصدير كجزء من مهام البنك فى تمويل الصادرات من الولايات المتحدة .

س — يا سيدى الوزير : اذا كان لا مندوحة لمصر كما قلت من استخدام القوة المادية لمنع مرور سفن جمعية المنتفعين عبر القناة فهل تعتبرون ذلك اخلالا بتعهدات مصر الواردة فى المعاهدة ، وعملا عدوانيا ؟

ج — أود أن أقول هذا : من رأينا أنه اذا سعت الحكومة المصرية الى المساس بهيئة المنتفعين هذه ، أو رفضت اتخاذ التدابير المطلوبة لضمان تنفيذ معاهدة سنة ١٨٨٨ . فان ذلك يعتبر خرقا للمعاهدة المذكورة من جانب مصر ، وفى هذه الحال يحق للموقعين على المعاهدة المذكورة أو المنتفعين بها ، فيما نعتقد ، أن يتخذوا الخطوات للمحافظة على حقوقهم عن طريق الامم المتحدة ، أو أى عمل آخر يتفق مع الظروف .

— س — ماذا تعنى « بأى عمل يتفق مع الظروف »)

— ج — اذا ذكرت لى الظروف فاننى سأحاول أن أذكر لك العمل الذى يتفق معها .

— س — نعم ، دعنى أفعل يا سيدى الوزير ، اذا منعوا المرور وأحلتم الامر الى الامم المتحدة

ج ـ نعم

س ـ هل تعتبرون الدولة ـ التى توقف ، سفنها ـ ويحق لهـا بمقتضى نصوص الدفاع عن النفس الواردة فى ميثاق الامم المتحدة ـ فى حالة دفاع عن النفس ضد الاخلال بالمعاهدة ؟

ج ـ يمكننى القول بأنه اذا هوجمت سفينة أثناء مرورها بسلامة نية حق لها استخدام تلك السبل ، على أننى لا أدرى ما اذا كان فى هذا القول اجابة على سؤالك أم لا ، لأن أغلبية السفن التى تمر عزلاء من السلاح

س ـ يا سيدى الوزير : هل يمكنكم أن تشرحوا لنا كيف يمكن لهذه الجمعية أن تشرع فى عملها ؟ فمثلا هل هناك خطة ترمى الى أن تعد هذه الجمعية قافلة من السفن مع مرشديها ثم تذهب الى القنـاة وترجو من الكولونيل ناصر السماح لها بالمرور)

ج ـ الواقع أننى أنتظر أنه سيكون هناك اتصال كما قلت ليس مع رئيس الحكومة المصرية، لأن الغرض هنا هو اخراج مشكلات الادارة من سيطرة السياسيين ورؤساء الحكومات والدبلوماسيين ، ومحاولة وضعها فى القاع ، فالحكومة المصرية لها رجال اداريون هناك يهتمون بادارة هذه القناة ، واننى أفترض أنه سيكون للجمعية شخص يمثلها له المام بالشئون البحرية وبالقناة وبارسال السفن وغيرها . وقد يقول وكيل المنتفعين فى حديثه مع الاداريين المصريين : « والآن لدينا سفينة يا فلان وليس لديك مرشد كفء تضعه فوق هذه السفينة ، ولـكن لدينا نحن مرشد مدرب ظل يعمل فى شركة قناة السويس هنا طوال الخمس عشرة سنة الماضية ، ويسرنا أن نضعه على السفينة ، ونرجو فى هذه الحال أن تقبله كمرشد كفء يستطيع أن يعبر القناة بالسفينة » وآمل فى هذه الظروف أن يقول رجال الادارة المصريون : « بالطبع لن نتخلى عن حقوقنا ، ولعلنا نزعم أن لنا حقوقا مشروعة فى استئجار جميع المرشدين والاستغناء عنهم، ولكن دعنا نترك جانبا مسألة الحقوق

المشروعة والمحافظة عليها ، فامض فى سبيلك عبر القناة » . اننا نأمل أن يحدث ذلك .

س — يا سيدى الوزير لقد قيل : ان مشروع جمعية المنتفعين نشأ هنا فى واشنطون ، فهل هذا صحيح ؟

— أستطيع أن أقول : انه قد حدث تفكير عميق حول هذا المشروع هنا فى واشنطون ولكن ليس من جانب وزارة الخارجية الاميركيـة فحسب ، وقد حدثت اتصالات عمليـة فى هذا الشأن فى الأيام القليلة الماضية مع الحكومتين البريطانية والفرنسية عن طريق سفيريهما .

س — يا سيدى الوزير : لقد قلت : انك لا تؤيد مقاطعة القنـاة مقاطعة منظمة ولكن فى الوقت ذاته هناك هذه البرامج والخطط التى تعتبر بالفعل مقاطعة للقناة ، فهل يمكنكم توضيح ذلك ؟ ان هذا الأمر يربكنى .

ج — ليس فى الامتناع عن استخدام القوة للمرور عبر القناة مقاطعة للقناة — حسب علمى — فاذا تدخلت مصر بالقوة فأنا لا أسمى تفادى استعمال العنف لشق طريقك مقاطعة، فنحن لانوى شق طريقنابالعنف، وربما كنا محقين فى فعل ذلك ، ولكننا لا نريد أن نفعله فيما يختص بالولايات المتحدة ، واذا فرض أن قوبلنا بالعنف وكان فى استطاعتنا التغلب عليه باطلاق النار فحسب فلن نشترك فى مثل اطلاق النار هذا، واذن فنحن ننوى ارسال سفننا حول رأس الرجاء الصالح وليس فى ذلك بالطبع مقاطعة للقناة .

س — يا سيدى الوزير : هل اشتراكنا فى جمعية المنتفعين يتوقف على اسهام أعضاء آخرين فضلا عن بريطانيا وفرنسا فى هذه الجمعية ؟

ج — لا ، بل اننا أوضحنا موقفنا بجلاء ، فما أظن ، فى البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية أمس ، وأعدته فيما قلت اليوم ، ونحن نعتقد أن هذا المشروع يجب أن يتطور على يد الدول الثمـانى عشرة الى جانب غيرها اذا أمكن ، ويجب أن لا يبدأ كاقتراح ثلاثى ، فاذا قدر ولم تشترك دول أخرى مضينا ثلاثتنا فى اتمام العمل ، ولكن فى وسعى

أن أخبركم أننى واثق من أن هناك أكثر من الثلاث دول على استعداد للاسهام فى المشروع

س — يا سيدى الوزير ...

ج — أرجو أن تسمحوا لى باضافة كلمة هنا : اذا نظرتم الى الدول التى تستخدم القناة بالفعل وجدتم أن عددا قليــلا منها يلعب دورا رئيسيا فى هذا الشأن ، ففى استطاعتكم أن تحصوا عددها على أصابع اليد الواحدة — باستثناءالابهام — تلك هىالدول التى تملكمواطنوها ثلثى حركة المرور عبر القناة ، ثم تستطيعون أن تحصوا على أصابع اليد الواحدة بما فيها الابهام أى خمسة عدد الدول التى تملك قرابة ٧٥ فى المائة من حمولة السفن التى تمر فى القناة ، بحيث نجد فى الواقع ان المصالح منحصرة فى عدد قليل عندما نتحدث عن المنتفعين .

والآن نأمل أن يشترك فىالمشروع دول أخرى غير المنتفعين، وعندما نتوخى الجد فى معالجة هذه المشكلة نجد أن هناك عددا قليلا نسبيا من الدول لها مصلحة يتهددها خطر عظيم فى الموقف ، وأقول : خطر عظيم فى الموقف بالنسبة للسفن ، على أنه من الطبيعى أن الكثير من الدول يتهدد مصالحها خطر عظيم فى الموقف بالنسبة لاقتصادها .

س — هل يمكنك ذكر الدول الخمس يا سيدى ؟

ج — كنت أظن إننى أحمل ورقة صغيرة مكتوبة عليها ، ولــكنها ليست معى الآن ، وعلى ما أذكر — وهذا عرضــة للتصحيح — هى : المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وفرنسا وايطاليا .

س — أود أن أسأل يا سيدى — عن قولك بأن تسعى الى اخراج هذا الامر من محيط الدبلوماسية ومن محيط السياسيين، فهل تذكر لنا أسماء الشركات وممثلى تلك الدول فى هذه البلاد الذين أسهموا فى المحــادثات التى أفضت الى الاتفاق حول جمعيــة المنتفعين والذين أوجدوها)

ج — لقد فكر فى الخطة وأخرجها الى حيز الوجود دبلوماسيون ، بل ساسة ، وستنفذ الخطة على أيدى موظفين اداريين ، فيما أرجو

س - من هم الأفراد الذين ناقشت معهم هذا المشروع ، فقد ذكرت لنا أنك بحثت الأمر مع قوم خارج وزارة الخارجية فى هذه البلاد ، فمن هم هؤلاء ؟

ج - عفوا ، لم أذكر أننى ناقشت هذا المشروع مع أشخاص خارج وزارة الخارجية غير الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين .

س - قلت لنا : انك تستطيع أن تحصى على أصابع يدك الواحدة - باستثناء الابهام - القوم الذين وضعوا جميع الخطط ، كما قلت : انك أجريت مباحثات مع الذين يملكون أغلبية حركة المرور ، ثم ناقشت مع أناس فى هذه البلاد ، فمن هؤلاء ؟

ج - لا ، لقد ألمحت بهذه الاحصائيات ليس عن طريق النقاش مع أصحاب السفن والمشتغلين بها ، وانما عن طريق الاطلاع على الكتب الصادرة المتضمنة لاحصائيات عن المرور فى القناة .

س - هل أجريت مناقشات مع كبار رجال الأعمال الذين يهمهم الأمر ؟

ج - لم تدر مناقشات من أى نوع بينى وبين ما تسميهم « كبار » رجال الأعمال حول هذا المشروع ، وانما حدثت مباحثات برعاية مدير التعبئة الدفاعية حول ما عسى أن تقوم به - اذا أقفلت القناة - لامداد أوربا الغربية بالزيت الذى يعتبر حيويا بالنسبة لها ، وقد تضمن ذلك محادثات أظن أنها ما زالت دائرة فى نيويورك مع ممثلى بعض الشركات.

س - يا سيدى الوزير : ان التعبير الذى استعمل هو : المنتفعون بالقناة «والآن اذا كان المصريون قد منعوا السفن الاسرائيلية من المرور فى القناة مدى الثمانية أعوام الماضية ، فهل فى وسع هذه الجمعية بأية حال كفالة مرور السفن الاسرائيلية فى القناة) أو اعانتها على المرور فيها طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ؟

ج - أخشى ألا تستطيع جمعية المنتفعين أن « تكفل » أى شىء لأى أحد ، وليس فى وسعنا كفالة أى شىء حتى لسفنها نفسها ، ولكن لا يمكننا تجاهل الحقيقة فى تقدير الموقف برمته ، ذلك أن مجلس الامن

التابع للامم المتحدة قد سبق له أن انتهى الى قرار بأن مصر قد خرقت معاهدة سنة ١٨٨٨ بالنسبة لمرور السفن والبضائع الاسرائيلية ، وكان ذلك القرار فى سنة ١٩٥١

س ـ يا سيدى الوزير : لقد أشار سير أنطونى ايدن أمس الى أن بريطانيا لن تقبل أى مساس بحق جمعية المنتفعين فى انفاذ السفن عبر القناة ، بينما أبلغتنا اليوم أنه اذا استعمل المصريون العنف لمنع السفن من المرور فان سفن الولايات المتحدة ستذهب حول رأس الرجاء الصالح بدلا من السعى الى شق طريقها بالقوة ، فهل يضعنا ذلك فى موقف المعارضة لبريطانيا فى هذا الشأن ؟

ج ـ أعتقد أن على كل دولة أن تقرر لنفسها الاجراء الذى تتخذه للدفاع عن حقوقها ، والظفر بها اذا أمكن طبقا لمعـاهدة فيما نظن ، ولست أذكر على وجه التحديد تصريح سير أنطونى ايدن حول هذه النقطة ، ولعلك أنت الذى تذكر ، ومهما يكن من الأمر فلا أظن أنه أعطى عهدا أو التزاما بشق طريقهم عنوة عبر القناة .

س ـ ياسيدى الوزير: هل تسلمت أوهل تسلم الرئيس أية رسائل من الروس بشأن قناة السويس ؟

ج ـ لا ، لم يحدث

س ـ يا سيدى الوزير : لقـد عهـدت شركة قناة السويس الى مرشديها بترك العمل فى نهاية هذا الاسبوع ، وسيتسبب ذلك فى قفل القناة ـ أو على الأقل فى تعطيل الجانب الأعظم من حركة المرور التى تجتاز القناة ، مما سيكون له أثر خطير عليها ، فهل اتخذت أية خطوات للاحتفاظ بالمرشدين فى مراكزهم ريثما تعرف نتائج مشروع اتفاقية المنتفعين ؟

ج ـ ليست هناك « خطوات » ـ كمـا ذكر ـ يمكن اتخاذها الاحتفاظ بهم فى مراكزهم ، فهم قوم أحرار كانوا يعملون فى شركة صفاها المصريون ، ولا أظن أن أحدا يستطيع أن يكرههم على البقاء فى مراكزهم .

وفى اعتقادى أنه من المرغوب فيه أن يستمر هؤلاء المرشدون فى عملهم للاستعانة بهم فى ملاحة القناة ، ثم هل فى الامكان أن يلتحقوا بخدمة جمعية المنتفعين اذا نظمت وقت أن تنظم ، وواضح أنها لن تنظم فى يوم وليلة .

س ـ يا سيدى الوزير : ذكرت فى حديثك عن الهيئة « اذا نظمت وقت أن تنظم » فهل لديك ريب فى أنها ستنتظم ، وهل أبلغتك ايطاليا والنرويج عن نيتهما فى الاشتراك ؟

جـ ـ لا أريد أن أعقب على حكومات بذاتها غير حكومتى ، وكان الواجب يقتضينى ألا أستعمل عبارة « اذا ووقت » التى تزج بنا فى مأزق قانونى ، بل ينبغى أن أقول : « وقت اذ تنظم »

س ـ يا سيدى الوزير : هـل لديك أية فـكرة عن الزمن الذى يستغرقه تنظيم هذه الهيئة : ومتى تستطيع الهيئة بالتقريب انفاذ أولى سفنها الى القناة راجية السماح لها بالمرور بتوجيه من مرشدها الخاص بها ؟

جـ ـ أرجو أن تكون الخطوات التى تتبع لتنظيم هذه الهيئة قد قطعت شوطا بعيدا فى الاسبوع القادم ، وليس فى وسعى الاجابة على السؤال فيما يختص بايجاد موظفين يضطلعون بشئون الادارة ، ولقد تحدثت هنا عن أملى فى أن تتمكن من الظفر بأناس من المشتغلين بالسفن وشركات الملاحة ، وربما من احدى الدول التى لا ينطبق عليها القول أنها دولة عظمى ، ولا أستطيع الاجابة عن السرعة التى يمكن أن يحدث بها هذا ، لأن الامر يقتضى وقتا لتوفير مثل هؤلاء القوم ووضعهم فى العمل الجديد الذى سيقومون به ، على أننى أرجو أن يكون الجانب القانونى والدبلوماسى بالنسبة لتنظيم هذه الهيئة قد قطع مرحلة كبيرة قبيل الاسبـوع القادم .

س ـ يا سيدى الوزير : هل يمكنك أن تعطينا فكرة واضحة عما اذا كانت سياستنا حول السويس ، وتنفيذ هذه السياسة أشق منها فى أى وقت آخر بالنسبة الى أن هذا العام تجرى فيه انتخابات الرياسـة

وأن الحكومة — كما لا أحتاج أن أقول — تبغى توكيد سياسة السلام التى تتبعهـا ؟

ج — لاأظن أن توكيد سياسة السلام شىء يعتبر تغييراجديدا فىمذهب هذه الحكومة ، وذلك بأننا فيما أعتقد بدأنا تؤكد سياسةالسلام منذ أربع سنوات مضت ، وظللنا ننفذه على الدوام ، وأستطيع أن أقول ذلك بكل اخلاص وشرف ، ولست أشعر بأقل دافع سياسى اختلط بتفكيرنا مهما كان شأنه فى هذا الأمر ، ولو كانت هذه المشـكلة قد حدثت منذ سنة أو سنتين أو ثلاث سنين لكنا اتخذنا الاجراء نفسه بدقة.

س — يا سيدى الوزير ، ألا ترون أن تصريح الولايات المتحدةمقدما بأنها لن تستعمل العنف يضاف اليه تأييد روسيا السوفيتية لمصر بما تقوم به من دعاية ، يدع جميع أوراق اللعب الرابحة فى يدى الرئيس ناصر ؟

ج — ما الأوراق الرابحة ؟ دعونا ننظر الى الموقف من وجهة النظر الادبية : اننى لا أشعر أن تقدير كافيا أصلح للتعبير عن الحقيقة ، وهى أن الدول العظمى مع مالها من مصلحة حيوية تتعرض للخطر ، وتملكها قوة مادية وعسكرية فائقة نسبيا — قد تحلت بدرجة عظيمة جدا من ضبط النفس ، وأظن أنه حتى اذا لم يحكم الرأى العام المعاصر لابد أن يحكم التاريخ أن التحلى بضـبط النفس المذكور وان يـكن من صفات الامم العظمى التى تمارسه فىالوقت الذى تترك جانبا الالتزامات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة — يزيد من شأن الأمم العظمى من وجهة النظر الأدبية .

والآن لننظر الى الموقف من الناحية الاقتصادية : لا أظن أن أحدا من الناس يمكنه أن يزعم بأن موقف مصر الاقتصادى اليوم أقوى منـه قبل أن تضطلع بتأميم شركة قناة السويس

ولا ادرى على وجه التحديد ما هذه الأوراق الرابحة المزعومةالتى تشير اليها الا أن تكون شيئا ، وهى أن الأمم العظمى كانت وستظل

وفية لالتزاماتها المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة .

س ــ يا سيدى الوزير ، تقول الصحافة البريطانية اليوم أن بريطانيا تفكر فى ارسال قافلة مسلحة لتعبر القناة اذا منع الكولونيل ناصر سفن جمعية المنتفعين من المرور ، فهل تؤيد الولايات المتحدة بريطانيا فى مثل هذه المغامرة ؟

جـ ــ لا أدرى ماذا تعنى بلفظة « تؤيد » فقد قلت : ان الولايات المتحدة نفسها لا تنوى محاولة شق طريقها بالعنف عبر القناة ، ولكن اذا كانت تقصد بكلمة « التأييد » دخول الولايات المتحدة فى حرب فاننى أعتقد أن هذا السؤال قد أجاب عليه الرئيس أيزنهاور فى مؤتمره الصحفى هذا الاسبوع وكانت اجابته وافية .

بيــان وزير الخارجية دالاس ، ١٧ سبتمبر

كنا نتحدث الرئيس أيزنهاور وأنا عن مسألة السويس قبل سفرى اليوم الى لندن ، فقد دعت المملكة المتحدة الى اجتماع آخر يحضره مندوبو الثمانى عشرة حكومة التى أيدت الآراء التى رفعتها الى حكومة مصر اللجنة الخماسية برياسة رئيس وزراء استراليا منزيس

دعونى أوضح بعض النقاط :

١ ــ تكرس الولايات المتحدة جهودها للسعى بالوسائل السلمية الى كفالة الغرض الدولى المقصود من قناة السويس فى معاهدة سنة ١٨٨٨

٢ ــ على أننا لسنا على استعداد لقبــول أو محاولة اقنــاع الأمم الأخرى بقبول أى نظام ادارى للقناة يحقق فى احترام الحقوق الممنوحة لمستخدمى القناة طبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨

٣ ــ لسنا نحاول تنظيم أية مقاطعة للقناة ، ومع ذلك فلا يسعنــا أن نغمض أعيننا عن الحقيقة ، وهى أن الأحوال قد تتغير بحيث يصبح المرور فى القناة عملى ، أو يقل كثيرا ، ويجب دائما أن تكون هناك وسائل لضمان نقل المواد التموينية الحيوية وخاصة الزيت الى غربى أوربا،ولذا فاننا نضع الخطط لاتخاذ الاحتياطات التى تتفق مع الحكمة على أننا ما زلنا نرجو فى اعداد تدابير ادارية مرضية مع مصر ، وفى

لندن سننظر الى التطورات التى حدثت منذ ارفضاض مؤتمر السويس في ٢٣ أغسطس وأرجو أن نتوصل الى اتجاه مشترك للمستقبل

مؤتمر السويس الثانى المنعقد فى لندن ، ١٩ — ٢١ سبتمبر

بيان وزير الخارجية دالاس ، ١٩ من سبتمبر

لقد أنعش الأمل اجتماعنا هنا فى الشهر الماضى فى امكان تسوية مشكلة قناة السويس فقد تم الاتفاق بين ثمانى عشرة دولة منا ، وكنا نمثل دولا من أوربا وآسيا وافريقية واستراليا وأمريكا ، وتشكل سفننا أكثر من ٩٠ فى المائة من جميع السفن التى تستخدم قناة السويس وكان بيننا أمم دلت تجارتها على انها تعتمد على القناة كل كحسب أهميتها ، وان توصلنا الى اتفاق بالرغم من اختلاف الآراء ليس بالشىء اليسير ، فقد كان ذلك ممكنا فقط لان روح التصالح كانت تسود اجتماعاتنا ، ولان حكومة مصر قد واجهتنا بموقف خطير .

والذى تم اتفاقنا عليه هو وضع برنامج لضمان ادراة قناة السويس وصيانتها وترقيتها بصفة دائمة وبكفاية يعتمد عليها ، وذلك طبق معاهدة سنة ١٨٨٨ وكان ذلك البرنامج يستهدف احترام سيادة مصر .

على ان حكومة مصر ، كما ابلغتنا لجنتنا الخماسية قد رفضت النظر فى مقترحاتنا كاساس للمفاوضة ، ومع ذلك فلم تتقدم بمقترحات مضادة .

وقد احدث موقف مصر مشكلة جديدة عسيرة

وتذرعنا بضبط النفس الذى ينص عليه ميثاق الامم المتحدة فاننا نداوم على السعى بالوسائل السلمية الى ايجاد حل لهذه المشكلة العسيرة بان هناك بعض المسائل الواضحة فيما اظن : —

١ — تتيح معاهدة سنة ١٨٨٨ لسفننا الحق فى كل الاوقات فى المرور عبر قناة السويس البحرية بوصفها ممرا مائيا حرا مفتوحا

٢ — تعرضت تلك الحقوق للخطر من جراء اجراء الحكومة المصرية بمنع شركة قناة السويس العالمية من ممارسة شئونها المتفقة عليها بعد

أن اغتصبت مصر نفسها تلك الشئون

صحيح أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد انهت من جانب واحد الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية ، وهو جزء من الجهاز الذى انشأته معاهدة سنة ١٨٨٨ ، فان الحكومة المذكورة تقرر بانها سوف تلتزم نصوص المعاهدة نفسها ، وتكفل ادارة عادلة ومنصفة ،

على أن المحك الحقيقى فى المسألة هو : هل تقبل حكومة مصر اتاحة التسهيلات المطلوبة للدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ والمنتفعة بها بحيث تكفل لهم ممارسة حقوقهم ؟ فاذا اصرت حكومة مصر على ان يبقى قباطنة السفن فى موقف المتوسل الذى لايستطيع المرور عبر القناة الا فى الظروف التى قد تفرضها حكومة مصر من وقت لاخر لم يكن هناك ضمان لحرية المرور فى أمان ، كما نصت على ذلك معاهدة سنة ١٨٨٨

اننى لااعلم ان حكومة مصر قد احتجت بانها تستطيع دائما باستخدام العنف اعاقة حركة المرور فى قناة السويس ، وان المرور اذا يجب ان يتوقف على حسن نية مصر وسلامة قصدها ، على أن هناك عقوبات كثيرة توقع عند حرية المرور بالقوة السافرة ، وادارة قناة السويس مسألة معقدة ودقيقة جدا ، فهى تتيح امكان اعطاء الافضلية لبعض منها ، وعدم الكفاية يمكن ان يحدث خطرا جسيما ومن أجل ذلك واخطار كهذه يستطيع المنتفعون بل ينبغى لهم فيما اعتقد ان يدافعوا عن انفسهم فى أثناء ممارستهم حقوقهم وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، ومعلوم أن المصالح الاقتصادية لكثير من الدول والشعوب تتعرض للخطر ، وليس هناك عقوبات كافية ضد الاخطار التى اصفها .

٣ — والنقطة الثالثة التى اريد توضيحها هى : —

« عندما يتهدد الخطر الحقوق الحيوية يصبح لزاما على اصحابها ان يتحدوا لمواجهة الخطر المشترك » .

وقد انذرنا حكومة مصر بالا تتخذ معا فى شبه هيئة ، ومن الطبيعى انها تفضل ان يكون المنتفعون بالقناة مختلفين على انفسهم وغير

منتظمين ، وانى لأذكر ان الحكومة المصرية فى مذكرتها بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ الى السكرتير العام للامم المتحدة والى حكومات كثيرة سعت الى ايجاد هيئة مفاوضات تستطيع ان تعكس ما اسمته « وجهات النظر المختلفة » ولكن من حق اولئك الذين يتعرضـــون للخطر ان يلتئموا معا وتنسق وجهات نظرهم .

والان ما الشىء الذى نسعى اليه ؟ اننا لانسعى الى شىء معاد لمصر او ضد مصر .

وهأنذا أجمل لكم المقترحات الخاصــة بهيئة المنتفعين كما تفهمها حكومة الولايات المتحدة .

١ ــ هذا الشىء يعنى اولا وقبل كل شىء اننا ينبغى لنا ان نظــل نتعاون كما نفعل حاليا ، ليس من اجل اتاحة الفرصة لاى احد منا او لاكثر من واحد منا لفرض مشيئتنا على زملائنا ، لان الاساس الوحيد الذى يقوم عليه التعاون هو العزم المشترك على تحقيق هذا التعاون بحرية واختيار ، كذلك ليس من همنا قسر مصر على الطاعة ، وكل مافى الامر هو أن مقتضيات الموقف تجعل التعاون المستمر مفيد لنا ولاولئك الذين يعتمدون على القناة ، ثم ان تعاونا كهذا يعتبر فى مصلحة مصر متى سعت فى رغبة مشيدة الى الوصول الى حل مع كبـــار المعنيين بالامر ، كما ان فى مصلحة السلام العالمى ان نقف متكاتفين

٢ ــ سنظل متعاونين نرضى ــ فيما اظن ــ عن بيانـنـــا المشترك الصادر فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٦ كاساس للمفاوضة من اجل تسوية دائمـــة.

٣ ــ سنجد من المفيد توفير عدد قليل من الموظفين على استعداد لمعاونة سفننا والسفن التى تخدم دولنا على الملاحة عبر القناة ، ولسنا فى حاجة الى اغفال امكان الظفر بقدر من التعاون مع سلطات القناة المصريين على اساس مبدئى عملى مستمد من الامر الواقع ولو لم تكن مصر ميالة فى الوقت الحاضر الى قبول ترتيبات دائمة تجمع فى شكل معاهدة

وهؤلاء الموظفون يمكن ان يتبعوا وكالة ادارية لها المام بشئون السفن يستطيعون ان يعملوا كما يراد منهم نيابة عن سفن الدول الاعضاء ، وان يحتفظوا بالمرشدين المدربين ويسهلوا الانتفاع بهم ، وأن يتيحوا لسفن الأعضاء من الدول تدبير اشتراكها المنظم فى نوع حركة المرور عبر القناة ، ويمكنهم المساعدة على تنسيق طرق الملاحة فى القناة او حولها اذا دعا الامر الى الطواف حول القناة ، ويمكن أن يعهد اليهم بالعمل كوكلاء عن أصحاب السفن وتحصيل ودفع المبالغ المناسبة الخاصة بصيانة القناة والمرور فيها والمتعلقة بتأدية واجباتهم

٤ — وسيكون من المفيد إذا توفر لتعاوننا وجود لجنة صغيرةمدبرة تختار من بيننا تستطيع ان تدعنا على اتصال بالتطورات وتدعونا الى الاجتماع معا كلما جد جديد من الاحداث ، وتعين الوكيل الادارى وتحدد سلطاته ومبادئه التى تحكم اعماله نيابة عن الهيئة

وفى اعتقادى انه لامفر للمعنيين بتحركات المسافرين والبضائع بين الشرق والغرب وبانتاج الزيت والسلع الاخرى لمثل هذه التحركات من أن يفكروا الان فى ايجاد بديل طويل الاجل لقناة السويس ، فمثلا تجرى مباحثات كثيرة الآن حول ناقلات البترول الكبرى التى يمكنها الذهاب حول رأس الرجاء الصالح بشكل أكثر توفيرا فى النفقات من الناقلات الأصغر حجما التى تمر بالقناة ، كما أن هناك مشاورات حول ايجاد خطوط انابيب جديدة ، واملى ان اللجنة المدبرة التابعة لجمعية المنتفعين ستكون على اتصال دائم مع كل هذهالمشروعات وتخبر الأعضاء بأية تطورات خطيرة تؤثر تأثيرا ماديا علىحياتنا الاقتصادية

٥ — وسيكون من المفيد ، فى اعتقادى ، لو ان الهيئة اعتمدت لنفسها رصيدا عمليا متواضعا يدفعه الأعضاء أول الأمر يوفر من المبالغ المتحصلة فيما بعد من سفن الدول الأعضاء من أجل الخدمات التى تقدم

٦ — ولا تتضمن عضوية الهيئة ، كما نراها ، الاضطلاع بأية

التزامات من جانب اية دولة من الدول الاعضاء ، ولكن المرجو ان يتطوع اعضاء الهيئة باتخاذ اجراء بشان سفنهم ودفع رسوم القناة مما يسهل عمل الهيئة وينمى هيبتها وسلطتها وقدرتها على اسداء الخدمة ، وأود أن اؤكد أن الاجراء المذكور اجراء اختيارى بحت تتخذه كل من الحكومات الاعضاء اذا ترائى لها ذلك .

تلك هى الهيئة ، فى خطوطها العريضة ، التى تنظمها ، على ان مدى الانتفاع بها عمليا سيتوقف بالطبع كثيرا ، ولا اقول تماما على وجهة نظر مصر ولكن أستعدادنا للتعاون مع مصر على اساس عملى يعين مرة اخرى على الدلالة على رغبتنا فى الا نترك اية خطوة تتفق مع الحكمة دون ان نحاولها فى السعى الى حل للمشكلة الخطيرة التى نواجهنا ، بل تواجه العالم بأسره :

وهذا الاستعداد من جانبنا للتعاون مع مصر على اساس عملى يستند على الأمر الواقع يمكن ان يوحى أيضا بحل مبدئى لعل الأمم المتحدة ترى من المفيد التوسل من أجله على حين يستمر السعى الى حل دائم ، وأنى لأعلم أن التفكير يدور بين الكثير منا بحيث انه اذا لم تستطع الاحداث المهمة فى مشكلة السويس ايجاد حل بالوسائل التى يختارونها بأنفسهم وجبت الافادة من وساطة الأمم المتحدة .

وتؤمن الولايات المتحدة بان اجراء يقوم على الاسس المقترحة سيساعد على زيادة فرص الوصول الى حل سلمى انشائى .

بيان ارتجله وزير الخارجية دالاس ، ١٩ من سبتمبر

سيدى الرئيس ، اقدر كثيرا الاعتبار الودى الذى حظى به بيانى الذى القيته صباح اليوم وأذيع على جميع الوفود ،واستطيع أن أحكم من ملاحظاتهم ان البيان قد ظفر بدراستهم وعنايتهم •

لقد القيت بعض الأسئلة حول أهمية احرازنا تقدما سريعا وفقا للعمل المنظم ، ونسبة الى ما قلته ياسيدى الرئيس ساحاول الاجابة على بعض هذه الملاحظات الليلة مع الاعتراف باننى انما اتحدث باسم الولايات المتحدة ، وان الآخرين ربما كانت لديهم آراء متباينة ، على

أنه ليست هناك صلابة فى موقف الولايات المتحدة

لعلى أستطيع أولا وقبل كل شىء أن أعقب على الملاحظات التى ابدتها بعض الوفود حول علاقة مشكلتنا بالاجراء الـذى يمكن ان تتخذه الامم المتحدة ، واعتقد ياسيدى الرئيس اننا نعترف جميعـا أن هذا النزاع من النوع الذى قد يعرض فى أى مرحلة من مراحله على الامم المتحدة ، وعلى أعضاء الامم المتحدة واجب السعى قبل كل شىء الى حله بالوسائل التى يختارونها ، وهو واجب تكفلنا به ولانزال تتكفـل به ، وأظن ، كما اقترحت فى ملاحظانى صـباح اليوم — أن مشروع خلق هيئـة تعاونية أطول أجلا من المؤتمرات الخاصة التى نعقدها فى فترات متباعدة — يمكن ان يسهل الاجراءات الانشائية فى الامم المتحدة اذا بدا من الضرورى اتخاذها ، لان الوسائل التى تختارها بانفسنا قد تخفق

ومعلوم ان الامم المتحدة ليست ذات سلطات شاملة ،بل أن سلطاتها محدد بدقة ، وفى مؤتمرنا الأخير تقدمت الأمم الثمانى عشرة الممثلة هنا الآن بمقترحات الى مصر من أجل حل جديد دائم لمشكلةالسويس . وكذلك اقترحنا على مصر ابرام معاهدة جديدة ، ولكن مهمـا كان مقترحاتنا جديرة باعتبار فان الامم المتحدة لاسلطة لها فى أن تكره اية أمة على ابرام معاهدة جديدة

ولعل ذلك بحسب قرائتى لميثاق الامم المتحدة — يتجاوز نطـاق صلاحيات مجلس الامن ، وهو يستطيع بالتزام المعاهدات الحالية ، وان تطالب من الاطراف المتعاقدة تبنى التدابير المبـدئية ، على اننى لا أعتقد ان مجلس الامن ، وأقل منه بكثير الجمعية العمومية ، له من السلطة مايتيح له القسر على ماكنا نامل ان يتحقق بالاتفاق الاختيارى فى اجتماعنا الاخير ، واعنى به عقد معاهدة جديدة تحدد ثانية حقوق الاطراف وتحسم هذه المشكلة الى الابد

ولذا وان كانت مقترحاتنا سلمية فى مؤتمرنا الاخير فانها لم تكن من النوع الذى يتمشى معاجراءات الأممالمتحدة وسلطاتها سواء أكان

مجلس الامن أم الجمعية العمومية ، ذلك بان الامم المتحدة تستطيع على أية حال أن تتقدم بتوصيات فقط ، وأعتقد يا سيدى الرئيس أننا اذا دعمنا هيئتنا هنا فان ذلك يسهل كثيرا جدا الاجراء الذى يتخذ من جانب الامم المتحدة اذا كان لابد من الالتجاء اليها للوصول الى حل بعد اخفاق وسائلنا .

وهذا صحيح من ناحيتين : أولهما أنه بدعم موقفنا تتيسر مهمة أطراف النزاع ، وصحيح أن كل أمة فى العالم تهتم بايجاد حل لمشكلة قناة السويس ، ولكن خطر تلك المهمة تجعلها غير قابلة للحل اذا وجهت بذلك الاسلوب .

واذا اردتم أن تحصروا المشكلة فى نطاق عملى قابل للحل وجب أن تنزلوا بها الى نسبة تتفق مع الحكمة ، ذلك لأن الدول الثمانى عشرة التى تمثل الامم المعنية بالقناة حقا تستطيع مع مصر ان تحقق حلا اذا قبلته مصر وقلناه نحن رضى عنه العالم كله ، فنحن أكثر من ٩٠٪ من المنتفعين بالقناة ، وكذلك نمثل دولا ذات توزيع جغرافى واسع ، كما نمثل أنواعا مختلفة من التجارة ، ونمثل فريقا اذا ترابط وتكاتف اتاح للامم المتحدة شيئا لتعالجه ضد مصر ؛ فاذا اختلفنا وتفرقنا الى كتل متباعدة فاننى لا أرى كيف يمكن الامم المتحدة ان تحل المشكلة .

ثانيا : المقترحات التى نتقدم بها هنا من أجل حل عملى مبدئى هى بالضبط من النوع الذى تستطيع الامم المتحدة ان تفعل شيئا بشانه ، وبساورنى الشك كثيرا حول سلطة الامم المتحدة :اتستطيع الزام دولة اية دولة ذات سيادة قبول معاهدة دائمة تحدد حقوقها والتزاماتها مستقبلا ؟ ولعل الامر كذلك ، ولكنه بالطبع عرضة للشك ، وانا لست أجده فى نطاق ميثاق الامم المتحدة كما قرأته .

والذى تستطيع الامم المتحدة أن تفعله هو أن تقترح وسائل عملية لحل المشكلة حلا مبدئيا لايتضمن صلات جديدة طبقا لمعاهدة لاتكره اية دولة على ان تنزل عن اية حقوق او تتخلى عنها والذى نقترحه هنا هو ايجاد أداة لنوع من الحل المبدئى تتشبث به الأمم المتحدة على

حين لم تتشبث بالمقترحات التى تبيناها فى أثناء اجتماعتنافى اغسطس.

ولسنا تتطلع الى الامم المتحدة فقط كوسيلة لاخذ هذه المشكلة من يدنا حتى لانضطر الى شغل اذهاننا بها ، فاذا كان ذلك كل مانهتم به واذا كنا نبغى وضع المسئولية عن كاهلنا وتحويل المشكلة فى شكل غير قابل للحل الى الامم المتحدة فلسنا بحاجة الى القيام باى عمل تحضيرى اذا كان هذا هو غرضنا .

ولا أظن أن ذلك من هم أية حكومة ممثلة هنا واعتقد أنه حينما نفكر فى اخذ هذه المشكلة الى الامم المتحدة فاننا نفعل ذلك ليس كوسيلة للتخلص من المشكلة أو ايداعها التراب وانما كوسيلة لأن نظفر لها بحل حقيقى ، فاذا كان الغرض هو توافر اداة تتيح حلا واقعيا بوساطة الأممالمتحدة فانالشىء الذى يتعين علينا فعله هو أولا وقبل كل شىء دعم مركزنا ليكون لكم هيئة مساومة تواجه مصر وتبدى استعدادا من جانبنا علىالأقل لقبول حل مبدئى يحسم هذه المشكلة دون ان يضطر اى احد منا الى النزول عن حقنا .

أننا نتمسك بمقترحاتنا الصادرة فى أغسطس بوصفها حلا عادلا منصفا ، على أن لمصر آراء مضادة ، ونحن ميالون ، كحل مبدئى ، الى تنفيذ ذلك على أساس من الامر الواقع ، ذلك ان هذا النوع من الحل يعتبر من اختصاص مجلس الامن بحسب ميثاق الامم المتحدة، وخاصة تحت المادة ال ٣٦ المتعلقة بمعالجة المشكلات الواقعة ، والمادة الـ ٤٠ التى تعالج مسألة التدابير المبدئية .

والآن أثيرتهذه النقطة وهى : هل هناك أية فائدة من المضى فىهذه المقترحات الخاصة بهيئة المنتفعين لان الرئيس ناصر قال مقدما ــ بحسب ماذكرت الصحف ــ انه لن يقبلها ؟ واظن أن الاجابة عن هذا السؤال قد شملتها اقوالى التى سبق لى ان ادليت بها ، وذلك انه حتى اذا رفضت المقترحات بوساطة حكومة مصر فاننا بسبيل وضع المشكلة فى شكل خاص يتيح للامم المتحدة التصرف فيها ، ولقد علمتنى التجارب ،تجاربى على الاقل ــ الايتطرق الياس الى نفسىلان

أحدا من الناس يسبح وسط تقارير الصحف على بعد ٢٠٠٠ ميل يقول « لا » ، فشيء أن تقول « لا » على بعـد ٢٠٠٠ ميل ، وشيء آخر « لا » على بعد قدمين ، كما انه شيء ان تقول « لا » ردا على مسألة تقرأ عنها فى الصحف ، وشيء أن تقول « لا » ردا على اقتراح عملى منطقى يوضع توا على عتبة بابك ، ولا أظن أننا مطلوب منا أن نعتبر ما يقال مع انه يدل على انه تلقائيا فى ذاته مضيعة للوقت ـ محاولة فى ايجاد فرصة لحل مبدئى .

لنضرب مثلا بمشكلة حقيقية : لنفرض ان سفينة من السفن تبغى المرور فى القناة ، ولنفرض أنه ليس هناك مرشدون آخرون ، ولنفرض أن هيئتنا تقدمت ،وقالت : اننا نستطيع أن نضع على ظهر هذه السفينة مرشدا ذا كفاية يقوم بهذا العمل طوال الخمس عشرة سنة الماضية ، ويمكننا أن ننفذ هذه السفينة عبر القناة ، وهو لايتوجه بالحديث الى حكومة مصر وانما الى الموظف المصرى المحلى الذى فى المنطقة ، الا تظن ان ذلك الموظف سيقول :« الواقع اننى أظن أن الواجب يقتضيك الاستعانة بمرشدينا ، ولكن ليس لدينا من المرشدين من هو ذو كفاية وميسور ، ولذا فامض الى الامام وضع هذا الشخص على ظهر السفينة ودع السفينة تمر ، وأنا لا أستبعد امكان حدوث ذلك ، ليس مقدما بالطبع قائلا أن ذلك غير ممكن عمليا .

ولكن ياسيدى الرئيس دعنا نفترض أن ذلك غير ممكن عمليا فهل معنى ذلك أن الهيئة عديمة الجدوى ؟ لقد سبق لى أن أشرت الى امكان أستعمالها فى اجراء الامم المتحدة على أن لها أهمية أعظـم من ذلك بكثير ، قال مندوب النرويج المحترم : من المحتمل اننا سنواجه هنـا فى الاشهر القادمة وربما فى مدى أبعد من ذلك مشـكلات حقيقية ناشئة من الموقف فى القناة الآن .

ولعل موقفنا سينشأ حيث قد تضطر كثير من السفن التى تحمـل الراكبين والبضائع الجافة والزيت آتيـة من الشرق أو الغرب للمرور فى القناة الى تغيير طريقها ، وهناك خطر من وقوع حوادث فى القناة

أعظم منه فى أى وقت مضى • ومما يؤيد ذلك الزيادة فى فئات التأمين ، وقد يكون هناك نقص فى عدد المرشدين وربما لايميل بعضنـــا الى الاستعانة بمرشدين من دول ليست صديقة لنا تماما وعرف عنها انها تضطلع بأعمال التخريب ، وربما لا نميل الى وجود هؤلاء المرشدين على ظهر سفننا ، الواقع اننى لا أدرى •

ان الرئيس ناصر قد سمح حتى هذه اللحظة للسفن بالمرور بالرغم من أن أكثرها لا تدفع شـيئا مقابل ذلك ، ولا أدرى الى أى مدى سيسمح بذلك ؟

اننا نوجه هذا الموقف الملىء بالمتاعب الكثيرة جدا ، تلك المتاعب ذات الطابع الخطير للغاية ، وهى ليست متاعب بالنسبة لامتى لاننـا نستطيع المضى من غير القناة ،فلسنا نعتمد على القناة بدرجة ما، ولكن دولا أخرى يهمنا أمرها كثيرا تعتمد اعتمادا حيويا على القناة — دول آسيا ودول من أوربا — واعتقد أننا يجب علينا جميعا أن نظـــل متحدين حتى نستطيع أن نتعاون فى معالجة مشكلات من هذا النوع اذا قدر لها أن تقع وحتى لا يفاجئنا طارىء من الطوارىء على حين غرة مما لايتفق مع الحنكة السياسية •

وحتى اذا لم يكن من ذلك الامكان يوصف انـه مشروع ادارى مبدئى — وحتى هذا الاحتمال لاأغفلـه — فان ما تفكر فى عمله وما نرجو فى أننا سنفعله يعتبر مهما أعظم الأهمية سواء من ناحية الاجراء الذى تتخذه الامم المتحدة مستقبلا أو من ناحية ايجاد فرصة بيننـا للتعاون قد تكون ضرورية اذا حدث طارىء من الطوارىء الكثيرة التى تعوق تدفق حركة المرور فى قناة السويس •

والآن لقد تقدم مندوب اليابان المحترم بأسئلة وجهها الى فيما أظن لأنها نشأت فى ذهنه نتيجة لما قلته صباح اليوم ، وانى ليسرنى أن يتاح لى الوقت للاجابة عنها ، والذى اقوله الان عرضة للتصحيح ، على أن سؤاله الاول هو : هل سيكون اعضاء الهيئة من بين الدول أو من بين شركات الملاحة ؟ والاجابة عن ذلك فيما ارى هى أن اعضاء هذه الهيئة

من الدول ، وستتاح خدمات الهيئة الخاصة بالتسهيلات المحلية لسفن بعينها من التى تطلب الافادة من هذه التسهيلات .

ثانيا : هل سينفذ مشروع الهيئة بالاتفاق مع مصر ؟ نرجو ذلك وان الاتفاقية التى نسعى اليها من أجل أغراض هذا المشروع ليست اتفاقية رسمية ، أى ليست معاهدة ، وكل ما تتطلبه هو تعاون ادارى من الامر الواقع على المستوى المحلى ، ولذا فهو يتطلب الاتفـاق مع مصر ، واظن اننى اوضحت بجلاء انه ليس لدى الولايات المتحدة اية فكرة فى محاولة فرض أى شىء من تسهيلات هذه الهيئة على مصر بالقوة، ونوع التعاون الذى تحتاج اليه يختلف تماما من النوع الذى سعينا اليه طبقا لاحكام مقترحاتنا الصادرة فى أغسطس .

ثالثا : هل سيعهد الى هذه الهيئة فقط بادارة الممر المائى ؟ او هل سيعترف بالوكالات المصرية لادارة معدات القناة على البر ؟

أود أن أقول : أنه ليس فى ذهنى أية فكرة مهما كان شأنها عن أن هذه الوكالة ستسعى الى أن تحل محل السلطـات المصرية فى ادارة معدات القناة على البر ـ كنقط الاشارة مادامت قناطر السحب ..الخ

اما عن الجانب من السؤال القائل : وهو هل سيعهد الينا وحدنا بادارة الممر المائى ؟ فانى أظن أننى أجبت عن ذلك عندما قلت أننى أقبل اقتراح المستر لانج برمته حينما عالجت أهمية بعض الأشياء غير الادارة ، فمثلا ماذا عسى أن يحدث اذا توقفت ادارة القناة ؟

رابعا : ما أقل درجة من التعاون الذى ترجوه الهيئة من السلطات المصرية ؟ الواقع أن أقل درجات التعاون هى الضرورية فعلا لاتاحة الفرصة لنا للمحافظة على استمرار حركة المرور والسعى الى أن نوفر للسفن التابعة للاعضاء المرشدين الذين يختارون بمحض الرغبة ممن يعتمد عليهم ، وليسوا هناك من أجل أغراض التخريب أو أغراض لا تتصل بادارة القناة ، وكذلك سنسعى للحصول من مصر على التعاون المطلوب حتى نكون على ثقة من أن سفننا تظفر بمكانها العادل فى نوع الحركة

التى تجتاز القناة ، فلا تحتجز بشكل غير لائق ، وبطريقة تدل على التمييز .

خامسا : كيف يمكن التوفيق بين استخدام مرشدى الهيئة واستخدام المرشدين الخاضعين للقانون المصرى اذا كان الأخير الزاميا ؟ من الواضح أن مصر اذا أصرت على أن يكون استخدام المرشدين الذين تختارهم وتعهد اليهم بالعمل الزاميا — فانى ارى أنه سيكون لدى مرشدى الهيئة مايقومون به من عمل ، واذن فهذا الجزء من المشروع لابد فاشل

سادسا : هل تمنع سفن الدول الاعضاء من الانتفاع بمرشدى مصر؟ فيما يختص بالولايات المتحدة ليس لنا سلطة تمتد الى تلك المنطقة على السفن الامريكية ، ولا نستطيع أن نخضعها لنظام او قانون او قرار يجعل من المستحيل عليها الانتفاع بمرشدى مصر ، وأظن أن كثيرا من الدول الاخرى فى الوضع نفسه ، ومهمة هذه الهيئة فى نظرنا هى المساعدة ، لا الوقوف عقبة فى الطريق ، ولا أظن أن فى وسعنا اذا أردنا أن نحرم على السفن المسجلة فى أمريكا استخدام مرشدين من مصر ، ونحن نأمل أن تنجح الهيئة حتى لاتضطر هذه السفن لذلك

هذه اجابات سريعة ، ولما كانت الأسئلة فى محلها رأيت من المفيد أن أرد عليها بصفة مبدئية بأسرع ما يمكن .

وفى الختام أود أن أشير الى بعض الخطوط العريضة الناضجة التى ترى فيها الولايات المتحدة فائدة للاجتماع ، فهذا الاجتماع أهم بكثير من مسألة اجتياز سفينة أو سفينتين للقناة أو عدم اجتيازها ، أو حتى مسألة تعطيل القناة ، فنحن نعالج جانبا غاية فى الخطر من حياة ما بعد الحرب ، ويتوقف على ما نفعله فيما اعتقد كوننا نستطيع ان نشيد عالما يسوده السلام .

ومشكلتنا ليست باقل من ذلك خطرا ، والان : لماذا اقول قولى هذا ؟ اننى أقول هذا لاننا جميعا نبغى عالما لاتستخدم فيه القوة ،

وهذا صحيح ، ولـكن هذا أحد وجهى العملة النقـدية فاذا أردتم عالما لاتستخدم فيه القوة وجب عليكم ايضا أن يكون عالمكم مما فيه حل عادل لمشكلات من هذا الطراز ، ولا يهمنى كم من الالفاظ قـد وردت فى ميثاق الأمم المتحدة حول عدم استخدام القوة ، ومع ذلك اذا لم يتيسر السبيل الى الوصول الى تسويات — بدل القوة — لبعض هذه المشكلات فلا مفر للعالم من أن يقع مرة اخرى فريسة الفوضى والاضطراب

وأحب أن أوضـح يا حضرات الزمـلاء أن ميثاق الأمم المتحـدة لاينص فقط على « وجوب استقرار السلام » فما الذى ينص عليه اذن ؟ تقول اولى مواد ميثاق الامم المتحدة : أن هدف الامم المتحدة هو تحقيق التسويات «بالوسائل السلمية وفقا لمبادىء العدالة والقانون الدولى » فاذا نسينا هذا الجزء الأخير فلا بد للجـزء الأول من أن يهمل .

وعلينا أن ندرك عند مايتعين معالجة مشكلات من هذا الطراز — اننا لسنا فى الواقع ندعم قضية السلام اخر الامر ولا حتى السـلام من اجل من يبدون منا بعيدين عن هذه المشكلة بالذات اذا لم نشعر أن علينا مسئولية السعى الى ايجاد حل «طبقا لمبادىء العدالة والقانون الدولى » كما نحن مسئولون عن محاولة منع استعمال القوة ، فاذا وضـعنا اهتمامنا فى أحد جانبى هـذه المسألة ونسينا الجانب الآخر اخفقت مساعينا الى جانب اخفاق الامال التى تتمثل فى ميثاق الامم المتحدة .

والان تواجهنا هنا مشكلة تتعرض فيها امم عظيمة لخطر جسيم ولا يسـتطيع أحد فيما أظن أن ينكر هـذه الحقيقـة وهو خطر كان فى وسعها ان تعالجه فورا اذا التجأت الى الوسـائل التى كانت مشروعة قبل صدور ميثاق الامم المتحدة ، وعندئذ لم تكن لتجلس حول هذه المائدة هنا كما لم يكن ليجلس احد من الناس حيث هـو الآن ، ولـكن تلك الأيام قـد خلت بحسب ما نأمل ، ولقـد تذرع

البعض بضبط النفس فى مواجهتهم خطرا جسيما . ولكنك لاتستطيع أن تنتظر استمرار ذلك الى الأبد مالم نجمع قوانا ونسعى الى تحقيق تسوية ليست سليمة فحسب ، بل وتتفق مع مبادىء العدالة والقانون الدولى »

ولعل بعضنا يشعر — وان كنت لاأظن أنأحدا من الموجودين هنا يشعر — وانما تشعر بعض الامم غير المعنية بهذه المشكلة عناية مباشرة — بان الجانب الوحيد منها الذى يهمهم هو مشكلة السلام ، واذا تيقنت فقط من انهلن يحدث استخدام للقوة امكنك أن تنسى بقية جوانب المشكلة ، ذلك فقط نصف المشكلة ، وانت لاتستطيع ان تحل المشكلة بانصاف الحلول التى تتصل بالسلام ، ولا تعلق الأهمية الكاملة على مانعتقد بانه حل يتمشى مع مبادىء العدالة والقانون الدولى .

والآن وقد اتفقنا حول ما نؤمن بأنه مبادىء العدالة والقانون الدولى فى شأن هذه المسألة ، وقصارى قولنا ينعكس على البيان الذى اتفقنا عليه فىشهر أغسطس، ونحن هنا لأننا نحن الدولالثمانى عشرة التى ليست معنية بهذا الموقف فقط بل متفقة على مبادىء القانون الدولى والعدالة بوصفها منطبقة على هذا الموقف ، وفى اعتقادى أنه يتعين علينا وعلى كل واحدة من الأمم التى يهمها الأمر أن نقف متحدين ، ونسعى لفض هذا النزاع لا من أجل السلام فقط ، ولكن منأجل تحقيق حل سلمى طبقا لمبادىء القانون الدولى وأحكام الميثاق ، وأعتقد أننا اذا لم نفعل ذلك واذا تفرقنا ظانين أن المشكلة قد سويت لأن خطر الحرب قد قل عن ذى قبل — أسأنا الى أنفسنا .

فلنتحدث معا فى هذه القضية ولنمض فى العمل لا من أجل « السلام » فحسب بل من أجل السلام « وفقا لمبادىء العدالة والقانون الدولى »

بيان وزير الخارجية دالاس ، ٢١ من سبتمبر

يا سيدى الرئيس : بما أن مشروع جمعية المنتفعين قد بسط هنا فهو لايتطلب أيةالتزامات قانونية على الأعضاء بحيث يقتضى حكومتى تقديمه الى مجلس الشيوخ أو الكونجرس لاتخاذ اجراء بشأنه ، فهو هيئة ترمى الى اتاحة الفرصة لمواطنينا لممارسة حقوق نعتقد أنهم يملكونها ولتسوية الصعوبات الحالية، وليكون بوجه عام أداةللسلام والنظام فى هذا الشأن .

وفى هذه الظروف تشعر حكومتى بأنها فى موقف يمكنها من العمل فورا فى هذا الصدد ، وسأترك معك يا سيدى الرئيس قبل أن أبارح لندن الليلة بيانا باسم حكومتى أبلغك فيه مشاركتنا فى التصريح ، ونيتنا فى اتباعه باخلاص نصا وروحا وسعينا الىدعم الأغراض الواردة فيه .

وانى اذ أختم حديثى يا سيدى الرئيس أود أن أشارك الآخرين الذين عبروا لك عن تقديرهم للطريقة التى وجهت هذا المؤتمر ونحكومتك للمجاملات والتسهيلات التى أتاحتها لنا .

وأعتقد أن هذا المؤتمر كانت له أهمية عظيمة فى ايجاد السلام بالطريقة التى ذكرتها فيما سلف ، الى العمل على الوصول الى حل لهذه المشكلات وفقا لمبادىء العدالة والقانون الدولى ، وأملى أن نقف متحدين مستقبلا ، وذلك لأننى أعتقد أن خطر الحرب يزداد كلما ازداد التفرق على حين تزداد فرص السلام كلما حافظنا على وحدتنا .

وانى لأدرك أننا نواجه مشكلات متفرقة ، وتختلف الظروف بالنسبة لبعضنا ، ولكنى أظن أن الجميع يستطيعون أن يشعروا أنه كلما حافظنا على وحدتنا أمكننا الاسهام اليوم فى نوع المساعىالودية التى قد يدعو اليها أى أحد منا مستقبلا لتخرجنا من الحال التى ربما وجدنا أنفسنا فيها

وأعتقد يا سيدى الرئيس أننا قد خدمنا غرضا جد خطير ، وتعتزم حكومتى المضى فى هذا السبيل .

تصريح باعداد العدة لانشاء

جمعية المنتفعين بقناة السويس ، ٢١ من سبتمبر

١ ـ تتكون عضوية المنتفعين بقناة السويس من الأمم التى شاركت فى مؤتمر لندن الثانى والتى تسهم فى التصريح الحالى ومن أية دول أخرى تتمسك بالنصوص التى تضعها الجمعية فيما يلى وتذعن لها وترضى بها

٢ ـ سيكون لجمعية المنتفعين بقناة السويس الأغراض الآتية :

١ ـ تيسير أية خطوات يمكن أن تفضى الى حل نهائى أومبدئى لمشكلة قناة السويس ، وتعين الأعضاء على ممارسة حقوقهم بوصفهم منتفعين بقناة السويس وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ والاحترام الواجب لحقوق مصر .

٢ ـ ترقى المرور فى القناة بأمان وانتظام وكفاية واقتصاد بوساطة سفن أية دولة من الدول الأعضاء ترغب فى الافادة من تسهيلات جمعية المنتفعين بقناة السويس وتسعى الى التعاون مع السلطات المصرية ذات الاختصاص لهذا الغرض

٣ ـ تسهيل مرور سفن الأمم من غير الأعضاء التى ترغب استخدامها .

٤ ـ تتسلم وتحتجز وتنفق الايرادات التى تحصل عليها من الرسوم والمبالغ الأخرى التى قد يدفعها أى أحد من المنتفعين دون الاخلال بالحقوق الحالية ريثما تتحقق تسوية نهائية .

٥ ـ تنظر أية تطورات مهمة تؤثر على الانتفاع بالقناة أو عدم

الانتفاع به وترفع تقريرا بذلك الى الأعضاء .

٦ — تساعد على معالجة أية مشكلات فعلية تنشأ عن اخفاق قناة السويس فى خدمة غرضها المعهود والمقصود منها ، وتدرس فورا الوسائل التى قد تتبع تقليل الاعتماد على القناة .

٧ — تسهيل تنفيذ أى حل مبدئى لمشكلة السويس قد تختاره الأمم المتحدة .

٣ — ولكيما تتحقق الأغراض السالفة الذكر آنفا :

١ — يتشاور الأعضاء فيما بينهم فى مجلس يمثل فيه كل عضو

٢ — ينشىء المجلس هيئة تنفيذية يعهد اليها بالسلطات التى يراها مناسبة

٣ — يعين مدير يعد الترتيبات اللازمة مع أصحاب السفن يعمل بارشاد المجلس عن طريق الهيئة التنفيذية

٤ — يمكن أن يوضع حد للعضوية باعطاء انذار مدته ٦٠ يوما

بيان أصدره مؤتمر لندن الخاص بقياة السويس

٢١ من سبتمبر

اجتمع فى لندن من ١٩ — ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ممثلو الحكومات الثمانى عشرة المشتركة فى المقترحات التى رفعت الى الحكومة المصرية بوساطة اللجنة الخماسية برياسة رئيس وزراء استراليا « رايت أونورايل روبرت منزيس » كأساس للمفاوضة من أجل تسوية لمشكلة قناة السويس ، وكان الغرض من الاجتماع النظر فى الموقف فى ضوء تقرير اللجنة المذكورة والتطورات الأخرى منذ مؤتمر لندن الأول

٢ — لاحظوا، مع الأسف، أن الحكومة المصرية لم تقبل المقترحات المذكورة ، كما لم تتقدم بمقترحات مضادة الى اللجنة الخماسية

٣ — من رأى المؤتمر أن هذه المقترحات لا تزال تعتبر أساسا طيبا لحل سلمى لمشكلة السويس آخذا بعين الاعتبار مصالح الأمم المنتفعة

بالقناة وكذا مصالح مصر ، وتنوى الحكومات الثمانى عشرة المضى فى مساعيها للظفر بمثل هذه التسوية ، وقد وضعت أمام المؤتمر فى ١٠ من سبتمبر المقترحات التى تقدمت بها الحكومة المصرية ، ولكن رئى أنها غير محكمة ، ولا تصلح أساسا للمناقشة .

٤ — ثم وضع تصريح يعد العدة لانشاء جمعية للمنتفعين بقناة السويس والحق نصه بهذا الكلام ، وتستهدف الجمعية المذكورة أن تيسر اتخاذ أية خطوات قد تفضى الى حل نهائى أو مبدئى لمشكلة قناة السويس ، وتدعم التعاون بين الحكومات التى ترضى عن الجمعية المذكورة فيما يتعلق باستخدام القناة ، ولهذا الغرض سنسعى الى التعاون مع السلطات المصرية صاحبة الاختصاص ريثما تحل المسائل التى خطرها أعظم ، وستعالج المشكلات التى قد تطرأ اذا حدث أن قلت حركة المرور فى القناة أو توقفت ، وستقام الجمعية بوصفها هيئة عاملة مستقلة فى وقت قريب بعد أن يكون أعضاء هذا المؤتمر قد أتيحت لهم فرصة التشاور فى شأنها مع حكوماتهم المختلفة

٥ — لاحظ المؤتمر أن حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا قد أبلغتا الموقف فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لمجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وأن حكومة مصر أيضا قد بعثت بكتاب الى مجلس الامن فى ١٧ من سبتمبر ، ويرى المؤتمر أن الالتجاء الى الامم المتحدة يجب أن يتم فى أى وقت يرى فيه أن ذلك يسهل الوصول الى تسوية

٦ — انتهى ممثلو الحكومات الثمانى عشرة الى أن تعاونهم فى المؤتمر كان مثمرا ذا قيمة وستستمر الحكومات الثمانى عشرة فى التشاور فيما بينها للاحتفاظ باتجاه مشترك لمواجهة المشكلات التى قد تنشأ عن مسألة السويس مستقبلا

٧ — يرى المؤتمر أن الطريق الذى رسم فى هذا البيان خليق أن يحقق بالوسائل السليمة حلا يتفق مع مبادىء العدالة والقانون الدولى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

بيان وزير الخارجية دالاس عند عودته من مؤتمر السويس ، ٢٢ من سبتمبر

سجل مؤتمر السويس الثانى فى لندن انتصارات محسوسة ، فقد اجتمعت ثانية الأمم الثمانى عشرة التى كانت قد تقدمت بمقترحات لمصر بعد أن رفضت تلك المقترحات وقد أكدوا عدالة مقترحاتهم السابقة وكذا عزمهم على التعاون .

ويعتبر اجتماع هذه الدول الثمانى عشرة على مستوى وزراء الخارجية أمرا ذا شأن ، ذلك أنها تعترف بخطر الموقف ،وتؤكدعزمها على التفرغ لايجاد حل عادل سلمى

ويرمى تعاون هذه الدول الثمانى عشرة الوصول الى حل دائم لمشكلة السويس ، لأن هذه الدول تمثل أكثر من ٩٠ فى المائة من حركة مرور القناة ، وتعتمد كثيرا على القناة من الناحية الاقتصادية

وقد اتفقت الدول المذكورة على أن المقترحات المصرية بتاريخ ١٠ من سبتمبر الخاصة بهيئة مفاوضات غير التى قصدت اليها الدول المذكورة ، جاءت غامضة ، واذن فلا أهمية لها .

وتنظر الدول المذكورة بعين الرضا الى الالتجاء الى الأمم المتحدة، وكانت النتيجة المحسوسة التى أسفر عنها المؤتمر هى مشروع جمعية المنتفعين التى ستشكو فى الأول من أكتوبر تقريبا بعد أن يكون المندوبون الذين اشتركوا فى مؤتمر لندن قد أتيحت لهم الفرصة لرفع هذه المقترحات الى حكوماتهم ، وقد أعد المؤتمر الطريق للدور الذى ستلعبه جمعية المنتفعين مستقبلا ، وكما تم الاتفاق الآن لن تساعد جمعية المنتفعين سفن الدول الأعضاء على المرور عبر القناة فحسب ، بل ستعين الأمم المتحدة على اعداد العدة للوصول الى حل مبدئى ، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء اذا أقفلت القناة وستدرس امكان ايجاد بديل للقناة يقلل الاعتماد عليها .

وقد ساد المؤتمر روح طيبة بين الزملاء ، وذلك أن المؤتمر لم ينظر بحقد الى الماضى بل نظر برجاء الى المستقبل، وترك الباب مفتوحا على

مصراعيه لتحقيق حل عادل فقط اذا قبلت مصر أن تسلك هذا السبيل

البيانات التى ألقيت فى اجتماع مجلس الامن السبعمائة بعد الخامسة والثلاثين المنعقد فى مقر الأمم المتحدة يوم الجمعة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣ بعد الظهر وقد شهد الاجتماع :

الرئيس : مستر بينو عن فرنسا
مستر ووكر عن استراليا
مستر سباك عن بلجيكا
مستر تسيانج عن الصين
مستر تانيز - بورتوتدو عن كوبا
مستر بادو عن ايران
مستر بليود عن بيرو
مستر شيبيلوف عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
مستر لويد عن المملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمال ارلندا
مستر دالاس عن الولايات المتحدة الامريكية
مستر بوبوفيك عن يوغوسلافيا

وتضمن جدول الأعمال الذى أجيز

مناقشة الموقف الذى نشأ عن الاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية من جانب واحد لوضع حد لنظام الادارة لدولية لقناة السويس الذى كانت قد أيدته وتضمنته نصوص معاهدة قناة السويس لسنة ١٨٨٨

خطاب المستر لويد ممثل المملكة المتحدة :

ثم ألقى المستر لويد ممثل المملكة المتحدة الخطاب التالى فقال : ان الموقف الذى نرجو من مجلس الامن أن ينظر فيه اليوم ناشىء عن اجراء الحكومة المصرية المتخذ فى ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ فى شأن قناة السويس ، ففى ذلك التاريخ أصدرت حكومة مصر - لأسباب قررتها وسأشير اليها فيما بعد - قانون تأميم شركة قناة السويس العالمية ، ونقل جميع أرصدتها وحقوقها والتزاماتها الى الدولة المصرية

ولقد لفتت الحكومتان الفرنسية والبريطانية نظر رئيس مجلس

الامن الى الموقف الذى أحدثه هذا الاجراء ، وذلك فى كتاب بتاريخ ١٢ من سبتمبر ، والآن نحن فى مجلس الامن حيث نرفع مشروع قرار سأسعى الى التوصية عليه خلال خطابى هذا .

والمشكلة التى تواجهنا تتعلق بحقوق الدول المنتفعة بقناة السويس والى أى صدى تذهب هذه الحقوق ، وما طبيعتها ، وكيف يمكن كفالتها مستقبلا)

لا ريب فى أن القناة جزء من مصر من الناحية الجغرافية ، وتخضع لسيادة مصر ، على أن ذلك لا يعنى انعدام الحقوق الدولية ، ولايتيح لمصر الحق فى تحطيم الحقوق الدولية القائمة ، ولكى نعرف ماهيةهذه الحقوق الدولية يتعين علينا أن ننظر بعين الاعتبار الى تاريخ المسألة.

يرجع تاريخ الخطط التى كانت ترمى الى وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر بواسطة ممر مائى صالح للملاحة الى عهود طويلة جدا مضت منذ آلاف السنين ، وفى العهود الحديثة ظلت المشروعات التى وضعت لذلك الغرض تناقش من القرن السابع عشر وما بعده ولم تكن تلك المشروعات مصرية فى الأصل ، ان فكرة وصل البحر الاحمر بالابيض فكرة قديمة مصرية وقد فكر فيها قدماء المصريين ووصل البحرين بواسطة النيل فى عهد سيزوستريس فيما أعتقد ، وحينما منح خديو مصر آخر الأمر امتيازات لانشاء ادارة مثل ذلك الممر المائى فى المدة ما بين ١٨٥٥ و ١٨٦٦ وقد أعطيت تلك الامتيازات الى رجل فرنسى هو فرديناند دى ليسبس ، على أنيؤسس المسيو د ى ليسبس شركة لادارة القناة تسمى شركة قناة السويس العالمية ، وانى لأنبه الأذهان الى أهمية لفظة « عالمية » فى هذا الاسم، وكذلك الامتيازات الممنوحة من جانب الخديو .

وأسست هذه اللجنة ، شركة قناة السويس العالمية ، على أساس دولى فى الظاهر فيما يختص : بملكيتها الحقيقية ، وتوفير رأس المال ، وكبار موظفيها ، وادارتها ، وتنظيمها ، وعملت طبقا لقوانينوامتيازات منحتها أوصادقت عليها الحكومة المصرية، تستهدف تحقيق ادارةالقناة

ادارة محايدة غير سياسية ، على أساس لا تمييز فيه لمصلحة سفن جميع الأمم ، دون النظر الى العلم الذى يخفق فوقها .

وكانت هناك اهداف لم يكن ممكنا الظفر بها بالطريقة نفسها اذا اديرت القناة على اساس قومى خالص ، ولكن هذه الاهداف امكن تحقيقها عن طريق ادارة القناة بواسطة شركات كانت مملوكة ومنظمة بالاسلوب الذى ملكت به ، ونظمت شركة قناة السويس العالمية وانا الفت النظر الى هذه الحقيقة ، لان من الجدير بالملاحظة ان فكرة التدويل بالمعنى الصحيح ، كما اشتهرت بيننا اليوم ، كانت بدعة فى القرن التاسع عشر، وكانت فكرة وجود مؤسسة تديرها هيئة دولية مكونة من دول اعضاء شيئا غير مألوف فى رأى القرن التاسع عشر ، على ان الهدف نفسه قد تحقق بوسائل اخرى ، مثل ادارتها بواسطة شركة لها صفة دولية كشركة قناة السويس العالمية ، ولقد كان ذلك سبيل القرن التاسع عشر اذ قامت بما ينبغى علينا القيام به بوسيلة نظام دولى تشترك فيه الحكومات .

اما الفكرة القائمة وراء شركة قناة السويس وادارتها للقناة فتفصح عنه بعض العبارات الواردة فى معاهد قناة السويس لسنة ١٨٨٨ التى سأتحدث عنها بعد قليل ، على ان قناة السويس ، وان تكن تجرى فى أرض مصرية ، لم ينظر اليها منذ أول الامر على انها من شئون مصر الخالصة ، بل بالعكس كان تنظيمها وادارتها فى الغالب ، ان لم يكن تماما ، على اساس دولى ، وما لم ندرك هذا ونراه فى وضعه التاريخى ونقدر ان هذه هى الحقيقة — التى لها اعظم الاهمية وقد علقت عليها جميع الهيئات المنتفعة بالقناة ، لانها اتاحت لها ضمان ادارة القناة بكفاية نادرة — استحال علينا رؤية الاجراء المصرى ، وما صحبه من ازمات فى صورته الحقيقية .

والان اتجه الى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، فهذه المعاهدة تتضمن عددا من الاحكام تتيح بعضها وتضمن حقوق المرور فى القناة على اساس من الحرية الكاملة والمساواة التامة لسفن جميع الامم دون تمييز ، كما تضمنت احكاما تحافظ على مركز مصر ، وانى لالفت النظر الى الحقيقة

وهى ان المعاهدة المذكورة تؤكد على الدوام فكرة حرية المرور ، والعبارات التى ترد كثيرا هى : « حرية الاستخدام » (المواد الاولى ، والثامنة ، والحادية عشرة ، والثانية عشر) و « حرية المرور » (المادتين الرابعة ، والثامنة) و « حرية الملاحة » (المادة الرابعة) و « الحرية .. الامان التام .. الملاحة » (المادة الثامنة) و « حرية ومفتوحة » المادة الاولى ؟ وذلك ان لغة كهذه تشير الى وجود نظام يحقق ويكفل ممارسة هذه الحقوق وتطبيقها تطبيقا فعالا فى الواقع ، وهذا حقا ما نجده لان المعاهد لم تكن ادارة فحسب ، بل لم تكن من الوجهة العملية الضمان الوحيد للمرور فى القناة دون تمييز ، وانما سبقت هذه المعاهدة ، فيما نعلم ، امتيازات مختلفة منحتها الحكومة المصرية للشركة الى جانب الاتفاقات المعقودة بينهما ، وطبقا لهذه الاتفاقات كانت الشركة ملزمة ، اذا اتبع المنتفعون لوائحها ، بالسماح بالمرور دون تمييز لاى نوع ، كما كانت مضطرة ، لذلك الغرض ، الى صيانة القناة ، فى حال ادارية طيبة .

بل ليس هذا كل شىء ، فالواجب يقتضى العلم باداة دولية اخرى ثابتة هى التصريح الذى اصدرته الحكومة التركية بوصفها صاحبة السيادة حينئذ — وعلى ذلك يعد ملزما لمصر — مرفق بتقرير اللجنة الدولية الخاصة بحمولة السفن ورسوم قناة السويس التى اجتمعت فى القسطنطينية عام ١٨٧٣ ، وطبقا لهذا التصريح تعهدت الحكومة التركية بعدم احداث « أية تعديلات فى شروط المرور عبر القناة » فيما يتصل بالرسوم المفروضة على الملاحة وارشاد السفن واجر سحبها وارسائها « الا بموافقة الباب العالى » الذى لن يتخذ اى قرار « دون الوصول الى تفاهم مقدما مع الدول المعنية بالامر » ، وقد كان هذا اعترافا صريحا وتوكيدا ، ورد فى اداة دولية ، بالنسبة الى مصلحة الدول المنتفعة ليس فقط بشان المرور بل وفيما يختص بشروط ادارة القناة

واذن فقد شكلت معاهدة ، قناة السويس لعام ١٨٨٨ استكمال اكثر من انشاء جهاز كفل ، فى مجموعه ، حقوق المرور فى القناة ، وهى لم

تبتدع هذه الحقوق بقدر ما اكدتها ووضعتها على اساس محدد لمعاهدة دولية ، وينعكس هذا الموقف بجلاء على المعاهدة نفسها ، وانى لانتظر أن يكون أعضاء مجلس الامن قد سبقت لهم دراسة تلك المعاهدة ، على انني اود ان اذكركم بما ورد فى الديباجة من الفاظ تقرر بصراحة ان الدول قصدت الى اقامة « جهاز ثابت يكفل فى كل الاوقات لجميع الأمم حرية استخدام قناة السويس البحرية ، وبذا تستكمل النظام التى وضعت تحته ملاحة هذه القناة طبقا لفرمان صاحب الجلالة السلطان بتاريخ الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ المصادق على امتيازات صاحب السمو الخديوى .. »

ويؤكد الفرمان المشار اليه اتفاق الامتياز الخطير المبرم بين الشركة وبين خديوى مصر اسماعيل باشا بالتاريخ نفسه ، الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٦٦ ، وهذا الاتفاق بدوره ، وفقا لمادته السابعة عشر ، يؤكد الامتيازين الاصليين الممنوحين للشركة المتضمنين كذلك قانونها بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٨٥٥ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ على التوالى .

ولا اظن ان هناك ما هو اوضح من الالفاظ الواردة فى الديباجة المذكورة ، وكمبدأ قانونى متفق عنيه ، اذا ابرمت وثيقة قانونية من أجل « استكمال النظام » الذى انشىء طبقا لوثيقة سابقة وجب ان تكون هذه الوثيقة اساسا للوثيقة المبرمة بعد ، ويتضح منها ان النظام المذكورة سيظل قائما ، وعلى أية حال طوال الفترة التى انشىء ذلك النظام لها ، وقد اكدت هذا الموقف المادة الرابعة من المعاهدة التى كفلت أستمرار المعاهدة حتى بعد انتهاء أجل أمتياز الشركة ، وتعترف هذه المادة « دوام احكام معاهدة قناة السويس العالمية « كما افترضت ، وكما نص فى الديباجة ان الادارة بواسطة الشركة تظل مستمرة طوال المدة المنصوص عليها فى امتيازات الشركة .

واعتقد ايضا انه من الممتع العلم بان هذه الامتيازات وان تكن قد نصت على وجوب انتهاء ادارة القناة بواسطة الشركة بعد ٩٩ سنة اذا

لم يتم الاتفاق على شيء خلاف ذلك ، الا ان كل الدلالات كانت تشير الى امكان الوصول الى مثل ذلك الاتفاق – فقد ورد ذلك فى المادة ١٦ من امتياز سنة ١٨٥٦ من اتفاق سنة ١٨٦٦ – كما ورد نص على ما سوف يحدث فى تلك الحال ، بل ان احدى هذه المواد تنبأت بامكان تجديد الامتياز لفترات متتابعة كل منها ٩٩ سنة .

وهكذا نجد تبعا لنظام المعاهدة والامتيازات والتصريح التركى الصادر سنة ١٨٧٣ الذى اشرت اليه فيما مضى ، ان مصالح الدول المنتفعة قد كفلت ليس فقط بالنسبة للمرور عبر القناة بل وبالنسبة لادارتها ايضا ، ذلك ان المرور فى القناة منفصلا عن الادارة لم يكن ليحدث وان حقوق المرور كانت تصبح عديمة الجدوى مالم تتم صيانة القناة وتدار بشكل ينيح المرور فى ظروف يسودها الامن والنظام ، ولقد كان ذلك هو السبب الجوهرى فى ان معاهدة سنة ١٨٨٨ افترضت دوام الادارة على يد الشركة طوال مد الامتياز .

وبمعنى اخر تكون المعاهدة وامتيازات الشركة معا نظاما متزنا وقد تكفلت احكام المعاهدة المختلفة بصيانة مركز مصر واعترفت بحقيقة هى ان القناة جزء من الاراضى المصرية خاضع لسيادة مصر اما مركز المنتفعين فقد صانته المعاهدة من جانب وطريقة تكوين الشركة بحيث تتمكن من رعاية مصالح المنتفعين من الجانب الاخر .

وتكون الادارة بوساطة هذه الشركة طوال اجل امتيازها جانبا من صلب المعاهدة كما ورد فى الديباجة .

وقد كان ثمة تعادل فى النظام كفل حقوق مصر وحقوق المنتفعين ، ولكن الحكومة المصرية باجرائها الذى اتخذته فى مصر ٢٦ من يوليه حطمت ذلك التعادل ، واخرجت من النظام الادارة على يد شركة قناة السويس العالمية ، وبذا ازالت احد الضمانات التى كفلتها المعاهدة للمنتفعين ، وهذا يتعارض مع اساس المعاهدة ولا تستطيع الحكومة المصرية ان تتطلب من الدول المنتفعة الاعتراف بنتائج اجراءاتها ، أو قبول سلطات مصرية خالصة تدير القناة أو تدفع رسوم المرور لتلك السلطات .

ورأينا ان الموقف القانونى يتلخص فيما يلى : ينص نظام المعـاهدة على ان الشركة كانت السلطات المعترف بها التى تدير القناة طوال فترة امتيازاتها ، ولا شىء يضطر الدول المنتفعة الى قبول سـلطات مصرية تقوم بادارة القناة بدلا من الشركة

ويتبع ذلك حق الدول المنتفعة ، طبقا للوثائق الدولية الثابتة فى اقامة جمعيتهم الخاصة بهم للمحافظة على حقوقهم الخاصة بالمرور ، وهـذا ما فعلوه كما يتبع ذلك ايضا حقهم فى دعوة مصر الى اعادة الضمانات التى عطلتها بتأميمها الشركة ، واذا لم يكن فى الامكان استعادة الشركة فلا اقل من ان تحل محلها سلطة ذات صفة دولية تخدم الاغراض نفسها وهذا هو الاساس القانونى للمقترحات التى نطلب من مجلس الامن التصديق عليها والتوصية بها للحكومة المصرية كاساس عادل منصـف للمفاوضـة .

ذلك هو الجانب القانونى للمسألة ، ومعلوم أن الجوانب القانونية لأية مسألة تبدو جافة حين نحاول تفسيرها ، ومع ذلك فلقد بذلت قصارى جهدى لتوضيح الموقف وان كان من الوجهة القانونية جليا من غير شك ، على أن مخاوفنا بالنسبة الى المستقبل قد ازدادت كثيرا نتيجة للاسلوب التى اتبعته الحكومة المصرية ، ذلك أن الكولونيل ناصر أيد معاهدة سنة ١٨٨٨ حينما وقع على الاتفاقية المصرية البريطانية بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، كما قرر الكولونيل ناصر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أنه قد تبقى من أجل امتياز شركة القناة أربعة عشرة سنة قائلا أن العلاقات القائمة بين الشركة والحكومة المصرية علاقات طيبة وأن الحكومة المصرية تثق كل الثقة فى اتجاه الشركة ، وأنها لاتشكو من ادارة الشركة ، والآن اما أنه كان غير صادق حينما قال ذلك أو أن هجومه على الشركة بعدئذ لم يكن يستند على أساس ، وفى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٦ اعترفت الحكومة المصرية الحالية مرة أخرى بمشروعية الامتياز ، وصادقت على اتفاقية كان مفروضـا على الشركة العالمية أن تدخر فى مصر بمقتضاها مبالغ ضخمة من المال يبلغ

عشرة ملايين من الجنيهات ـ قبل نهاية عام ١٩٥٦ ، وثلاثة ملايين أخرى قبل نهاية عام ١٩٥٧ ، ومليونين قبل سنة ١٩٥٨ ، ثم تزداد هذه المدفوعات بعد ذلك كل سنة حتى نهاية سنة ١٩٦٣ ، وقد اعترف الاتفاق بأن الامتياز يسرى مفعوله حتى سنة ١٩٦٨ ، وقد أبرم ذلك الاتفاق فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٦ ، ومع ذلك فلم تمض ستة أسابيع، أى فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ حتى ألغى الامتياز بطريقة ايجازية ، وبسبب هذه التصرفات تقرر أن الضمانات التى تكفل حقوق المنتفعين وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ يجب أن تكون شيئا أكثر من الوعود الشفوية أو الوعود الكتابية .

لا اعتراض لنا على حق مصر فى التأميم ، ذلك أن أغلب الدول قد أممت المؤسسات فى بلادها ، على أن شركة القناة ليست مؤسسة عادية ، ولو أنها مسجلة فى مصر الا أنها فى جوهرها واسمها شركة دولية تتمتع بامتيازات قائمة على معاهدة دولية ولا نزال على المبدأ الذى يقوم عليه حق التأميم ، على أن ذلك غير ثابت فى المسألة المعروضة على مجلس الأمن ، وهاأنا أنتقل الى النقطة التى يعتبر عندها التأميم مخالفا لمقتضيات العصر ، وبعد الغاء الامتياز ـ وأن يكن مشروعا ـ مما لا يشجع على الثقة ، ذلك أن الاجراء الذى اتخذ لم يكن محايدا ، وانما وجه الى مؤسسة أجنبية ، وثمة كثير من النقاط المشابهة يمكن اشارتها ومناقشتها ، على أن المشكلة فى حقيقة الأمر هى قدسية المعاهدات واحترام الالتزامات الدولية .

وليس ما يزعجنا هو الاستخفاف بمعاهدة من المعاهدات أو الاخلال باتفاق أبرم منذ ستة أسابيع سابقة ، بل ان الأسباب التى ذكرها رئيس جمهورية مصر مزعزعة للثقة مستقبلا ، وللاعتماد على عهود حكومته فقد قرر الرئيس المصرى فى خطاب ساخط أنه اتخذ اجراءه بسبب رفض حكومة الولايات المتحدة اعانة مصر فى بناء السد العالى بأسوان، وصرح بأن عمله ضد الشركة كان على سبيل الانتقام واصفا اياه بأنه نصر ، قائلا : انه ينوى احراز نصر بعد نصر ، ثم أشار الى أن ايرادات

القناة ستستخدم فى بناء السد العالى ، وبعبارة أخرى كان يشير الى أن اجراءه الذى اتخذ بشأن القناة كان لأسباب سياسية ، وان ايرادات القناة ستوجه مستقبلا لمصلحة دولة واحدة هى مصر ، ولم يكن ذلك كل شىء ، بل ان القرار قد اتخذ دون انذار ودون مشاورات مع أية حكومات أخرى عربية كانت أو غير عربية ، أو مع شركة القناة نفسها ، ولقد كانت تلك مرحلة من انقلاب اشترك فيه الجنود فى احتلال مقر الشركة ، وأبلغ موظفو الشركة طبقا لقانون التأميم أنهم سيكونون عرضة للسجن اذا لم يستمروا فى أداء أعمالهم .

لقد أحصيت كل هذا لسبب واحد ، هو أنى أعتقد بأنه من الثابت جدا حين النظر الى الضمانات الدولية يجب البحث عن سلوك الحكومة فى المستقبل ، واحترامها لالتزاماتها القانونية ، وأقول فى صراحة أن حكومة المملكة المتحدة لاتستشعر ، بعد الذى حدث ، أن بوسعها المجازفة مستقبلا ، ويجب أن تكون ضمانات المنتفعين صريحة ومحددة ، وأن توضح طرق التحرى عن الاخلال بتلك الضمانات ، وأن تعرف النتائج فيما اذا لم توف تلك الضمانات .

ولابد لى من القول بأن الحكومة المصرية لاتلومن الا نفسها لعدم ثقتنا بها ، واذا كانت الحكومة المصرية وحدها هى المعنية بهذا الشأن ، واذا كان الأمر مشكلة داخلية فان عدم الثقة لايصبح جزاءها على ذلك ، ولكن هذا الأمر يخص دولا أخرى كثيرة الى جانب مصر .

والأمر الثانى موضوع الازمة هو المستقبل الاقتصادى لدول كثيرة فى شرقى السويس أو غربيها على السواء ، وليست المشكلة هنا بين المملكة المتحدة وفرنسا وبين مصر ، ولا بين الشرق والغرب ، ولا بين أوروبا وآسيا ، ولا بين مايسمى بالدول الاستعمارية وغيرها ، بل ان نوع التجارة ، ونوع التنمية الاقتصادية فى كثير من الدول قد وضعت فى شكلها الحالى بالنسبة لوجود قناة السويس ، وبالنسبة الى أن التجار والحكومات فى كثير من البلدان استطاعوا الاعتماد فى ثقة على حرية استخدامها ، فاذا قدر لحكومة ما سلطة الاشراف على القناة

بمفردها فان ثقة تلك الدول فى المحافظة على تجارتهـا واقتصادياتها ستتزعزع مع الأسف ، فلو أن سفنا تحمل شحنات من السلع فى طريقها الى بلد من بلدان العالم الآخر أوقفت فى الطريق بناء على رغبة رئيس جمهورية مصر ، وكان لا مندوحة من طرق أبواب المحـاكم الدولية لتمكين مثل هذه السفن من المرور لانعدمت الثقة فى مستقبل هـذه القناة كممر مائى دولى ، ومعلوم أن من الممكن استنباط وسائل أخرى لنمواصلات بدلا من القناة كانشاء المزيد من خطوط أنابيب البترول وبناء ناقلات زيت ضخمة تسلك طرقا غير القناة ، كما يمكن تغيير نوع التجارة ، كل ذلك ممكن بل لعله ضرورى الا أنه باهظ التكاليف ، وربما اقتضى من القوم كثيرا من المشقة ، ولنضرب لذلك مثلا مايعانيه أصحاب المتاجر فى بورسعيد وعدن وسيلان من خسارة فادحة بسبب انقطاع بواخر الركاب الكبرى الذاهبة من الشرق الى الغرب عن المرور فى القناة .

وعلى الدول المنتجة للزيت فى الشرق الأوسط أن تنظر بقلق شديد الى نتيجة اضطراب خط سير سفنها التى تنقل الزيت الى غرب أوروبا عبر القناة ، فاذا لم يكن بد لهذا الزيت من الطواف به حول رأس الرجاء الصالح نقصت الكمية التى يمكن نقلها ، وأصبح لامندوحة لدول غرب أوروبا من التطلع الى أمريكا فى النصف الغربى من الكرة الأرضية ، ومن أن ينخفض الانتاج فى الشرق الأوسط ، وثمة اعتبارات اقتصادية خطيرة بجانب الاعتبارات الأخرى الأشد خطرا ، ذلك أن احترام حكم القانون ، واحترام الالتزامات الدولية فى خطر تهتز له قواعد المجتمع الدولى الذى نسعى بجد الى اقامته ، ويتعين علينا أن لاننسى أن مصر قد أخطأت حيال مسألة القناة حين استخفت بقرار مجلس الأمن الصادر سنة ١٩٥١ الخاص بمرور السفن الاسرائيلية .

ماذا عسى أن يحدث لو طبق هذا المثال فى مكان غير مصر ؟ أعتقد أن حكومة سويسرا يحق لها أن تؤمم بنك التسديد الدولى وهو مؤسسة مستقلة له صفته الدولية طبقا للقانون السويسرى ، ويستطيع المرء أن

يضرب أمثالا كثيرة حيث يمكن لهذا المبدأ أن يحدث نتائج غير عادية.

فهل يدهشنا أن يقال ان اجراء الحكومة المصرية الذى اتخذته فى ٢٦ يولية شمل الـكثير من البلدان بذعر وسخط ؟

لقد حاولت تحديد الموقف القانونى والاشارة الى بعض المآزق التى أحدثها اجراء الحكومة المصرية

على أننا وان كنا نعتبر استيلاء الكولونيل ناصر على أرصدة شركة القناة فى مصر عملا غير مشروع وعملا من أعمال العنف الا أنه منذ البداية كان همنا هو السعى الى اقامة مبادىء أساسية وطـرق عملية تكفل المحافظة مستقبلا على الجوانب الدولية من نظام قناة السويس ، ونحن على استعداد لقصر جهودنا على ايجاد ضمانات للدول المنتفعة تحل محل الضمانات التى حطمها الكولونيل ناصر باجرائه الذى اتخذه فى ٢٦ من يوليو .

وبهذه الروح وجهت حكومة المملكة المتحدة الدعـوة فى ٢ من أغسطس الى كبار الدول المعنية بما فيها مصر بالطبع لبحث المسألة فى مؤتمر يعقد بلندن ، وذلك بعد التشاور مع حكومتى فرنسـا والولايات المتحدة ، وكانت دعوتنا قاصرة على أربع وعشرين دولة ذلك أنه لم يكن عملا مرغوبا فيه دعوة جميع الأمم الى هذا المؤتمر سواء كانت تهمها قناة السويس أو لاتهمها .

ولقد ساورنا أسف شديد لرفض الحكومة المصرية شهود المؤتمر ، على أنها بعثت بممثل لها بقى فى لندن طوال فترة المؤتمر ، وان لم يحاول الاتصال بالمؤتمرين ، وفى اعتقادى أنه اذا شهد المؤتمر مندوبا عن مصر تحدوه رغبتنا نفسها التى كانت لنا فى الوصول الى حل يكفل حقوق الجانبين لأمكن تسوية المسألة برمتها فى تلك المرحلة لمصلحـة جميع المعنيين بالأمر ، وربما لمصلحة الشعب المصرى نفسه بنوع خاص.

وينبغى ألا يغرب عن الأذهان أن حكومة المملكة المتحدة والحكومات المتعاونة معها قد اعترفت منذ البداية بأن أى حل عادل دائم يجب أن يحترم بدقة سيادة مصر ، وقد صرح البيان الذى أصدرته حكومات

فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقت توجيه الدعوة الى مؤتمر لندن الأول بأن الحكومات الثلاث :

« لاتناوىء مصر فى حقها لامتلاك وممارسة جميع السلطات التى لدولة مستقلة ذات سيادة »

ودلت مقترحات المستر دالاس التى تقدم بها باسم وفـد الولايات المتحدة الى المؤتمر فى ٢٠ من أغسطس على احترام مماثل لحقوق مصر ومصالحها ، كما أن التعديلات التى اقترحها فى اليـوم التالى مندوبو أثيوبيا وايران وباكستان وتركيا استهدفت بصراحة تأكيد هذا الاهتمام بسيادة مصر ، ولا أعتقـد ان أية دولة من تلك الدول الأربع يصح اتهامها بممالأة مايدعى بالاستعمار أو الرغبة فى الاخلال بسيادة الأمم الصغيرة .

وكانت تلك المقترحات التى أسهمت فيها ثمانى عشرة دولة تمثل فى الحقيقة أغلبية مصالح المنتفعين بالقناة أى ٩٠٪ من حركة المرور التى تعبر القناة .

ولست بحاجة الى أن أصف للمجلس كيف أن فريقا مكونا من خمسة من السياسيين الممتازين اختيروا من خمس قارات مختلفة بزعامة رئيس وزراء استراليا قدم المقترحات المذكورة الى الحكومة المصرية ، وقد قصد بمقترحات الدول الثمانى عشرة أن تكون أساسا لحل سلمى مع اتفاقه وأغراض الأمم المتحدة ومبادئها ، واحترام حقوق مصر وسيادتها، وعلى حد قول معاهدة سنة ١٨٨٨ « ينشىء جهازا خاصا يكفل حرية استخدام القناة فى كل الأوقات ولجميع الأمم » .

وينبغى لجهاز كهذا ، كما جاء ذكره فى المقترحات ، أن يضمن أربعة أشـــياء :

أولا : ادارة القناة وترقيتها بكفاية وبصورة يعتمد عليها بوصفها ممرا مائيا حرا مفتوحا آمنا ، وثانيا : فصل ادارة القناة عن الشئون السياسية لأية دولة وهو ، فى اعتقادى ، أمر غاية فى الأهمية ، وثالثا : دفع تعويض مالى لمصر يكون عادلا ويتزايد وفقا لتوسعة القنـــاة

واستخدامها بوساطة أكبر عدد من السفن ، ورابعا : جعل رسوم القناة منخفضة ومتمشية مع هذه الأحكام ، وسيكون من المفيد حقا أن أعلم اذا كان حضرات الزملاء لهم اعتراض على شىء من هذه المقترحات .

ولتحقيق هذه النتائج على قاعدة دائمة ، وشكل يعتد به أوصت الدول الثمانى عشرة بوجوب التفاوض مع مصر لابرام معاهدة تكفل اقامة لجنة باسم لجنة قناة السويس تكون مسئولة عن ادارة القناة وصيانتها وترقيتها ، وتشمل اللجنة مصر الى جانب دول أخرى تختار مع الاعتبار الواجب لاستخدام القناة ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، وعلى اللجنة أن ترفع تقارير دورية الى الأمم المتحدة ، وستكون ثمة لجنة تحكيم لتسوية المنازعات ، وستوقع عقوبات فعالة على الاخلال بالمعاهدة تعتبر استخدام العنف أو التهديد به للمساس بادارة القناة تهديدا للسلام ، وخرقا لأهم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

وسيجد أعضاء مجلس الأمن أن هذه المقترحات تشير اشارة مناسبة الى الأمم المتحدة ، فقد كانت هى مقترحات الأمم الثمان عشرة التى لم تقدم كبلاغ نهائى بل أساسا للمناقشة ، وتحدثت المذكرة التفسيرية المقدمة من اللجنة الخماسية عن « المفاوضة لابرام معاهدة على الأسس المقترحة » ، ومرة أخرى صرحت بجلاء عن الرغبة فى تفادى أى اخلال بالسيادة المصرية ، وقد تضمنت المذكرة التفسيرية مانصه :

« اذا حدث أن ظن أحد أن مانقترحه يتعارض وحقوق السيادة المصرية بالنسبة الى القناة التى تجرى فى أرض مصرية وجب علينا من البداية التصريح بأننا لانعتقد بأن معاهدة سنة ١٨٨٨ ولا أية معاهدة أخرى من النوع الذى نقترحه كملحق لمعاهدة سنة ١٨٨٧ تمس حقوق سيادة مصر بأية حال ، بل ان وجود هذه الحقوق والاعتراف بها على الدوام هما اللذان يكونان أساس مقترحاتنا ، وكل مانرجوه هو اقامة جهاز محدد لادارة القناة وصيانتها وترقيتها يكفل الاعتراف بالسيادة المصرية ، فى حين أنه وضع لمستقبل طويل لايخدم فقط مصالح مصر بل ومصالح جميع المنتفعين بهذا الممر المائى البالغ الأهمية ».

وقد أشار رئيس اللجنة الخماسية الى هذه النقطة فى كتابه الذى بعث به الى الرئيس ناصر بتاريخ ٧ سبتمبر ، قائلا : « ليس ثمة فى مقترحاتنا أى انكار لسيادة مصر الاقليمية » ، وأوضح أن جوهر مقترحات الدول الثمان عشرة هو مايأتى :

ان موقف مصر بوصفها صاحبة الملك معترف به تماما ، وينبغى لها أن تمضى طبقا لاتفاق دولى فى التعاقد مع أى مستأجر بحيث يصبح مستقبل القناة مرضيا لأصحاب الملك — أى مصر — ولكثير من الدول التى تستخدمها

كما قال المستر منزيس ان يقال بحق أنه عندما يمنح صاحب الملك ايجاره لايمس ذلك ملكيته ، لأن الواقع أن أية ايجاره أو ما يشبهها تعتبر تقريرا وتوكيدا لملكيته .

وأكثر من ذلك ، وان اختلف بعض الشيء عن النظام العادى لصاحب الملك والمستأجر تقديم اقتراح يقضى بأن تمثل مصر تمثيلا كاملا فى جميع الهيئات التى كفلت الضمانات وادارات هذا الممر المائى الدولى وقامت بترقيته :

وهذه المقترحات تعتبر فى نظرنا عادلة ومنصفة للجانبين ، وقد وضعت وقتئذ وما زالت قائمة حتى الآن بوضعها ، مجملا لنوع الحل الذى يجب تحقيقه فيما نعتقد ، وقد اقترحت اللجنة الخماسية اجراء مفاوضة على هذا الاساس قائلة : أنه سيكون ثمة مجال لاعادة النظر ، وانى لأعيد هذا التوكيد الآن .

وثمة جانب آخر لحل عادل دائم أود أن ألفت اليه الأنظار وهو : أى نظام للقناة يمكن ان يتيح لشعب مصر أعظم الفوائد المادية ؟

والمشكلة الاقتصادية الكبرى فى مصر هى أن سكانها يتكاثرون بسرعة مما يصعب معه على دخلها القومى أن يجارى نمو عدد السكان ، فضلا عن أن يتيح مستوى رفيعا للحياة .

وطبقا للنظام الذى وضعه الرئيس ناصر ستجنى مصر بعض الايرادات من القناة ، فقد صرح فى أكثر من مناسبة أن مبالغا ضخمة ستذهب الى

الخزينة المصرية ، ولكن فى الواقع اذا قدر لشركة قناة السويس العالمية أن تحصل على تعويضات مجزية كما وعد بذلك ، واذا كان لابد من الاحتفاظ باعتمادات من أجل ترقية القناة وادارتها بكفاية لايتبقى الا اليسير جدا للاغراض الأخرى ؛ بل ربما كان مابقى أقل مما كانت تظفر به الخزانة المصرية فى العهد الماضى ، اذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة الضرائب ، والدفع غير المباشر .

والمسألة الرئيسية فى المستقبل هى اتاحة المال الكافى لتوسعة القناة نفسها وتطويرها ، والشىء الوحيد الذى يبعث على الثقة هو ايجاد نظام فيه ضمانات كافية تغرى باستثمار رأس المال الدولى على نطاق واسع يوفر للشعب المصرى فى السنين المقبلة دخلا نرجو ان يتمتع به ؛ وعلينا أن لانخطىء هنا فقد اقتضت الضرورة فى الماضى معونة دولية على نطاق واسع لانشاء القناة أول الأمر ، وستقضى الآن أيضا التوسعتها التوسعة الكافية وأمل مصر معقود على هذه التوسعة لتحسين مستوى معيشتها ، ولن يأتى هذا المال من غير اعادة الثقة ثانية .

ومعلوم أن الحكومة المصرية رفضت قبول مقترحات الدول الثمان عشرة كأساس للمناقشة كما أنها رفضت حضور مؤتمر لندن .

ولذا فان جهودنا للتفاوض مع الحكومة المصرية فشلت حتى الآن ، ولا أعتقد أننا ملومون على ذلك ، فقد رفضت مقترحات الدول الثمانية عشر رفضا ايجازيا من جانب الرئيس ناصر ، وكان المستر منزيس حذرا ، فترك الباب مفتوحا للمزيد من الاقتراحات ، ومع ذلك لم يتقدم الرئيس ناصر بأية مقترحات ، ردا على اللجنة الخماسية بالرغم من أنها أمضت أسبوعا فى نقاش معه ، وان تكون الحكومة المصرية قد أصدرت فى مدى أربع وعشرين ساعة من سفر اللجنة المذكورة بيانا بتاريخ ١٠ سبتمبر ، وعندما اجتمع المنتفعون الثمانى عشر فى لندن للمرة الثانية اتفقوا على دراسة ذلك البيان الا أنهم سرعان ما وجدوا أنه لايصلح أساسا للمناقشة

والذى حدث فى مؤتمر لندن الثانى هو أن مستخدمى قناة السويس

يجب أن يؤلفوا من بينهم جمعية لحماية مصالحهم بل ومصالح جميع الأمم التى تخدمها سفن أعضاء الجمعية ، ولم تكن هذه الجمعيـة مثيرة ولا راغبة فى الخصـومة ، لان الحكومة المصرية ظلت تعترف دائما بصلاحية معاهدة سنة ١٨٨٨ التى تنبعث منها حقوق المنتفعين ، ولقد عنى مؤتمر لندن بتوكيد ضرورة التعاون مع مصر لتوفير تلك الحقوق بشـكل فقال :

ولسنا نعلم حتى الآن كيف سيتصرف أولو الأمر المصريون فى القناة، وصحيح أن بيانات صدرت قبل انشاء جمعية المنتفعين ، وقصد بها عدم التعاون ، على أننا نعتقد بأن الحكومة المصرية لن تضن بالتعاون عند ماتتأمل الأمر ، وترى الغرض الحقيقى المقصود بالجمعية ، ولعل موقف مصر فى هذا الشأن بل وفى غيره سيتأثر بالنتائج التى يصل اليهـا مجلس الأمن .

ولنا أمل كبير فى الدور الذى قد تلعبه الأمم المتحدة فى عهد قنـاة السويس الجديد ، ذلك أن قصدنا على الدوام هو وجوب ايجاد حلقة اتصال بين الأمم المتحدة وبين أى نظام دولى يقام من أجل القنـاة ، ولقد فكرت حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة ، منذ بداية هذا النزاع الذى نشب نتيجة لاجراء ٢٦ من يوليو ، فى عرض الأمر على مجلس الأمن فى احدى مراحله ، وأوضح مؤتمر لندن الثـانى الاعتقاد السائد بين الدول الثمانى عشرة بوجوب رفع الأمر الى مجلس الأمن فى مرحلة مبكرة بعد أن استنفدنا الوسائل السلمية لكفالة حقوقنا المشروعة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وهذا ما أتينا الآن لنفعله .

وأعود فأكرر أن الموقف الذى نرجو مجلس الأمن أن ينظر فيه جد خطير ، ذلك أنه يتهدد حياة عدد لايحصى من الأمم ، ويعرض قوتهـا للخطر ، وليس الأمر خصومة بين مصر وبين فريق من الدول التى تملك السفن التى تعبر القناة وانما هو أمر حيوى بالنسبة لشعوب جميع العالم فى آسيا وأفريقية وفى أوروبا ، وليس فى وسع أية أمة أن تبقى على الحياد فى الوقت الذى تخضع فيه أعظم الممرات المائية الدوليـة

لسيطرة حكومة واحدة مخالفة لأحكام معاهدة طال عليها العهد .

وثمة اعتبارات جوهرية تتصل بمشروع القرار البريطاني الفرنسي « س سنة ٣٦٦٦ » المعروض الآن على مجلس الأمن وليس فى نيتى أن أسرد هذا القرار فقرة فقرة ، لأن كل شىء يتضمنه سبق أن ورد فيما أدليت به من بيانات على أننى أود أن ألفت النظر لمجلس الأمن الى أنه يقع فى ثلاثة أجزاء رئيسية فهو يبدأ بخمس فقرات تحمل الأسباب التى تدعون الى عدم قبول اجراء مصر الذى اتخذته بشأن القناة وتقضى أن تتقدم بطلب من أجل تصحيح هذا الاجراء .

ثم يمضى مشروع القرار ى اجمال الخطوات التى اتخذت لوضع مقترحات مقبولة لدى الدول التى تستخدم القناة كأساس للتفاوض مع مصر ، وكذلك الخطوات التى اتخذت للسعى الى الظفر بموافقة مصر على المفاوضة على ذلك الأساس ، ثم هناك فقرة تشير الى اقامة جمعية المنتفعين بقناة السويس التى افتتحت رسميا يوم الثلاثاءالماضى.

وأخيرا ألغيت خمس فقرات نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بشأنها :

أولا ــ تأكيد مبدأ حرية الملاحة طبقا لمعاهدة قناة السويس .

ثانيا : تأكيد وجوب المحافظة على الحقوق والضمانات التى حظى بها جميع المنتفعين بالقناة وفقا للنظام الذى نصت عليه المعاهدة المذكورة ــ وأعنى به ادارة القناة بواسطة هيئة مستقلة لها صفة دولية .

ثالثا ــ التصديق على المقترحات التى سبق لى أن وصفتها والمقدمة من الدول الثمانى عشرة ، وهى التى ترمى الى تحقيق حل للمشكلة يتفق مع العدالة .

رابعا ــ التقدم الى الحكومة المصرية بتوصية للمفاوضة على أساس هذه المقترحات ، والتعاون على تحقيق نظام فعال لادارة القناة .

خامسا ــ وأخيرا : التقدم بتوصية الى حكومة مصر ، ريثما يتم ذلك بالتعاون مع جمعية المنتفعين لقناة السويس .

ولست بحاجة الى أن أذكر حضرات الأعضاء هنا بأنه من واجب

مجلس الأمن المحافظة على السلام ، وعلى سيادة القانون لأن فى ذلك الضمان الوحيد لتنسيق العلاقات بين الأمم .

ويتعين على هذا المجلس ان يعمل وفقا لمبادىء واهداف الامم المتحدة وبهذه المناسبة اود ان اشير الى خطاب المستر دالاس الذى القاه فى مؤتمر لندن الثانى ، وتضمن مبدأ غاية فى الاهمية فى مجال العلاقات الدولية ، كما كان ذلك الخطاب جديرا بالوقوف عنده كثيرا لانه يتعمق فى معالجة المشكلة التى تواجه مجلس الامن فى هذا النزاع ، واعتقد ان مداولاتنا ستتيح الفرصة للامم المتحدة لتحقيق العدالة ، وتصحيح موقف يتهدد الحياة الاقتصادية وربما الحياة السياسية لكثير من الامم ، ونحن من جانبنا على ثقة من ان مجلس الامن لن يخفق فى اداء واجبه ومن انه سيساعد على الوصول الى نتيجة سلمية لهذا الموقف الخطير بتحقيقه للعدالة والمحافظة على قدسية الالتزامات الدولية

وحينما يتبنى مجلس الامن مشروع القرار الذى تتقدم به لن يتيح للقانون ان يسود فى العالم فحسب ، بل سيفتح الطريق للمزيد من الجهود لحل هذا الموقف الخطير .

وأهم ما نطلبه هو اقامة اساس عادل للمفاوضات ، واذن فنحن نطلب من مجلس الامن ان يضع مثل هذا الاساس ، ولقد اوضحنا اساس مقترحات الدول الثمان عشرة الذى نعتقد انه يصل بالمفاوضات الى اتفاق حول النظام الدولى لادارة قناة السويس ، وهو الادارة المنصوص عليها فمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

لقد فكرت طوال اليومين الماضيين فى افضل الطرق التى تتبعها لتنظيم مداولاتنا بهذا الشأن ولعل من المناسب ان اذكر رأى زملائى فى هذه المرحلة .

يبدو لى ان الوقت قد آن لهذا المجلس لان ينتقل الى دورة خاصة بعد ان اتيحت الفرصة لمن ارادوا التعبير عن وجهات نظرهم فى دورة علنية ان يفعلوا ذلك وامل ان يكون فى وسعنا الوصول الى تلك النقطة يوم الثلاثاء القادم لان ذلك يتيح لنا الفرصة للنظر فى الخطوات التالية فى جو اقل رسمية .

لقد اتى بعضنا من بلاد بعيدة كما ان لدينا واجبات اخرى تنتظرنا ، وليس فى وسعنا ان نضيع وقتنا سدى ، كما ان المشكلة التى نسعى الى حلها لا تحتمل التاخير ، ولقد اتينا من المملكة المتحدة الى هنا عازمين عزما صادقا على محاولة ايجاد تسوية سلمية عاجلة

والان وبعد ما تقدم أود ان اجمل الموقف الذى تقفه حكومة المملكة المتحدة حيال هذه المسألة ، كما واعتقد ان فى استطاعتنا تلخيصه فى كلمتين مختصرتين : —

الاولى : هى اننا عازمون على المحافظة على حقوقنا فى حرية الملاحة عبر هذا الممر المائى الدولى ونحن لانعمل فى هذا الشأن فقط من أجل انفسنا بل ومن اجل جميع الذين يعتمدون على هذه القناة

والثانية : هى اننا نسعى الى حل سلمى عن طريق المفاوضات وقد قررنا الاساس الذى تجرى عليه المفاوضات ، والذى نعتقد انه عادل بالنسبة الى المنتفعين والى مصر على السواء

بيان الرئيس « مترجم عن الفرنسية »

سأتحدث الان بصفتى ممثلا لفرنسا :

ان حكومة الجمهورية الفرنسية بالاشتراك مع حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة قد احالت الى مجلس الامن الموقف الذى نشأ نتيجة للاجراء الذى تخذته الحكومة المصرية من جانب واحد لوضع حد لنظام الادارة الدولية لقناة السويس الذى تم وضعه واستكماله طبقا لمعاهدة قناة السويس عام ١٨٨٨

وهذا الموقف كما هو فى نظر الحكومتين يعتبر شيئا خطيرا يمكن ان يهدد السلام والامن الدولى اذا أتيح له أن يستمر .

وفى ١٢ من سبتمبر الماضى عرض مندوبا المملكة المتحدة وفرنسا هذا الموقف امام رئيس مجلس الامن ، وفى ٢٣ من سبتمبر احاله الى مجلس الامن طبقا للمادة ٣٥ الفقرة الاولى من الميثاق

ولعل من المناسب اعادة الحقائق التى يقوم عليها نداؤنا :

لقد اصدرت مصر قانونااممت بمقتضاه شركة قناة السويس العالمية . وتطبيقا لهذا القانون استولت الحكومة المصرية عنوة على القناة نفسها وعلى الاجهزة المتصلة بها ، وجميع ممتلكات الشركة الموجودة فى مصر وسلمت ادارتها الى هيئة مسئولة امام الحكومة المصرية وحدها

ولاريب فى ان الحكومة المصرية تعتقد ان شركة القناة شركةمصرية تخضع لقوانين مصر الداخلية ، وهذا هو السبب فى انها استعملت الحق الذى تملكه لتأميم المؤسسات الواقعة فى اراضيها كما تفعل أية دولة أخرى •

وترى الحكومة الفرنسية ان عناصر هذا الجدل غير صحيحة ، فليس صحيحا ان شركة قناة السويس لعالمية خاضعة للقانون المصرى وحده

فهذه الشركة « العالمية » تعتبر جزءا مهما من النظام الذى اعترفت به معاهدة القسطنطينية بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٨٨٨ كأمر لا مندوحة عنه للاحتفاظ بالعهد الدولى لقناة السويس

لذا فمن الواضح ان الحكومة المصرية وان يكن لها الحق فى تأميم المؤسسات المصرية وهو شىء لا نتازعها فيه — لا يحق لها فى نظرنا تأميم شركة قناة لسويس العالمية ، ولاشك فى ان قانون التأميم المصري الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بيخالف معاهدة سنة ١٨٨٨ التى وقعت عليها تركيا ويعتبر توقيعها ملزما لمصر

ان لشركة قناة السويس العالمية وبالرغم من انها خاضعة للقانون المصرى فى بعض النواحى وانها قد انشئت بمقتضى قوانين صادرة من السلطات التنفيذية التركية أو المصرية ، وللمحاكم المصرية صلاحيةالنظر فى بعض قضاياها ، الا انها فى بعض النواحى الاخرى خاضعة للقانون الفرنسى والقانون الدولى •

ولذا فقد انشئت كشركة مساهمة مشتركة تحت القانون الفرنسى، ومقرها الرئيسى باريس ، وللمحاكم الفرنسية وحدها السلطات فيما يختص بالدعاوى بين حملة الاسهم وبين الشركة

وتعتبر الشركة العالمية شركة دولية بفضل رأس مالها الذى يتكون

من تأمينات أصدرت فى ثمانى عواصم اوربية طبعت بخمس لغات ، وبفضل لجنة مديريها التى تشتمل على مندوبين من اجناس مختلفة ، وفوق كل ذلك بفضل اهدافها وهى : ادارة مرفق عام له قيمته بالنسبة للعالم كله ، ولم تطبق الحكومة المصرية قانون الشركات الخاص بها على هذه الشركة بل كانت تفاوضها حتى يونيه سنة ١٩٥٦ .

وضع اساس لتسوية تضمن احترام حقوق المنتفعين وحقوق مصر معا

وفى ١٢ من سبتمبر اتخذت الحكومتان الفرنسية والبريطانية الخطوات لابلاغ مجلس الامن الموقف ، وتشاورنا معا حول اتجاههما القادم بعد ان استنفذنا جميع الوسائل السلمية .

وبناء على اقتراح حكومة الولايات المتحدة اشارتا على الحكومات الثمانى عشرة التى كانت قد اجتمعت فى لندن فى شهر اغسطس باقامة جمعية تستهدف مساعدة اعضائها فى ممارسة حقوقهم المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وبالرغم من أن الجمعية المذكورة يصعب وصفها بأنها تمثل تهديدا لمصر ، نظرا لما لاعضائها من الحق فى الانتفاع بخدماتها او الامتناع عن بها ، وقبول او رفض التزاماتها الا ان الحكومة المصرية صرحت فى بيان شديد اللهجة بانها تعتبر انشاء جمعية المنتفعين تهديدا بالحرب ، وترى ان الذين يقبلون الانضمام اليها دعاة حرب

وهكذا ظل موقف الحكومة المصرية من المقترحات المختلفة التى وضعت أمامها فى الاسابيع الاخيرة — موقفا سلبيا مما يؤيد المخاوف التى أحس بها المنتفعون منذ ٢٦ من يوليه .

والآن أتحدث عن جانب آخر من جوانب المشكلة ليس أقل خطرا من سواه ، ففى خلال مؤتمر لندن الثانى صرح المستر فوستر دالاس بأن المسألة أبعد أثرا مما كانت سفينة أو أكثر تستطيع ان تمر عبر القناة أو لا تستطيع أن تمر عبر القناة أو لا تستطيع أو مما اذا تعطلت القناة ، ثم أضاف ان ما فعلناه سيقرر الى حد كبير ما اذا كنا سنبنى عالما يسوده السلام ، وبذلك اثار مشكلة الثقة ، ومن العدالة ان

تقول : ان افعال الرئيس ناصر واساليبه قد اساءت الى الثقة الدولية التى بدونها لا يمكن المحافظة على مصالح الشعب المصرى الحقيقية
وماذا عسى ان يحدث فى الشهور او السنين القـــادمة اذا لم تعط الضمانات الى شركات الملاحة التى ترسل منتجاتها عبر القناة ؟ ان ما يحدث هو ان القناة ستتعطل وستعرض الاقتصاد المصرى آخر الامر للخسارة بسبب انخفاض الايرادات المتحصلة من ادارة القناة

ولا شك فى ان الامم التى ظفرت باستقلالها أخيرا بحاجة الى الثقة الدولية والى المعونة الخارجية لتتيح لها رفع مستوى المعيشة فيهـا ، مثلهـا مثل أية دولة أخرى ، وفى الوقت الذى تبحث فيه مشروعات المعونة الاجنبية فى كل مكان ، ويقام نظام دولى يتفق مع حقائق العصر الحاضر نرى ان الجو الذى تحدثه اجراءات الرئيس ناصر لا يساعد على نجاح هذه الجهود ، وأود أن ألفت نظر المجلس الى اتجاه ينبغى لنا ألا نغمض أعيننا عن اخطاره ، ذلك هو الخلط بين مقاومةالاستعمار والاخلال بالالتزامات ، فاذا كان الاستغلال معناه حق الدولة الناشئة فى التخلى من جانب واحد عن التزاماتها التى تعـاقدت عليها أصبحت الفوضى والاضطرابات عنوان العلاقات الدولية ، ولا أعتقد أن هذا هو هدف الامم المتحدة

والذى يقرأ كتابات الرئيس ناصر ويستمع الى خطبه لا يسعه الا يشعر بالانزعاج ، أليس تأميم قناة السويس المرحلة الاولى فى سياسة يصح أن تقود العالم الى كارثة ؟

ونحن نعرض على مجلس الامن مخاوفنا ، ونشعر انه من واجبالامم المتحدة اعادة الثقة الدولية لجميع الشعوب ، وخاصة الشـعوب التى تدعى بالمختلفة ، وكذلك من واجب الامم المتحدة أن تقرر بصراحة أن خرق التعهدات الدولية لا يعتبر دليلا على استقلال أمة من الامم

ونحن بازاء مشكلة لا تجدى معها انصـــاف الحلول ، ولن تقبل تسوية لانها تحفظ الســـلام فى الوقت الحاضر فحسب ، ومعلوم أن ميثاق الامم المتحدة يعترف بأنه لن يكون ثمة سلام بالمعنى الصحيح

دون محافظة على العدالة والقانون الدولى ، وبذلك يعترف هذا الميثاق بأنه قد تنشأ ظروف يكون فيها الضعف أخطر من الحزم ، ونحن راغبون فى تسوية سلمية ، وان كنا لا نقبل أى حل يضرب صفحا عن الامر الواقعى ويعترف بحق رئيس الدولة فى تخلى بلاده عن التعهدات الدولية التى اشتركت فيها بمطلق حريتها

والمسألة خطيرة ولذلك فان مستقبل الامم المتحدة ومستقبل السلام يتوقفان على الطريقة التى تعالج بها

بيان المستر شيجيمتسو (اليابان)

ياسيدى الرئيس ، منذ اجتماع أمس تسلم هذا المؤتمر مقترحات مختلفة الغرض منها مواجهة مقتضيات الموقف السائد الان ، ولقد فحص الوفد اليابانى هذه المقترحات تحدوه رغبة أكيدة فى زيادة الفرصة لايجاد تسوية سريعة للنزاع القائم حاليا بين مصر والدول الغربية

ولقد استحقت المقترحات التى تقدم بها زعيم الوفد الهندى انتباهنا البالغ ، وذلك انها راعت آمال الشعب المصرى القومية التى تعطف عليها اليابان عطفا عميقا

لقد ذكر المستر مينون وجهة نظره فى عبارات بليغة منذرا المؤتمر بأن مصر ستعارض بصلابة اقامة أى جهاز دولى يحاول الغاء تأميم قناة السويس ، وفى هذا القول ما يدعو الى التأمل ، ومن ناحية أخرى فان المقترحات التى تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة المحترم وعدلت الان وأصبحت تعترف باسم « مقترحات الدول الخمس » ترى اقامة لجنة دولية لادارة القناة ، ولقد قال المستر دالاس ان ذلك يعتبر حدا أدنى لضمان المرور فى القناة مرورا يعتمد عليه ، على انه أضاف فى الوقت نفسه قائلا فى منتهى الحكمة انه اذا اختلفت الاراء وجب نقل هذا الاختلاف فى الرأى الى الحكومة المصرية ، ونحن نرحب بهذا الاتجاه أعظم ترحيب

ياسيدى الرئيس ، لسنا نعلم بعد ماذا عسى أن يكون لهذه المقترحات من رد فعل عندما تعرض على الحكومة المصرية ، وكل ما نستطيع أن نرجوه فى هذه الفترة هو أن تساعد هذه الاراء المختلفة على ايجاد تسوية سلمية للنزاع عن طريق المفاوضات فيما بعد

وبالنسبة لليابان ، فانها أمة بحرية تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة فيما وراء البحار ، ولذا فنحن نشعر باهتمام بالغ بالمحافظة على حرية المرور فى القناة ، ويسرنا أن نفدها مكفولة بشكل مقبول عند الحكومة المصرية

ولذا لما كان اهتمامنا منصبا على حرية المرور وسلامته فنحن على استعداد لتأييد مقترحات الدول الخمس ، ولعله من المفيد أن يكون استخدام مقترحات أخرى بالاضافة الى المقترحات المذكورة كأساس اضافى للمفاوضات ، وهذا هو رأينا الاساسى أوضحناه باختصار ياسيدى ، ومهما يكن من أمر فان رغبة حكومتى هى الافادة من مقترحات الدول الخمس بحيث تخدم قضية المفاوضة السلمية بين الاطراف المعنية ، وزيادة على ذلك نعتقد أن الباب يجب أن يظل مفتوحا لرفع الامر الى الامم المتحدة فى المستقبل

بيان المستر لانز (هولندا)

ياسيدى الرئيس ، نزولا على رأيكم سأقصر ملاحظاتى على المشروع الذى رفعه الوفد الامريكى والوفود الاخرى ، ولن أتحدث عن الاجراءات التى يجب أن تتبع خاصة بتقديم نتائج هذا المؤتمر الى الحكومة المصرية

فى خطابى الاول ذكرت آراء حكومتى بوجه عام فيما يتعلق بالخطوط الواجب التزامها لتحقيق حل لأزمة قناة السويس ، وتمشيا مع وجهة النظر هذه أصرح الان بموافقة الحكومة الهولندية على المقترحات التى تقدم بها وفد الولايات المتحدة وتم تعديلها من جانب وفود باكستان وأثيوبيا وايران وتركيا

ولقد أسعدنا أن نرى هذه الدرجة العظيمة من اتفـــاق الآراء بين المشتركين فى هذا المؤتمر ، وأود بالتضامن مع رئيس وزراء استراليا أن أتقدم بالتهنئة الى ممثل باكستان المحترم على بيانه المعتدل المستفيض وفى اعتقادنا انه من الفأل الحسن الاتفاق على هذا الاتجـاه المشترك الكبير من الدول المجتمعة حول هذه لمائدة ، تلك الدول التى فى جميع أنحاء العالم ، وسيكون لهذا المثل المثمر أثره فى التعاون فى المستقبل بين آسيا والغرب

ونحن ندرك ياسيدى الرئيس ان ما نفعله هنا انما هو خطوة أولى ، ولكننا نعتقد أيضا اننا بمجرد سلوكنا الطريق الصحيح سنشعر بمزيد من الثقة فى احتمال الوصول الى هدفنا النهائى الذى هو التسـوية العادلة الملائمة بين مصالح مصر المشروعة وبين ضرورة جعل القنـــاة ممرا مائيا دوليا حرا طليقا

ولقد أشرت فى خطابى الاول ياســيدى الرئيس ، الى أن المــوقف الناجم عن تأميم القناة قد أحدث صعوبات خاصة بادارة حركة المرور فى قناة السويس ، ويجب تفادى الاخلال بالتسهيلات الضرورية من أجل استخدام القنــــاة استخداما حرا ، ولما كان الاسراع فى اجراء المفاوضات أمرا بالغ الاهمية أحب أن أؤكد هذا الجانب من الموقف كما فعلت الوفود الاخرى

وختاما ياسيدى الرئيس يقبل الوفد الهولندى المقترحات التى تقدم بها وفد الولايات المتحدة فى صيغتها المعدلة كما هى معروضة علينا الان

بيان المستر كونها (البرتغال)

فى هذا الطور الذى نجتازه والذى حدث فى جو من الاعتـــدال والوقار ، وهو ما أرحب به أعتقــد انه لم تعد بنا حاجة الى القـــاء خطب مطولة ، ولذا فسيكون بيانى مختصرا بقدر الامكان

ومن كل ما قيل تتبين لنا الصورة التالية ، فمن الضرورى ايجاد حل يرفع الى مصر للموافقة عليه فى نطاق المفاوضات التى ستتلو ذلك

حيث يمكننا الملاءمة بين مبدأين أساسين هما احترام سيادة مصر وحقوقها ومصالحها المشروعة من ناحية - وهنا كما فعل غيرى أحب أن أؤكد أهمية المحافظة على المبدأ الاول - ومن ناحية أخرى أرى ضرورة تحديد جهاز قادر على كفالة مصالح العالم والمحافظة عليها ، تلك المصالح المرتبطة بحرية المرور فى قناة السويس كممر مائى ليس فقط بالطريق الذى يجب أن يظل مفتوحا فى كل الاوقات للملاحة الحرة ، بل يجب أن يدار ويتطور فى أفضل الظروف الممكنة فى ضوء مصالح العالم المذكورة دون تقوية نفوذ أو أية اعتبارات سياسيةوطنية من جانب دولة بمفردها .

ان أمامنا بعض المقترحات المحسوسة ، ومطلوب منا الملاءمة بين هذه المبادىء الاساسية ، وعندى أنه لكى نقدر أهميتها ونختار منها ما يجب أن نذكر الشكل الذى قد تتخذه فى ضوء أحد هذه المبادىء، أما المبدأ الآخر وهو المتعلق بايجاد جهاز يكفل مصالح العالم أفضل من غيره فى حرية الملاحة عبر قناة السويس فيعتبر ذا طبيعة قابلة للتوسع ، وسيحقق المشروع الجديد هذا الهدف أحسن من سواه .

والمبدأ الاول - وهو احترام حقوق مصر ومصالحها المشروعة - لا يمكن الاعتداء عليه كما لا يمكن الاعتداء على المبدأ الآخر الا أنه ذو طبيعة ومجال مختلفين ، وكل ما هنالك أنه مبدأ مشروع ويضع حدا لتوسع المبدأ الآخر ، وبمجرد أن نعثر على نظرية لاتخل بالاحترام الواجب لسيادة مصر ومصالحها المشروعة يصبح من الوضوح بمكان وجوب اختيارنا الحل الذى سيخدم المبدأ التوسعى الخاص بمصالح العالم فى حرية الملاحة وترقية قناة السويس ، وفى هذا الضوء أعتقد أن من واجبنا تقدير المقترحات المعروضة على المؤتمر

ولهذا فالسؤال الاول الى سيواجهنا هو : هل تنطبق هذه المقترحات على سيادة مصر وحقوقها المشروعة ؟ لا تدعونا ننسى أن المسألة ليست مسألة فرض حل على مصر ، وانما مسألة رفع مقترح اليها ، تكون له القوة الادبية اذا ما رافقه تأييد العالم واتفق مع تلك

المصالح ، وقبوله سيكون مدعاة الى قبول مصر كدولة عظيمة حقا
ولقد وضح أن انشاء جهاز دولى يعنى بادارة مرفق ذى شأن عالمى واسع النطاق مثل قناة السويس لا يعتبر فى حد نفسه مخالفا لسيادة دولة تقبل مثل هذا الجهاز من أجل التعاون الدولى ، وبهذه المناسبة أحب أن أذكركم بما قاله المستر سلوين لويد بمنتهى الحكمة عند ما أورد أمثلة من التاريخ الحديث ، ولذا أشعر بأننى فى أمان حين أختم حديثى قائلا : ان المقترحات المعروضة أمامنا كلها تتفق مع المبادىء التى يقوم عليها احترام سيادة مصر وحقوقها .

على أن المشكلة التى تنبعث توا فى الطور التالى هى المقترحات التى تقدم بها ممثل الولايات المتحدة وتم تعديلها من جانب ممثلى أثيوبيا وايران وباكستان وتركيا ، وهذه - كما يجب أن نذكر - أكثر مدعاة للانطباق على المبدأ الثانى أى مبدأ السعى الى اقناع مصر بايجاد حل يخدم مصالح العالم أفضل من غيره فى الملاحة وترقية قناة السويس، وليس من الضرورى أن نوضح السبب فى أن الجهاز الذى اقترحه المستر دالاس أكثر مرونة وكفاية لضمان ادارة القناة وصيانتها وترقيتها فى ضوء مصالح جميع الامم البحرية وحاجاتها ، على أننى سأسمح لنفسى بالمضى قدما أكثر بعض الشىء ، فليست المقترحات الامريكية أفضل من غيرها فى خدمة الغرض الذى سعى اليه فحسب بل ان ان الاقتراح الآخر الذى تم تقديمه حتى الآن لا يكفى بحق خدمة ذلك الغرض حتى لدرجة أقل كفاية ، والذى ينبغى لنا أن نسعى الى تحقيقه هو جهاز نهائى بذاته وحل متزن من أجل المصالح المذكورة يمنع فى حد ذاته امكان حدوث أزمة جديدة فى المستقبل

على أننى أشعر بأن المقترحات الاخرى انما هى علاج موقوت لا تتفادى من امكان وقوع مصادفات وطنية تؤثر على الموقف فى قناة السويس ، وحينئذ سيكون من الضرورى اذا دعا الامر عقد مؤتمرات أخرى للالتجاء الى اجراءات من جانب منظمات أخرى وهذا حل ردىء لا يسر .

ويتعين علينا أن نتفادى هذه المتاعب قبل حدوثها ، وهذا ضرورى للسعى لمجانبة حدوث مواقف عسيرة جديدة والحل الوحيد الذى يمكن أن يحقق هده النتيجة المرغوب فيها بالنسبة لمصر كما هى بالنسبة للدول الأخرى المعنية هو اتفاق دولى حر حول جهاز مثل ذلك الذى يسميه المستر دالاس الآن بمقترحات الدول الخمس .

وقبل أن أختتم حديثى أريد أن أؤيد وأشترك فى التمنيات الطيبة التى عبر عنها مندوب استراليا ، ومن المرغوب فيه جدا أن نفرغ من أعمالنا بأسرع ما يمكن .

بيان المستر منزيس (استراليا)

يؤسفنى جدا أن أحتجز أعضاء الوفود وقتا أطول مما ينبغى، ولكنى أعتقد أنكم ستسمحون لى بالافتئات على صبركم بعض الدقائق فى هذا الوقت الذى لا تزال بعض النقاط حاضرة فى أذهاننا ، لأذكر شيئا أظن أنه من الأهمية بمكان ، وهذا الشىء ينبعث من كون ممثل الاتحاد السوفيتى المحترم قد رأى من المناسب ذكر بعض الملاحظات التأديبية فى موضوع الاستعمار والمناورات من جانب الدول المستعمرة السابقة

وأحب أن أقترح وعلى كل أحد يقف موقفنا هذا العسير جدا أن يرى مثل هذه الملاحظات غير مجدية ، وواجبنا جميعا فيما أعتقد أن نكون على حذر فنتجنب قول أى شىء يجعل المفاوضات أمرا أكثر عسرا .

فقد بدأ من وزير خارجية الولايات المتحدة منذ أول لحظة نغمة طيبة وخلق حسن فى هذا الشأن ، وحث الأعضاء على أن يقصروا تفكيرهم على هذه المهمة ، فليس الأمر أمر فرض نظام استعمارى على مصر ، وانما هو تقديم بعض المقترحات التى تتصف بالحكمة والعقل الى مصر نرجو أن تقبلها ، وفى اعتقادى أنه يجب أن نذكر كلنا ذلك فالموقف دقيق فى الاصل ، ولا ينبغى أن نزيده اشتعالا بأية دعاية توجه الى مصر الغرض منها عرقلة قبول مصر للمقترحات التى يتقدم بها هذا المؤتمر ، وعندى أنه من المستحيل الاعتقاد بأن ست عشرة أو سبع

عشرة أمة ممثلة حول هذه المائدة من بينها أمم كثيرة كانت فى وقت ما مستعمرات ، وأصبحت الآن تتمتع بالسيادة التامة فى الحكم الذاتى ، يمكن أن تتهم بالدخول فى مؤامرة ضد سيادة مصر وحقوقها .

والذى نسعى اليه فى هذا الشأن انما هو مقترحات عادلة تنصف الجانبين ، وتنصف الجميع ترفع الى مصر فى ظروف تمكن من ايجاد تسوية سليمة معقولة .

انبى آسف لاحتجازكم هذه المدة يا سيدى ، على أننى أحث على أنه يجب عدم عرقلة المهمة التى ادركنا جميعا خلال الايام القليلة الماضية وناقشناها بتعقل بأمل تسويتها دون أن تفرض أية قرارات على الأقليات ، أو على أى أحد ، ومن أجل ذلك ، سعينا محاولين جعل الآراء التى تؤيد المقترحات مقبولة لدى مصر ، وفى مصلحة مصر نفسها .

الدورة السابعة المكتملة ، ٢٢ من سبتمبر

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

زملائى الأعضاء لقد شعرت كرئيس لهذا المؤتمر ، ان من مقتضيات الأدب ان أؤجل اسهامى فى مناقشاتنا ريثما يتمكن الجميع من القاء خطاباتهم ، وهذا هو السبب فى أننى لم أتدخل فى مناقشة المقترحات المعروضة على المؤتمر الا اليوم ، ولم يكن الداعى الى ذلك هو الشك أو الريبة فى موقف حكومة المملكة المتحدة .

لقد اشار المستر شيبيلوف فى خطابه أمس الى ما وصفه بالعمل الايجابى الذى حققه المؤتمر ، وقال : ان الحديث عن الاستعدادات العسكرية والعقوبات الإقتصادية قد خفت صوته نسبة لانعقاد هذا المؤتمر ، وقد أوضحت موقف الحكومة البريطانية بجلاء فى خطابى الأخير فى هذا الشأن ، وليس عندى ما أضيفه أو أختزله ، والناحية الأخرى التى حقق فيها هذا المؤتمر نتيجة ايجابية كما يقول المستر شيبيلوف هى أننا أسقطنا التهمة القائلة بأن عمل الحكومة المصرية الخاص

بتأميم شركة القناة كان غير مشروع ، ولا أفهم شخصيا كيف استطاع أن يصل الى ذلك الرأى بالنسبة الى ما قيل ، كما تعتقد حكومتى أن عمل الحكومة المصرية فى هذه الحالة بالذات انما هو خرق للقانون الدولى ، لانه عمـــل استبـــدادى ومخالف للخلق الدولى ولاغراض الشركة وواجباتها ولنوع الامتياز وأجله المعلوم ، ويؤيد هذا الرأى فيما أعتقد اللغة التى صيغت فيها الفقرة الهامة فى ديباجة معاهدة قناة السويس بتاريخ سنة ١٨٨٨ ، ولقد أفصح بعض المندوبين حول هذه المائدة عن الرأى نفسه ، لقد أوردت الأسباب التى لدينا فى آخر مرة تحدثت فيها ، ولا أنوى ان أشق عليكم بالاسهاب فى اعادة ذكر هذه الأسباب الآن . على أن الشىء الذى نقوله دائما ، وأعتقد انه ظل يمثل روح هذا الاجتماع ، هو أننا يجب أن ننظر الى المستقبل لاالى الماضى ، ولقد شعرنا أن هدف هذا المؤتمر هو اصلاح الموقف الذى نشأ عن عمل نعتقد أنه غير مشروع ونحن نود أن نكون واقعيين وأن نواجه المستقبل .

لقد ضمن المستر شيبيلوف بيانه الذى يصف فيه عمل هذا المؤتمر بأنه عمل ايجابى ــ القول بأن القناة لا تزال ماضية فى اداء مهمتها ، وأن التأميم لم يعرقل حركة المرور فيها ، ولعله يسمح لى أن أقول انه من المؤسف أن يهاجم شركة قناة السويس والحكومتين الفرنسية والبريطانية قائلا انهما تحاولان عرقلة ادارة القناة ، وحجته فى ذلك كما يبدو لى هى أن الحكومة المصرية لا يحق لها فقط أن تؤمم ممتلكات الشركة ، وتؤمم موظفيها ، ولكن هؤلاء الرجال ليسوا سلعا ، وانما لهم حرية الاختيـــار أو ينبغى أن يسمح لهم بأن تكـــون لهم حق حرية الاختيـــار ، وقد دعتهم الشركة الى ان يختاروا بين الولاء للالتزامات لمستخدميهم الشرعيين ، أو الالتحاق بخدمة السلطات المصرية الجديدة .

وفى الوقت نفسه عبرت الشركة عن رغبتها بنصيحة من الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى أن يظل موظفوها مهما تكن نزواتهم فى هذا الشأن ــ يعملون فى مراكزهم انتظارا لنتيجة هذا المؤتمر ، وأعتقــد

أن هذا الموقف معقول والى أى وقت سيبقى هؤلاء الموظفون فى مراكزهم بعد انتهاء هذا المؤتمر ؟ هذا شىء آخر ، وليس فى هذا تهديد لمصر ، بل هو بيان واضح لحقيقة واضحة ، فالواجب يقتضى أن يتاح للاحرار أن يختاروا بحرية ، ومصر وحدها هى التى تهددهم ، وفى خلال الأيام القليلة الماضية دعت السلطات المصرية موظفى الشركة ، وان يكن غير معروف من هم هؤلاء الموظفون بالضبط ـ الى التصريح بولائهم للادارة المصرية الجديدة ولو لم تكن بينهم وبينها الالتزامات

فاذا اعترفوا بولاء آخر أو تخلفوا عن العمل فى نهاية أجازاتهم ـ كانوا عرضة للعقوبات المنصوص عليها فى قانون التأميم ، التى تشمل السجن أو الفصل ، وليس فى هذا ما يشجع على خلق الثقة بين الموظفين .

وقال المستر شيبيلوف ان القناة تعمل بشكل مرضى ، والواقع اننا نعلم أن عدد القوافل اليومية قد نقص من أربع الى ثلاث ، والاجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية كما علمت منذ ساعات خاصا باصدار الأوامر الى أربعة من كبار المهندسين بالقيام فى أجازة لا يشجع على الاستمرار فى العمل بكفاية ، وهذا كما تعلمون ياحضرات السادة هو حقيقة هذا الموقف ، والمشكلة الحقيقية وسط كل الخطب والنظريات والتصريحات ... الخ

لا لا ، لست اوافق المستر شيبيلوف على ماقال ، ومع ذلك ولأسباب مختلفة أعتقد أن هذا المؤتمر كان مفيدا وناجحا ، ومنذ البداية كانت رغبة حكومة المملكة المتحدة المضى فى طريق دولى نحو ايجاد حل سلمى ، وأكرر أسفى على أن مصر لم تبعث بمندوب يمثلها فى هذا المؤتمر ، ولا أظن انه كان سيمتنع من أن يتأثر بجو مناقشاتنا ، وأقترح اذا وافقتم فى المرحلة القادمة ارسال نسخة من محضر مناقشاتنا الى الحكومة المصرية ، فذلك الجو الذى ساد هذا المؤتمر كان جو احترام لعواطف مصر ، ولقد عبر أغلب الأعضاء عن أسفهم للطريقة التى اختار الرئيس جمال أن يعمل بها ، ومع ذلك فقد كان هناك عزم

واضح مشترك على الوصول الى تسوية معقولة ، وانى لأتحدى كل من حضر اجتماعنا أن يعارضوا هذا البيان .

فماذا نتج عن اجتماعنا ؟ أولا وقبل كل شىء : تم الاتفاق على أهمية القناة الدولية ، واقتنع المندوبون بأهمية حرية المرور فى القناة وادارتها بكفاية بالنسبة لهم ولدولهم .

وليس هذا نزاعا بين الشرق والغرب ، فلست بمستطيع توكيد ذلك أكثر مما ينبغى وأرجو ألا يفلح هذا النوع من صراخ الببغاوات فى تضليل الرأى العام العالمى ، ومن النقاط التى نحن متفقون عليها والتى ظلت حاضرة فى أذهاننا خلال هذا النقاش من أن مستوى المعيشة بين ملايين لا تحصى من الشعوب شرق السويس وغربها يعتمدون الى حد كبير على هذا الممر المائى الدولى ، تلك هى النقطة الأولى .

وثانيا : لقد تم الاتفاق بيننا على وجوب الملاءمة بين مصالح المنتفعين وبين مصر فى ادارة القناة ، وهناك غالبية ساحقة فى الآراء تؤيد اقامة جهاز دولى ، وتتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ الانتقاص من سيادة مصر ، وفى سنة ١٩٥٤ أبدت الحكومة المصرية الحاضرة هذا الانتقاص من سيادتها ، ولذا — مع أننى أفهم النداء العاطفى المنبعث من تقرير السيادة غير المشروط بشرط — كان هناك اتفاق يشترك فيه المندوبون حول هذه المائدة على وجوب اظهار شىء من ضبط النفس .

والنقطة الثالثة التى انبعثت بوضوح من المناقشات هى أن هناك اقتراحين يرميان الى حل هذه المشكلة ، وأحدهما هو اعادة تأييد معاهدة سنة ١٨٨٨ وانشاء هيئة استشارية من المنتفعين ، وهذا فيما نعتقد لا يتيح الضمان المطلوب لأن أية هيئة استشارية لا تكون لها سلطات فعالة ، ولن تستطيع ان تفعل شيئا غير اسداء النصح أو الاحتجاج ، وستكون القناة تحت سيطرة حكومة واحدة ، وهذا الاقتراح فيما أعتقد غير مقبول من جانب جميع المندوبين تقريبا حول هذه المائدة .

وجيب أن يكون للاقتراح الآخر ادارة يعهد اليها بمسئولية ادارة

القناة ونحن نعتقد أن هيئة كهذه تعتبر جزءا لازما لأية تسوية لأسباب ثلاثة :

أولا : لأن هيئة كهذه مشكلة بالطريقة التى نتوقعها تستطيع أن تحظى بثقة الفنيين المشتغلين فى القناة ، وثانيا : يعتبر انشاء هيئة كهذه مما يساعد ادارة القناة على الانفصال عن السياسة الداخلية والوطنية معا ، وثالثا : اذا وجدت مثل هذه الهيئة أمكن تنمية الثقة بين أولئك الذين يتعين عليهم دفع رأس المال المطلوب لترقية القناة وتوسيعها .

ذلك هو موقفنا ، اننا نسعى الى الاتفاق ، ونسعى الى ايجاد حل سلمى ، وبالاشتراك مع جميع المندوبين الاخرين الذين ايدوا بيان الولايات المتحدة أوافق على التعديلات المقترحة من جانب الباكستان فى ضوء الأيضاح الذى أدلى به المستر دالاس حول جميع النقاط وخاصة حول موضوع التعويض للشركة ، ويبدو لنا أن بيان الدول الخمس — كما أصبح يعرف الآن بهذا الاسم — يصلح أساسا طيبا لحل سلمى أيدته الكثرة الساحقة فى هذا المؤتمر ، ونحن نرحب به ترحيبا حارا ، وكما اوضح المستر منزيس فى خطابه الذى القاه يوم السبت الماضى هناك مزايا لمصر فى الأنظمة المقترحة على أساس غير هذا الاساس لمصلحة مصر أو لمصلحة جميع الدول الأخرى التى تعتمد على القناة .

وكنتيجة لهذا المؤتمر عبر فريق من الرأى العام الدولى عن وجهة نظره ، ونحن نرجو أن تعطى القاهرة نتائج مباحثاتنا الاعتبار الذى تستحقه ، ومهما يكن فانه ينبغى ألا ننسى أن الحكومات التى تلتزم بيان الولايات المتحدة وتؤيده تملك ٨٠ أو ٩٠ فى المائة من حمولة السفن التى تمر فى القناة ، وتشمل دولا تعتمد تجارتها اعتمادا حيويا بالغا على القناة ، ولذا فنصيحتى اليكم هى أن نسرع بانهاء مناقشاتنا فى المقترحين المعروضين أمامنا الآن ، ثم نمضى على عجل فى تقرير الخطوة التالية

بيان المستر بينـو (فرنسا)

من الواضح أن الوفد الفرنسى سيؤيد الاقتراح الذى قدمه المستر دالاس وتم تعديله من جانب زملائنا مندوبى باكستان وايران وأثيوبيـا وتركيا .

فهذا النص يتفق مع رغبتنا فى خلق جهاز دولى فعال يضمن حرية المرور فى قناة السويس ، وأود مرة أخرى ان أعيد الى الاذهان ،باصرار على هذه النقطة دون غيرها اننا نرغب فى جعل صفة لهذا المؤتمر هى بحق له .

وحتى اذا لم ترغب فرنسا فى التقليل من شأن الدفاع عن المصالح الدولية المشتركة على حساب مصالحها الخاصة — نرى مع ذلك انه من الضرورى كفالة الدفاع المشروع عن مصالح الشركة العالمية ، وفى هذا الشأن سرنا ماقام به المستر دالاس من تفسير للنص الذى تقـدم به خاصا بموضوع التعويض الذى يدفع للشركة ، وقد اخذنا علمـا بالعبارة التى تقول : ان التعويض سيدفع بعضه من ايرادات القناة فى المستقبل .

كما اننا اخذنا علما ببيان المستر شـودرى حيث قال : ان ايرادات الادارة فى المستقبل ربما استخدمت فى دفع التعويض الى حاملى الاسهم الاجانب ، لقد أخذنا علما بهذين البيانين وبما قاله رئيس المؤتمر منذ حين ، فنحن نشعر بانه أجاب عن السؤال الذى أثرته فى آخر القسـم الأول من اجتماعنا ظهر امس ، على اننى وقد أديت هذا التحفظ مازلنا نعتقد بأن المشكلة العظمى هى اقامة تلك السلطة الدوليـة التى يتعين علينا وضع أسسها خلال اجتماعات هذا المؤتمر .

واذا كانت هناك نقطة يجب توكيدها بنوع خاص بعد البيان الذى ألقاه المندوب السوفيتى أمس فهذه النقطة هى عدم امكان الخلط بين فكرتى الاستعمار والتعاون الدولى .

ولا ينبغى للتقدم الذى احرزه العالم الحديث ان يؤدى الى بعض هذه الوطنيات المتطرفة التى أساءت كثيرا الى السلام خلال القرن الماضى ومستهل القرن العشرين ، فاذا كانت جميع التسويات الدولية لابد لها من أن تخضع لاعتبارات الكرامة والعزة القومية دلت على اننا غير قادرين على ملاءمة أنفسنا مع مقتضيات عصر الذرة .

وسيواجهنا فى الغد خطر مشكلات فى مثل أهمية السويس مما لن يتطلب تعاونا دوليا حقيقيا فقط ، ولكن التضحية بسيادتنا ايضا ، فاذا اكدت الدول العظمى الان أن هذه التضحيات معناها الرجوع الى عهد الاستعمار فسوف نقلق كثيرا على مستقبل العالم واذا كان الاستقلال أمرا ضروريا فان التعاون الدولى يعتبر حقيقة ، اذ اننا لانشعر بضرورة السعى الى تحقيق مزايا هذا التعاون بدل الدعاية ضد مصالحنا .

والمهمة العظمى فى المستقبل هى أن نساوى بين احوال المعيشة فى بلاد العالم المختلفة ، ولن نحقق هذه المهمة بالبغضاء والريبة ، ولكن بتناسى خلافات الماضى والسعى بشجاعة الى ايجاد أسس صالحة للمستقبل ، وأغلب الظن أن غالبية الدول الممثلة حول هذه المائدة قد أدركت ذلك .

بيان المستر مارتن ارتاخو (اسبانيا)

يوافق الوفد الاسبانى على انه يجب رفع مقترحات الولايات المتحدة الى مصر كأساس للمفاوضة ، ويرجو الوفد الاسبانى — فى حالة عدم الوصول الى اتفاق مع مصر حول نظرية انشاء لجنة دولية من أجل قناة السويس — أن تجرى المفاوضات على أساس المقترحات الاسبانية ، اى على أساس المشاركة الدولية مع الهيئة المصرية لادارة القناة .

بيان اقتراح المستر ماكدونالد (نيوزيلاندا)

لقد ظل هذا المؤتمر يعمل مدة من الزمن ، وانى لاشعر بان التقدم الذى أحرزه فى نواح كثيرة كان مرضيا ، واننا قد وصلنا الى مرحلة

يمكننا فيها أن ندلى ببعض الادلة على هذا التقدم

وامتعنى كثيرا الروح الطيبة التى سادت كلمات الأعضاء خلال مناقشاتنا ، ذلك ان هذه الكلمات كانت غاية فى الاعتدال وضبط النفس والدلالة على الاحترام العظيم لموقف شعب مصر .

ونحن حين ننظر الى المشكلة فى قالبها « البسيط » جدا ، واعنى به اختلاف الرأى بين الدول المنتفعة بالقناة وبين الحكومة المصرية فى أراضيها القناة والتى لها السيادة عليها ـ نجد أنه من الضرورى الاجتماع حول مائدة لوضع حد للخلاف ، ولقد اتخذنا الخطوات التمهيدية هنا فى هذا الشأن

ولقد شغل ذهنى بعض الشيء معرفة الخطوة التالية التى يتعين علينا أن نخطوها ، واعتقد أن الموقف قد آن للتقدم بمقترحات لأن الواجب يقتضى اتخاذ الخطوة التالية ، فنحن لانسمح لانفسنا بأن نترك هذا المؤتمر ينفض دون الوصول الى نتيجة ، لاننا اذا فعلنا ذلك وجدنا الخلاف بين الدول المنتفعة وبين الحكومة المصرية قائما وذلك أمر خطير

لذا ياسيدى الرئيس ، ومن غير اطالة فى الحديث أرغب فى اتخاذ قرار ، ولكنى لا ادرى أهذا هو التعبير الصحيح ؟ لان المفهوم بيننا فيما أظن هو أنه لن يحدث تصويت هنا ـ ومع ذلك اريد ان اقترح شيئا ربما تم قبوله على انه قرار اذا امكن بذل المسعى حتى نحصل على غالبية آراء الأعضاء حول هذه المائدة ، واغلب الظن انه اذا كانت مثل هذه الآراء مرضية أمكن اعتبارها قرارا ، وألذى اريد اقتراحه هو أن نختار وفدا من بين الحكومات التى تؤيد مقترحات الدول الخمس ونطلب اليه مقابلة الحكومة المصرية ليضع أمامها هذه المقترحات ، ويشرح لها أغراضها وأهدافها ، ويتحرى هل ستوافق مصر على المفاوضة لعقد معاهدة على أساس هذه المقترحات او لا ؟

وإذا صرحت مصر باستعدادها للدخول فى مفاوضات كهذه أمكن اتخاذ المزيد من التدابير بالمشاورة مع مصر للمضى فى المفاوضات .

وفى اعتقادى ياسيدى الرئيس أن هذا الاقتراح عادل جدا ، وذلك

أنه يحترم موقف مصر احتراما تاما ويتقدم اليها بوصف أن مصر على قدم المساواة مع الدول العظمى وهو أمر اعتبره ضروريا ، وأشعر بأن المحاولة التى تقوم بها محاولة شريفة ، وهى السعى الى فض الخلافات التى بين الامم المنتفعة بالقناة وبين الحكومة المصرية ، وانى لاتقـدم بهذا الاقتراح وان كنت أتردد فى التقدم به كمشروع قرار بالنسبة الى المناقشات التى جرت قبل هذا حول تلك النقطة .

بيان المستر دالاس (الولايات المتحدة)

أود أن أؤيد الاقتراح الذى عرضه منذ لحظات مندوب نيوزيلاندا المحترم ، ولكنى فى الوقت نفسه أريد أن أوضح شيئا أثق انه مفهوم ضمنا من اقتراحه ، وذلك هو وجوب اعطاء ملخص فى أثناء شرح قرار الدول الخمس لكل ماحدث حتى يمكننا نقل روح المؤتمر وخاصة أى بيان مثل البيان الذى ألقاه مندوب اسبانيا المحترم ، وظنى أن سجلا كاملا يجب أن ينقل كجزء من هذا الشرح .

الدورة الثامنــة المكتملة ، ٢٣ من أغسطس

بيان المستر لويد (المملكة المتحدة)

لقد جرى بيننا نقاش بحول الاجراءات أمس ،وانى لا أظن أن الاتفاق قد تم فى هذا المؤتمر على ان القرارات لا يمكن ان تتخـذ من جانب الاغلبية بيننا هنا بحيث تصبح ملزمة للاقلية ، فهذا فيما أظن شىء مفهوم بيننا منذ البداية ، وأظن كذلك أن الشعور السائد فى المؤتمر هو أن يترك الامـر لمبادأة الحكومات المشتركة لتقرر التقـدم الى الحكومة المصرية ؟ وكيف تتقدم ؟ ومهما يكن من أمر فانى اقترح بوصفى رئيسا بأن ينقل الى الحكومة المصرية محضر كامل لاجراءاتنا بمافى ذلك وثائق المؤتمر ، وكذلك بالطبع البيانات التى ناقشناها

بيان المستر ماكدونالد (نيوزيلاندا)

انني واثق ياسيدي الرئيس انني أستطيع أن أغنيكم في الموقف الذي طرأ فيما يتعلق بالمقترح الذي تقدمت به أمس امكنني التيقن من الحكومات التي يمكن أن نرجوها ، وهي على استعداد للعمل وفقا لذلك المقترح ، وبالنسبة الى هذه التطورات أحب أن أستبدل باقتراحي الذي عرضته أمس البيان التالي : —

لقد فوضتني حكومات استراليا والدنمارك وأثيوبيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية أن أقرر أن هذه الدول قد طلبت من ممثلي حكومات استراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية أن تتقدم برياسة المستر منزيس رئيس وزراء استراليا الى مصر نيابة عنها ، وتعرض البيان المسجل كوثيقة من وثائق المؤتمر رقم ١٢ أمام الحكومة المصرية ، وتشرح أغراضه وأهدافه ، وتتحرى استوافق على المفاوضة لعقد معاهدة على أساس ذلك ؟ فاذا صرحت مصر باستعدادها بالدخول في مفاوضات كهذه تتخذ تدابير أخرى بالمشاورة مع مصر للمضي في المفاوضات .

أما موقف أسبانيا فقد علمت ياسيدي الرئيس انه كما عرضه وفدها أمس في وثيقة المؤتمر رقم ١٨

وانني لواثق من أن هذا مما يعين المؤتمر

بيان المستر لانج (النرويج)

يبدو لنا بعد البيان الذي ألقاه مندوب الهند منذ لحظات اننا نقترب من الاتفاق حول كيفية اختتام أعمالنا ، فلقد اجتمعنا هنا بأمل انسعى الى تحقيق اتفاق تام في الآراء حول المشكلة المعروضة امام هذا المؤتمر ، علي أن الاسبوع الذي أمضيناه في نقاش غاية في

الاعتدال والصبر قد دل على اننا أخفقنا فى الوصول الى ذلك الاتفاق التام فى الآراء ، وقد إستقر الرأى حول بيانين أو وثيقتين مع بعض الاضافات الطفيفة ،ولقد قلت انت نفسك ياسيدى الرئيس إنك تنوى ان بالنيابة عن المؤتمر الى حكومة مصر المحاضر الكاملة للمؤتمر بما فيها وثائق المؤتمر ، أى البيان والوثيقة التى نالت تأييد ١٧ دولة ، ومع شىء من التحفظ تأييد الدولة الثامنة عشرة ، وكذلك الوثيقة التى نالت تأييد الدول الاربع ، وهذه هى النتيجة الوحيدة التى يمكن أن نصل اليها كمؤتمرين فيما يبدو لى ، وكل الذى يحدث بعد ذلك يجب أن يترك للحكومات المتفرقة ، ولقد استمعنا اليوم الى القول فى هذا المؤتمر بأن ١٧ من الحكومات الممثلة هنا قد قررت اتخاذ بعض الخطوات ، وأعنى بها ارسال وفد لشرح وجهة نظرها للحكومة المصرية ، وللسعى ، على اساس المبادىء التى اتفقت عليها للتحرى عن استعداد الحكومة المصرية الدخول فى المفاوضات ، أو عدم استعدادها ويبدو لى اننا لا يمكننا المضى أكثر من هذا ، ولذا فانى اقترح بكل احترام اختتام أعمالنا بهذه الصورة .

بيان المستر مينون (الهند)

يود الوفد الهندى أن يعبر عن تقديره للدعوة التى وجهت اليه من جانب حكومة المملكة المتحدة ، وكذلك عن تقديره لكرم الضيافة الذى لقيه من هذه البلاد ، كما أود أن أضيف الى ذلك اعجابنا بالطريقة التى أدرنا بها هذا المؤتمر ، وكنتيجة لذلك أمكننا أن ندبر اعمالنا مع اختلافنا فى الرأى — حيث كان لابد لنا ان نختلف — لازلنا محتفظين بروح الود بيننا ، ولقد بلغنا الآن مرحلة نستطيع بعدها أن نختتم هذا المؤتمر آملين أن روح التسامح والتصالح التى أظهرناها هنا ستظل ترافق الجهود التى سنبذلها فيما بعد ، واننا لنشعر بالامتنان البالغ نحوكم ياسيدى الرئيس وأرجو أن يتضمن المحضر ذلك .

بيان المستر شودرى (باكستان)

ياسيدى الرئيس ، أريد أن يشارككم الوفد الباكستانى فى التعبير عن الشكر والامتنان اللذين عبرتم عنهما بشأن الموظفين الذين عملوا بجد واخلاص فى أثناء انعقاد هذا المؤتمر ، كما أننى أحب أن أعبر عن تقديرنا للطريقة التى أدرتم بها مناقشات هذا المؤتمر حتى استطعتم أن تختموه بروح الوفاق التى تسوده الآن .

المقترحات الرئيسية التى رفعت الى المؤتمر

الاقتراح الهندى ٢٠ من أغسطس

لما كنا نقدر أنه حتم علينا ايجاد حل سلمى عاجل للموقف الخاص بقناة السويس وفقا لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة ، ولما كنا نقدر ضرورة فتح باب المفاوضات من غير أبطاء على أسس من : —

١ — الاعتراف بحقوق السيادة المصرية

٢ — الاعتراف بقناة السويس كجزء لايتجزأ عن مصر ، وكممر مائى له أهميته الدولية

٣ — حرية الملاحة دون أضطراب لجميع الدول وفقا لمعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨

٤ — أن تكون الرسوم والمصروفات عادلة ومنصفة ، وتسهيلات القناة ميسورة لجميع الدول دون تمييز .

٥ — أن تصان القناة فى كل الاوقات بحال جيدة للمقتضيات الفنية الحديثة المتصلة بالملاحة .

٦ — أن تحظى مصالح المنتفعين بالقناة بالتقدير الذى تستحقه

يعاد الى الاذهان أن معاهدة ١٨٨٨ تنص كغرض لها على أقامة كجهاز خاص يرمى الى ضمان حرية أستخدام قناة السويس البحرية فى كل الاوقات لجميع الدول

ويلاحظ أن مصر قد صرحت فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ بانها عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية ، وكذلك معاهدة سنة ١٨٨٨ والضمانات الخاصة بها التى أعطيت فى الاتفاقية المصرية البريطانية لسنة ١٩٥٤

تتقدم بالمقترحات التالية لاعتقادنا انها ستتيح الاساس للمفاوضات من أجل تسوية سلمية .

المقترحات : —

حرية الملاحة والرسوم والصيانة والكفالة :

أعادة النظر فى معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بحيث تعيد توكيد مبادئها ، وتدخل التعديلات التى تعتبر ضرورية اليوم وخاصة تضمين نصوص خاصة بفرض رسوم ومصروفات عادلة ومنصفة ، وصيانة القناة كما ورد فى ٤و٥ آنفا

المؤتمر :

النظر فى جميع الخطوات بما فيها مؤتمر من ممثلى الدول الموقعة على معاهدة ١٨٨٨ وجميع الدول المنتفعة بالقناة من أجل (١) المذكورة آنفا

مصالح المنتفعين الدوليين :

مراعاة الملائمة بين مصالح المنتفعين الدوليين وبين الهيئة المصرية لقناة السويس ، دون الاخلال بملكية مصر وادارتها .

هيئة أستشارية لمصالح المنتفعين تكون على أساس المصالح والتمثيل الجغرافى يعهد اليها بالاستشارة والنصح والاتصال .

الامم المتحدة :

أن ترفع الحكومة المصرية الى الامم المتحدة التقرير السنوى من الهيئة المصرية لقناة السويس .

أقتراح الولايات المتحدة ٢٠ من أغسطس

وثيقة رفعت من جانب وفد الولايات المتحدة

الحكومات التى توافق على هذا البيان بوصفها مشتركة فى مؤتمر لندن عن قناة السويس .

ومعنية بالموقف الخطير المتصل بقناة السويس والساعية الى حل سلمى وفقا لاغراض ومبادىء الامم المتحدة

والمعترفة بان حلا وافيا يجب من جهة ان يحترم حقوق السيادة المصرية بما فيها حق التعويض العادل المنصف عن استخدام القناة ، ومن جهة أخرى يحافظ على قناة السويس كممر مائى وفقا لمعاهدة قناة السويس بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

تشترك فى التعبير عن وجهات نظرها هذه : ـ

١ ـ تؤكد ـ كما ورد فى ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ ضرورة أقامة « جهاز خاص يرمى الى ضمان حرية أستخدام قناة السويس فى كل الاوقات لجميع الدول

٢ ـ يكفل هذا الجهاز : ـ

ا ـ ادارة قناة السويس وصيانتها وترقيتها بكفاية وطريقة يعتمد عليها كممر مائى دولى حر مفتوح وفقا لمبادىء معاهدة سنة ١٨٨٨

ب ـ فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة .

جـ ـ احترام سيادة مصر .

د ـ تعويض مصر عن استخدام قناة السويس تعويضا عادلا منصفا يزداد مع أزدياد طاقتها ونمو استخدامها .

هـ ـ أن تصرف الى شركة قناة السويس العالمية المبالغ التى يمكن أن تستحقها على سبيل التعويض العادل .

و ــ تكون رسوم القناة منخفضة وفقا للمقتضيات السالفة الذكر ، وفيما عدا (د) المذكورة انفا ــ لاارباح هنا

٣ ــ ولتحقيق هذه النتائج على اساس دائم عليه يعتمد عليه يجب ان تؤسس بمقتضى معاهدة

ا ــ ترتيبات رسمية للتعـاون بين مصر والدول المعنية الأخرى فى ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيق مصالحها المختلفـة فى القنـاة والمحافظة عليها وتحيقا لهذا الهدف يعهـد الى لجنـة قنـاة السويس بمسئولية ادارتها وصيـانتها وترقيتها وتوسيعهـا بحيث تزداد حركة المرور فيها لمصلحة التجارة العالمية ومصلحة مصر ، وتمنح مصر هذه اللجنة جميع الحقوق والتسهيلاتالتى تتفق مع واجباتهاكما هو مبينهنا
وأعضاء اللجنة ــ بالاضافة الى مصر ــ سيكونون الدول الاخرى التى تختار بطريقة يتفق عليها من بين الدول الموقعة على المعاهدة ، مع مراعاة الانتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، وتشـكل اللجنة بحيث تضمن تأدية مسئولياتها بغرض تحقيق افضل النتـائج الادارية الممكنة دون تحريض سياسى فى مصلحة أى منتفع بالقناة أو ضده

ويتعين على اللجنة رفع تقارير دورية الى الامم المتحدة

ب ــ لجنة تحكيم لتسوية أى نزاع حول مكـافأة مصر مكافأة مجزية أو التعويض العادل لشركة قناة السويس العالمية ، أو أية شئون أخرى ناشئة عن ادارة القناة .

جـ ــ العقوبات الفعالة من أجل أى اخلال بالمعـاهدة من جانب أى فريق مشترك أو أية دولة أخرى مضافا الى ذلك نصوص لمعاجلة أى استخدام للقوة أو التهديد بها للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو ادارتهـا كتهديد للسلام وخرق لأغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

د ــ نصوص من أجل الاتصال المطلوب مع الامم المتحدة واعادة النظر اذا أقتضى الامر .

مقترحات الدول الخمس ، ٢١ من أغسطس
(وثيقة رفعت من جانب وفد الولايات المتحدة كما تم تعديلها من جانب وفود أثيوبيا وايران وباكستان وتركيا)

الحكومات التى توافق على هذا البيان ، بوصفها مشتركة فى مؤتمر لندن لقناة السويس : والمعنية بالموقف الخطير المتصل بقناة السويس :
والساعية الى حل سلمى وفقا لاغراض الامم المتحدة ومبادئها ، والمعترفة بان حلا وافيا يجب ، من جهة أن يحترم حقوق السيادة المصرية التى تشمل حقها فى تعويض عادل منصف عن الانتفاع بقناة اسويس ، ومن جهة أخرى تحافظ على القناة كممر مائى دولى وفقا لمعاهدة قناة السويس ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨
ولاعتقادنا أن تعويضا عادلا منصفا سيصرف الى شركة قناة السويس البحرية العالمية وفقا لاغراض هذا البيان ، وأن الترتيبات الضرورية لهذا التعويض بما فيها نص خاص بالتحكيم فى حالة الاختلاف فى الرأى ستشمله التسوية النهائية المذكورة فيما يلى :ـ

تشترك فى التعبير عن وجهات نظرها هذه :ـ
١ ـ تؤكد ـ كما ورد فى ديباجة معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجوب انشاء « جهاز خاص يرمى الى ضمان حرية أستخدام قناة السويس البحرية فى كل الاوقات ولجميع الدول »
٢ ـ وهذا الجهاز سينشأ مع مراعاة حقوق السيادة المصرية يجب أن يكفل :
أ ـ ادارة القناة وصيانتها وترقيتها بكفاية يعتد بها كممر مائى دولى حر مفتوح وفقا لمبادىء معاهدة سنة ١٨٨٨
ب ـ فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة .
جـ ـ مكافأة مصر عن الانتفاع بقناة السويس مكافأة عادلة منصفة تزداد مع توسعة طاقتها وازدياد الانتفاع بها
د ـ رسوم القناة ومصروفاتها منخفضة وفقا للمقتضيات الآتية

الذكر ،وفيما عدا (ج) الواردة فيما سبق ، لاتدفع فوائد هنا .

٣ ـ وتحقيقا لهذه النتائج على أساس دائم يعتد به يجب أن يقام بمقتضى معاهدة وبمفاوضة مصر

ا ـ ترتيبات رسمية للتعـاون بين مصر والامم المعنية الاخرى فى أدارة القناة وصيانتها وترقيتها وتنسيق مصالحها المختلفة والمحافظـة عليها فى القناة ، وتنفيذا لهذا الهدف تعهد الى لجنـة قنـاة السويس مسئولية ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وتوسعتها لمصلحـة التجـارة العالمية ومصلحـة مصر ، وتمنح مصر هـذه اللجنـة جميع الحقوق والتسهيلات التى تتفق مع واجباتها كما هو مبين هنا ، وتحدد صـفة اللجنة فى المعاهدة المشار اليها انفا

وأعضاء اللجنة ، بالاضافة الى مصر ، سـيكونون دولا اخرى يختارون بطريقة يتفق عليها بين الدول الاطراف فى المعاهدة مع مراعاة الانتفاع ونوع التجارة والتوزيع الجغرافى ، وتشكل اللجنة بطريقة تحقق أفضل النتائج الادارية الممكنة دون تعريض سياسى فى مصلحـة أى منتفع بالقناة أو ضدها

وترفع اللجنة تقارير دورية الى الامم المتحدة

ب ـ لجنة تحكيم لتسوية أية منازعات حول مكافأة مصر مكافأة عادلة ، أو حول الشئون الاخرى الناشئة عن أدارة القناة

ج ـ العقوبات الفعالة عن أى خرق للمعاهدة من جانب أى طرف من الاطراف المشتركة فى توقيعها بما فى ذلك الاحكام الخاصة بمعاجلة أى أستخدام للقوة أو التهديد باستخدامها للتدخل فى الانتفاع بالقناة أو فى أدارتها تهديدا للسلام والاخلال باغراض ميثـاق الامم المتحدة ومبادئه

د ـ أحكام من أجل الاتصال المطلوب بالامم المتحدة ، ومن أجـل أعادة النظر أذا أقتضت الحال

المقترحات الاسبانية ٢١ من أغسطس

التعديل المقترح من جانب الوفد الاسبانى للمقترحات التى أذاعها الوفد الامريكى .

يتقدم الوفد الاسبانى بتعديل الفقرة ١ من النقطة ٣ من الوثيقة المرفوعة الى المؤتمر من جانب وفد الولايات المتحدة ، كما يلى :

٣ - لتحقيق هذه النتائج على أساس دائم يعتمد عليه يجب أن يقام بمقتضى معاهدة :

أ - ترتيبات رسمية للتعاون بين مصر والدول المعنية فى ادارة القناة وصيانتها وترقيتها ولتنسيق مصالحها المختلفة فى القناة والمحافظة عليها ، ومن أجل هذا الهدف يجب أن تمثل مجموعة الدول التى تستخدم القناة تمثيلا كافيا فى اللجنة المصرية التى تدير القناة وتصونها وتنهض بها

لندن ، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٦

البيان المرفوع من جانب نيوزيلاندا ٢٣ أغسطس على لسان وفدها

لقد فوضتنى حكومات أستراليا والدانمارك وأثيوبيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج وباكستان والبرتغال والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية أن أقرر أنها طلبت من ممثلى حكومات أستراليا وأثيوبيا وايران والسويد والولايات المتحدة الامريكية أن تتوجه بالنيابة عن نفسها برياسة المستر منزيس رئيس وزراء استراليا الى الحكومة المصرية لتضع أمام تلك الحكومة البيان المسجل كوثيقة من وثائق المؤتمر رقم ١٢ ، وشرح أغراضه وأهدافه ، وأن تتحرى أتوافق مصر على الدخول فى المفاوضة من أجل عقد معاهدة على أساس هذه الوثيقة ؟

فاذا أبدت مصر أستعدادها للدخول فى مفاوضات كهذه أتخذت

ترتيبات أخرى بمشاورة مصر للمضى فى المفاوضات .

أما موقف أسبانيا فهو فيما فهمت كما أورده وفدها أمس فى وثيقة المؤتمر رقم ١٨

بيان المستر بيلوند (بيرو) .

الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٠ر٣٠ مساء

(مترجم من اللغة الاسبانية)

منذ أنشئت الامم المتحدة — حيث كان لى شرف تمثيل بلادى فى الجمعية العمومية ومجلس الامن — لم تجابهنا مشكلة أعظم خطرا من المشكلة التى نسعى الى حلها اليوم ، وربما كانت ثمة مشكلات أكثر « دراماتيكية » أستطعنا أن نجد لهـا حلا من أول وهلة أما مشـكلة قناة السويس فأكثر تعقيدا أو تحظى بأعظم قدر من اهتمام العالم من بين جميع المشكلات الحديثة :

وينبغى لى ان أكرر ثنائى للدول العظمى على قرارها احالة هذه المشكلة الى الامم المتحدة ، ولو كان ثمة من الامور مايجب على الامم المتحدة ان تفعل شيئا بشأنه وتسعى الى حله فهو هذا الامر المعروض أمامنا الان والذى يتصل بسلام العالم أجمع ورفاهيته . وقد أحالت الدول المعنية بالامر هذه المشكلة الى الامم المتحدة طبقا للمادة ٣٥ من الميثـاق . وهى المادة التى تشير الى وجوب معالجة المشـكلة على انهـا موقف وليست نزاعا .

وفى حالة حدوث أى موقف أو نزاع يمكن أن يعرض سلام العالم الى الخطر يستطيع المجلس ان يضطلع به ذاتيا لصلاحيته بحكم مركزه وفى هذه المناسبة أوجدت صلاحيات المجلس عن طريق الطلب الذى تقدم به أحد أطراف النزاع ، ويشير الطلب المقدم من بريطانيا وفرنسا الى القضية بوصفها موقفا وليس نزاعا ، فثمة فوارق بين هذين النوعين من الالتماس وطبقا للمادة ٣٦ من الميثاق يستطيع مجلس الامن عند مواجهة موقف من المواقف أن يوصى باتخاذ الاجراءات الخاصة بطرق

التسوية ، ولكن أذا قدمت الاطراف المعنية القضية على انهانزاع يكون للمجلس سلطات أوسع بمقتضى المادة٣٧ من الميثاق، وتضمن الاجراءات المشار اليها الصلح والوساطة والحل القانونى ، اذا كانت المشكلة ذات طابع قانونى أو طريقة للتسوية تحقق الانسجام بين الاطراف المتنازعة،

وفى الحق تعتبر المشكلة المعروضة أمامنا هى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، ولذلك يتعين علينا أن ندرس معنى هذه المعاهدة ودلالتها على الحياد المطلق فقد قررت هذه المعاهدة حياد القناة ودوليتها أو بعبارة أخرى لاتكون مثارا لخلاف ، وقررت هذه الاتفاقية حرية المرور عبر القناة لجميع البشرية ، ففى تلك المعاهدة التزم خديوى مصر أمام جميع العالم بكفالة حرية الملاحة فى القناة فى المادة ١٥ من الفرمان الصادر فى سنة ١٩٥٦ على أن معاهدة سنة ١٨٨٨ أحتوت أكثر من مجرد تقرير لحقوق الموقعين عليها والتزاماتهم ،لقد قررت مبادىء منها مبدأ احترام سيادة مصر لان كل عبارة واردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ تعترف بسيادة مصر وسيادة سلطان تركيا ، أو بطريق غير مباشر لسيادة مصر التى كانت فى ذلك الوقت من أملاك تركيا ثم بعد أن أستقلت مصر ظلت معاهدة سنة ١٨٨٨ تفسر دائما بنفس الطريقة متضمنة احترام سيادة مصر .

على أن المعاهدة المذكورة قررت الى جانب الاعتراف بسيادة مصر — التعاون الدولى فى اوسع صوره لانه لم يكن فى وسعها الا تفعل ذلك فى أى مرحلة من مراحل التطور القانونى وقت ابرامها ، وقد ورد هذا التعاون الدولى فى مختلف المواد الخاصة بالمعاهدة المذكورة ، وليس فى نيتى أن أتلو عليكم هذه المواد حتى لا أطيل فى بيانى أكثر مما ينبغى ، على أننى أستطيع أن أشير الى هذه النقطة بايجاز ، فمثلا المادة ٨ تقول «يعهد الى مندوبى الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة بالتنبيه على الموجودين فى مصر بمراقبة تنفيذ المعاهدة .. وتعقد اجتماعات المندوبين المذكورين برياسة مندوب خاص تعينه حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن لمندوب الخديوى أيضا أن يشترك فى الاجتماع ، وأن يتولى رياسته فى غياب المندوب العثمانى ؛ وبطلب المندوبون بنوع خاص ،

ايقاف أى عمل او فض أى تجمع على أحد شاطئى القناة تكون الغرض منه المساس بحرية الملاحة وأمنها الكامل « ثم هناك مواد أخرى تشير الى أمن مصر . وجميع هذه المواد قصد بها تنسيق هذين المبدأين : المبدأ المقدس الخاص بالسيادة ومبدأ التعاون الدولى .

ذلك أمر مفهوم ، لان معاهدة سنة ١٨٨٨ كانت نتيجة جهود متعددة الجوانب بذلت من أجل مصلحة بنى الانسان ، وفى وسعنا أن نوضح ذلك كما يقول الكاتب أندريه سيجفريد بروح العصر ، وفى جو من التفاؤل والاحترام للقانون ، واليقظة البالغة التى سادت فى القرن التاسع عشر قبل تلك الموجة من العنف والبغضاء والتخريف التى اكتسحتنا وزجت بنا فى غمار حربين عالميتين كبيرتين ، وهذا الانسجام تضمنه ايضا بيان من الحكومة التركية بحثت حمولة السفن الدولية ورسوم قناة السويس وقد جاء فى ذلك التصريح مايلى « لاتحدث تغيرات فى شروط المرور عبر القناة الا بموافقة الباب العالى « الذى لايستطيع أن يتخذ أى قرار « دون التفاهم سلفا مع الدول المعنية بالامر » .

ولكن بجانب المحافظة على هذا التوازن البديع بين مبدأ السيادة التى يجب احترامها من جميع الوجوه — وبين مبدأ التعاون تضمنت معاهدة سنة ١٨٨٨ كذلك فى المادة ٨ بداية مايسمى بالهيئة التنفيذية ، وهذه الهيئة لا تعطل عمل السيادة الخاص بحق الدولة فى اراضيها .

وفى ضوء هذا الموقف القانونى علينا ان ننظر فيما يعرض علينا من جدل وأرجو أن اقرر من البداية بأنى سأقصر حديثى على بيان القضية دون ان الزم الوفد الذى ارأسه بأى شىء وساحاول اعطاء صورة موضوعية كاملة للموقف المعروض امامنا

تتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ فى المادة التى اوردتها ايجاد هيئة تنفيذية للتعاون والتنفيذ والتطبيق ، والذى حدث فى الواقع هو ان الهيئة التنفيذية أو الادارية المذكورة كانت شركة قناة السويس التى سبق وجودها ابرام المعاهدة . ولقد منح خديوى مصر الشركة امتيازا بموجب المادة ١٤ من الفرمات على الشركة وصف العالمية أو العامة اذا اردتم وهذه كانت قد انشئت

من مؤسسات خاصة الا نها كانت مسئولة عن تنفيذ مشروع القنـاة من الناحية الفنية كما كانت مسئولة عن تشغيلها دوليا دون المساس بسيادة مصر .

والآن وقد تغير نظام ادارة القناة بعد أن دولت الشركة يسود الأعتقاد بأن هذا التغيير سـيؤثر على الادارة وعلى الالتزامات والحقوق المنصوص عليها فى المعاهدة نفسها تلك هى النقطة القانونية . ألى أى مدى تضمن الاتفاقية الامتياز .

تلك مشكلة خطيرة جدا ، وليس فى نيتى أن أعبر عن وجهة نظرى عنها فى هذه المرحلة . على انها مشكلة قانونية بالغة الاهمية لانهـا تتضمن تفسير معاهدة كما تتضمن اتخاذ اجراء يعتبر خرقا لتلك المعاهدة وبمعنى آخر تعتبر هذه المسألة عنوانا لمشكلة قانونية ورد ذكرها فى دستور محكمة العدل الدولية .

والنقطة الاخرى هى أنه طبقا لدساتير معظم الدول تعتبر المصالح الاقتصادية عرضة لنزع ملكيتها قانونا مع دفع تعويض عادل منصف . وقد كان من الممكن تأميم شركة القناة ونزع ملكيتها بواسطة الحكومة المصرية ، لانها شركة مصرية لها شخصية قانونية مصرية تعمل فى أراضى مصر وتؤثر على مصالح الحكومة المصرية ، تلك هى وجهة نظر مصر التى عبر عنها بوضوح ، يشابه الوضـوح الذى عبر به عن وجهة النظر الفرنسية البريطانية .

اولا : لاينكر احد مسألة سيادة مصر ، فهذه نقطة مهمة والذى يقال هو أن التأميم يمكن تطبيقه على مصالح الشركة الاقتصادية مع دفع التعويض لها ، ولكن الواقع هو أن بجانب مصالح الشركة الاقتصادية ، الادارة التى تكفل حقا من حقوق بنى الانسان ، فهل من الممكن التفرقة بين ماهو اقتصادى وما هو فنى ؟ وهل من الممكن ان تحدث هـذه التفرقة بمنح حق نزع الملكية فيما يتعلق بمصلحة اقتصادية فى الوقت الذى نحافظ فيه على الحق المتصل بالادارة الفنية ؟ تلك مشكلة قانونية مهمة . على أن ثمة مشكلة قانونية اخرى وهى : ـ

اذا سلمنا بحق التأميم ونزع الملكية وهو يتفق مع السيادة وجب علينا أن نعرف كيف يمارس هذا الحق ـ والجواب هـو : أن هذا الحق ينبغى أن يمارس بحيث لايلحق اقل ضرر بالاطراف الاخرى المعنية ، ويجب ألا يتضمن أى خطر لبنى الانسان .

والان وقد عرضنا المشكلة من وجهات النظر هذه ، ماذا عسى أن نفعل بالاشارة ، الى مبدأالميثاق) هل يمكننا ان نعمل بوصفنا احدى المحاكم ؟

فالموقف الحالى يتضمن اعتبارات اقتصادية وسياسية ويثير مشـكلة السلام والحرب لأن المسألة ليست مسألة بعض المسائل القانونية ذات الأهمية العظيمة فحسب واذ أتيح الوقت الكافى أمكن اصـدار حكم أدبى يؤثر على مجرى الحوادث ولكن عندما تواجهنا مشكلة خطيرة ، ونزاع له جوانبه السياسية والنفسانية كما أدركنا جيدا هذا الصـباح وعندما تصبح أثار هذه المشكلة ذلك الموقف المحزن الذى ظللنا نعيش فيه منذ سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فى هذا العالم التعس المنقسم على نفسـه بالرغم من جميع التعويضات التى بذلها الجميع عن رضى ، وبالرغم من الجهود المشتركة، التى بذلت فى حربين ـ وعندما ندرك جيدا أن الوقت يعمل فى صفنا، اذ هنالك مثل سائر فى جميع اللغات معناه أن الوقت أعظم شاف للجراح، ولكن فى هذه القضية بدلا من أن يشفى الزمن الجراح زاد من خطر الموقف برمته ، ففى هذه الظروف كلما مضت ساعة كلمـا ساءت المشكلة وحملت كل دقيقة معها مأساة ، ذلك أن اقتصاد أوربا فى خطر واقتصاد آسيا فى خطر ومستقبـل مصر تلك الدولة الجديرة بالاحترام أكثر من أى دولة أخرى والعزيزة عندنا جميعا ذات التاريخ الذى يرجع الى آلاف السنين والتى ينبغى ان ترتفـع الى مسـتوى تاريخها ، لأن حضارة مصر القديمة لم تنقل الفنون وحسب الى الثقافة اليونانية بل والغدالة أيضا كل أولئك يتهدده الخطر ، أليس فى وسعنا أن نجد حلا قانونيا لمشكلة من هذا النوع أو تسويتها باصدار تصريح أدبى ؟ ألا يستطيع مجلس الامن بكل ماله من سلطات أن يجد بعض

الاجراءات أو بعض طرق التسوية وبعض الصلاحيات ؟ وبالرغم من أن الاجراءات المتاحة للمجلس تعتبر اجراءات رسمية ، وأن طرق التسوية تعتمد على الظروف — يمكن مع ذلك أن يوصى بها للأطراف المتنازعة . على أن طرق التسوية لا تمثل الحل الحقيقى اذا وجدت المبادىء الكفيلة بعلاج الموقف فى الميثاق

انى واثق أن هذه الثقة ظلت موضوع جدل متعدد النواحى . على أن أساتذة القانون الدولى وطلابه ممن يستمعون الى الآن يدركون أنه حيث تسرى أحكام القانون الدولى توجد ثمة منطقة نفوذ دولية ، وليس هناك احد فى امريكا التى اسست على قواعد من الحرية والسيادة يتمسك بمبدأ السيادة أكثر منى ، ومع ذلك فلم يدر بخلدى أو اعتقادى أن السيادة تخرج من حكم القانون الدولى . ولقد مر على وقت من الأوقات كنت أبحث فيه لنفسى عن تفسير للسيادة على أنها حرية الدولة فى نطاق حكم القانون الدولى ، تلك هى تقاليدنا التى تميزنا عن الشعوب الأخرى ، ذلك أن العدالة فوق الدولة .

يا حضرات السادة يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ، هذه المبادىء الثلاث : امكان اجراءات مفاوضات عاجلة تجرى فورا دون ابطاء ، وفى جو من حسن النية ، وقلوب مفتوحة حيث يضع المتفاوضون جميع أوراقهم على المائدة بكل اخلاص وفقا لمسئوليتنا التى نشعر بها نحو الانسانية فى أوقات كهذه ، لذلك عندما اقترح ممثل المملكة المتحدة وجوب عقد اجتماعات سرية وايده مندوب الولايات المتحدة احسست برضى وأود ان اؤيد بحرارة ذلك الاقتراح ، ليس لاننى اعارض الدبلوماسية المكشوفة ، وانما لان ثمة ظروفا يجب أن تكون فيها الدبلوماسية متسمة بالحزم ، ولا أقول بالسرية ، وكما قال ممثل الولايات المتحدة ووزير خارجيتها : نستطيع بالحزم أن نظفر بحرية أكثر فى التعبير عن آرائنا والتوفيق بين وجهات نظرنا .

وأكثر من ذلك كنت دائما أؤيد فكرة الاتصال بين وزراء الخارجية حتى لو تم اتصالهم خارج مجلس الامن ، لان اتصالا كهذا قد يفضى

الى مفاوضات قائمة على مبادىء الميثاق القائل بأن أعضاء الأمم المتحدة ينبغى لهم أن يعملوا وفقا للمبادىء التى أوردتها من قبل ، أعنى وفقا للعدالة وللقانون الدولى ، ويمكن للمفاوضات ان تاخذ اشكالا مختلفة وانى لافضل ان تجرى تحت رعاية الامم المتحدة ، واعتقد ان الامم المتحدة يحق لها أن تمثل فى هذه المشكلة البالغة الخطر ، وأن توجه وترشد .

واسمحوا لى أن أقول بكل احترام لوزراء الخارجية المجتمعين هنا « أن هذه الدار دارنا ، ودار جميع الأمم حيث تخفق أعلام ٧٦ دولة فى هذه المدينة التى تفتح أبوابها للمواطنين من جميع أنحاء العالم » . وأعتقد أن الأمم المتحدة تتعرض للامتحان على أننى أعتقد كذلك بأنها ستجتاز هذا الامتحان ، وستحقق حلا عادلا يتفق مع القانون الدولى ويكفل السلام ، كما أعتقد أنه اذ تمثل قناة السويس وحدة البشرية ووحدة العالم الاقتصادية سيصبح قرار الجمعية العامة والمفاوضات التى تجرى ، فى ظل هذه الجمعية عنوانا على السلام والتعاون الدولى .

المستر عبده (ايران)

يوم الاثنين ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٫٣٠ مساء

لقد اشتركنا فى مؤتمرى لندن رجاء الاسهام فى ايجاد تسوية مرضية لهذه المشكلة ولكن للاسف لم ينجح هذان المؤتمران فى تسوية المسألة

وقد كان من دواعى الرضى بالنسبة لنا أن نرى مسألة السويس تعرض أمام مجلس الامن ، ذلك أننا نعتقد دائما أن ثمة أسبابا لامفر منها تدعو الى الانتفاع بالامم المتحدة فى فض المشكلات التى تقع فى حدود اختصاصها وأن الواجب تشجيع الالتجاء الى مجلس الامن لمعالجة المسائل التى تعكر صفو السلام العالمى .

ونشعر أن من واجب مجلس الامن دراسة هذه المسألة لا من ناحية الرسميات فقد وعدنا ببذل الجهود الصادقة لايجاد جميع السبل التى

قد تؤدى بنا الى حل ترضى عنه جميع الأطراف المعنية .

فأولا : تعترف حكومتى بحق الشعوب فى تأميم مواردها الطبي‍ الخاصة بها ، ولذافقيما يختص بالمبادىء والمسـائل القانونية التى تتضمنها المشكلة لا يستطيع الوفد الايرانى أن يناوىء حق مصر — كدولة ذات سيادة — فى تأميم شركة قناة السويس العالمية .

وثانيا : اننا اذ نعترف بحق مصر فى تأميم شركة قناة السويس العالمية نشعر بأن حقوق المنتفعين بالقناة كما تضمنتها معـاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ يجب ألا تهمل .

ومن حق المنتفعين بالقناة أن يتطلعوا الى انشاء جهاز يقوم على معاهدة دولية تنفذ المبادىء التى تضمنتها معاهدة سنة ١٨٨٨ .

ولذلك فنحن نشعر بوجوب اقامة نظام يتمشى مع سيـادة مصر وحقوقها ويكفل فى الوقت نفسه مصالح المنتفعين التى لا ينكرها أحد

وثالثا : لما كان ثمة صلة لاشك فيها بين حقوق مصر من ناحية وبين حقوق المنتفعين بالقناة من ناحية أخرى نرى أن البحث عن حل هذه المشكلة يجب ان يسير عن طريق التعاون الدولى

اننا مقتنعون بامكان الوصول الى تسوية لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات والاتصال المباشر بين الاطراف المعنية .

ان الايضاحات التى أدلى بها وزير خارجية مصر اليـوم خاصـة بالمقترحات التى تقدمت بها الحكومة المصرية فى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قد ضيقت شقة الخلاف مما يدعو الى الأمل فى حل المشـكلة داخل هذا المجلس وهذا مما يزيد من هيبة هيئة الامم المتحدة

المستر ووكر (استراليـا)

الاثنين ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٫٣٠ مساء

ليس فى نيتى اليوم أن أتعرض ثانية للجانب التاريخى من هـذه المسألة أو كيف بنيت القناة ، أو النظام الذى أديرت وفقـا له ، أو الضمانات المعترف بها دوليا والخاصة بحرية المرور فيها ، لان كل هذه الأشياء قد سبق تقريرها ، كما أنه ليس ضروريا فى هذه المرحلة من

المناقشات استعراض الأحداث التى وقعت منذ ٢٦ من يوليو . على أن اعتقادنا أن اجراء الحكومة المصرية فى القضاء على امتيازات شركة السويس دون استشارة أو اتفاق وقبل انقضاء الاثنتى عشرة سنة الباقية من أجل هذه الامتيازات يعتبر خرقا للقانون الدولى لأنه يقلب انظام الدولى للقناة رأسا على عقب ، واذا تجاهلنا هذا الاجراء أو اغتفرناه أصبحنا بذلك نشجع على المزيد من أعمال الفوضى .

لقد انتقل الموقف الذى احدثه اجراء الرئيس ناصر الى الامم المتحدة فينبغى اذن أن ينظر فيه على ضوء مبادىء الامم المتحدة ، ولا يستطيع أحد أن يجادل فى أن استيلاء الحكومة المصرية على شركة قناة السويس والطريقة التى تم بها الاستيلاء والدفاع الذى أبداه الرئيس ناصر ، كل ذلك لا يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ولا مع الالتزامات التى ترضى عنها كل دولة من الدول الاعضاء ، ذلك لان الدول الاعضاء تصرح فى ديباجة الميثاق بعزمها على اشتراطات يمكن بمقتضاها المحافظة على العدالة واحترام التعهدات الناشئة عن الاتفاقات وغيرها من مصادر القانون الدولى « وكذلك اظهار التسامح والتضامن على العيش فى سلام كما يفعل الجيران الطيبون » . على أن تاريخ مصر فيما يتصل بالقناة لم يكن حسنا لان مجلس الامن قد سبق له فى سنة ١٩٥١ ان سجل رأيه فى التمييز الذى أظهرته مصر ضد السفن المختلفة التى كانت تحمل سلعا من اسرائيل واليها .

ومهما قيل عن مشروعية اجراء مصر فلن يستطيع أحد أن يصفه بأنه يتفق مع حسن الجوار الواجب اظهاره نحو الكثير من الدول فى جميع أنحاء العالم ممن تعتمد حياتهم وآمالهم على التأكد من أن القناة ستظل تؤدى واجبها بوصفها ممرا مائيا دوليا تمر فيه سفنها وتجارتها دون أن تتعرض للاعاقة أو التمييز ، اذ كما قال رئيس وزراء أستراليا فى البرلمان بكامبرا فى ٢٥ من سبتمبر :

« ان الامر المهم الذى لا يمكن اغفاله فى هذه المشكلة المؤسفة هو انه اذا لم يوضع حد لعمل مصر الذى قامت به ، واذا لم تكفل

صفة القناة الدولية أصبحت ثروات الكثير من الدول فى خطر »

ورغم أن قناة السويس تجرى فى مصر الا أنها ظلت بطريق جد مباشر جزءا من الحياة القومية لكثير من البلدان، فليست قناة السويس مجرد مصادفة جغرافية ، وانما يعتبر ابداعها من الاعمال العظمى التى قام بها الانسان وأتاحت المنفعة للبشرية جمعاء .

اننا لنعلم جميعا الخطر العظيم الذى تحظى به القناة بالنسبة للدول التجارية الاوربية ، وواضح أن الاستراليون معنيون ــ بصفة خاصة ــ بما يطرأ من تعطيل فى ادارة القناة وبالأثر الذى ينتج من ذلك بالنسبة للملكة المتحدة ، على أننى بوصفى أحد المندوبين القليلين الذين يمثلون بلدان شرق السويس ارانى مهتما بما تعنيه السويس بالنسبة لشعوب تلك الأقطار البعيدة ، فقد تعلمنا فى المدارس أن القناة تعتبر احدى الخطوات الاولى العظيمة التى خطاها الانسان للتغلب على المسافات الطويلة ، ولقد كانت القناة أقصر طريق طبيعى الى أوربا قبل تطور السفر جوا ، ويمر بالقناة ألوف من الاستراليين كل عام ، كما تعتبر القناة الطريق الى الحياة الجديدة التى سعى لها المليون مهاجر الذين حضروا الى أستراليا .

وقد لاحظت ان بعض ولاة الامور المصريين انتقدوا شركة قناة السويس على عدم فرض رسوم على المسافرين ، وهو امر له أهمية بالنسبة للهيئات الدولية المعنية بالهجرة .

اننا لنسمع قليلا هذه الأيام عن الأهمية الاستراتيجية للقناة ، ذلك لان أحوال العالم قد تغيرت . على أن الكثير من تجارتنا لا يزال ينقل عبر هذا الطريق المباشر الى أوربا اذ بلغت السلع الاسترالية على الاقل خمسة فى المائة من مجموع السلع التى تمر بالقناة ، ولما كنا لا ننقل زيتا عبر القناة ، ومعلوم بأن الزيت يكون جزءا لا يستهان به من السلع التى تجتاز القناة أدركنا أن لاستراليا جزءا كبيرا من مجموع السلع التى تمر فى القناة ، ولذا فأن أمر القناة يهم الاستراليين بحيث

أن رجل الشارع فى بلادنا يعنى عناية خاصة بأى اقتراح يرمى الى الطعن فى صفة القناة الدولية .

والذى ينطبق على استراليا ينطبق بدرجات متفاوتة على جميع بلدان الشرق الأقصى وثمة دول فى آسيا وافريقية ستعرض اقتصادياتها للاضطراب اذا لم تتوفر لتجارتها حرية استخدام القناة .

وليست القناة كما قلت احدى الخطوات التى خطاها الانسان للتغلب على المسافات البعيدة فحسب ، وانما هى احدى الخطوات العظمى نحو ايجاد التعاون الدولى لمنفعة البشرية كلها .

ومعلوم بالطبع أن الحكومات ينبغى لها أن تسعى جهد طاقتها الى تحسين مستوياتها الوطنية وزيادة رفاهية بلادها ، ولكن فى ظروف هذا العصر لا تستطيع الا القلة من الدول تحقيق قدر من التطور ترضى عنه بما أتيح لها من موارد خاصة ، ولا ريب أن الدولة التى هى بحاجة الى معونة دولية تخطو الى الوراء بتحطيمها جهازا دوليا، ذا منفعة لمصر والعالم معا .

لقد امتعنى ماقاله كل من الدكتور فوزى والمستر شيبيلوف صباح اليوم خاصا بالصفة القانونية لشركة قناة السويس وفقا للقانون المصرى ، فقد قال الدكتور فوزى أن الحقيقة هى أن :

شركة قناة السويس كانت فى وقت من الأوقات مسئولة عن ادارة القناة طبقا للامتيازات التى منحتها اياها الحكومة المصرية ، ولكن ذلك لا يعنى أن هذه الشركة التى هى شركة مصرية ، يجب أن تحتفظ بادارة القناة طوال فترة الامتياز »

ولعل الدكتور فوزى يجد الوقت المناسب ليوضح لنا ما اذا كان هذا يعنى أن أية شركة ذات امتياز حكومى لمدى معلوم يمكن طبقا للقانون المصرى أن تصبح وقد وضع حد لأجل امتيازها وقتما تشاء الحكومة ؟

تشير ملاحظاتى الى عملية التأميم — بنوع عام أو بمعنى آخر — الى الفرق بين المؤسسات العامة والخاصة. على أن الرئيس ناصر عندما

يتحدث عن التأميم كما فعل فى الأسابيع الأخيرة يعنى فيما يبدو لنا ، شيئا آخر ، انه يعنى تحويل مؤسسة كانت دولية فيما سبق الى السيطرة الوطنية الخالصة ، وأقصد بذلك تلك المؤسسة الدولية التى ما كان لها أن تخرج الى حيز الوجود اذا لم تمول وتنمى بوساطة الكثير من الدول بالتعاون مع مصر لتوفر خدمة للعالم .

ومن مهامنا الرئيسية هنا فى الوكالات ذات الاختصاص التابعة للامم المتحدة النهوض بالبلدان المتخلفة والاعانة على تطورها لنتيح لتلك البلدان الامل فى تحقيق مستوى للحياة معقول ولعل هذا الوقت من أنسب الاوقات للتصريح بأن دواعى السيادة القومية لدى الدول الناشئة المتخلفة تحول دون اسهامها فى التعاون الدولى .

لقد سبق للحكومة الاسترالية أن اشتركت بنصيب فعال فى الجهود الدولية الرامية الى تحقيق حل سلمى عن طريق المفاوضات ، فحضر كل من رئيس وزراء أستراليا ووزير خارجيتها مؤتمر لندن الاول فى أغسطس الماضى ، وأيدت الحكومة الاسترالية مقترحات الدول الثمانى عشرة التى صدرت عن ذلك المؤتمر ، وقد دعى المستر منزيس ليتزعم اللجنة الخماسية التى امرت بالسفر الى القاهرة لشرح ، المقترحات المذكورة لحكومة مصر ، وأحب أن أعبر عن تقديرى للمندوبين الموجودين حول هذه المائدة ، فقد نوهوا بالخدمة التى قام بها المستر منزيس .

وكما ذكر بالتفصيل فى هذا المجلس من قبل فقد رفضت حكومة مصر التفاوض على اساس تلك المقترحات التى قدمت الى الرئيس ناصر بوساطة اللجنة الخماسية وبهذه المناسبة اريد أن أؤكد أن اللجنة المذكورة لم تقدم بلاغا نهائيا للحكومة المصرية وانما سعت الى جمع ممثلى مصر والمندوبين للتفاوض معا على أساس مقترحات الدول الثمانى عشرة وجوهر هذه المقترحات هو : أولا : فصل ادارة القناة عن النفوذ السياسى لدولة واحدة بذاتها ، وثانيا : وجوب انشاء هيئة مسئولة عن ادارة القناة وصيانتها وترقيتها وفقا ، لمعاهدة دولية تكون مصر طرفا فيها .

لقد بنيت المناقشات التى جرت فى الاسابيع القليلة الماضية موضوع انتزاع فى هذه المشكلة فتعين على مجلس الامن أن يعمل بسرعة ، وترحب الحكومة الاسترالية باقتراح الحكومتين البريطانية والفرنسية فى هذا الشغب كما عبرا عنه فى البيانين اللذين القاهما المستر لويد والمستر بينو يوم الجمعة الماضية •

لذلك أؤيد اقتراح المستر سلوين لويد بانتقال المجلس الى عقد دورة سرية بعد الاستماع الى ملاحظات الاعضاء حول الموقف وحينئذ يمكن النظر فى الخطوات الواجب اتخاذها بالاشتراك مع مندوب مصر •

ويعتقد الوفد الاسترالى ان مشروع القرار المشترك المقدم من المملكة المتحدة وفرنسا يصلح اساسا لعمل المجلس ويعتبر الوفد الاسترالى احكام هذا المشروع عادلة ومعقولة ولذا يصوت فى صالحه

نويتز بورتوندو

(كوبـا)

مترجم عن اللغة الاسبانية

الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٣٠ر٣ مساء

تنظر حكومة كوبا الى مشكلة قناة السويس الخطيرة فى ضوء تقاليد بلادنا فمنذ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٢ عندما اصبحت كوبا ذات سيادة بعد ثلاث حروب لم تكن متكافئة سالت فيها الدماء الغزيرة من أجل الاستقلال ، واستمرت خمسة عشر عاما ظللنا نسترشد فى أعمالنا بمراعاة احكام القانون الدولى بدقة ، واحترام المعاهدات احتراما مطلقا وفى الوقت نفسه ستعنا بوسيلة المفاوضة لتسوية خلافاتنا مع الحكومات الاخرى وأعربنا عن وضعنا بالافعال لا بالاقوال وحدها •

وعندما اصبحت كوبا دولة مستقلة اول الامر تضمن دستورنا ملحقا

يعرف بتعديل بلات أو « المعاهدة الدائمة » وهو الملحق الذى قيد سيادتنا القومية ولم يحدث فى أى وقت من الاوقات ان فشلنا فى اتباع احكام هذه المعاهدة ، بالرغم من اننا نعتبرها مجحفة بحقنا . وظللنا ثلاثين عاما تفاوض من أجل انهاء المعاهدة ــ المذكورة ، حتى نجحنا آخر الامر ، وانتهت المعاهدة عن طريق المفاوضات المباشرة بين حكومتنا وحكومة الولايات المتحدة .

وعندما كان يناقش ميثاق الامم المتحدة فى سان فرنسيسكو كان الوفد الكوبى الوفد الوحيد الذى أتى من امريكا اللاتينية باستثناء الوفد الكولومبى ، وصوت فى حق الفيتو ، لاننا شعرنا ولا نزال نشعر بأن حق الفيتو يجعل من مجلس الامن أداة معطلة كما ان هذا الحق لايتفق مع مبدأ المساواة القانونية بين الدول المنصوص عليها فى المادة الاولى من الميثاق . على اننا تقبلنا وجهة نظر الاغلبية ، ومن ثم اقر مجلس الشيوخ الكوبى ميثاق الامم المتحدة ، ولم تكن الاحداث التى تلت ذلك الا مما يبرد موقفنا تبريرا تاما .

وعندما نوقش تقسيم فلسطين كانت كوبا الدولة اللاتينية الوحيدة التى صوتت ضد المشروع على حين صوتت الدول العظمى فى مصلحته أو امتنعت عن التصويت أما نحن فقد اعتبرنا المشروع خاطئا من وجهتى النظر السياسية والقانونية ، ولكن بناء على تقاليدنا الديموقراطية القائلة باحترام مشيئة الاغلبية قبلنا وجود دولة اسرائيل كحقيقة واقعة ، وها نحن نحتفظ بعلاقات ودية معها ومع جميع الدول العربية

وفى الاجتماع الاخير الذى عقدته الجمعية العامة للامم المتحدة وقفنا بجانب الاغلبية الصغيرة اثناء مناقشة قبول دول اعضاء جدد ذلك : أننا اعترضنا على قبول الدول التى لم تحظ بالحد الادنى من المؤهلات المطلوبة فعملنا وفقا لمبادىء الميثاق الصريحة ، وللاداة الاستشارية التى ابدتها محكمة العدل الدولى ، وقد كنا نعتقد ومازلنا نعتقد اننا كنا على حق من الناحيتين الادبية والقانونية ، ومع ذلك فقد كنا على الدوام نحترم المبدأ القائل بسيادة ومشيئة الاغلبية .

وقد ظلت سياسة كوبا كما هى على الدوام ، ذلك اننا لم نرفض

قط الاعتراف بالتعقدات الناشئة عن معاهدة ، ولم نخل بأى مبدأ من مبادىء القانون الدولى .

وعندما غزت ايطاليا بلاد اثيوبيا فى أيام عصبة الامم مخالفة لمبادىء القانون والعدالة رفعت كوبا صـــوتها عاليا بالاحتجـــاج ، ودعت الى اتخاذالتدابير اللازمة لوقف العدوان حتى لايصبح حقيقة واقعة ، كما كانت كوبا اول دولة تحتج فى مؤتمـــر دولى (وهو مؤتمـــر الدول الامريكية المنعقـــد فى ليمـــا سنة ١٩٣٨ حيث مثلت بلادى) وذلك الاضطهاد النازى لاســـباب عنصرية وفى الحـــرب الماضية اغـــرقت الغواصات الالمانية اسطولنا التجارى برمته نتيجة لموقف جزيرتنـــا الجغرافى .

ويمنحنا هذا السرد التاريخى الحق فى الاسهام فى هذه المناقشـــة اذ نستطيع القول بأننا نشعر ان القوة الوحيدة التى يمكن أن نعتمد عليها الدول الصغيرة الضعيفة من الناحية العسكرية : هى قوة القانون وليس ثمة خطأ اعظم فى رأينا من المشروع فى سياسة تجاهل التعهدات الدولية ، اذ ندعو بذلك الى استخدام القوة التى تنقصنا .

ومن واجبنا الادلاء بآرائنا فى صراحة حول مشكلة السويس ، فثمة فى موقف الحكومة المصرية بعض النقاط التى تحتاج الى ايضاح ، وهنا يجب على ان أذكر أن علاقاتنا مع الحكومة لمصرية علاقات ودية فأولا : لاشك فى أن متيازا مشروعا قد الغى قبل انتهاء اجله ببضع سنين ، ويبدو من البيانات التى تصـــدرها حكومة القـــاهرة ان دفع التعويض الى حملة الاسهم من ايرادات القناة نفسها يعتبر اجراء غير صحيح .

كما ان معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ تنص فى عبارات واضحة على وجوب الاحتفاظ بالقناة حرة مفتوحة على الدوام لكل سفينةدون تمييز ، ومع ذلك فقد حرمت الحكومة المصرية السفن الاسرائيلية من حرية المرور ، فأصدر مجلس الامن قرارا باستنكار ذلك الموقف ومع ذلك لم تحترم حكومة القاهرة ذلك القرار .

صحيح ان حكومة القاهرة قررت أنها تمنع مرور السفن الاسرائيلية

او التى تحمل سلعا لاسرائيل لانها فى حالة حرب مع اسرائيل ، ولكن لايفكر أحد أن هذه الحجة تؤدى مهمتها اذا تقبلب الدول الاعضاء القرارات الصادرة فى مصلحتها ، وتجاهلت القرارات الصادرة ضدها .

وقد اطلعت الحكومة السكوبية على مشروع القرار الذى رفعته المملكة المتحدة وفرنسا ، ونعتقد انه يصلح اساسا لمفاوضات سلمية ، فقد وردت فيه بعض المبادىء التى يمكن ان تساعد على التفاهم الذى ننشده جميعا ، فان هذا المشروع يستحق تأييدنا .

اننا نحترم سيادة الشعب المصرى كل الاحترام ومع ذلك ندافع على الدوام عن مبدأ حرية الملاحة اللازمة فى هذا العصر الحديث ، ويبدو لنا أن هذين المبدئين يمكن الجمع بينهما بطريقة تكفل حق المرور فى القناة دون أن يترك امر تقريره الى مشيئة دولة واحدة ودون المساس بسيادة الدولة المعينة اكثر من سواها ، ونحن نأمل فى أن تتعاون جميع الاطراف المهتمة بالامر اهتماما مباشرا فى محاولة حل مشكلة بالغة الخطر كهذه لها اثرها على جميع شعوب العالم .

مستر سباك

(بلجيكا)

حيث ان فرنسا والمملكة المتحدة قد اختارتا الامم المتحدة كحكم فى مشكلة قناة السويس وجب علينا ان نبذل الجهد لاحراز النجاح ، لان الفشل يعتبر شيئا خطيرا ، ذلك لانه يضيف الى أزمة السويس أزمة فى حياة الامم المتحدة . ولن يظفر السلم العالمى بشىء اذا حدث ذلك ، ولذا ينبغى لنا أن نقوم بواجبنا بوصفنا دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة بكل حزم وبكل مايسعنا لتحقيق الهدف المنشود .

ومهما يكن الموقف القانونى فى هذا الامر فلا أستطيع أن أوافق على الاجراء الذى اتبعته الحكومة لمصرية فى تأميم شركة لقناة ، بل اننى مقتنع بأن الطريقة المفاجئة التى نفذت بها هذه العملية هى اصل متاعبنا الحقيقية .

وقد كثر الحديث عن التعايش السلمى ، وانا من جانبى أؤيد هذا المبدأ لاننى أعتقد أن من الضرورى بذل جهد الطاقة للعيش فى سلام حتى مع الدول التى تختلف نظمها السياسية عن النظم التى يعتقد المرء صلاحيتها وعدالتها على أن التعايش السلمى لايمكن تحقيقه ما لم تراع بعض القواعد والاسس ، وأولى هذه القواعد هى : مهما تكن الظروف لاتستطيع دولة من الدول أن تتخذ القانون فى مصلحتها وحدها مدعية أنها تمارس حقا من حقوقها غير عابئة بما يترتب على ذلك من افتئات على حقوق غيرها ، وزاعمة بأنها تحمى مصالحها دون اعتبار لمصالح غيرها .

وحتى لو كانت الحكومة المصرية تملك حق التأميم فان الطريقة التى اتبعتها ليس لها مايبررها .

اننى ادرك تماما ان الحكومة المصرية أعربت عن نيتها وأن كل شىء يمكن بل يجب أن يسوى بالطرق السلمية ، وانا من جانبى أشارك مصر هذا الشعور ولكن — ألم يكن من الحكمة والمنطق اجراء مشاورات والالتجاء الى المفاوضة السلمية قبل المضى فى التأميم وقبل مواجهة العالم بالامر الواقع مما خلق جوا من الريبة والقلق ؟

ولذلك ارانى مضطرا لاستنكار الطريقة التى اتبعتها الحكومة المصرية حتى لو كانت حجتها القانونية سليمة لاننى أعتقد أنها غير محقة قانونا فيما أقدمت عليه من عمل ، وانها — وان كان لها الحق فى تأميم ممتلكات شركة قناة السويس — لم يكن لها الحق فى القضاء على الضمانات الدولية التى كان يمثلها وجود هذه الشركة من أجل المنتفعين بالقناة .

ولكيما تدافع عن اجرائها ، وتبرر موقفها فى نظر العالم يجب على الحكومة المصرية أن تبرهن اولا على ان لها الحق فى تأميم الشركة ، وثانيا أنها بفعلها ذلك لم تخرق معاهدة القسطنطينية فى ١٨٨٨ التى كانت مصر طرفا من أطرافها .

وتشير الحكومة المصرية فى كتابها الابيض اشارة مستمرة الى هذا

الموضوع ففى الصفحة ٦١ (الطبعة الفرنسية) تقرر أن المادة ١٤ من معاهدة سنة ١٨٨٨ تصرح بأنه لاعلاقة بين معاهدة سنة ١٨٨٨ وبين قناة السويس وفى صفحة ٦٣ تعود فتكرر الفكرة نفسها مرتين قائلة : ان معاهدة سنة ١٨٨٨ تبقى دون المساس بها سواء أديرت القناة بواسطة الشركة أو بواسطة الحكومة المصرية ، ثم تقرر بعدئذ أن الحجج التى أدلى بها لاتستند على أساس ، حيث أنه لاعلاقة بين شركة قناة السويس وبين معاهدة سنة ١٨٨٨ فيما يختص بحرية الملاحة فى القناة .

فاذا لم تكن ثمة علاقة كما تقول الحكومة المصرية بين شركة القناة وبين معاهدة سنة ١٨٨٨ فكيف اذا تستطيع أن تفسر أحكام ديباجة المعاهدة المذكورة فالديباجة جزء مهم من المعاهدة بمثابة تقرير لقواعد القانون ، أو بمعنى آخر ، تفسر نوايا الأطراف المتعاقدة وهو أمر لا مندوحة عنه لفهم نص المعاهدة نفسها وتفسيره

اننى اعتقد أن ثمة بعض النقاط التى يتفق حولها الجميع ، فقد صرح كل واحد منا بوجوب الاحتفاظ بمبدأ الحرية الملاحة الذى تضمنته معاهدة سنة ١٨٨٨ ، كما أن ثمة اتفاق على أنه كي تتوفر هذه الحرية يجب ايجاد حل على أساس النقاط التالية :

سلامة الملاحة ، وترقية القناة لمواجهة مقتضيات المستقبل ، وفرض رسوم عادلة ومنصفة

ويمكننا العثور على قائمة بهذه الطوائف الثلاث من المشكلات التى تجب تسويتها سواء فى القرار الذي اتخذته الدول الثمانى عشرة فى لندن ، أو فى المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية الى الدول بعد زيارة المستر منزيس وزملائه للقاهرة

فما هى الصعوبة اذا وأين تقع ؟ ينبغى لنا الا نغمض أعيننا عن الحقائق فثمة مشكلة كبرى ، ذلك أن الأطراف المعنية بالأمر لابد أن تكون على وفاق حول المبادىء التى قد تصلح أساسا للتسوية فلا شك أن هذه الأطراف غير متفقة حول كيفية تطبيق هذه المبادىء وجوبا

ففى هذه اللحظة نجد وجهتى نظر مختلفتين تمام الاختلاف فالحكومة المصرية تقول : « سنبطبق هذه المبادىء ، وما عليكم الا أن تضعوا ثقتكم فينا » على حين تقترح الدول الثمانى عشرة وجوب تكليف هيئة دولية بادارة القناة وصيانتها وترقيتها

لا أظن والأسف يساورنى أننا نستطيع الوثوق ــ دون تحفظ ــ من أن الحكومة المصرية ستطبق المبادىء المنصوص عليها ، لأن الحكومة المصرية أولا : قد برهنت ــ فى شأن مضى يتعلق بالقناة ــ على أنها لا تضمر الاهتمام بقرارات الأمم المتحدة ، ولأنها ثانية : عرضة لأن تتجاذبها بعض العواطف مما يجعل تفاعلهما خطرا كما يدل على ذلك الاجراء الأخير الذى اقترحته الدول الثمانى عشرة وأعنى به « الادارة الدولية للقناة » يتعارض مع سيادة مصر وكرامتها) اننى أقول بكل اخلاص : ان ذلك لا يتعارض مع سيادة مصر ولا مع كرامتها ، ولو أن الحكومة البلجيكية وجدت نفسها فى موقف مماثل لموقف الحكومة المصرية لما وجدت صعوبة فى قبول الاجراء المقترح ، بل بالعكس كان يسعدنى أن أوافق عليه لتنمية مصالح شعبى والتعاون لايجاد تفاهم دولى

الرئيس : (الترجمة عن الفرنسية)

لا يزال أمامنا ممثلا يوغوسلافيا والولايات المتحدة فى قائمة الخطباء فى المناقشة العامة

وانى اقترح بموافقتكم أن تستمع اليهما غدا الساعة ١٠٫٥ صباحا

ولكى يستطيع الواحد منهم توفية خطته أقترح بموافقتكم أيضا عقد أول اجتماع سرى الساعة ٤ مساء ، وقد أشار المستر سلوين لويد الى هذا الاجتماع السرى فى بيانه الأول الذى ألقاه ، ولا أظن أن ثمة اعتراضا على ذلك لاقتراح الدكتور فوزى « مصر » : ــ أود أن أعرف ماذا تشير به يا سيد الرئيس خاصا بترتيبات العمل الذى سنقوم به غدا ، وكما قلت لنا الآن سنستمع الى بيانين : أحدهما من المستر ولس والآخر من مستر بوفوفك وزير خارجية يوغوسلافيا ، ولست واثقا من أننى سأكون على استعداد للتعقيب فورا ــ اذا اقتضى الحال ــ

على هذه البيانات الاضافية . وسأكون على استعداد بالطبع أو على الأقل سأحاول أن استعد للتعقيب على البيانات التى استمعنا اليها اليوم اذا اقتضى الأمر ذلك وبذ امكنك من الحكم ما اذا كان من الضرورى أو المفيد عقد اجتماع بعد الظهر لتتاح لى الفرصة للتعقيب

الرئيس : (الترجمة من الفرنسية)

أريد أن أبلغك أن الاتفاق قد تم على عقد جلسات سرية حالما ينتهى كل وفد من التحدث فى المناقشة العامة ، وأود أن أؤكدللمندوبالمصرى أننا بعقدنا جلسات سرية سوف لا نمتنع عن عقد جلسات مفتوحة فيما بعد يستطيع كل واحد منا أن يتحدث فيها

وبهذه المناسبة أحب أن أذكرك بأن لمجلس الأمن مطلق الحرية فى تقرير برامج جلساته دائما

فهل ثمة أية اعتراضات أو ملاحظات اخرى

الدكتور فوزى (مصر)

أود أن أشكر الرئيس على تأكيداته بأن الفرصة ستتاح لى لادلى لى لأدلى بتعقيبات وأؤكد له من جانبى أننى لن أتقدم بطلب عقداجتماع بعد الظهر ما لم يقتض الأمر ذلك

الرئيس : (الترجمة من الفرنسية)

ستكون جلسة الأحد التالية فى لساعة ١٠ر٥ صباحا وأمامى ممثلا الولايات المتحدة ويوغوسلافيا فى قائمة الخطابات

انتهت الجلسة الساعة ٥٠ر٥ مساء

المحضر الكامل لاجتماع مجلس الأمن الـ ٧٣٨ المنعقد بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى لتاسع من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ١٠ر٣٠ صباحا .

المستر بوفوفيك (يوغوسلافيا)

تنظر الحكومة اليوغسلافية باهتمام بالغ الى تطور مسألة قناة السويس ، وقد أوضحنا موقفنا من جوانب المشكلة المختلفة فى كثير من المناسبات ، ومع ذلك أود أن أجمل وجهة نظرنا بشأن النقاط

الأساسية فى هذه المشكلة

ان عرض الموقف فى السويس على الامم المتحدة يعتبر أمرا مشجعا فى ذاته بصرف النظر عن الطريقة التى تم العرض بها على مجلس الامن.

ويمكن القول بأن هذه علامة من علامات التطور فى مواجهة المشكلة، فيما أعتقد ، ويجب أن تتوقع خلق ظروف تتيح لهذه المواجهة اتخاذ شكل خاص يحول الى نظام حقيقى نحو تسـوية على أساس ميثاق الامم المتحدة ، لا غنى عنها ، على أنه ينبغى لنا أن لا نخطىء لان الامر يعرض المنظمة الدولية لاختبار عسير ، وكون المسألة لم يكن بد لها من أن ترتقى الى درجة الأزمة مما يقتضى اجراء من جانب مجلس الامن يعتبر شيئا مؤسفا وخاصة فى هذا الوقت الذى بدأت أجواء الشئون الدولية تتحسن .

ليس فى نيتى الدخول فى تفصيلات « أزمة السـويس » ذلك لان مصر أكدت كفالة حرية الملاحة فى القناة كما نصت عليها اتفاقية سنة ١٨٨٨ ولم يحدث شىء يبرر الاعتقاد بأن الاحداث التى وقعت فى الأشهر الأخيرة قد غيرت من الامر شيئا بل بالعكس استمرت الملاحة فى تقدم ويسر بالرغم من بعض الصعوبات المصطنعة ، على أن الرأى السائد هو مبادىء حرية الملاحة عبر القنـاة تتطلب وثيقـة أحدث من معـاهدة القسطنطينية ، ويجب بالطبع ألا يغرب عن الذهن أن مسئولية تنفيذ وكفالة حرية الملاحة بهذا المعنى يلزم أن يعهد بها الى الدولة صاحبة السيادة الاقليمية التى اضطلعت بالتزام دولى فى هذا الشأن .

وفى حالة النزاع حول تسوية الخلافات التى تنشأ عن تطبيق أحكام الوثيقة الجديدة يجب الالتجاء الى الهيئات المختصة ومن ثم ينظر فى المخالفات التى قد تعرض السلام العالمى والامن للخطر كما ينص على ذلك ميثاق الامم المتحدة وهكذا تنتقل المسألة برمتها الامم المتحدة ، أما فيما يقضى بالزعم القائل أن هذه الضمانات لن تكون كافية نسبة الى عدم الثقة السائد الآن أو لأى سبب آخر فالاجابة سهلة : سيكون من العسير التطلع الى مزيد من الضمانات دون أن تتجاوز حتى تدويل

القناة الفعلى الذى يترتب عليه حرمان مصر من منطقة القناة مما لا أعتقد أن أحدا منا يفكر فيه .

ولنعد الآن الى الجانب الآخر الذى تحدثت عنه، فانه تواجهنا المقتضيات العملية والفنية المتصلة بالملاحة فى القناة ، وهذه المقتضيات تتعلق بصيانة القناة وترقيتها ومسألة الرسوم والخدمات والتسهيلات المختلفة المطلوبة الخ ، ويبدو هنا أن مصالح المجموعة الدولية بنوع عام ومصالح المنتفعين بالقناة بنوع خاص يمكن أن تعطى شكلا أكثر وضوحا .

وحقوق مصر المستمدة من سيادتها الخاصة بقناة السويس ظلت عرضة للتساؤل من حيث المبدأ حسب علمى ، ومع ذلك فقد تأكدت وأعيد توكيدها فى كثير من الوثائق الدولية المتصلة بهذا الممر المائى، كما تأكدت فى أشكال مختلفة فى الوثائق والمقترحات التى ظهرت فى الأشهر القليلة الماضية ، وبعد هذا الاجماع فى المبادىء (الذى ينبغى ألا نقلل من أهميته) ظهرت فوارق بالطبع فيما يتعلق بالمجال الذى يجب أن يتاح لهذه الحقوق وثمة أمر واحد ينبغى أن يكون واضحا فمن العبث أن ننتصف من أمة حققت استقلالها بعد قرون طويلة أن توافق على قيود لها أثرها البعيد المدى على سيادتها أكثر من تلك القيود التى قبلتها تلك الدولة عند ما كانت ولاية فى القرن التاسع عشر ، وواضح أن أية قيود يقتضيها التعاون الدولى المضطر خاصة بسيادة أية دولة من الدول ينبغى أن تقوم على موافقة تلك الدولة .

ومن ناحية أخرى بحق للمجموعة الدولية فى عالمنا هذا الذى يعتمد بعضه على بعض أن نظفر بالضمانات المتعلقة بحرية الملاحة وأمنها عبر القناة .

ويظهر أن الفوارق الرئيسية قد نشأت من تفسير طبيعة ومدى التوفيق بين هذين الجانبين الاساسين من جوانب المسألة .

ولعل المشكلة تكون أخف وطأة اذا نظرنا اليها من الجانبين العمليين المختلفين اللذين عولجت على أساسيهما على الدوام فيما مضى .

ففى جانب نجد مسألة حرية الملاحة فى القناة بالمعنى الحرفى أو ، اذا

أردتم المعنى السياسى لهذه الكلمة ، نجد مسألة التأكد من أن القناة ستكون على الدوام حرة مفتوحة لجميع السفن دون تمييز بين جنسياتها هذه الازمة لا تحتاج الى مزيد من البيان .

وتؤيد حكومتى بدورها الجهود نحو تسوية مبنية على أساس ميثاق الامم المتحدة مما يتفق مع سيادة مصر وحقوقها ومصالحها والمصالح المشروعة للمجموعة الدولية فى حرية استخدام هذا الممر المائى الدولى المهم .

وانى آمل بحق فى أن يتيسر للمجلس مواصلة جهوده فى جو حر للنظر الى مسألة القناة على أنها مشكلة وليست أزمة ، وليس فى نيتى بالطبع أن أنكر حقيقة لازمة ، والذى يعمل فى ذهنى الآن هو وجوب فصل المشكلة من الازمة ، اذا قدر لنا أن نحل المشكلة ونسوى الازمة ولعلل الازمة كان مقدرا لها أن تحدث ان عاجلا أو آجلا ، ذلك أن العالم لم يستقر قراره منذ عهد الخديو سعيد والمسيو دليسبس أو منذ أن اجتمع مندوبو الدول التسع فى القسطنطينية لاعداد المعاهدة المعروفة بذلك الاسم ، وكما نعلم جميعا مضى التاريخ فى سيره السريع منذ الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، والحلول التى أمكن الوصول اليها منذ أكثر من سبعين سنة خاصة بمشكلة السويس أصبح لا مفر من اعتبارها لا تتفق مع روح العصر كما أن المشكلة نفسها قد برزت فى شكل جديد

ومعلوم أن جوهر مشكلة السويس كما تبدو لنا الآن هو الملائمة بين سيادة مصر وحقها فى قناة السويس وبين المصالح المشروعة للمجموعة الدولية المتعلقة بالملاحة فى ممر مائى دولى له خطره المتزايد وهذا بالطبع انما هو جانب واحد من جوانب المشكلة التى يتعين علينا معالجتها فى نطاق المصالح الخاصة بالدول ومن بينها الدول التى ظفرت باستقلالها حديثا بنوع خاص وكذلك المصالح العامة للمجموعة الدولية ، تلك المشكلة التى تواجهها فى كل خطوة نخطوها فى ميدان الشئون العلمية .

وفقا لاتفاق متبادل دون المساس بما تعتبره مصر بحق نطاق نفوذها

الاقليمى ، ويتضمن الاقتراح الهندى الذى عرض فى مؤتمر لندن الاول آراء قيمة فى هذا الصدد تتيح اقامة هيئة دولة لها صفة الاستشارة والتحكيم والاتصال .

وأود أن أشير الى بعض المسائل التى تشغل ذهنى ، مثل مسألة رسوم القناة التى تؤثر على مصالح مصر والدول المستخدمة للقناة ؛ لذلك ينبغى معالجتها بالاتفاق المتبادل عن طريق الهيئة المختصة مع مراعاة الحاجة الى صيانة القناة وترقيتها وكفالة الدخل الذى يحق لمصر أن تحصل عليه فى الوقت الذى يجب أن يسهل فيه المرور فى القناة ما أمكن ، أما فيما يتعلق بصيانة القنا ة وترقيتها فأعتقد أن فى الامكان استنباط جهاز يستطيع المنتفعون أن يشتركوا فيه بالرى ويضطلعوا بالالتزامات الضرورية التى تتفق مع سيادة مصر بوصفها الدولةصاحبة السيادة الاقليمية كما أنه فى الامكان اعداد بعض الترتيبات المؤقتة فى شأن بعض هـ ذ هالمسائل ريثما يتم الوصول الى حل شامل دائم .

وفى ضوء هذه الاعتبارات التى يخضع لها موقفنا من مشكلة قناة السويس كانت دراستنا للمقترحات المختلفة المعروضة على المجلس الآن .

ونحن مقتنعون بأن فى الامكان الاهتداء الى حل لاننا لا نرى ما يحول دون التوفيق بين المصالح المختلفة ، بل بالعكس ينبغى لهـذه المصالح أن تتبلور الى مصالح مشتركة سـواء أكانت سياسية أو اقتصادية بحيث تصبح الحركة فى القناة حرة وفى أيدى قديره ونحن واثقون تماما من أن مثل هذا الحل يقتضى جهـودا مضنيـة وروحا تستهدف التوفيق ومزاجا عمليا من جانب الجميع .

عن حل ترضى عنه جميع الجهات المعنية بالامر .

وينبغى لمناقشاتنا التى جرت هنا أن تعتبر مرحلة من مراحل البحث

٩ اكتوبر ١٩٥٦

دلاس يرى أن هناك فرصة طيبة
لتسوية مشكلة القناة سلميا

مقر الامم المتحدة (نيويورك) فى ٩ أكتوبر

فيما يلى نص البيان الذى ألقاه مستر جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة أمام مجلس الامن التابع للامم المتحدة بشأن مسألة قناة السويس :

« من المهم ومناقشاتنا العامة تقترب من نهايتها ، أن أشير الى بعض الامور الاساسية :

« ١ ـ اننا هنا نعالج موقفا يهدد السلام والامن الدوليين ، وهذا الامر متفق عليه من جميع ذوى الشأن .

« ٢ ـ ان أمم العالم ، ولا سيما الامم الست والسبعون الاعضاء فى الامم المتحدة قد ألقت على عاتقنا ، نحن الذين يتكون منا هذا المجلس ، المسئولية الاولى لصيانة السلام والامن الدوليين .

« ٣ ـ ونحن ملزمون فى تأدية هذا الواجب بأن نتصرف طبقا لأغراض الامم المتحدة ومبادئها ، وهذا يعنى أن نحقق تسوية هذه الحالة الخطيرة بالوسائل السلمية وبما يتفق ومبادىء العدل والقانون الدولى .

« ان واجبنا لواضح ، وهو أن نحاول بالوسائل السلمية ايجاد تسوية تتفق ومبادىء العدالة والقانون الدولى . وهكذا فان مسئوليتنا ذات شقين ، أحدهما متعلق بالسلام والآخر متعلق بالعدالة والخضوع للقانون . فلنبحث هذين الشقين من مهمتنا .

« ما هى فرص تحقيق التسوية بالوسائل السلمية) ان هذه الفرص طيبة :

« لقد انقضى ما يقرب من شهرين ونصف شهر منذ أن استولت مصر فى ٢٦ يوليو على شركة قناة السويس العالمية بالفعل من القيام بمسئولياتها التى وكلت اليها فى سنة ١٨٦٨ للبقاء حتى سنة ١٩٦٨ .

« ولم تقم الامم التى آلمها هذا الاجراء أشد الايلام وعرضها للاخطار

بأى اجراء متسم القوة ، وانما تمسكت أشد التمسك بالتزاماتها وفق الميثاق فى القيام ، أولا وقبل كل شىء بمحاولة ايجاد حل بالمفاوضات أو غيرها من الوسائل السلمية .

« وفى أول أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وبعد مرور أربعة أيام (خمسة) عا ى الاستيلاء على شركة القناة ، اجتمعت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة وقررت أنه لابد قبل كل شىء من ايجاد حل بدعوة الامم الاربع والعشرين التى يهمها الامر بصفة رئيسية . وكانت هذه هى الخطوة السليمة الاولى .

« وقد عقد من يوم ١٦ أغسطس الى يوم ٢٤ منه مؤتمر رفضت مصر أن تحضره ومثلت فيه جميع الدول السبع التى لا يختلف أحد فى أنها الدول الباقية من الدول الموقعة على معاهدة قناة الســـويس فى عام ١٨٨٨ وسبع دول أخرى هى الدول الرئيسية التى تستخدم القناة ، وثمانى دول غيرها ممن يعتمد اقتصادها على القناة .

« وقد أسفر هذا المؤتمر عن اتفاق من جانب ١٨ من ٢٢ دولة على صيغة لتسوية اعتقدت هذه الدول أنها لابد أن تكون مقبولة لكل من مصر والأمم التى كانت تستخدم القناة أو تعتمــد عليها . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الثانية .

« وشكلت فى ذلك المؤتمر لجنة من خمس أمم برياسة رئيس وزراء اســـتراليا لابلاغ وجهة نظر الدول الثمانى عشر الى مصر ولتتأكد مما اذا كانت ستلقى قبولا كأساس للمفاوضات وأقترح عقد اجتماع فى جنيف ، ولكن الحكومة المصرية أشارت الى أنه لايناسبها أن تجتمع باللجنة فى غير القاهرة . وتبعا لذلك سافرت اللجنة المكونة من رئيس وزراء وثلاثة وزراء للخارجية ونائب لوزير الخارجية الى القـــاهرة سعيا وراء السلام . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الثالثة .

« وظلوا فى القاهرة من ٣ سبتمبر حتى ٩ منه ويقدمون مقترحات الدول الثمانى عشرة ويشرحونها ، وكانت هذه هى الخطوة السلمية الرابعة .

« وفى القاهرة رفضت الحكومة المصرية مقترحات الدول الثمانى عشرة

حتى كأساس للمفاوضات ولم تقدم مقترحات مضادة . وبالرغم من ذلك فقد اجتمعت الدول الثمانى عشرة يوم ١٩ سبتمبر مرة أخرى للبحث عن امكانيات أخرى لتسوية سلمية ، وقامت باعادة بحث مقترحات أغسطس وأكدت أنها أساس عادل لحل سلمى لمشكلة قناة السويس ، واضعة فى اعتبارها مصالح الأمم المستخدمة للقناة ومصالح مصر على السواء .

« بل انها فضلا عن ذلك حاولت أن توجد وسيلة عملية للتعاون مع مصر ، ظنا منها أن مصر قد لاتكون راغبة فى الوقت الحاضر فى الموافقة على حل دائم ، وأنه ربما أمكن ايجاد صلة عملية بين مستخدمى القناة والسلطة المصرية فى القناة ، وهكذا قررت أن تنشىء جمعية تعاونيـة تقوم - بوصفها وكيلة عنها - بالتعامل مع السلطات المصرية فى القناة بشأن هذه المسائل . وكانت هذه هى الخطوة السلمية الخامسة .

« ثم قامت حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة بابلاغ الحـالة الى مجلس الأمن وكانت هذه هى الخطوة السلمية السادسة .

« وأظن ، على ضوء هذا التاريخ ، انه لايمكن لاحد أن يتشكك فيما لدى أولئك الذين آلمهم اجراء مصر من رغبـات سلمية ، ومن النادر - ان كان ذلك قد حدث اصلا - أن تكون مثل هذه الجهود قد بذلت لتسوية أية مسألة على هذه الدرجة من الخطورة بالوسائل السلمية . ان المجلس يعلم انه لايتعامل مع حكومة تميل الى استعمال القوة . بل ان أولئك الذين أولموا أشد الألم قـد أظهروا رغبتهم فى ايجاد حل عادل بالوسائل السلمية .

« وننتقل الآن الى الشق الثانى من مسألتنا .. وهو ايجـاد حل يتفق ومبادىء العدالة والقانون الدولى .. والطريق هنا واضح أيضا .

« وكثيرا ما نواجه حالات لا نجد لها هيئة قانونية دولية مختصة . ولـكن هناك فى الموقف الراهن معاهدة ، هى معاهدة ١٨٨٨ ، التى تنص على أن لسفن جميع الأمم فى كل وقت الحق فى حرية المرور فى قناة السويس على أساس المساواة ، وهى تنص على نظام محدد يهدف الى ضمان مثل هذا الحق فى الاستعمال وتشمل ، بالاشارة الامتياز

الممنوح سنة ١٨٦٨ لشركة قنـــاة السويس العالمية كضمان لمثل هذا النظام .

« ولقد قيل الـكثير حول ضرورة احترام « سيادة » مصر فيما يختص بالقنـــاة .

« ان السيادة تقوم حيث تستطيع كل أمة أن تفعل ما تريد . وكل أمة تستطيع ــ بوجه عام ــ أن تفعل ما تريد فى نطاق أراضـيها ، وليس لأمة ــ بوجـه عام ــ أى حق فى أراضى أية أمة أخرى ذات سـيادة .

« مما لاشك فيه أن القناة تمر فيما هو الآن مصر ، وهى بهـذا المعنى « مصرية » بيد أن القناة ليست ، ولم تكن أبدا ، من الشؤن الداخلية لمصر تستطيع مصر أن تفعل بها ما تشاء . لقد كانت دائما منذ اليوم الأول لافتتاحها ممرا مائيا دوليا مكرسا لمرور سفن جميع الأمم بحرية . وصفة الدولية هذه التى تتسم بها ضـمنها ادئما وفى جميع الأوقات اتفاق سـنة ١٨٨٨ . ومصر لا تسـتطيع أن توقف ــ محقة ــ أى سفينة أو شـحنا من عبور القنـاة . ولا يعتبر خرقا للسيادة المصرية ان يعمل أولئك الذين يستعملون هذا الحق فى العبور جنمعين للحصول على اعتراف بحقوقهم . وانما هو ممارسة واضحة لحقوق نص عليها قانون دولى هو اتفاق سنة ١٨٨٨ .

« ولقد اعترفت مصر بوجهة النظر القانونية هذه ، وعبرت عنهـا أمام هذا المجلس .

« ففى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ تحدث منـدوب مصر أمام مجلس الأمن هـذا عن الموقف حين كان للملـكة المتحـدة حقوق بموجب معاهدة فى أراضى متاخمة للقناة ، وأشار الى أن ذلك لم يجعل حرية المرور معتدة على المملـكة المتحدة . وقد قال فى معرض ملاحظاته :

« (ان وضع قناة السويس مختلف تماما عن وضع الممرات المائية الأخرى التى تقوم كشرايين للمواصلات الدوليـة ، اذ أنهـا مربوطة باتفاق دولى متعدد الأطراف أشرت اليه الآن ، (معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨) ولقد كانت قناة السويس مشروعا دوليا منـذ البداية ،

وبعد سنوات من افتتاحها اشتركت دول أوربا الرئيسية مع الأمبراطورية العثمانية التى كانت تنوب عن مصر ، فى تنظيم حركة المرور فيها وتنظيم حيادها والدفاع عنها) . (مجلس الأمن — الجلسة رقم ١٧٥ ، صفحة ١٧٥٦) .

« وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قال ممثل مصر مرة أخرى وهو يتحدث أمام مجلس الأمن عن قضية السفينة بات جاليم .

« (.... ان شركة القناة التى تسيطر على المرور شركة دولية تسيطر عليها سلطات الا هى مصرية ولا من أية جنسية أخرى ، بل شركة عالمية تؤدى وظيفتها ، وستظل الأمور تسير على هذا النحو فى المستقبل) .

« (مجلس الأمن — الجلسة رقم ٦٨٢ صفحة ٣١) .

« ولعل فى هذا الكفاية بالنسبة للناحية القانونية من القضية .

« بقيت مسألة العدالة . فما هو الشىء العادل الذى نفعله ؟ أعتقد أن على هذا المجلس أن يقيم كبير وزن للنتائج التى وصلت اليها الدول الثمانى عشرة التى اشتركت فى ابداء وجهة نظرها فى شهر أغسطس الماضى وقد وضعت الدول الثمانى عشرة كافة الدول الباقية من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ فيما عدا واحدة منها ، وكانت هذه الدول تمثل أكثر من تسعين فى المائة من مجموع الشحنات المارة بالقناة ، كما كانت تمثل دولا يعتمد اقتصادها الى حد كبير على القناة ، وكانت من بين الدول الثمانى عشرة دول من أوربا وآسيا وأفريقيا واستراليا وأمريكا .

« ولقد أكدت وجهة نظرها من أنه يجب — كما جاء فى مقدمة معاهدة سنة ١٨٨٨ — انشاء (نظام محدد الغرض منه ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية فى كافة الاوقات ولكل الدول) .

« ووضعت أربعة مبادىء لابد — مع الاحترام اللازم لسيادة مصر — أن يكفلها مثل هذا النظام ، وهذه المبادىء هى :

« ١ — ادارة القناة وصيانتها وتحسينها فى كفاءة وبصورة يعتمد

عليها بوصفها ممرا مائيا حرا مفتوحا آمنا ، وذلك وفقا لمبادىء اتفاق سنة ١٨٨٨ .

« ٢ — ابعاد ادارة القناة عن تأثيرات المسائل السياسية لأية دولة .

« ٣ — اعطاء دخل لمصر نظير استخدام قناة السويس يكون عادلا ومجزيا ويزيد بازدياد طاقتها واستخدامها .

« ٤ — أن تكون رسوم القناة منخفضة بالحد الذى تسمح به المقتضيات السابقة ولا تكون هناك أرباح فيما عدا نصيب مصر .

« فكيف يمكن أن ينازع منازع جادا فى هذه المبادىء ؟ ولم يكن هناك نزاع فى مؤتمر أغسطس الا على واحد فقط ، ولم ينازع فيه منازعة جدية الا الاتحاد السوفيتى . وذلك هو المبدأ الثانى الخاص بأن تكون ادارة القناة بعيدة عن تأثير المسائل السياسية لأية دولة .

« ولكن ، أليس هذا هو جوهر الموضوع ؟ لدينا هنا ممر مائى كان — كما قالت الحكومة المصرية « مشروعا دوليا منذ البداية » وعليه تعتمد اقتصاديات عدد كبير من دول أوربا وآسيا وأفريقيا اعتمادا حيويا ، فاذا حدث أن عمدت أية حكومة تسيطر على مثل هذا الممر المائى الى اتخاذه أداة سياسية قومية لأصبح مثارا للنزاع الدولى ، ولما شعرت بالأمن أية دولة تعتمد على القناة ، ولعاشت جميع الدول فيما عدا الدول المسيطرة على القناة تحت تهديد « سيف ديموكليز » ومعنى هذا الغاء اتفاق سنة ١٨٨٨ ومخالفة العدالة والقانون .

« فاذا كنا ننشد العدالة — كما يقضى بذلك الميثاق — فان علينا أن نتفق على أن تبعد ادارة هذا المرفق الدولى عن سياسات أية دولة .

« وأعتقد أن المجلس يستطيع قبول المبادىء التى وضعتها الدول الثمانى عشرة كمبادىء عادلة .

« ولقد مضت الدول الثمانى عشرة فى تبيان النظام الذى تطبق به هذه المبادىء فاقترحت وضع تدابير التعاون بين مصر والدول الأخرى صاحبة الشأن ، وتشكيل مجلس لقناة السويس تمثل فيه مصر كما يمثل فيه غيرها . واقترحت أن ينتمى هذا المجلس الى الأمم المتحدة

وأن يرفع اليها تقارير دورية ، كما اقترحت أن يتفق على التحكيم لحل المنازعات وأن تكون هناك روادع فعالة ضد أى خرق لهذه التدابير .

« وهناك بلا شك عدد كبير من الوسائل التى يمكن أن تنفذ بها المبادىء التى أعربت عنها الدول الثمانى عشرة . وأنا لا أقول أن أية دولة منها تعتبر التدابير التى اقترحتها تدابير مقدسة ، وأعتقد أنه لا يجوز لهذا المجلس أن يغضى عن أية مقترحات أخرى يمكن أن تقدم .

« على اننى لا أرى — فيما يتعلق بالمبادىء الأساسية — كيف يمكن أن يهملها هذا المجلس حين تكون مبادىء عادلة .

« وعلى هذا ، فان المشكلة التى نواجهها ليستمشكلة كبح جماح أمة مشاكسة تريد الحرب ، ولا هى مشكلة انشاء هيئة قانونية دولية جديدة ، ولا تطبيق العدالة حيث يلتبس العدل ، فالجميع ينشدون السلام ، ومبادىء العدالة والقانون الدولى واضحة ، والمشكلة التى نواجهها هى مشكلة معالجة السلام والعدالة معا ، كما يقضى ميثاقنا .

« ولم تشرح دولة مدى الترابط بين العدالة والسلام فى بلاغه أكثر مما فعلت الحكومة المصرية .

« وجدير بالذكر أن ميثاقنا — كما وضعته الدول الثلاث الكبرى فى دمبارتون اوكس — لم يتضمن أية اشارة الى العدالة ، وانما دعا الى السلام فحسب ، سلام مفروض فيه الدوام ، لا لأنه عادل ، وانما مفروض بقوة عدد قليل من الدول الكبرى .

« ولكن هذه الفكرة رفضت فى سان فرنسسكو ، وهناك اعترف بالترابط بين العدالة والسلام ، وأعيدت صياغة المادة الأولى من ميثاقنا بحيث تقضى على هذه الهيئة بأن تسوى المنازعات الدولية أو المواقف الدولية التى يمكن أن تؤدى الى خرق السلام ، بالوسائل السلمية وبما يتمشى مع مبادىء العدالة والقانون الدولى » . كما قضى بأن يتصرف مجلس الأمن هذا وفق هذه المادة الأولى فى أداء مهمته الأولى الخاصة بصيانة السلام والأمن الدوليين .

« وفى سان فرنسسكو كانت مصر هى لدولة التى تولت ابراز هذا الترابط بين السلام والعدالة بأقصى قسط من البلاغة والتأثير . وأود فى هذه النقطة أن أقتبس فقرة من أحد البيانات لتى أدلى بها حينئذ ممثل مصر :

« (.... نحن نشعر بأن لمجلس ، مجلس الأمن سيلعب بحق دور محكمة العدل السياسية ، ولا مناص من أن تكون مبادىء العدالة والقانون ماثلة دائما فى مناقشاته ، والحجة الأخيرة التى وجهنا بها هى أننا اذا طالبنا مجلس الأمن بمراعاة العدالة والقانون الدولى فقد يصبح عبء لمنظمة أثقل ، وخاصة عبء الدول المسئولة بصفة أساسية عن صيانة الأمن والسلام .

«« (أعتقد أن مثل هذا العبء الاضافى الناجم عن اقرارنا للتعديل لن يكون كبيرا اذا قورن بالتضحيات التى تكبدناها جميعا ، والتى نحن على استعداد لأن تتكبدها مرة أخرى فى سبيل صيانة السلام والأمن فى العالم .

« (فاذا كنا نريد المحافظة على السلام والأمن فحسب ، فلن نختلف كثيرا عن هتلر الذى كان يحاول أن يفعل هذا أيضا ، والذى أصاب فى الواقع بعض النجاح . أما وجه الخلاف فهو اننا نريد صيانة الأمن والسلام بما يتمشى مع مبادىء القانون الدولى والعدالة) .

« هكذا تكلم صوت مصر ، ونحن نوافق جميعا — فيما أعتقد — على هذه العواطف .

« ان أهمية هذا الموضوع تجل عن المبالغة . ولدى مجلسنا — من ناحية — رغبة ظاهرة فى السلام لدى كافة الأطراف . ومن ناحية أخرى فان مبادىء العدالة والقانون تسيطر على الموقف ؛ وهى نادرا ما كانت واضحة وضوحها الآن . فاذا وجد مجلسنا نفسه فى ظل هذه الظروف المواتية عاجزا عن الوصول الى تسوية بالوسائل السلمية متمشية مع مبادىء العدالة والقانون الدولى فان فشلنا عندئذ يكون طامة كبرى .

« ويبدو أن جميع الذين تحدثوا حول هذه المائدة يدركون هذا ولقد كانت مناقشتنا العامة فى جملتها معتدلة وانشائية .

« وأقول فى جملتها لأنه كانت هناك استثناءات ، منها الصورة التى رسمها وزير الخارجية السوفيتى لما سماه « الاحتكارات الأمريكية » - كما قال - « بملابس بيضاء ناصعة » وقد « اشتد نهمها » وهى تجوس خلال العالم باحثة عن ضحايا جدد .

« وهناك ، استثناء آخر هو اقتراح وزير الخارجية السوفيتى بأن نحيل المشكلة الى لجنة يقول عنها وزير الخارجيـة السوفيتى « وان أهم شرط أن يكون تشكيل اللجنة متوازنا بحيث يحول دون رجحان أية وجهة نظر » .

« وواضح أنه يعتقد أن من سوء الحظ أن تتفق ثمانى عشرة دولة تمثل أكثر من بسعين فى المائة من حركة المرور كما تمثل مختلف مصالح المستخدمين (للقناة) - أن تتفق هذه الدول على حل .

« انه يريد أن نبدأ من جديد بتشكيل لجنـة نستطيع أن نعلم من تشكيلها مقدما انها لن تتفق .

« ليست هذه أول مرة تشعر فيها دولة بأنها تستطيع أن تفيد من دوام الخلافات . ولدينا مثل عن « الصيد فى الماء العكر » ولكن من الوقار أن تخفى هذه الأغراض . فنادرا ما كشف مشروع غرضـه تأييد الخلافات بمثل هذه الصراحة .

« لقد سلكت الحكومة المصرية طريقا انشائيا فاقترحت أن تنشىء هيئة مفاوضة تسير على هدى طائفة من المبادىء ولها أهداف تسعى الى تحقيقها ولقد كان هذا حقا هو الاجراء الذى سـعينا الى اتباعه فى مؤتمر لندن الذى عقد فى شهر أغسطس المـاضى حيث وضعت - كما رأينا - طائفة من المبادىء وحددت طائفة من الأهداف ، ولب المشكلة - كما يخيل الينا - هو قبول مبدأ وجوب قيام نظام لضمان عدم استخدام أية دولة للقناة كأداة فى سياستها القومية .

« فاذا قبلت مصر هذا المبدأ البسيط الأولى من مبادىء العـدالة فانى أعتقد أن المشكلات الفرعية يمكن حينئذ أن تحل ، أما اذا رفض

هذا المبدأ فان من الصعب عندئذ أن يكون هناك أى دور نافع لهيئة المفاوضات • ومن العسير حقا فى ظل الظروف التكهن بأى حل يتمشى مع مبادىء العدالة والقانون الدولى ••

« واذا لم تسو هذه القضية على هذا النحو فان جهاز العدالة والسلام الذى يسعى الى اقراره هذا الميثاق يكون برمته عندئذ قد قوضت أركانه •

« ولا شك أننا نستطيع أن نكون خيرا من هذا ، وانى لواثق من أنه ليست هنا أية دولة تريد غير العلاقات الودية مع مصر • حقا ان التسوية التى اقترحتها الدول المستخدمة (للقناة) والممثلة لاكثر من تسعين فى المائة من حركة المرور فيها ستعزز رفاهية مصر • ومن شأن التسوية السلمية العادلة لهذه المشكلة ان تفتح آفاقا من الأمل الجديد فى منطقة من العالم كان الناس فيها يرزحون تحت وطأة نذر الحرب ، والأعباء الاقتصادية الخاصة بالاستعداد للحرب • كما اننا نستطيع أن نقيم أملا جديدا للانسانية جمعاء ، تلك الانسانية التى بدأت تفقد ثقتها فى قدرة هذه المنظمة على كفالة العدالة والسلام •

« ومن الذى يشك فيما سوف نختاره وقد اتضحت أمامنا أوجه الخيار ••؟

« سيدى الرئيس ـ ان الاقتراح الذى قدمته المملكة المتحدة وفرنسا يضم المبادىء الأساسية التى أشرنا اليها • وسيمكن هذا المجلس من الاختيار الذى نثق فى أنه سيصون العدالة والسلام ، ويعزز سلطان هذه المنظمة وهيئتها ، وعلى هذا ، فان الولايات المتحدة ـ كما قلت يوم الجمعة الماضى ـ تعتزم الاقتراع فى جانب هذا القرار » •

المحضر الكامل لاجتماع مجلس الأمن الـ ٧٤٣ المنعقد بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الساعة ٩ر٣٠ صباحا

الرئيس : بناء على القرار الذى اتخذه المجلس فى اجتماعه الـ ٧٣٤ أدعو ممثل مصر الى أخذ مقعده حول مائدة المجلس •

واستجابة لدعوة الرئيس أخذ الدكتور فوزى مندوب مصر مقعدا حول مائدة مجلس الأمن .

المستر دالاس (الولايات المتحدة الاميريكية) أود قبل كل شيء أن أعرب عن شكرى على التقدم العظيم الذى أحرزه مجلس الأمن فى نشاطه هذا الاسبوع ومشكلة قناة السويس مشكلة عويصة ذات خطر جسيم تثير الشعور فى يسروسهولة ، ولا شك فى أنهذا المجلس ووزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة وسكرتيرنا العام جديرون بالثناء على الطريقة الهادئة الانشائية التىعولجت بها مشكلة القناة وعلى الاتفاقات المهمة التى برزت للعيان .

وليس فى وسعنا أن نتوقع الوصول فورا الى حل وذلك لأنالحلول تأتى فى مراحل ، ولقد اجتزنا مرحلة خطيرة بالاتفاق حول الأسس وحول مقتضيات تسوية محددة ، واذن فنحن ندخل فى هذه المرحلة التالية واثقين من أنفسنا ، فالأسس التى تم الاتفاق عليها هنا واقعية وملموسة ومن حقها أن تتيح للمقترحات المستقبلة وكذلك سلوك الأطراف المعنية بتنفيذها أن تقدر قدرها بوساطة هذا المجلس والعالم على السواء .

وفى بيان افتتاحى تحدثت عن المواقف التى يخضع لها حل هذه المشكلة حلا عادلا وأواضحت أحد هذه الأسس بنوع خاص هو أن ادارة القناة ينبغى أن تفصل عن سياسات أية دولة ، ثم قلت انه اذا قبل ذلك الأساس العادل فان المشكلة الحقيقية تصبح فى متناول الحل وعد قبل ذلك المبدأ وأنا ما زلت على اعتقادى بأن المشكلات العنيفة يمكن حلها

وأعود الآن الى مشروع القرار الذى تقدمت به حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة والجزء الأول من هذا المشروع يتضمن مبادىء المقتضيات التى تم الاتفاق عليها ومما قيل هنا أمس واليوم أعتقد أن هذا الجزء من مشروع القرار يحظى بقبولنا الحار التام .

وأود أن أعقب باختصار على ما تبقى من مشروع القرار فيمايختص فى بعض المسائل ومتى أثيرت فالفقرة الثالثة تصف المقترحات التى

تقدمت بها الدول الثمانى عشرة بأنها مناسبة وتؤدى الى تحقيق تسوية تتمشى مع العدالة ، وأعتقد أن ذلك البيان دقيق وانشائى فلقد تمخضت تلك المقترحات فى أغسطس الماضى عن درس مستفيض طوال أسبوع بأسره وأحب أن أتلو عليكم أسماء الدول الثمانية عشرة : استراليا ، الدانيمارك ، أثيوبيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايران ، ايطاليا هن بتثعغ
الدانيمارك ــ أثيوبيا ــ فرنسا ــ ألمانيا ــ ايران ــ ايطاليا ــ اليابان ــ هولندا ــ نيوزيلندة ــ النرويج ــ الولايات المتحدة .

وأعتقد أن فى وسع المجلس أن يفترض أن مقترحات لها هذا الأساس العريض الذى يشمل دول تمثل أكثر من تسعين فى المائة من الشحنات التى تعبر بالقناة والتى يعتمد نوع تجارتها على القناة والتى لها هذا الاتساع فى التوزيع الجغرافى والثقافى يجب أن تكون معقولة ، ومعلوم أن مشروع القرار لا يوحى بأن مقترحات الدول الثمانيـــة عشر هى المقترحات الوحيدة التى تتفق مع الأسس التى قبلناها فلم يكن أحد بهذا الرأى .

ففى البيان الافتتاحى ذكرت أن ثمة وسائل مختلفة كثيرة يمكن بمقتضاها تنفيذ المبادىء التى قررتها الدول الثمانية عشر ، ومضيت فى القول بأن هذا المجلس ينبغى ألا يصرف النظر عن أية مقترحات مضادة ، وأعتقد أن وجهة النظــر هذه قد انعــكست بوضوح فى لغة مشروع القرار الذى بينما يشير الى امكان قبول المقترحات التى تقدمت بها الدول الثمانية عشر بدعوة الحكومة المصرية الى ابداء مقترحات مضادة تحقق النتيجة المطلوبة .

والقرار كما هو الآن وعندما يقرأ برمته يوضح لنا أن أية اقتراحات مضادة تبديها مصر وتتفق مع هذه المقتضيات ستكون مقبولة ، وانى لواثق من أننا قد سررنا جميعا للتصريح الذى أدلى به وزير الخارجية
لواثق من أننا قد سررنا جميعا للتصريح الذى أدلى به وزير خارجية
مصر منذ حين اليوم من أن مصر قد تقدمت ببعض المقترحات الملموسة أثناء المحادثات السكرية التمهيدية ، وهذه الحقيقة ينبغى فيما أعتقد

أن تجعل هذا الجزء من القرار مقبولا لانه يدعى غير ذلك الا أن تحدد مقترحاتها .

وتعالج الفقرة الاخيرة من القرار مسألة التدابير المبدئية ، وقد اقترح وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بأنه لا حاجة بنا الى أية مقترحات مبدئية أو مؤقتة بعد أن عرض الأمر على هذا المجلس ولكن هذا الاقتراح لا يتفق مع هذا المنطق لأن ميثاقنا نفسه ينص على جواز اتخاذ التدابير المبدئية بواسطة المجلس فى المسائل المعروضة عليه ومعنى ذلك أن الميثاق يوضع بجلاء . انه لا شيء يحول دون اتخاذ ترتيبات مؤقتة فى شأن من الشئون المعروضة أمام المجلس (

ويقترح وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بأن الترتيبات المؤقتة المشار اليها قد تعنى اعطاء كارثة سلطة بواسطة جمعية المنتفعين فى مصر ولكن ذلك يخالف الواقع لأن الشيء الذى نفكر فيه هو ايجاد تعاون عملى بين المنتفعين والسلطات المصرية المختصة .

كما أن ثمة اقتراح بأن القرار سيستبدل جمعية المنتفعين بقناة السويس بالسلطات المصرية فى تحصيل الرسوم ، وهذا أيضا مخالف للواقع فالذى قيل هو أن جمعية المنتفعين كما نظمت يحق لها أن تعمل فيما يختص بالرسوم التى تدفعها السفن التابعة لإعضائها ، والأمر متروك للحكومات التابعة لها هذه السفن فى أن تدفع الرسوم الى جمعية المنتفعين بوصفها وكيلة عنها ، وليس فى نية هذا المجلس ولا فى نية جمعية المنتفعين نفسها محاولة فرض عهد بالقوة حيث أن جمعية المنتفعين تضم أعضاء يمثلون ٩٠ فى المائة من أصحاب السفن تقريبا فان فى وسعها أن تكون أداة للتعاون العملى للادارة ريثما تتم اعداد حل بذاته ، وليس ثمة فى القرار شيء يمكن أن يعتبر معاديا لمصر بأية حال من الأحوال أو ماسا بسيادة مصر ، والذى يطلع عليه يجد أنه عبارة عن محاولة طيبة لدعم الوسائل المؤدية الى تحقيق السلام والعدالة فى المرحلة التالية ، ونحن نعلق أهمية خاصة على دعوة حكومات مصر وفرنسا والامم المتحدة الى المضى فى تبادل الآراء فيها والذى تتجحتى الآن من تبادل الآراء بين هذه الحكومات بحضور سكرتير الأمم المتحدة

قد حقق نتائج ايجابية مما يدعو الى المضى فى هذا العمل .

ولهذه الأسباب التى ذكرت تنوى الولايات المتحدة التصويت فى صالح القرار الذى رفعته فرنسا والمملكة المتحدة .

المستر تسيانج (الصين) :

لقد أعربت عن وجهة نظر الوفد الذى أتشرف برياسته فى اجتماع المجلس المنعقد ظهر الثلاثاء التاسع من اكتوبر ، وأرى أنه من غير الضرورى تكرار أى جـزء من البيـان الذى سبق الادلاء به ، ولذا سأقصر كلمتى القصيرة هذه على مشروع القـرار البريطانى الفرنسى المشار اليه برقم س ٣٦٧١

فالقسم الأول من القرار يتضمن المبادىء الستة أو المقتضيات كما رفعها الينا أمس السكرتير العام للامم المتحدة ، ولا يسعنى فيمايتعلق بهذا الجزء الا أن أتقدم بالتهنئـة الى وزراء خارجيـة مصر وفرنسا مصر وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك سكرتير عام الأمم المتحدة على الاتفاق الذى أحرزوه ، ولو أن وزير خارجية مصر له بعض الملاحظات الخاصة باللغة التى صيغت بها المقتضيات الثالثة فقد لاحظت أن اللغة المستعملة هى التى اقترحها السكرتير العام ، كما لاحظت أيضا أنوزير خارجية مصر قد أوصى المجلس بوجوب اختيار ذلك الجزء من القرار بالرغم من هذا التحفظ اليسير، ولا ريب فىأنالوفد الصينى سيصوت من أجل اختياره (

أما الجزء الثانى من مشروع القرار فقد رفضه مندوب مصر فيمـا اعتقد ، وانى لأعرب عن أسفى لذلك الرفض البات . وكنت آمل فى أن يتقدم ببعض التعديلات المحـددة ، ويعتبر الوفد الصينى الجـزء الثانى من مشروع القرار مهما ومفيدا ومقبولا بوجه عام

ويعتقد الوفد الصينى أن التعـديلات التى اقترحها منـدوب ايران تدخل بعض التحسينات على الأصل ، كما يعتقد أنه ليس فى مشروع القرار سواء فى الجزء الأول أو الجزء الثانى أى مساس بسيادة مصر

المستر بوبوفيك (يوغوسلافيا)

استأذنك يا سـيدى الرئيس فى ابداء رأى الوفد اليوغوسـلافى فى

مشروع القرار الذى رفعته الينا ظهر اليوم فرنسا والمملكة المتحدة

وكم كان بودى لو ان القرار يرضى عنه جميع أعضاء المجلس قد قدم الينا ولا تعتقد أن مشروع القراز البريطانى الفرنسى يتفق مع رغباتنا او احتياجاتنا والجزء الأول من هذا القرار يتضمن الأسس العامة التى اتفقنا عليها جميعا ، أما لجزء الثانى فيتضمن نقاطا غير منبعثة من الآراء التى ظننا أنها قد قبلت فعلا لأن هذا الجزء من القرار مبنى على مقترحات الدول الثمانيـة عشر التى ، كما قلت فى بيانى الأول أثنـاء مناقشتنا العامة ، ولم تتقدم بأى عرض يصلح لأن يكون أساسا للاتفاق

ولذلك فان الوفد اليوغوسلافى يصوت فى صالح القسم الأول من المشروع ، ولا يسعه أن يصوت فى صالح القسم الثانى

المستر لويد (المملكة المتحدة)

ارجو من حضرات الزملاء أن يغفروا لى تداخلى ثانية ، على أننى يجب أن اعترف بدهشتى لما بدا من المندوب السوفييتى بنوع خاص من أقوال أثناء مناقشتنا

فنحن أعضاء مجلس الأمن ومعنا دول كثيرة يهمها الأمر نواجه موقفا دوليا خطيرا ، وذلك أننا نعتقد بأن ثمة خرق لأحد الالتزامات الدولية مما أعربنا عنه فى مقدمة مشروع قرارنا الأصيل ، ولكننا لا نصر على تضمين مشروع القرار الثانى أحكام تلك المقـدمة ، ونحن نرى أن حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة قد تصرفنا تصرفا غاية فى ضبط النفس فى هـذا الموقف ، وفى خطابى الذى القيتـه فى الخـامس من اكتوبر استشهدت بما قاله وزير الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الشأن .

وليس فى نيتى أن أثقل على المجلس بتكرار ما ذكرت من قبل ، على أننا نحن حكومتى فرنسا والمملكة المتحدة بادرنا بابلاغ مجلس الأمن كل شىء يتعلق بالموقف ، كما بادرنا بالحضور الى مجلس الأمن لمناقشته ، وكذلك بادرنا بالاقتراح الخاص بعقد اجتماعات خاصة بحضور سكرتير عام مجلس الأمم المتحدة ، وثمة من يدعى فى بعض الدوائر اننا حضرنا الى مجلس الأمن لمجرد اتباع الرسـميات ليس غير ، ولا ريب فى أن سلوكنا أثناء المناقشات قد برهن على أن هذا الادعاء لا يقوم قط على

ساس وذلك اننا فعلنا كل ما فى وسعنا فى هذا الموقف الصعب لاتاحة الفرصة لحل سلمى بمحض رغبتنا واختيارنا

ومشروع قرارنا معتدل ويستهدف التوفيق والمصالحة فيما نعتقد فنحن لا نطالب المجلس باتخاذ أية قرارات فى شأن المسائل المنظورةولقد ولقد أشار وزير خارجية الاتحاد السوفييتى الى الفقرة الثالثة من مشروعنا قائلا انه ملزم لمصر ، بينما كل الذى قلناه هناك فى عبارات غاية فى الاعتدال هو ان المقترحات التى يعرفها الزملاء جيدا ترمى الى تحقيق تسوية بالطرق السلمية وفقا للعدالة .

ومع ذلك ، ورغبة منى فى توضيح الامر بما لا يدع مجالا للشك ، فاننى على استعداد لان أتقبل التعديل الذى تقدم به مندوب ايران القائل باضافة هذه الالفاظ الى تلك الفقرة وهى : « بينما فى الوقت نفسه نعترف بأن مقترحات أخرى من شأنها مواجهةالموقف ربما تقدمت بها الحكومة المصرية » ، وفى اعتقادى يعتبر هذا التعديل مفيدا مما يدعونى الى قبوله حتى تتفادى أى لبس فى الامر وحتى لا يقال ان ثمة الزام لمصر خاصا بهذه الفقرة .

وانى لاعتقد بحق أن أفضل ما يستطيع أن يفعله مجلس الامن لتخفيف حدة الموقف هو أن يصوت فى صالح مشروع قرارنا كما هو

المستر ووكر (استراليا)

لما كنت قد أوضحت وجهة نظر استراليا فى هذا الامر من قبل لم يدر بخلدى اننى سوف احتاج الى الدخول فى المناقشة فى هذه المرحلة ، على اننى أحب أن أتحدث قليلا عن مشروع القرار المعروض أمامنا ، وأول نقطة أريد أن أثيرها هى : الخطوة العظيمة التى خطاها وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا ومصر فى محادثاتهم الخاصة والتى لم تقدر قدرها تماما .

لقد كان نصرا عظيما لوزراء خارجية هذه الدول الثلاث بالتعاون مع سكرتير عام الامم المتحدة توفيقهم الى رسم بيان بالأسس يوضح انه ليس ثمة إختلاف فى المبادىء لا يمكن التغلب عليه فى هذا الشأن ، وانى بكل اخلاص أحمد الجهود التى بذلت وكذلك ضبط النفس والاتجاه الانشائى من جانب وزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا ،

كما قام بها السكرتير العام للامم المتحدة خاصـــة بتوفير التسهيلات والمساعدات مما أضفى على المحادثات جوا مكن من تحقيق هذهالنتيجة

وسيشغل الناس اذهانهم فى جميع أنحاء العالم بهذه المشكلة وما اذا كانت خططهم الاقتصادية المقبلة فيما يتعلق بأصحاب الاعمـــال أو الحكومات ينبغى لها أن تبنى على افتراض المضى قدما فى استخدام القنــاة على الطريقــة التى ظلوا يستخدمونها فى الماضى ، فثمة أقوام كثيرون يعدون تكاليف الخطط المضــادة التى ستنجم عن التقليل من الاعتماد على القناة فى المستقبل ، وعلى هذا الاساس سيفحصون بدقة كل ما يحرزه مجلس الامن من نجاح فى هذا الوقت .

لذلك نرجو أن يقر مجلس الامن مشروع القرار البريطانى الفرنسى فى صيغته التى رفع بها الينا مع التعديل الذى قبــله وزير خارجيـــة المملكة المتحدة من مندوب ايران .

المستر سبات (بلجيكا)

لا أظن أن فى وسعى الاسهام بجديد فى هذه المرحـــلة من المناقشة على اننى أعتقد بأنه من واجب كل واحـــد منا أن يوضح مركزه قبل أخذ الأصـــوات وهـــذا هو السبب فى اننى أحب شرح المبررات التى تدعونى الى التصويت فى صالح مشروع القـــرار البريطانى الفرنسى المعروض علينا الآن .

ان النص المقترح فى مشروع القرار البريطانى الفرنسى مضافا اليه التعديل الذى تقدم به مندوب ايران وقبله وزير خارجية بريطانيا يعتبر معتدلا ومعقولا وليس ثمة سبب يدعو لى رفضه مبدئيا .

ويبدو المشروع البريطانىالفرنسى ، كما هو الآن ، لمن يلمونبالقضية الماما تاما اجراء حكيما معقولا ، كما يبدو ، علىحد قول المستر سلوين لويد والمستر بينو والمستر دالاس ، عبارة عن مجهود صادق وخطوة حقيقية نحو التفاهم .

لهذا السبب أصوت فى صالح القرار فى صيغته المعدلة .

المستر بيـــلوند (بيرو)

لقد جاء دورى فى الكلام متأخرا بحيث سأضطر الى ضغط ما لدى من حديث وأود أن أبدأ بالاعراب عن رضا وفدى من أن اجتماعات قد حدثت بين وزراء الخارجية فى مقر الامم المتحدة بدعوة من ذلك

كما أود أن أقول أن نتيجة المحادثات التى أجراها أولئك الوزراء كانت مرضية للغاية ، وأعتقد ان المبادىء الستة التى سنقرها بالاجماع تتضمن اعادة تقرير المبادىء المهمة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وذلك ان اثنين من هذه المبادىء وهما الأول والثالث يقررانه بوضـوح وجوب ترك المرور فى القناة مفتوحا دون تمييز سواء كان سياسيا أو فنيا •

ان ثمة تفصيلات طفيفة لا أعتقد انها تمنعنى من التصويت فى صالح مشروع القرار البريطانى الفرنسى ولذا فأنا أعطيه صوتى •

الرئيس : لدينا مشروعا قرار الأول مقدم من فرنسا والمملكةالمتحدة وكذلك التعديل الذى اقترحه مندوب ايران وقبله منـدوب المملكة المتحدة وممثل فرنسا ، وسيضمن هذا التعـديل فى مشروع القرار موافقة أصحابه •

فاذا صدق تفسيرى للبيانات التى ألقيت وجب أخذ الأصـوات فى مشروع القرار على جزئين ، الأول يتضمن بيان المبادىء الستة وينتهى عند الألفاظ : « دفع المبالغ التى يتضح أنها مستحقة » •

ويبدأ الجزء الثانى بعبـارة « يعتبر أن مقترحات الدول الثمانيـة عشر ••• » ويمضى الى نهاية القرار مع أخذ التعـديل الايرانى بعين الاعتبار • فهل الأعضاء على استعداد للتصويت على هذين الجزئين ؟

لقد تم الاتفاق على ذلك :

الرئيس : تؤخذ الأصوات فى الجزء الأول من مشروع القرار •

أخذت الأصوات برفع الأيدى

فى صالحه : استراليا ، بلجيكا ، الصين ، كـوبا ، فرنسا ، ايران بيرو ، الاتحـاد السوفييتى ، المملكة المتحـدة ، الولايات المتحـدة الامريكية ، يوغوسلافيا •

الرئيس : لقـد أقر الجزء الأول من مشروع القرار بالاجمـاع ، تؤخذ الأصوات فى الجزء الثانى •   أخذت الأصوات برفع الأيدى

فى صالحه : استراليا ، بلجيكا ، الصـين ، فرنسا ، ايران ، بـيرو المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأميركية •

ضده : الاتحاد السوفييتى ، يوغوسلافيا •

الرئيس : ان ثمة ٩ أصوات فى صالحه وصوتين ضده ، ولكن يتعين

على التصريح بأن احدى الدولتين اللتين صوتتا ضد القرار عضو دائم فى مجلس الامن لها حق الفيتو ولذا فان الجزء الثانى من مشروع القرار غير مقبول •

المستر عبده (ايران):

أود أن أوضح لماذا صوت وفدى فى صالح الجزء الثانى من مشروع القرار •

لقد اتضح أثناء مناقشتنا أن مقترحات الدول الثمانية عشر لم تكن المقترحات الوحيدة التى توفى بالمقتضيات الواردة فى مشروع القرار ، بل لعل ثمة مقترحات أخرى يمكن أن توفى بهذه المقتضيات منها تلك التى قد تتقدم بها الحكومة المصرية •

كما أريد أن أفسر تصويت وفدى الخاص بالفقرة الأخيرة من مشروع القرار ، فقد وضح من مناقشتنا أيضا أن هذه الفقرة لا تعنى أى اجراء ادارى من جانب المنتفعين يمكن أن يمس سيادة مصر ، ذلك انها لا تشير الى نظام اجبارى وانما الى نظام اختيارى محض ، على ان هذه التدابير المبدئية لا تتعارض بأية حال مع حقوق مصر وسيادتها ولا تتضمن الزاما ، وعندما انضمت الحكومة الايرانية الى جمعية المنتفعين عنيت أشد العناية بتأكيد ان الغرض الأساسى للجمعية المذكورة هو السعى الى التعاون مع مصر •

المستر دالاس (الولايات المتحدة الاميركية) :

ان الأسف ليساورنى من أن المجلس لم يستطع الاتفاق على أكثر من مبادىء التسوية ومقتضياتها ، ومع ذلك فهذا شىء لا يستهان به ، وأعتقد أن المجلس سيظل مشغولا بهذا الأمر ، وأن السكرتير العام سيمضى فى الحث على تبادل الآراء بين حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة ، وهو اجراء قد أثمر ثماره من قبل •

الرئيس : حيث أن أحدا لم يبد رغبة فى الكلام بعد هذا لم يبق لى سوى أن أشكر للمندوبين المجتمعين هنا روح التفاهم والمجاملة التى أبدوها أثناء هذه المناقشات وبفضل هذه الروح استطعنا أن نحقق نتائج غير كاملة الا انها ايجابية ويحق للرئيس القول بأن دورة مجلس الامن هذه قد أحرزت فضلا للامم المتحدة التى نزهو جميعا بالانتماء اليها •

طبع بمطابع دار الشرق للنشر والطباعة
٤٦ شارع الجيش بالقاهرة
تليفون ٥٩٧٥٤

دار البستاني للنشر والتوزيع
٢٩ ش الفجالة ١١٢٧١ القاهرة
ت. ن ٣١٤٠١ - ص.ب/١٤/١٠٠١
م.ش: ٣٤٧/٦٩١ ٤١٦٦ ٥ مدينة نصر

الثمن ١٥ قرش

طبع بمطابع دار الشرق للنشر والطباعة
٤٦ شارع الجيش بالقاهرة
تليفون ٥٩٧٥٤

